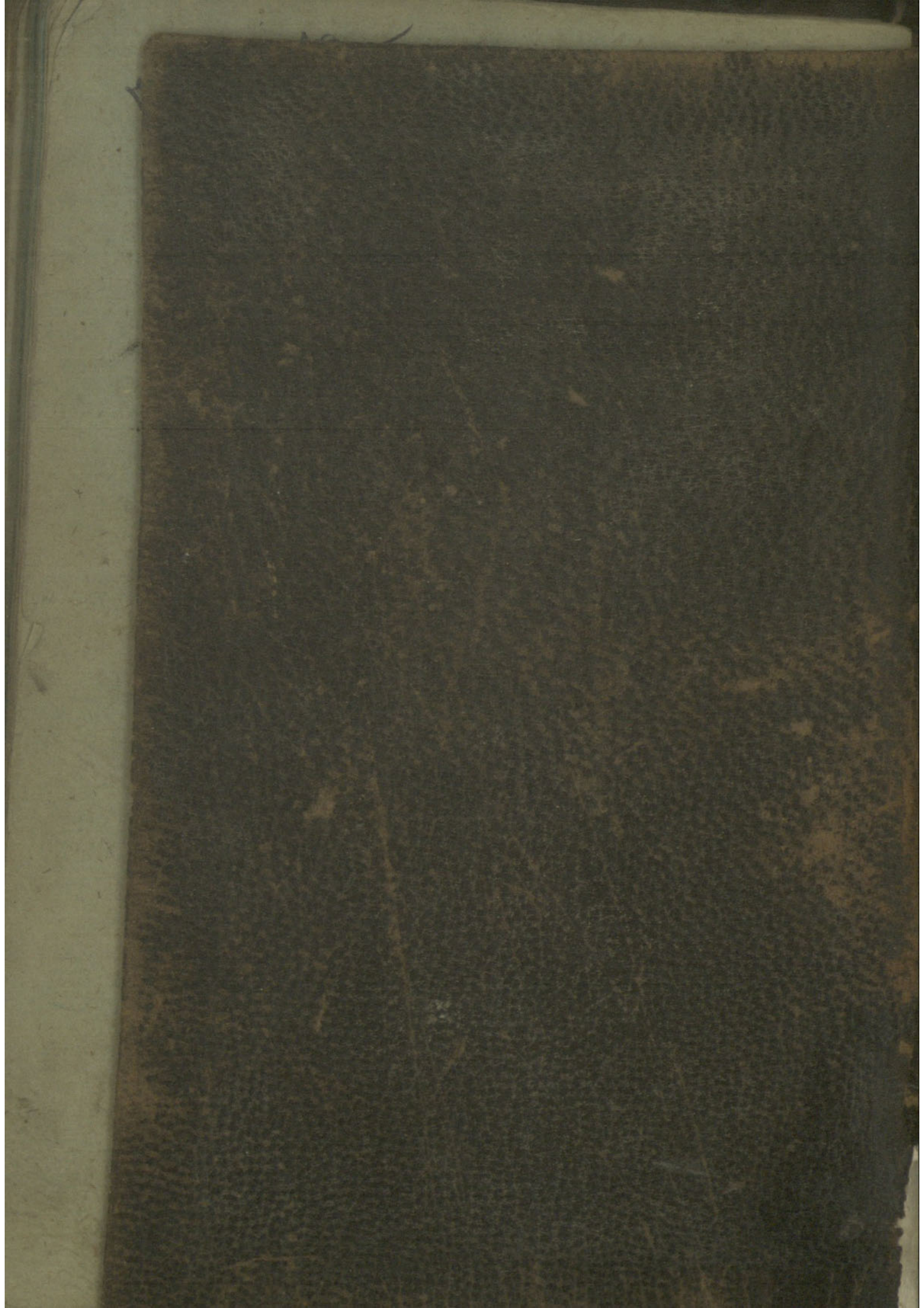

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب الفوائد الهیثم در رساله در اصول فقه

مؤلف

موضوع

شمارهٔ اختصاصی (۹۵) از کتب اهدائی: کریم زاده

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۴۴۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب الفوائد الهیثم و رساله در اصول فقه

مؤلف .....

موضوع .....

شمارهٔ اختصاصی (۹۵) ازکتب اهدائی : کریم زاده

ری اسلامی ایران

ه ثبت کتاب

۲۱۰۴۴۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب الفوائد الهیثم در رساله در اصول فقه

مؤلف .....

موضوع .....

شمارهٔ اختصاصی (۹۵) از کتب اهدائی : کریم زاده

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۴۴۹

بسم الله الرحمن الرحيم المعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله المعصومين

اما بعد فيقول دون الذرة ان النحو الذي هو من الفنون الادبية

الاثنى عشرية قد كان واضعه ابا الاسود الدئلي باذن

امير المؤمنين عليه السلام فانه لما سمع رجلا يقرء ان الله

بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عم

فقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب والعجم ثم

قال عم الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب

وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به

فقال عم له انح الى هذا اقول كون واضع النحو ابا الاسود الدئلي

مما اتفق عليه العلماء كما اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم

الهراء وما ذكر من السبب في ذلك الوضع ينفي ذكر بعض

المتأخرين وجها لجر رسوله على ان يكون للقسم ويؤكده

ما رواه السيد الجزائري عن امالي ابي القاسم الزجاج

قال حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا

ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق

الحضرمي قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال

حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود الدئلي

قال دخلت على علي بن ابي طالب عم فرايته مطرقا

متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين عم قال اني

سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اضع كتابا في اصول

العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا

هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها

بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف

فالاسم ما انباء عن المسمى والفعل ما انباء عن

حركة المسمى والحرف ما انباء عن معنى ليس باسم ولا

فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم

يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر و

شيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء

في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منها اشياء و
عرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان وليت
ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بلى
هي منها فزد فيها **هبة** تركه ع التحميد واقتصاره على التسمية يناقض قوله ع
كل امر ذي بال لم يبدء بحمد الله فيه فهو اقطع فلم ينطبق الفعل مع القول
وان انطبق مع قوله الاخر وهو كل امر ذي بال لم يبدء فيه ببسم الله
فهو ابتر ويمكن رفع التناقض بين الفعل والقول بما رفع به التعارض
بين القولين من ان الابتداء باحدهما اي الاسم والحمد مستلزم للابتداء
بالاخر لا مناف له اذ المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ذكر ما
يدل على اتصافه بصفات الكمال وكل ما دل على الذات دل على اتصافه
بالكمال لاشتهار الذات به وكل ما دل على اتصاف الذات بالكمالات
يدل على الذات او بما وقع في قلبي من ان مقتضى الجمع بين القولين
هو التخيير بين اتيان احدهما وترك الاخر والنهي عن ترك كليهما
كما يحققه ما في صحيفة نحو علي ع من اتيان التسمية وترك التحميد
وما في خطبه ع من انشاء التحميد ورفض التسمية كما في ادعية

الصحيفة

الصحيفة السجادية ورفع التعارض بين القولين بما الهمنا اولى من دفعه
باخذ الابتداء العرفي او باخذ الباء في القولين للاستعانة او للملابسة
هبة الباء في التسمية للملابسة فيكون الظرف مستقرا اي متعلقه
كان عاما واجب الحذف او للاستعانة فيكون الظرف لغوا اي كان عامله
خاصا مطلقا ذكر او حذف ورجح الاول لانه ادل على التعظيم والباء من الحروف
المفردة وحقها ان يفتح لان الاصل في البناء السكون لخفته وعدم
التغير بالعوامل لكن وقوعها في اول الكلام ورفضهم الابتداء بالساكن
اقتضى ان يتحرك وتبنى على الفتحة لانها اخت السكون في الخفة وان
عورض بان السكون عدمي والكسر يناسب العدم مع ان من قواعدهم
ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر بقي كسر الباء بلا مرجح
الا ان يؤتى موافقة حركة الباء اثرها ولزوم حرفيتها المقتضي
للسكون مرجحا **هبة** الاسم عند البصري اصله سمو حذف
عجزه لكثرة الاستعمال وبني اوله على السكون فادخل عليه همزة
الوصل عادة او تعذرا ويشهد له جمعه على اسماء اذ اصله اسماو

قلبت الواو لتطرفه بعد الالف همزة وعند الكوفي اصله وسم
حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل وقيل لا حذف ولا تعويض
بل قلبت واوه همزة كاعاء واشاح فوزن اسم عند البصري
افع وعند الكوفي اعل وعند الاخير فعل **هبة**
انما قال بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة
بذكر اسم الله فلو قال بالله لاوهم التلبس بالذات
واختصاص التبرك به لا بكل اسمه تع واليمين
لا التبرك مع ان الابتداء باسم الله اشد وفاقا بحديث
الابتداء وايراد ان المبتدي ببسم الله غير ممتثل لحديث
الابتداء لانه لم يبدء باسم الله بل بالباء الداخلة على اسم الله
متبطل بان المراد بالابتداء في الحديث الابتداء العرفي والباء
لا يقدح في تحققه او بان الباء في قوله ع لم يبدء فيه باسم الله
للمصاحبة او الاستعانة فكانه قال كل امر لم يبدء فيه بمصاحبة
اسم الله او بالاستعانة به فهو ابتر فلا بد في تحقق الامتثال
من الابتداء بما يدل على المصاحبة لاسمه سبحانه او الاستعانة

به

به وهو الباء او بان طول الباء بمنزلة الف اسم الله فانه
عوض عن الالف الغير المكتوب لكثرة الاستعمال فيكون الابتداء
ببسم الله ابتداء باسم الله ولحن البهائي في اقتضائه تخصيص
الامتثال بالابتداء الخطي فقط فتبطل بحث ان الابتداء
بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما
اسم الله تع لما عرفت ان اضافة الاسم تفيد ان المتبرك به جميع
اسمائه وان الباء وسيلة الى ذكره تع على وجه يؤدي الى جعله
مبتدء بالفعل فهو تتمة ذكره على الوجه المطلوب **هبة**
اختلف العلماء في ان الجلالة مشتق ام جامد ذهب كثير منهم الى الثاني
ودليلهم انه لو لم يكن جامدا للزم التسلسل لانه سبحانه مما يتوجه
پیوسته شدن و روان شدن
الاذهان اليه فيحتاج الى التعبير عنه باسم قد وضع له توقيفي او
اصطلاحي ليجري عليه ما يعزى اليه من الاوصاف وذلك الاسم
اما الجلالة او غيرها والثاني خلاف الاجماع فتعين الاول والا
لنجر التعليل الاول وهكذا الى ما لا نهاية له وجواب بعضهم عنه
بان هذا الدليل انما يدل على عدم وصفية الجلالة ومشتقيتها
فلعلها اسم جنس متبطل بان غرض المستدل ابطال مذهب
الخصم مع انه لا قائل بالفصل نعم يرد منع قول المستدل انهم
عبروا عن كل شيء تتوجه الاذهان اليه باسم بالروايح فان

انواعها كثيرة وليست لها اسماء مخصوصة

وبالطعوم فان انواعها تسعة وهي المرارة

والحرافة والملوحة والعفوصة والحموضة والقبض

والحلاوة والدسومة والتفاهة ثم يحصل بحسب

التركيب انواع لا تحصى مجردة عن الاسماء وبالالوان

فان اصولها قيل السواد والبياض وقيل الحمرة

والخضرة والصفرة ايضا والباقي بالتركيب عاريا

عن الاسماء ايضا **هبنة** قد استدل بعضهم على ان

الله ليس بمشتق بانه لو كان مشتقا لم تكن كلمة التوحيد

مفيدا للتوحيد اذ الوصف شيئ مبهم حصل له المشتق

منه وهذا المفهوم لا يمنع الشركة فيه فمعنى كلمة

الشهادة حق لا اله الا هذا المفهوم الكلي والاجماع

منعقد على انها تفيد التوحيد فلا بد من القول بان

الله جزئي حقيقي ويمكن الجواب عنه بان افادة هذه الكلمة

التوحيد غير منحصرة في تقدير العلمية اذ على تقدير الوصفية ايضا

تفيد

تفيد التوحيد لثبوت عدم اشتراك الجلالة بينه تعالى وبين غيره

لانها لم تطلق على غيره سبحانه كما في الجاهلية وكما في الاسلام للات

الله خص بالمعبود بالحق باصل الوضع بل لانه عام باصل الوضع ثم خص

به بالغلبة وعلى هذا يكون كل وصف يثبت اختصاصه به سبحانه وتعالى

وعدم اطلاقه على غيره مفيد للتوحيد انا نورد بعد الا نحو الا اله

الا خالق الارض بالتاء ولفظ الله عند من يقول بوصفيته كذلك يفيد

قولنا لا اله الا الله التوحيد على تقدير الوصفية ايضا فوقوعه موصوفا

لا وصفا ولزوم اسم يجري عليه صفاته وليس يصلح له سواه

وفهم التوحيد من كلمة الشهادة لا يستلزم عليته لجواز كونه

وصفا في الاصل ثم صار علما بالغلبة كالصعق والشريا

فان الصعق بفتح الصاد وكسر العين المهملتين صفة مشبهة

من اصابته الصاعقة ثم صار علما لرجل اسمه خويلد بن

نفيل والشريا تصغير ثروى مؤنث ثر وان صفة

مشبهة بمعنى كثيرة العدد والمال فهي في الاصل وصف

ثم صار علما للانجم المخصوصة نعم فرق بين الممثل له

والممثل بهما وهو ان الغلبة فيهما تحقيقية وفيه

تقديرية لان لفظة الجلالة لم تطلق على غيره سبحانه

في وقت من الاوقات اصلا بخلافهما **هبنة** لما عرفت بطلان

الدليل على عليته وبطلانه لا يستلزم بطلان المدلول فلهذا اقام

بعضهم الدليل على بطلانه وهو ان ذاته تعالى من حيث هو

بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يكون ان

يدل عليه بلفظ وهذا الوجه مبني على ما هو الظاهر من تعريف

العلم بما يوضع للذات مع قيد التخصص

ولما كان يدل على عدم تمكن البشر من وضع العلم لله تعالى لعدم
اطلاعه على جميع المشخصات كما ان ليس لنا نوع علم لا يعلم ان ليس له
تعالى علم وقد صح ان اسماءه تعالى توقيفية وهو سبحانه عالم بخصوصية
ذاته ومشخصاته فيجوز ان يضع هو لنا انه علما نحن معاشر
الممكنات لا يمكننا ذلك وليس النزاع فيه مع ان الحق عند
المحققين انه يكفي في وضع الذات تعقلها بوجه ما تميزا به عما
عداها ولا يشترط علم الواضع بجميع المشخصات وملاحظتها
عند الوضع والصواب ان يستدل على عدم علميته تعالى هكذا
وضع العلم لخصوصية الذات المقدسة لا يليق بالحكمة لجريانه
مجرى العبث لان الدلالة على تلك الذات بالعلم
بحيث يفهم منه المعنى العلمي غير ممكن لكونه غير
معقول للبشر والغرض من وضع العلم التفهيم
والتفهم والدلالة على المسمى ليخطر بشخصه
ببال السامع عند اطلاقا للفظ الموضوع له وعلمه
تعالى بخصوصية ذاته معلوم ونحن معاشر الممكنات
من المادّيات والمجرّدات لا يخطر ببالنا عند سماع
العلم نفس الموضوع له قطعا لتقدسه عن التلوث

بالحضور

بالحضور بعينه في اذهاننا فلا يمكن دلالتنا على المعنى
العلمي بل لا يمكننا تعقل الذات المقدسة الا بصفات
ونسلوب واضافات يمكننا فهم معانيها فلا يكون الله علما
وغير خاف انه اذا العبث انما يلزم لو لم يكن المعنى العلمي معقولا
لسامع ما البشر ولا شك ان معناه العلمي معقول للسامع الذي
هو الله تعالى اذ ما ندله الممكنات بالله وقد استدل بعضهم على
ان الله ليس بعلم بآية وهو الله في السموات وفي الارض فان
المراد من ذلك اللفظ لو كان مجرد الذات كما هو مقتضى العلم كان
المراد من الآية ان تلك الذات في السموات وفي الارض وهو
بظاهره يدل على انها مكان له تعالى عن ذلك علوا كبيرا فلا بد
من ان يراد منه الصفة كالمعبود مثلا حتى يكون المعنى و
هو المعبود فيها وهو معنى حق وفيه ان العلم قد يلاحظ
معه معنى به يصلح لتعلق الظرف به كقولك انت
عندي حاتم فليلاحظ هنا المعبود بالحق لاشتهاره
سبحانه بذلك في ضمن هذا الاسم المقدس **هيئة**
اعلم ان القائلين بان لفظ الله ليس بعلم مختلفون في انه مشتق
من اي شيء فبعضهم على انه مشتق من اله الهة والوهة
والوهية بمعنى عبد ومنه تاله واستاله وبعضهم على انه
مشتق من اله بكسر اللام اذا تحير فعلى الاول كان الله
الها اي معبودا وعلى الثاني كان الها اي متحيرا فيه لان العقول
تتحير في معرفته وبعضهم على انه مشتق من اله بمعنى سكن يقال الهت

بفتح هنا

الى فلان اي سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح
تسكن الى معرفته وبعضهم على انه مشتق من اله اذا
فزع من امر نزل عليه اذ العائذ يفزع اليه وبعضهم
پناه برد
على انه من اله اذا اجار من حيث ان العائذ اذا التجاء اليه
رهاند و زنهار دهد
هو يجيره وبعضهم على انه مشتق من اله الفصيل اذا ولع بامه
اذ العباد مولعون بالتضرع اليه في الشدايد والفصيل
المفصول
ولد الناقة عن امه وولع بالشيء بضم اوله اذا اغري به
فمارسه واشتغل به عن غيره ~~وبعضهم على انه مشتق من~~
~~وله بكسر اللام اذا تحير وتخبط عقله~~ فعلى هذه
الاقوال كان اصل الله اله على وزن فعال
فحذفت الهمزة تخفيفا بعد ان دخل الالف واللام
على اله كما ذهب اليه الجوهري او على غير القياس
فعوض عنها الالف واللام ويرد على الاخير انهما
لو كانا عوضا لما اجتمعا مع المعوض في الاله وقد يق كونهما
عوضا في الله لا تنافي اجتماعهما في الاله اذ هما فيه للتعريف
فقط ويحقق ان حرف التعريف عوض عن الهمزة
الاصلية وهمزته جزء العوض قولهم يا الله بالقطع

لئلا

لئلا يلزم حذف العوض والمعوض والقرينة على
تمحض حرف التعريف في العوضية وعدم بقاء شائبة التعريف
عند النداء امتناع اجتماع اداتي التعريف في كلمة واحدة وان
علل الجوهري قطع الهمزة في النداء بالوقف على حرف النداء
تفخيما للاسم الاقدس وغيره علله بحفظ الالف لحصول مد
للصوت المطلوب في النداء به فلو حذف الف يا مع حرف التعريف
لفات ذلك لكن قولهم ان الله خص بالمعبود بالحق و
لم يطلق على غيره سبحانه في الجاهلية ايضا والاله
كان عاما ثم خص به بالغلبة ينافي ان الله اصله اله اذ
الله مختص به تعالى باصل الوضع والاله في الاصل يقع
على كل معبود ثم غلب على المعبود بالحق هبة
ذهب طائفة منهم الى ان الله مشتق من وله اذا تحير و
تخبط عقله وكان اصله ولاه فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة
عليها استثقال الضم في وجوه فقيل اله كاعاء واشاح بكسر اولهما
واصل اعاء وعاء وهو الانية واصل اشاح وشاح وهو ما
ينسج من ادم ويرصع بالجواهر وتشده المرئة بين منكبيها
وكشحها ويرد كون اشتقاق اله من وله ليكون
اصله ولاه جمع اله على الهة دون اولهة فان جمع
التكسير كالتصغير يرد الاشياء الى اصولها كما جمع اعاء
واشاح على اوعية واوشحة دون اعية واشحة

وقد دفع هذا الرد بانه لما ابدلت الواو همزة
في جميع تصاريف اله عوملت معاملة الاصلية
قال في الصحاح اله يأله الها اصله وله يوله ولها
وقيل اصل الله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها
اذا احتجب وارتفع لانه تع محتجب عن ادراك الابصار
ومرتفع على كل شيء وعما لا يليق به ويستشهد له قراءة
بعضهم وهو الذي في السماء لاه وهي وان كانت شاذة
الا ان القراءة الشاذة عندهم بمنزلة خبر الاحاد
هبة الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم
كالغضبان من غضب والعليم من علم ان قلت ان الصفة
المشبهة كيف يشتق من المتعدي مع انها مشتقة من فعل
اللازم لمن قام به على معنى الثبوت قلنا ان المتعدي قد يجعل
لازما بمنزلة الغرائز فينقل الى فعل بضم العين ثم
اشتق منه الصفة المشبهة وهذا مطرد في باب
المدح والذم وهما مشتقان من الرحمة اي رقة القلب
وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان فمبدء الرحمة

انفعال

انفعال ومنتهاها فعل ولهذا اذا وصف شيء بالرحمة فتارة
يراد به حصول المبدء الذي هو الرقة وتارة يراد به المنتهى
الذي هو التفضل والعطف وتارة يرادان معا واذا وصف
به الباري سبحانه فليس يراد به الا المنتهى الذي هو الفعل
دون المبدء الذي هو الانفعال اذ هو منزه عن الانفعال وما
يتبع المزاج الا ترى انه اذا راى شخص شخصا في مهلكة
عظيمة ومحنة شديدة كغرق او حرق فحصل له من ذلك
انفعال ورقة قلب ثم استنقذه وخلصه من تلك المهلكة
فلا شك في وصفه بالرحمة وهذا الوصف قد يكون باعتبار
المبدء اعني الرقة التي هي انفعال وقد يكون باعتبار
الغاية اعني التخليص الذي هو فعل وقد يكون بهما معا
واسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات التي
هي افعال دون المبادي التي تكون انفعالات
ولذلك تسمع اهل العرفان يقولون خذ الغايات واحذف
المبادي والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة المباني تدل على زيادة
المعاني كما في قطع وقطع وكبار وكبار بضم الكاف قال
في الصحاح كبر بالضم يكبر عظم فهو كبير وكبار فاذا
افرط قيل كبار بالتشديد لكن نقضت قاعدة زيادة البناء

تدل على زيادة المعنى بان حذرا ابلغ من حاذر كما
صرحوا به واجيب بان الشرط اتحاد الكلمتين في النوع بان يكون
كل منهما اسم فاعل او صفة مشبهة مثلا سلمنا لكن
القاعدة اغلبية لا كلية سلمنا لكن ابلغية حذر انما
نشأت من الحاقه بالغرائز كنهم وفطن فدل على الثبوت
فجاز ان يكون حاذر ابلغ لدلالته على زيادة الحذر بسبب
زيادة لفظه وقال الامام جعفر بن محمد ع الرحمن اسم خاص
بصفة عامة والرحيم بالعكس بيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على
غيره تع واما صفة عمومية فلان رحمته تع في هذه النشأة
شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجه الرحيم **هبة** موضوع العلم
ما يبحث في ذلك العلم عن احواله وبه يمتاز ذلك العلم عن غيره لان تمايز
العلوم بحسب تمايز الموضوعات وفي النحو يبحث عن احوال الكلمة والكلام
فهما موضوعان له فمن قال موضوعه الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها
او الكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه فقد ذهل عن تعريف الموضوع
الصادق عليهما **هبة** اداة التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية
فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من حيث
هو هو وذلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا او الاشارة
الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق
او في ضمن بعض معين وذلك لام العهد الخارجي او غير معين وذلك

لام

لام العهد الذهني **هبة** قد وقع الخلاف في اللام
الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا
عليه بانها لتعريف ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة
فمعنى اللام الاشارة الى ما يعرفه كل احد ان الحمد ما هو
فما امكن تعريفه باللام جنس معهود في الذهن وذهب
~~اعلم انه متى كان فاء افتعل صادا او ضادا او تاء~~
~~او طاء قلبت تاؤه طاء لتعسر النطق بالتاء بعد~~
~~هذه الحروف واختير الطاء لقربها من التاء مخرجا~~
بعض اخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر من اللام
ولان العلماء اجمعوا على اجراء قوله تعالى السارق و
السارقة والزانية والزاني وقوله والنخل باسقات وقوله
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا على العموم
وكذا يقول العرب الفرس اعدى من الحمار والاسد اقوى
من الذئب ويراد به كل الجنس لا الفرد ولانه متى وجب
صرفه الى الجنس لعدم المعهود ليحصل التعريف وهو لم يحصل
الا بالاستغراق وجب الصرف اليه لان ما دونه لا يتعرف به
لانه لو صرف الى مطلق الجنس بقيت الذوات مجهولة
وما وراءها معلوم بدون اللام فصار وجود اللام كعدمها

وذلك ابطال وضع اللغة فثبت ان العهد اذا
انعدم لابد من صرف اللام الى الجميع ليحصل
التعريف الا انه ينبغي ان يتناول الكل عند الاطلاق
محتملا لما دونه الى الادنى كما هو موجب سائر الفاظ
العموم ولم يتناول الكل الا بالنية الا ان يقولوا لما تساوى
الفرد الكل في الدخول تحت اللفظ بطريق الحقيقة يرجح
الفرد للتيقن وانصرف المطلق اليه واحتمل الكل وهذا
ليس بقوي فان العام عند عدم المانع يتناول الكل ويحمل عليه
ولا يحمل على اخص الخصوص فلو كان ما دخل عليه اللام عاما
ينبغي ان يكون كذلك وان لم يكن عاما لا يصح عد لام التعريف
من دلايل العموم واما حمد غيره تعالى فلا اعتداد به
او لانه راجع الى حمده تع فانه المفيض على الاطلاق
وذهب بعض اخر الى انها لام العهد الخارجي بارادة
اكمل افراد الحمد وهو حمده تعالى لذاته فانه هو
الحمد الذي يليق بكماله وينبغي لعز جلاله كما قال
سيد المرسلين عليه واله افضل صلوة المصلين لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واما حمدنا ففي غاية
الانحطاط فان ما نصفه سبحانه من صفات الكمال غير لائق
والقصور

بجناب قدسه لانه على قدر افهامنا القاصرة واوهامنا
الخاسرة لكنه جل شانه لكمال لطفه ووفور رحمته رخص
لنا في ذلك بل ندبنا اليه واثابنا عليه ولقد احسن
العارف الرومي قال اين قبول ذكر تو از رحمتست چون نماز
مستحاضه رخصتست وعلى هذا تفسخ قول من حمل اللام
على العهد الخارجي ان المراد الحمد الذي حمدته به ملائكته و
اولياؤه اذ الحمد الصادر عنهم ايضا من المرخصات المندوبات
المثابات او ان المراد الحمد الذي حمد به نفسه وهو الحمد الذي
القاه على السنة العباد او انه يخلق صوتا في عالم الملكوت
فيحمد به نفسه في كل يوم ثلث ساعات كما هو المروي
اذ ما صدر من الالسنة ومن ذلك الصوت ايضا غير لايق بسبحة الله
وبجناب قدسه كيف وهو متناه وكماله وجلاله غير متناه
فامتنع وصول المتناهي بما لا نهاية له فالصواب ان يراد بالحمد
الذي حمد به نفسه ما دل على اظهار صفات الكمال وهو يكون
بالقول كما في الكتب السماوية ونحوها ويكون بالفعل كما بسط بساط
الوجود على الممكنات لا تحصى ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى
فقد كشف عن صفات كماله وسمات جلاله واظهرها بدلالة
قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود
تدل على كمال قدرته الظاهرة القاهرة واستكمال حكمته الزاهرة الباهرة
ولهذا كانت الدلالة الفعلية اقوى من القولية اذ لا يتصور في العبارات مثل
هذه الدلالات ومن ثم قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على

نقسك و على تقدير حمل لام الحمد على الحقيقة فاستفادة
العموم منها هل هو من كلام الخبر اذ هو للاختصاص كان
اختصاص الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد او
من قصر الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لانها
لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت فرد منها للغير
لكانت الحقيقة في ضمنه **هبة** قالوا اللام اذا دخلت
على الجمع مثل النساء والرجال تصير للجنس ويسقط اعتبار
معنى الجمعية اذ لو بقي الجمع على حقيقته بعد دخول اللام يبطل
معنى التعريف بالكلية لانها للتعريف وكاعهد في اقسام
الجموع ليمكن تعريفه باللام فيحمل على الجنس لامكان تعريفه
باللام اذ الجنس معهود في الذهن وفيه رعاية معنى الجمعية
ايضا اما في الخارج او في الذهن اذ هو من الكليات فكان فيه
عملا بالمعنيين وبالدليلين **هبة** الحمد لغة اما الثناء الحسن
او الثناء باللسان على الجميل الاختياري نحو كان او غيرها كما عزي الى
المشهور ومن روايات قيد اللسان كان من جهة ان الثناء لا يكون الا به وقوله ع
انت كما اثنيت على نفسك من باب المشاكلة وفيه ان دخول
اللسان في مفهوم الثناء غير ثابت لما مر من ثنائه تع على نفسه
ولقوله عز وعلا وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم
قيد الاختياري في مفهوم الحمد مما لا دليل عليه بل اكره بعضهم وفيه
عدم وجوده في كلام الاكثر وقولهم عند الصباح يحمد القوم
السرى عاقبة الصبر محمودة وقوله تع عسى ان يبعثك ربك

ربك مقاما محمودا ووقوع الحمد على الملكات النفسانية
من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية
ولهذا قال الجزائري ان الحمد في اللغة فعل يشعر بتعظيم المنعم
فيعم الموارد الثلاثة وح فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا
قيد الحيثية فانها مأخوذة في المفهوم الاصطلاحي لكن قوله
الجزائري ايضا غير ثابت اذ الحمد لغة نقيض الذم كالمدح وهو الثناء
الحسن وعرفا الوصف بالجميل على الجميل لقصد التجميل والشكر لغة
الثناء على الاحسان وعرفا الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم كونه منعما
فالحمد اللغوي اعم من مطلق الشكر اللغوي لاعم من وجه كما زعمه المشهور
ومنهم المحقق الشريف جاعلين الشكر اللغوي الفعل المنبئ والحمد
العرفي اعم من الشكر العرفي بحسب المتعلق اعني ما يقع بازائه
فانه يقع بازاء الفضائل والفواضل بخلافه حيث يختص
وقوعه بازاء الفواضل واخص بحسب المورد فانه يقع باللسان
وحده وهو بالجنان والاركان ايضا فبين العرفيين هو
العموم والخصوص من وجه لكن المشهور يجعلون بين العرفيين
العموم مطلقا لكونهما عرفا عامين لموارد كلها حيث لا عبرة بمجرد
القول بدون مطابقة الاعتقاد والعمل وكون الحمد بازاء النعمة
مطلقا وتخصيص الشكر باللنعمة الواصلة الى الشاكر ويرد
عليهم ان كلا من الاعتقاد والعمل فرد من الشكر وشرط كون
ما من اللسان حمدا ليس بشرط لكونه جزءا منه اذ المعتبر
في الحمد هو عدم مخالفة الاعتقاد والعمل لما يصدر من اللسان

وقد يعرف الشكر بصرف العبد جميع ما اعطاه الله الى
ما اعطاه لاجله وح كل منهما جزء منه وتخصيص الشكر
بالنعم الواصلة انما هو على هذا التعريف **هبة** اعلم
ان الحمد بجميع معانيه مصدر وذلك المصدر ان كان بمعنى الفاعل فمعناه
ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائم بفاعلها وان كان بمعنى المفعول
فمعناه ان جنس المحمودية او جميع افرادها قائم بالله والاولى انه
مصدر مبني للفاعل وفاعله هو الله تعالى فمعناه ح الحامدية
له تع مختصة به لا يعباء بثناء غيره فيكون وصفا بالجميل باظهار
العجز عن الحمد على حد قوله صلعم لا احصي ثناء عليك **هبة**
المشارق والمغارب كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الجمعية بناء
على كروية الارض واضح فان الشمس في كل ساعة تشرق
على جماعة وتغرب على اخرى وللشمس من اول السرطان الى اول الجدي
في كل يوم مطلع حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها وكذا الحال
في المغارب وتثنية المشرق والمغرب في قوله تع رب المشرقين و
رب المغربين اما باعتبار تحقق الذهاب والعود لكل منهما او باعتبار
ان المغرب بالنسبة الى ما فوق الارض مشرق بالنسبة الى ما تحت الارض
والمشرق بالنسبة الى ما فوق الارض مغرب بالنسبة الى ما تحت الارض
كما ان جمعيتهما جاز ان يكون باعتبار ان المراد بهما البلاد التي في
جانب المشرق والمغرب فكانه سمي كل بلد في طرف به **هبة**
قيل الكلمة والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح بفتح
الجيم اذ بالضم اسم الجراحة معللا بتاثير معانيهما في النفوس كما في الجروح
ولهذا اطلق الجرح على كلم اللسان في شعر نسب الى امير المؤمنين عليه السلام

وهو

وهو هذا جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان ويرد على القيل انه لا بد من العلاقة بين المشتق والمشتق منه
بان يكون بينهما اتحاد في الحروف الاصلية كما بين ضرب ومصدره وكما
بين مصادر المزيدة الماخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج والخروج
وتناسب في احد المدلولات الثلث اي المطابقي والتضمني و
الالتزامي كما ان ضرب يناسب مصدره في مدلوله التضمني اعني الحدث
وفي المدلول الالتزامي اعني الوجع والمكان واضرابهما فبعد تحقق
اتحادهما في الحروف الاصلية مع ترتيبها وفي احد المدلولات
الثلث يتحقق الاشتقاق المشهور المؤصل الموصوف
بالصغير احترازا عن الاشتقاق الكبير الفاقد للترتيب فقط
كاشتقاق الجبذ من الجذب وعن الاشتقاق الاكبر المعرف
بما اذا كان بينهما تناسب في المخرج كاشتقاق النعق من النهق
ولا شك ان تلك العلاقة منتفية بين الكلم بسكون اللام وما يشتق
منه من الكلمة والكلام فان الكلم وان اتحد مع ما يشتق منه في الحروف
الاصلية وفي الترتيب لكنه لم يتحد معه في احد المدلولات الثلث
اذ لا مناسبة بين الكلم والمشتق منه الا باعتبار التاثير المخصوص
الذي هو لازم معنى الجرح وهو التاثير الذي يصحبه الالم
وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وهو ظ ولا
التزاميا ايضا حيث لا يعرف منه عرفا متى يطلق بل هو حاصل
من معنى بعض افراده وهذه مناسبة بعيدة **هبة**
اعلم ان الكلم بكسر اللام اسم جنس اي موضوع للحقيقة ملغى
فيه اعتبار الفردية وهو الذي سموه في الاصول المطلق اي اللفظ الدال

لا جمع كما ذهب اليه صاحب الكشاف وصاحب اللباب
ولا اسم جمع كما نقله الازهري في التصريح عن بعضهم
لنا الاصل فان من لم يقل بجنسيته يدعي دلالته على
الحقيقة مع شيء زايد والاصل عدم الزيادة وقوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة ثلاثة
بعض الجماعة فانانات جاءني رجال فكاثن ثلث جاءني جماعة وبما
يبقى جمعيته ايضا كون مصغره على وزن لم يبن عليه الجموع المصغرة فان
وزن تصغيره على كليم مختص المفرد ومجرد ان الكلم لا يقع الا على الثلث
لا يدل على انه جمع اذ لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل القوم
والرهط واضرابها مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم يقل به عاقل
فضلا عن فاضل على ان عدم اطلاقه الا على الثلث ربما كان بحسب
الاستعمال لا بالوضع كما قالوا بجمع لانه ان بين اسماء الاجناس قد يكون
لا شتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم مع انه بازاء وضع للحقيقة باعتبار
وجودها في اكثر من فردين بالذي يلزم من انتفائه انتفاء الواحد
والاثنين فعليه كان الكلم اسم جنس جمعي وتاويل الكلم الطيب ببعض
الكلم على سبيل المجاز بان اطلق الكلم واريد بعضه او على سبيل الاضمار بان
يكون لفظ البعض مقدرا بعيد من اذهان اهل اللغة لانه خلاف الاصل
لاصالة عدم المجاز وعدم الاضمار ان قلت انما لم يؤنث نعت
الكلم لبطلان معنى الجمعية بدخول لام التعريف فان اللام

يبطل معنى الجمعية كما نسب الى تصريح علماء التفسير والاصول والنحو
وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد
الكلم الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم اقول ان النحاة وان
اصطلحوا على ان كل جمع الا جمع المذكر السالم مؤنث غير حقيقي لا نه بمعنى الجماعة
وهو الذي يبطل بلام الاستغراق ريتبدل بكل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة جماعة
وبقي بدخول اللام على ما كان من صورة الجمعية بدليل ان ما يتبعه من التوابع انما
يوافقه من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا لوجب ان يكون صفته ايضا جمعا

اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على المعرفات كالكلمة فالاكثرون
على ان اللام فيها للجنس اي الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الخصايص والماهيات
كانها معقولة حال التعريف لوحدتها لا للافراد كانها غير معقولة لعدم تناهيها
وكان حمل اللام على العهد الذهني يوجب جعالة المعهد وهو هي
يستلزم لغوية الحد ولو حمل اللام الداخل في المعرفات على العهد الخارجي
للزم ان يكون المعرف فردا من مفهوم مدخول اللام وهو خروج عن جادة التعريف
الا ان يقال بتعدد الحقيقة لمدخول اللام فاني
اللام للاشارة الى بعضها المعين عند ارباب كل صناعة
وفيه ان لام العهد لا يخرج عن كلام الحقيقة فان تلك الحقيقة
المعروفة بين ارباب صناعة حقيقة خاصة وفرد من افراد
مطلق الحقيقة ودخول لام الجنس مع التاء التي للوحدة على
بعض المعرفات كالكلمة لا يكون من باب الجمع بين المتنافيين لان المقصود
من المدخول هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها انما

وكان التاء قد تجرد عن معنى الوحدة لانها ليست نصا فيها وان توهمه
الفاضل الهندي كيف كان ولو كانت كذلك لم يصح كلمتان وتمرتان لا
التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة وكان الوحدة على ثلثة اقسام
احدها وحدة الجنس كوحدة التمر ثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان
والانسان ثالثها وحدة المفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو
ولا يتوهم المنافات بين الجنس والوحدة لوقوع كل منها صفة للاخر
كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم المنافات بينه وبين
ثالث معانيها وهو مدلوع ايضا بانها وان كانت جزئية بما صدقت
عليه الا انها كلية مفهوما فتؤول هذه الوحدة الى احد الاولين
قد اختلفوا في ان الحركات والحروف الاعرابية كلمات او ليست
بكلمات فعلى الاول لزم ان يكون زيد من جاءني زيد مركبا فلم يكن اسما
معربا وعلى الثاني لم يكن حد الكلمة مانعا ويمكن الجواب عن الاول
بان المعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة والمركب هو مجموع
العارض والمعروض واما جواب بعضهم عن لزوم عدم
مانعية حد الكلمة على الثاني بان المراد باللفظ في حد
الكلمة ما يتلفظ به اصالة فليس بتام لانه وان اخرج
الحركات عن حد الكلمة لكنه غير مخرج لحروف الاعرابية
بل هو مخرج الضمائر واشباهها عن الحد فصار الحد ايضا
اسوء الا ان يقول بانها ليست بكلمات في الاصطلاح لخروجها

بقيد

بقيد الوضع فان المراد بان تكون الكلمة موضوعة بازائها لا في ضمن
كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة اللفظ في اللغة اما
الرمي المطلق او الرمي من الفم والنطق وفي عرف النحاة ما يتلفظ به الانسان
وما ينطق به وان كان مهملا كما هو الاصل واعتبار الانسان في تعريف اللفظ
لا يوجب خروج كلمات الله والملائكة والجن لانها من جنس ما يتلفظ
به الانسان او لان الانسان قد يتلفظ بها فدخول كلمات الله تع وغيره
في حد اللفظ انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا يقال كلمات
الله ولا يليق الفاظ الله مع مانعها من شائبة سوء الادب حيث تعم
المهملات وتوهم محلية المحل وان كان المحل مما لا يعقل له مدخل
في هذه الصناعة اللفظ قسمان حقيقي وحكمي والحقيقي
ما هو من مقولة الحرف والصوت كزيد وضرب والحكمي ما ليس من هذه
المقولة كالمنوية في مثل زيد ضرب واضرب وانا لم يوضع له
لفظ للاكتفاء عن فهمه من غير لفظ لعدم تتميم في الكلام عن اعتبار
اللفظ والتعبير عنه بالضمير لا يفيد انه موضوع له اذا التعبير على
طريق الاستعارة وسمي لفظا حكميا لجريان احكام اللفظ الحقيقي
عليه وبعضهم حصر مثال اللفظ الحكمي في المستتر وهذا ان
ثبت يبطل قول الحاجبي ان المستتر هو المحذوف اذ المحذوف
لفظ حقيقي لانه ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او صدق
ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق
الماهية لا يستلزم الوجود فتم المحترز وقد بعد ان حمل اللفظ
على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان وغيرهما ان الفاضل
الهندي حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان مع ان
هذا الحمل يستلزم ان يدخل في حد الكلمة الدوال الاربع وهي الخطوط

والعقود والاشارات والنصب مع انهم متفقون على ان
اللفظ للاحتراز عن دخولها في الحد والاحتراز لا يحصل على
ذلك الكمل الدوال جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية
والعقود جمع عقدة وهي عقدة الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد خاص
في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع النصبة وهي وضع
لعرفة الطريق والاشارات جمع الاشارة وهي الرمز بالعين او الحاجب
او الشفة ودخول الدوال الاربع تحت جميع الفصول الاحترازية
مع خروجها بقيد اللفظ الذي هو جنسها غير منطبق على ما في
الاعتبار اذ الدخول في الفصول يستلزم الدخول في جنسها
فكيف يحترز بجنسها مع ان الاحتراز عن الشيء مع دخوله في
التعريف فلا بد منه القول بانه للاحتراز عن دخولها لا اخراجها
بعد الدخول او بانه يجوز الاحتراز بالجنس الذي هو اخص من الفصل
بوجه وهو هنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد
لا يكون بعض المحققة اخذ اللفظة في تعريف الكلمة لعلة
المطابقة بين المبتدأ والخبر ولان الكلمة لا تكون كلمة حتى تكون
لفظة واحدة عرفا ويرد عليه انه لو قصد من اللفظ الوحدة
لخرج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما و
اضرابه لانه لفظتان عرفا وان وجوب المطابقة مشروط
بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في
حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري نبصري مؤول
بالصفة اي منسوب الى البصرة واما الجوامد فلا تلزم المطابقة

نحو

نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ جامد لانه مصدر مع ان
لوجوب المطابقة شرطين احدهما ان لا يكون ما يحتد فيه المذكر و
المؤنث كفعيل بمعنى مفعول تقول زيد جريح وهند جريح ثانيهما ان
يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف
هند حسنة الوجه الوضع في الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني بعد العلم بالوضع والمراد بالتخصيص ليس قصر الثاني على الاول
او الاول على الثاني حتى يلزم منه خروج المشترك والمترادف بل تعيين
الواضع شيئا بازاء شيء اخر ليدل عليه ويقصد المتكلم افادة السامع
مع ان عدم التخصيص في المشترك والمترادف هو ان الوضع لما كان متعددا
فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص
فيه احدهما بالاخر والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه
انما يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا واما لم يقل تخصيص
اللفظ بالمعنى كما في كتب الاصول لئلا يدخل فيه الدوال الاربع فانها انما احدث
وشوهدت بالعين يفهم الشيء الثاني وقول الفاضل الهندي ان
تعريف الوضع غير جامع لخروج وضع الحرف والفعل عنه حيث
لا يفهم معناهما الا مع الضميمة مجاب اولا بان المراد بالاطلاق
الاطلاق الصحيح وهو في الفعل والحرف لا يكون الا مع ضميمة حتى
يفهم معناهما بسببها وثانيا بان مفاد الضميمة معنى محتاج اليه لا الالتفات
على المعنى بل لتعيينه وثالثا بان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف
بين ارباب الفصاحة المعتبر عندهم باهل اللسان تسمية للتسبب باسم
المسبب واطلاقهما للفعل والحرف لا يكون الا مع ضميمة فلا احتياج

كالايخفى المعنى في الاصطلاح ما يقصد بشئ فان لم يكن لفظا كذا والا فلا يصح

اي كان ٣ وفي اللغة اما مفعل اسم مكان القصد فعلا او قوة او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي قصد بمعنى عكاية وهي بمعنى سنوي اي مقصود او مخفف سنوي كمروي اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت احداهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار سنيّ كمروي ثم خففت بحذف احدى الياءين وقلبت الاخرى الساكنة فتح ما قبلها

دلالة اللفظ المعنى ليست بالذات بل بتوسط امر وذلك الامر قد يكون طبعا كدلالة الصراخ على وجع المصدور فان من كان به وجع المصدر فطبعه يقتضي التلفظ بهذا اللفظ وقد يكون عقلا كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وقد يكون وضعا كدلالة اللفظ على مسماه فدلالة اللفظ اما طبيعية او عقلية او وضعية قد صنف ابو جعفر ابن صابر

في ما اتفق عليه النحاة من ان حصر الكلم في اقسامها حصر استقرائي ومعنى الدائر بين النفي والاثبات حيث وقسما بانسماء الخالفة اسم الفعل لانه خلف الفعل وقام

مقامه وهو منقوض بان اسم الفعل اسم يصدق التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اي لفظ هو الاسم فهو بمنزلة ضربت في قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم سماه قولك ضرب من ضرب زيد فمعناه الفعل فالاخبار عنه باعتبار معناه لا لفظه فاسم والاسم المتناقض في حال الاخبار المتاخرون من النحويين قد اطبقوا على ان استقلال

الفعل في الدلالة على معناه باعتبار معناه المتضمن اعني الحدث لا نسبة الحدث الى فاعل ما فانه معنى حرفي يحتاج الى طرفين ولا باعتبار معناه المطابقي اي الحدث والزمان والى النسبة فان الفعل باعتبار معناه المطابقي ايضا غير مستقل ولهذا اشتهر على من اطلق ان الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى المتضمن الخاص واجاب بعض المحققين بان الفعلية وان احتاجت الى طرفين الا انها جزء ان للمعنى فهي لم تحتج في امر تابع عن مفهوم الفعل كالتقارن معنى الحرف اليها الا لان ان معنى الاضافات كالمقارنة والمجاورة واشباهها مما احتمية مع احتياجها الى طرفين انما تكون ذهنيان من اللفظ فيان يعرف

ما عرفت قد اختلفوا في ان دلالة الفعل على الزمان تضمنية كما هو مختار المتاخرين وبعض المتقدمين او التزامية كما هو مذهب بعض الفضلاء مستدلا بوجوه اولها ان الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف وجوابه انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل به غير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء لمعنى اسم الفاعل فكذلك في الفعل والجواب عنه انه فرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل بالزمان باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحقق معناه لان كل فعل من ضرب وغيره لابد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ثالثها انه لو كان الزمان جزء للفعل لم يمكن تحقق الفعل به ووقد تحقق في جميع الانشائيات وجوابه انه بعد تسليم عدم دلالة الانشائيات على زمان مطلق يجوز ان يجرد الشئ عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الاخر كما جرد الموضع عن المعنى رابعها انه لو كان الزمان الماضي جزء الماضي والمستقبل جزء المستقبل لما امكن اختلافه بعارض وقد يختلف كما في قولك ان قمت قمت ولم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات لا يختلف بالعارض قد اشتهر سؤال ان حروف الهجاء الموضوعة لان يركب منها اللفظ خارجة عن حد الكلمة لانها لم توضع بازاء المعنى اذ المعنى انما يقصد من اللفظ ولم يقصد المركب من

فاسد لاستلزامه ان يكون استعمال لفظ انا هكذا في متكلم معين مجازا ثانيها الموضع لكل واحد من جزئياتها باوضاع متعددة وهذا ايضا فاسد لاستلزامه ان يكون القمار وامثالها من المشتركات اللفظية واللازم باطل بالاتفاق ثالثها الوضع لمفهوم كلي شامل لجميع الجزئيات وكان الغرض من الوضع لم الاستعمال في افراده المعينة وهو ايضا كسابقه اذ لو صح هذا لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازا لاحقيقة لها اذ لم تستعمل هذه الضمائر فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف كا ولو كانت تلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة كارجحت وقامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل ولهذا ذهب المتاخرون كالعضدي والشريف والتفتازاني الى ان ما ذكر موضوع لكل واحد معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونه مجازا في شئ منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع

اذا نظرت في المرآت، وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احديهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا للمرآت حجة لك في مشاهدتها ولا شك ان المرآت مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر ابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها ثانيتهما ان تتوجه الى المرآت نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك المرآت صيقلية وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا وبهذا ظهر الفرق بين قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد قائمة وان اشتركا في الدلالة على نسبة القيام الى زيد

بجواب بعضهم عن ذلك السؤال ان وضع حروف الهجاء كان لغرض التركيب وهذا الغرض معناها متبطل بان المعنى ما يعنى من اللفظ والغرض غاية الوضع وعلته اذ الغرض من الشئ لا يكون معناه ومجرد موضوعية بعض حروف الهجاء لمعنى كلام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام لا يوجب كلية جميع حروف الهجاء مع ان ذلك البعض من حيث انه من حروف الهجائية ليس موضوعا لمعنى فالحق انها ليست بكلمات كالحركات والحروف العربية

لا بد للواضع في الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعينه بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا والخصوص المتصور المعتبر فيه والموضوع ايضا خاص كزيد وان تصور معنى عاما تندرج تحته جزئيات فلم ان يعين اللفظ بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق كلا له ان يعينه بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذ تتوجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاما والعموم المتصور المعتبر فيه والموضوع له خاصا واما عكس هذا فيمتنع ان يكون الوضع خاصا لخصوص المتصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن كلات الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل به اليه فتصوره اجمالا انما الامر بالعكس قد اشتهر ان الوضع في الضمائر والموصولات عام حيث تصور الواضع مفهوما كليا ثم جعلها موضوعين لافراده لان ذلك المفهوم الكلي فانه يسمى الموضوع له مجازا اذ الموضوع له جزئياته في الحقيقة ويرد على المشهور ان وضعها لجزئياتها يتصور على وجوه احدها الوضع لواحد لا بعينه وهذا الذي

الا انها في القول الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام
والة لتعرف احوالها فكانها مرآت تشاهدهما مرتبطا احدهما
بالاخر ولذا امتنع ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه
فكانت معنى غير مستقل بالمفهومية وفي القول الثاني مدركة بالقصد
ملحوظة في ذاتها بحيث يجوز ان يحكم عليها او بها لانها معنى مستقل
بها محتاجة الى التعبير عنها بلفظ اعلم ان الفعل التام
كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى
معنى غير مستقل وهي النسبة الحكمية الملحوظة من حيث
انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل المعين وتحصل
تلك النسبة التي هي جزء مدلول الفعل انما يكون بذكر الفاعل والفعل باعتبار
معناه الحدثي مسند لا مسند اليه وباعتبار مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة
المخصوصة لا يكون مسندا اليه ولا مسندا به لانه غير مستقل بالمفهومية ايضا كالنسبة
الحكمية فظهر ان الفعل باعتبار معناه التضمني اي الحدث مستقل وباعتبار
معناه المطابقي غير مستقل على القول بوضع الفعل لنسبة الحدث
الى فاعل معين اذ على القول بوضعه للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي
ايضا مستقل من حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فعلى الاول
كان المراد بالمعنى الماخوذ في تعريف الفعل هو التضمني وعلى الثاني
كان المراد به هو المطابقي كما هو الاظهر اذ الاصل حمل اللفظ على ما يتبادر
منه والشايع المتبادر من المعنى هو المطابقي لا غيره ويرد قول ان الفعل

موضوع

موضوع لنسبة الحدث الى فاعل معين بان ذلك القول ان صح لزم
خلاف ما اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمنية بدون
المطابقية لانها تابعة لها حيث فهم من لفظ ضرب الحدث والزمان
ولم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى فاعل معين وايضا لزم
ان لا يكون الفعل موضوعا لمفهوم كلي وهو خلاف ما قالوه من انه استعمل
مع الفاعل على التعيين لفهم خصوصيته الا ان يقال ان ذكر الفاعل لتعيينه عند
المخاطب والسامع دون المتكلم لتعينه عنده لاعترافهم بان صيغة المتكلم والمخاطب
موضوعة للحدث وللنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا
بالتعيين عند السامع وعدمه ووجه ما قرعنا سمعك من عدم وقوع
الفعل محكوما عليه ان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا متقررة يحكم عليها
بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل
الزمان وهو متجدد غير مستقر على حالة منعه من ان يكون محكوما عليه
رويد في الاصل مصدر مصغر رود بمعنى الرفق او اراد بعد
تخفيفه بحذف الهمزة والالف ثم نقل من المصدرية وجعل اسما للفعل الذي
هو امهل من غير ان يهجر المعنى المنقول عنه فانه قد يستعمل مصدرا
كما في قوله تع امهلهم رويدا اي امهالا واما هيهات فانه وان لم يكن مصدرا
لكنه يشبه المصدر بان يكون على وزنه فان هيهات على وزن قوقات مصدر
قوقى اي صاح فكانه كان في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي
هو بعد واما صه ومه فكانا في الاصل اسمي صوت نقلا منه
وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقلا من هذا المعنى
المصدري الى المعنى الذي هو اسكت واكفف وقد يكون اللفظ
منقولا عن معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام
نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم فاذا قيل

امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا واسبقه وكذا الجار والمجرور
نحو عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم نقل الى معنى
الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا
وغير خاف ان رويد وصه وهه وهيهات وامام وعليك
بالنظر الى اوضاعها الاصلية من باب الاسماء وبالنظر
الى اوضاعها الطارية من باب الافعال فادخالها في تعريف الاسم
واخراجها عن تعريف الفعل موقوف على ارتكاب تكلف
هو كونها اسماء بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة بالنظر
الى الوضع الثاني والحامل لمن ذهب الى كونها اسماء قبولها لما
لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما او وضعها
لالفاظ الافعال لا لمعانيها فان معنى صه مثلا لفظ اسكت و
هو غير مقترن باحد الازمنة انما المقترن به هو معنى ذلك
اللفظ فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه ورد نجم الائمة الرضي عليه
بان العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير موافق للتحقيق فان الكلام
في الاسماء والافعال الاصطلاحية لا اللغوية والا فضرب
مثلا في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحروف
ما معنى قولهم الحرف في الاصطلاح ما دل على معنى في غيره معناه عند
بعضهم ان تصور معناه متوقف على امر خارج عنه فان تصور التبعيض
الذي هو معنى من لا يمكن الا بعد تصور الجزء والكل وهذا باطل لان سائر

الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون حرفا ولا قائل به

وعند

وعند بعضهم الاخر ان المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا
قلت من مثلا لم يدر اهي مبعضة او مبينة او غيرهما فاذا ذكرت
مجرورها تبين معناه فهو كسابقه في الضعف لانه يدل على انها مشتركة
والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة
حروفا ويزيد عليه بانه لا يتم في الحروف الغير المشتركة وعند ثالث
ان معناه ان الحرف يدل على معنى ثابت في لفظ غيره كدلالة اللام
في الرجل بنفسه على التعريف الذي هو في مدخوله وهل على الاستفهام
الذي هو في مثل قام زيد ويرد عليه انه ان اراد بثبوت معنى الحرف في لفظ
غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة
ومتعلق بمعنى الجملة وان اراد ان معناه قائم بمعنى غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا
لما عرفت ولانه يلزم ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على
معان قائمة بمعان لا لفاظ غيرها وان اراد تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ
الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان غيرها حروفا
وهذا كله فاسد الاصل في الجمل الفعلية لان الغرض العام من الجملة
هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب فيها
وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشاء
وضعا من غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان انشائيتها
بالادوات الخارجة عنها كقولك ازيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية
انما هو بسبب الهمزة قد اختلفوا في ان ما ارتفع به الفاعل ما هو
هل هو الفعل او الاسناد او احداث الفاعل الفعل او معنى الفاعلية فالمذاهب
اربعة الاول للمشهور الثاني لهشام الثالث لقوم من الكوفيين الرابع لاخرين منهم
ورد الثاني ابن فلاح بان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى
المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه ورده ليس بشيء لعدم الاجماع

ثم المصيبة الاعظم الاولى من المصائب التى تحكى عنها
معنى كلام الرسول ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكما
ان بعض البيانات الصادرة من بعض الناس فى
تاثير السحر فى قلوب كلمة حتى يحسن معناها بعض الاصدين الى
التاثير من الكتب السماوية التى بينها بعض الفاسقين وان بعض
الشعر كحكم اى كلام حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب الى
مولانا امير المؤمنين ع والمراد من قول النبى صلعم تمرة حتى من
جراحة فى تعيين فدية الجراحة اذا تلحرم ان فديته تمرة اى تمرة
كانت اذ الحكم ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة الشرط الذى
يترتب به حصول شىء فعلا كان او قولا وفى الاصطلاح هو التعلق بين الشيئين
بان يكون الاول سببا لتحقق الثانى او الحكم بتحقق الثانى فالاول ان كان
الشمس طالعة فالنهار موجود والثانى ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
ومنه قولهم تع ونايكم من نعمة فمن الله فان المقدر الحاصل بكم من نعمة فهى
صادرة من الله مع ان النعمة التى حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صدور
النعمة من الله تع بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لايصالها
والتصاقها بهم فكيف سبب للحكم به والاخبار عنه اى وما حصل بكم من نعمة
فبحكم او بخبر انها صادرة من الله تع ولا شك ان النعمة التى حصلت بهم
سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تع ولو نشر معنى الشرط بلزم
الثانى للاول كما فى كلام المرضى لشمل كلا القسمين الخبر يحتمل
الصدق والكذب فتكافئا الاحتمال فجوز قائم فعلى ذلك كان الكذب فى
مدلول لفظ الخبر كالصدق مع ان المحققين كالحاجبى و
نجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص فى الصدق والحق بخلافه

قالوا

قالوا او توهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث
العقل اى لايمنع عقلا ان لا يكون مدلولا للفظ ثابتا
البريد البغلة المرتبة فى الرباط معرب دم بريد ثم سمى به الرسول
المحمول عليها ثم استعمل فى اثنى عشر ميلا وكان من عادة الملوك
انهم يجنون الربط ويتخذون البغال فيها ويتطعون اذنابها
وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات وقاع الطلاق
البريد على حامل الرسالة مطلقا كلمة لا فى لا اله الا الله
لنفى الجنس مع انها تنفى صفة او نفى صفة يوجب نفى الجنس
ولذا تسمى لا التبرئة لانها تبرئ الجنس من الصفة وقد
اختلفوا فى ان خبر لا ما هو هل هو موجود او ممكن او معبود
مع ان التوحيد لا يتم على كل تقدير من هذه الثلاثة لانه
انما يتم باثبات وجوده تع ونفى امكان الوجود عما سوى الله
وجميع ذلك لا يتفهم مع شىء من هذه التقادير ففى
التقدير الاول لم يلزم منه نفى امكان غيره والثانى لم يلزم
منه اثبات الوجود له تعالى وعلى الثالث لم يلزم منه ايضا
نفى امكان وجود شريك البارى ولذا جعل بعضهم هذه
الكلمة وشرعيتها للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام
الهة معبودة من دون الله تع فكان قصد الموحد بها
الرد عليهم وذهب الذى الى ان كلمة الشهادة غير تام فى التوحيد
بالنظر الى المعنى اللغوى على شىء من التقادير لا يصح والما تقدّ
كلمة الشهادة تامة على جميع التقادير

وذهب ثالث الى ان المقدر في كلمة الشهادة موجود
ازلا وابدا ورابع الى ان الا هنا بمعنى غير كان هو
الخبر للا فيفيد نفي كل اله غير الله وخامس الى ان
المرفوع بعد الا خبر ولا لغو لفظا اذ الاصل في كلمة الشهادة
الله اله ثم قدم الخبر فقيل لا اله الا الله عدل عن الاول الى
الثاني لارادة الحصر والتخصيص نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح
باثبات الالوهية له تع ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي ووسط
حرف الاستثناء الكوفيون لم يفرقوا بين قولهم ضرب زيد
وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا لصدق حد الفاعل عليه
والبصريون يجعلون الفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسندا
الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس بمسند
الى الاسم اذ الاسم مبتدأ لا فاعل اذ الفاعل ما اسند اليه الفعل
والفعل في صورة التقديم مسند الى ضمير الاسم حقيقة لكن لما كان
الفعل في الظاهر مسندا الى الاسم كما زعم الكوفيون سيما اذا نظر
الى مقدمة ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك في الحقيقة
اعتبروا في تعريف الفاعل تقدم الفعل عليه الاصل في اللغة
ما يبتني عليه الشيء وفي العرف الراجح والظاهر والاستصحاب والقياس
والقاعدة الكلية كما يق الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة
الكلية فيه الرفع وقد يطلق في العرف ايضا على الاولى وما ينبغي ان يكون
عليه الشيء كما يق الاصل في الواو المضمومة ان تقلب تاء وما يناسبها
كما في تراث والا فقد لا تقلب كما في وجوه والاصل بالمعنى الاخير ما

يتناول الواجب والمنفك عن الوجوب

فيرجع

فيرجع الى الراجح حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي
دائر بين النفي والاثبات او استقرائي فيه خلاف كخلافهم
في حصر اقسامها في الثلث او في الاربع الرابع منها الخالفة وهو
اسم الفعل لانه خلف الفعل وقام مقامه والاشهر الاظهر هو الاول في كلا
الحصرين سيما الحصر التثليثي اذ لم يذهب الى الحصر التربيعي سوى
ابي جعفر بن صابر وهو مردود بان صه اسم لصدق تعريفه عليه كما
يصدق تعريفه على قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم مسماه
ضرب من نحو ضرب زيد المتاخرون قد اطبقوا على ان الفعل
يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل ما فمعناه
المطابقي معنى حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلاله معناه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان الفعل مستقل ولم يقيده
بالمعنى التضمني وكلامهم غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت
الى طرفين الا انها جزءان للفعل فهي لم تحتج الى امر خارج عن مفهوم الفعل
لافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالمقاربة والمباعدة
والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها الى طرفين الا ان ذينك
الطرفين مفهومان من اللفظ كون الزمان من اجزاء معنى الفعل مما
ذهب اليه المتاخرون وبعض المتقدمين اذ منهم من ذهب الى ان
دلالته عليه بطريق الالتزام مستندين بوجوه اولها ان الزمان
ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف
وجوابه انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي
فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو
ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي ثانيها
انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول
بالزمان كاقتران الفعل به غير ان زمان الفعل معين ويقولون
الزمان ليس جزءا لمعنى اسم الفاعل فكذلك الفعل وجوابه
بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به باعتبار
انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار انه

ظرف تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان
ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار
زمان مطلق او مقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلقا

ثالثها انه لو كان الزمان جزء للفعل لم يمكن تحقق
الفعل بدونه وقد تحقق في جميع الانشائيات وجوابه
منع تحقق الانشائيات بدون الزمان اذ المطلوب منها
تحقق المعنى المصدري في اقرب اوقات الامكان وبعد
تسليم عدم دلالتها على زمان مطلق فلعله كان بناء على
التجريد اذ يجوز ان يجرد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله
الجزء الاخر كما جردوا الوضع عن المعنى ورابعها انه
لو كان الزمان الماضي جزءا للماضي وكذا في المستقبل
لما امكن اختلافه بعارض وقد اختلف كما في قولك ان قمت
قمت ولم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات لا يختلف بالعارض
وجوابه ان الزمان الماضي مثلا جزء الفعل الماضي صورة ومعنى وقمت
في المثال وان كان ماض صورة الا انه مستقبل حقيقة لمكان
الشرطية وعليه فقس المضارع الدر في اللغة ما يدر
من الضرع كاللبن وفيه خير كثير عند العرب ويراد به الخير
مجازا فيق در دره اي كثر خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب
في كلام العلماء بناء على ان الدر كناية عن فعل المدح والصادر
منه فنسب الى الله تع مع انه فعله لغرابته وهو تع منشاء
العجائب فكان هذا الفعل لله او على ان الدر كان باقيا
على حقيقته والمراد به لبن امه التي غذته منه حتى صار
تحريرا كاملا والمعنى ان ذلك اللبن كانه لم يصدر من امه
بل كان الساقي له هو الله تع على ما حققه بعض المحققين لكن لو قيل

ان الدر لما جاء في اللغة بمعنى العمل ومنه قولهم لله دره اي عمله لاستغنوا عن مؤنة ما ذكروه

مما عرفت غير خاف ان الافعال التامة كضرب مثلا
يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل
وهي النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها
اعني الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه النسبة التي هي
جزء مدلول الفعل لا يحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر
متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما
لكل ابتداء خاص كذلك لفظ ضرب موضوع وضعا عاما للحدث
الذي نسب الى فاعل خاص لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل
الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به
اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن
من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث
وضم اليه غيره اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل
ووجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك
الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه
المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل
بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه فعلى ذلك لا بد
ان يخرج الفعل عن تعريف الاسم بقيد بنفسه لا بقيد غير
مقترن بناء على ان المتبادر من المعنى المعنى المطابقي نعم لو اريد
من المعنى ما يعمه والتضمن لخرج الفعل عن تعريف الاسم بقيد الاقتران
كما ينادي به ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة الى
فاعل معين نعم على ما اختاره بعض المحققين من انه موضوع للنسبة
الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل من حيث ان هذا الفاعل
مفهوم من الفعل وينصره اجماعهم على عدم وجود الدلالة التضمنية
بدون المطابقة لانها تابعة لها ولو كان الفعل موضوعا للنسبة الى فاعل
معين للزم ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان ولم يفهم المعنى
المطابقي لان من جملته النسبة الى فاعل معين وقد افتخر بعض المحققين

فلم يقع المحكوم عليه اذ المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا متقررة يحكم عليها
بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل
الزمان وهو متجدد غير مستقر على حالة منعه من ان يكون محكوما عليه

بكلام حتى من الاعلام وهواة العالم بوضع ضرب على الوجه العام اما سمع هذا
اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن
الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ كما يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو
مراد ولم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد مشابهة الحدث والزمان في ضمن
هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية وكما لم يتحقق من سماع ضرب
بدون فهم معناه المطابقي يوقن ان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث
والزمان منه تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ
دل عليه بتوسط الوضع وعلى القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة
الى فاعل ما كان استحالة مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات
ولو سلم انه موضوع للنسبة الى فاعل معين كان ذكر الفاعل لتعيينه عند
المخاطب والسامع وتعيينه عند المتكلم كما عرفوا ان صيغة
المتكلم والمخاطب موضوعة للحدوث والنسبة الى فاعل معين يدل عليه
اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين عند السامع وعدمه وما اقترن من
معانى الفعل بالزمان هو الحدث المدلول للفعل تضمنا لان له معنى
تضمنيا اخر هو الزمان وهو غير مقترن باحد الازمنة لانه نفس
الزمان والشئ لا يقارن نفسه الجمع المكسر ما لم يكن بناء
الواحد فيه سالما اي ما تغير بنيته عن بنية مفرده وذلك التغير اما
ان يكون محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغير الشكل دون الحروف
نحو اسد واسد او بتغير الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال
او بتغير الشكل ونقصان في الجمع نحو رسول ورسل او بزيادة ونقصان
معا نحو غلام وغلمان والثاني نحو ذلك مقدرا لصفة في المفرد
تضمنه تمثل وفي الجمع كصفة اسد قد وقع الاختلاف في عامل
الفضلة فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذا اسند احدهما الى الاخر
صار سببا لدلالة الفضلة وقال هشام هو الفاعل واستقربه
الرضي محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل الذي هو الجزء الاول
بانضمامه اليه كلاما فغيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات ولعل الاقوى قولهم فان
الفعل عامل في الفاعل الذي هو اقوى من المفعول بالاتفاق

علة

علة وضع الاعراب لما الاسماء اختلاف المعاني المختلفة عليها اذ المعاني
المختلفة تتعاور على اسم واحد فوجب وضع الاعراب للاسماء ليتبين المعاني
بعضها عن بعض فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميز بعضها الا
الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول
شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد فاحسن ومعنى الثالث اي شيء من اشياء
زيد اي خلق من اخلاق زيد احسن التضمين لغة جيز بفتحتين وادون
وچيزى در ميان چيز كس ميان وشركين در ميان شعر خود اوردن واصطلاحا ان تشرب
كلمة معنى كلمة اخرى والاعلية بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية كما اذا اطلق الاستيلاء
على الاستيلاء والاعلية بذكر ما هو لازم كلمة الاستيلاء من كلمة على ومعنى الباء المصدية
انها التي اذا دخلت على كلمة او لتباسها بالمصدر كالفاعلية حتى ارتفع رفعا
لارتفاع الشغل الحاصل عند اللفظ به او رفع مرتبين اخويه والرفع
ليس علامة للفاعل اعني المدلول المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفه اعني
كونه فاعلا والا فالمدلولات لا يحتاج في معلوميتها الى الاعراب
عرفوا المبني بانه ما شابه من الاصل وهو الحرف شبها غير المتصرف لمشابهته لبعض الاصل
اعني الفعل بالوجه بين واسم الفاعل لمشابهته للفعل المعين بوقوعه موقعه وجميع
الافعال المضارعة او الاسماء جميع الافعال لبناء ما ان المتأخر من بني الاصل
ما الاصل فيه البناء واجيب عنه بان المشابهة وان اطلقت فالتعريف الاتي
المتبادر منها هو المشابهة التامة الموثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ
ابن مالك بوجود في المبنيات الاصلية المشابهة الوضعية كالتضمن ثم بيانها كون
الاسم متضمنا معنى ما في الحروف كمتى ذا لتضمنهما كون الاسم نائبا
عن الفعل كهيهات ووي وبخ وما بعدها افتقار الاسم لا يستغني
كالحروف وذلك كاسماء الموصولات اختلفوا في ان
الاسم هل هو منحصر في القسمين المعرب والمبني او في الاقسام الثلاث
منه المعرب والمبني والموقوفة فان الاسماء المفردة سماها البيضاوي
بالموقوفة والحق هو الاول لاجماع النحاة على ان المبني ما شابه مبني
الاصل فالمعرب على هذا هو الذي انتفت المشابهة سواء ركب مع
عامله او لا واعتبار الجامي التركيب في المعرب مع انه خلاف الاصل
ومخالف للاصل في الاسم الذي هو الاعراب تمام فضه تقسيمه فانه

ويؤيد ما قلناه انهم مجمعون على ان الغرض الاهم من جمع
مسائل النحو ان يعرف احوال اواخر الكلمة من كونها
معربة او مبنية واقسام كل من المعرب والمبني
من لا يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لان
من سمع منهم ان زيد مثلا في جاء زيد مرفوع وكان
من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم
وح فمعرفة علم النحو لا يفيده الا معرفة اصطلاحات
النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا وذاك مفعولا ونحوهما
وهذه فائدة غير معتد بها وظني ان من اعتبر التركيب
في المعرب نظر الى ان من جملة اغراض تدوين النحو معرفة
الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس
كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير
الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال

هل العامل

في المضاف اليه بالاضافة المعنوية وهي الاضافة الى غير
المعمول المفيدة تعريفا او تخصيصا هل هو الحرف الجار المقدر
كما اختاره الجامي او المضاف كما اختاره نجم الائمة والجزائري او معنى
الاضافة حجة الاول ان معنى حرف الجر في الاصل هو الموقع
للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام
حصل لزيد فمعنى الاضافة قام بالمضاف اليه لاصل الحرف لان
حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال ويوقعها على الاسماء
فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك
الا تعديته اليه بالباء لانه لازم ويتوجه عليه ان حروف

الجر

حروف الجر انما سميت حروف الجر لانها تجر معنى الفعل
الى الاسم او الاسم الى الاسم نحو مررت بزيد والمال لزيد وثبوت
هذا العمل لحرف الجر مقدرا لا بد من دليل ولو سلم هذا العمل له مقدرا فما
الدليل على ان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد حتى يكون الذي اوقع الحصول
على زيد هو الحرف مع ان عمل حرف الجر غير منحصر في افضاء معنى الفعل الى الاسم
لما عرفت انه يوصل كلا من معاني الافعال او الاسماء ويوقعها على الاسماء وبما ذكرنا
ظهر حجة الثاني وهي منسوخية عمل حرف الجر مقدرا وعدم نكرية غلام زيد
وافادة المضاف مفاد اللام فهو الجار بنفسه حجة الثالث ان انجرار المضاف
اليه لا بد له من عامل والعامل هنا دائر بين تقدير حرف الجر وبين المضاف
وبين معنى الاضافة والاول خلاف الاصل والثاني ما لم يعتد به من العوامل
فتعين الثالث وفيه انه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا
هو المعنى المقتضي الذي هو اثر العامل اذ العامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي
بينهما وبين الفعل ولم يقل به احد وقول ان العامل في جر المضاف اليه
بالاضافة اللفظية اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر وما هو من
خواص الاسم انما هو مطلق الجر لا الجر الذي هو اثر الحرف كما هو
مقتضى الدليل للقول الاول يتفسخ بما اصلوه من الاضافة المعنوية
لانها ذات فائدتين والاضافة اللفظية ذات فائدة فما قل فائدته كان
فرعا لكثيرها ولان الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ
تابعة للمعاني ولان الملاحظ في الاضافة المعنوية لفظ حرف الجر ومعناه و
الملاحظ في الاضافة اللفظية ليس الا معنى حرف الجر فقولك عمرو ضارب زيد
في قوة قولك عمرو ضارب لزيد ولذا عرفوا المضاف اليه بما نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر ثم قسموه الى المضاف اليه بالاضافة اللفظية
والمعنوية

التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته
النون فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا
بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولذا سمي
سيبويه المصدر حدثا وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة

اخر الكلمة ونعني بسكون النون سكونها بالذات فدخل في الحد
مثل عادا الاولى اذ السكون ذاتي والحركة عارضة وخرج
بقولنا تتبع حركة اخر الكلمة نون من ولدن ولم يكن ونحوه
ما كانت النون الساكنة آخر الكلمة لا تابع حركة آخرها والقيد
الاخير لخروج نون تاكيد الخفيفة كاضربن قد ذكروا
للتنوين اقساما كثيرة من تنوين الترنم والغالي والزيادة والحكاية والضرورة
وغيرها لكن اشهرها اربعة اولها تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية
الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف
فلا يتصور معناه في غير المنصرف ثانيها تنوين التنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة دالا على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين اي اسكت
السكوت الان وجوزوا ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير
معا فان التنوين في رجل يفيد التنكير فاذا جعلته علما
تمحض للتمكن ثالثها تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا
عن المضاف اليه كيومئذ اذ اصله يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة
لئلا تبقى الكلمة ناقصة وقس عليه حينئذ ونحوه رابعها
تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان
الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم
ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها
ليقابله خامسها الترنم وهو لغة سرايدن واصطلاحا ما لحق

اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبروا لحوقه اخر الابيات والمصاريع مع جواز لحوقه الحروف والكلمات
الواقعة في اثنائها بل وقوعه كما يشاهد من اصحاب الغناء لان محل
التغني به في الغالب انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم معانيها
بلغنا شعر قاله جرير بن عطية وهو من فحول شعراء
الاسلام توفي سنة عشر ومائة وهو هذا اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت فقد اصابن ونبهك على ما في بعض كلماته من الخفاء
وهو ان اقلي امر من الاقلال من القلة واللوم بالفتح العذل و
عاذل بفتح اللام منادى مرخم اصله يا عاذلة والعتابن عطف على
اللوم قوله لقد اصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف تقديره
ان اصبت لا تعذلي وقولي لقد اصاب واصل العتابن واصابن
العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف لاجل قصد الترنم كما
نص عليه بعضهم او لقطع الترنم الذي يحصل من الالف لان الترنم
وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها
فاذا انشدوها ولم يترنموا جاؤا بالتنوين مكانها كما عن سيبويه
والمحققين مما قاله لبيد بن ربيعة العامري الصحابي الشاعر
المفلق الفارس الجواد المخضرم الذي عاش مائة واربعين سنة وتوفي في خلافة
عثمان هذا الشعر الذي هو من قصيدة لامية الا كل شيء ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زايل وغير خاف ان الاحرف استفتاح غير مركبة
خلافا للزمخشري وكل اذا اضيفت الى النكرة تقتضي عموم الافراد واذا

اضيفت الى المعرفة تقتضي عموم الاجزاء تقول كل زمان ماكونه لاكل
الزمان وخلا اذا خلت عليها ما لا يجئ عند الجمهور خلافا لبعضهم
وعند التجرد يجئ على انه حرف جر وتنصب على انه فعل فاعله ضمير
وجوبا والمستثنى مفعوله والنعيم والنعمة والنعمى ما انعم الله به عليك
ولا محالة بالفتح اي لا بد او لا حيلة وباطل اي ثابت وزائل وجملة
لا خلا الله الخ حال اي حال كونه خاليا عن كل ما سواه او نصب على الظرفية اي وقت
خلوه عن كل ما ذهب له كل يوم ثم تكذيب عثمان بن مظعون شعره حين
انشده في مجلس قريش وعثمان هناك حال الكلام على الوجوه وعلى ان الجنة
نعيم وحي لازمة ابدا فكيف قال هكذا لا يخطئ مع ما رويناه من طريق
البخاري ومسلم عن النبي صلعم انه قال اصدق كلمة قالها شاعر كلمة
لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل وثناء النبي صلعم اياه دليل ايضا
على فساد توجيه بعض ان هذا القول منه كان قبل اسلامه معتقدا
حينئذ ان لا وجود للجنة او كما هو رأي بعض من اهل
الضلال او يدايه ما في الجنة من نعيم الدنيا لانه كان في صدد
ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها وبادرنا الحكم شاهدة الحال لان الكلمة على
الكلام مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه

قد استشهد لجواز
اطلاق القافية التي هي جزء القصيدة على القصيدة من باب اطلاق اسم
الجزء على الكل بشعر عزي لابي مالك بن فهم الازدي او من بن اوس المزني
وهو هنا وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني الواو
للعطف وكم خبرية والتمييز محذوف والتقدير وكم تعليم علمته والضمير المنصوب
يرجع الى اخت الشاعر او ابنه سليمة بضم السين رثى اباه بهم تقتله
على الاختلاف ونظم القوافي مفعول ثان وقافية مفعول اقال وهو بعض الكلمة
فلذلك وقع مفعولا مفردا فلا فالواجب ان يكون جملة الدليل
على جواز الجمع بين ال والتنوين ودخول تنوين الترنم على الفصل شعر الحجاج

وهو

وهو هنا يا صاح ما هاج العيون الذرّفن من طلل كالاتحي انمحين
وصاح منادى مرخم اي يا صاحب وترخيمه نادر لانه ليس بعلم ولا مؤنث بتاء
هاج الشئ يهيج هيجا وهياجا واهتاج وتهيج اي ثار وحرك
يتعدى ولا يتعدى وهنا متعد والذرّفن بفتح الذال المعجمة وفتح الراء
المشددة جمع ذارفة من ذرف الدمع اذا سال والطلل ما شخص من آثار
الدار وما سوى بنائها وجمعه اطلال وطلوله والاتحي بفتح الهمزة وسكون التاء
المثناة من فوق وفتح الحاء المهملة وهو نوع من البرود لها خطوط وتيه وليست
الياء فيه للنسبة كالياء في توأم فتصغيرها وتنية الاتحي وتجمع اليمن على غير
لفظ المفرد وينسب اليه واتحي فعل ماض بمعنى انجح الثوب اذا بلي وتخلق
والمنحجين جملة وقعت حالا بتقدير قد وادخل فيه تنوين الترنم

ما استشهد به على جواز الحاق النون
الساكنة التي تسمى التنوين العالي للدلالة على الوقف
ولهذا لا تلتحق الا القافية المقيدة اي الساكنة تنظر
فائدتها دون المطلقة شعر تالله رؤبة بن العجاج وهو
هنا وقاتم الاعماق خاوي المخترق من الواو فيه واحدت
اي وربت قاتم الاعماق والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام
وهو الغبار قال ابن السكيت يقال اسود قاتم وقاتن من قتم يقتم
من باب ضرب اوعلم قتما وقتمة والاعماق جمع عمق بفتح العين
وضمها وهو بعد من اطراف المفازة والخاوي بالخاء المعجمة
من خوى البيت اذا خلا من الساكن والبطن من الطعام
والمخترق الممر الواسع المتخلل بالرياح لان المار يخترقه
وصيغته مفتعل من الخرق وهو المفازة الواسعة تخترق
فيها الرياح وفي الحقيقة القاتم صفة موصوفها محذوف

اي وربت مهمه قاتم الاعاق واضافته لقطيه وخارى
المختر قن مجرور بالوصفيه وجواب ربت محذوف وهو
قطعته ونحوه ما استشهد به لجواز دخول التنوين
الترنم في الحرف وحذف الفعل الواقع بعد كلمة قد كان شعر
نابغة وهو هنا قِدِ التَّرَحُّلَ غيرَ اَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ
بن حالما فكان قدن بيانه ان اقد على وزن فعل بكسر العين
معناه قرب وقد ويروى ارف والترحل الرحيل والركاب الابل
الرواحل لواحدتها راحلة ولا واحد لها من لفظها وقيل جمع
ركوب والرحال من الرحيل وجمع رحل ايضا وهو مسكن الرجل
ومنزله وكان مخففة من الثقيلة وقد ندف الاصل قد زالت وذهبت
بقريبة لما تزل فحذف الفعل الواقع بعد قد ودخل تنوين الترنم في
الحرف اعني ندف والاستثناء منقطع اي قرب ارتحالنا لكن ركابنا بعد
لم تزل مع عزمنا على الانتقال محل استشهد به لجواز ادخال
التنوين الغالي في الفعل بشعر امرئ القيس بن حجر بن حارث الكندي
الشاعر المفلق الذائع الذات في بلاد الروم بانقره منصرفا من عند قيصر
او عند جبلة بن الايهم بفتح العين وكسر السين المهملتين وكان ابوه
اول ملوك كنده ونقل ذا الخبر العالي عن الرسول ان امرئ القيس صاحب اللواء
لواء الشعراء وهو هنا احاد بن عمرو كما في خمران ويعدو على المرء
ما يأتمر بيانه احاد بن عمرو منادى مرخم يعني يا حادث بن عمرو
ما يأتمر بيان ان ما يأتمر في حال مكسورة كما كانت اولا وخمران بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم

معناه

معناه كما في خمر بي داء اووجع واصله من الخمر بفتحتين وهو كل
ما استتر من بناء او شجر ومنه الخمر التي تشرب لانها تستر العقل
وقوله ما يأتمر من فاعل يعدو وما مصدرية والتقدير ويعدو
على الرجل ايتماره اما ليس برشيد فكانه ليس برشيد فكانه
يعدو عليه ينهكه والواو يصلح ان يكون للاستيناف وللتعليل
على معنى لام التعليل على حد اي من اثبت هذا فيكون المعنى باحاد
بن عمرو كائنا في خمر نداء لاجل عدوان الايتمار بامر ليس برشيد
وان تكون زائدة على حد اي الاخفش والكوفيين وادخل التنوين
الغالي فيما تمن زيادة على الوزن فلذلك يسمى الغالي حيث ان الوزن
لا يستقيم الا بحذفه قد استشهد به لجواز ادخال التنوين
الغالي على الحرف بشعر عزي الى رؤبة وهو هنا قالت بنات
العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان بيانه ان سلمى لما
تمنت بعلا خاطبا اجابته بنات العم انا لنحب اللام في العم بدل
من المضاف اليه تقديره بنات عمي وجواب الشرط في ان الاولى
محذوف تقديره وان كان البعل فقيرا ترضين به او تقبلينه والواو
في ان الثانية للعطف حذف المعطوف عليه وحذف الشرط والجزاء
في المعطوف والتقدير قالت ان كان البعل غنيا وان كان فقيرا
رضيت فادخل التنوين في ان في الموضعين زيادة على الوزن
فلذلك يسمى التنوين الغالي الا ترى ان الوزن لا يستقيم الا
بحذفه استشهد والجواز ادخال التنوين على منادى
مفرد بشعر الاحوص الذي في مؤخر عينيه ضيق وهو لقب عبد الله
بن محمد بن عاصم من شعراء الدولة الاموية وهو هنا سلام الله

يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بيانه ان سلام الله
مبتداء وخبره عليها اى على امرءة مطر ومطر رجل كان ديما اقبح
الناس وامرءته سلمى كانت من اجمل النساء واحسنهن وكانت
تريد فراقه ومطر لا يرضى بذلك ومطر في الشطر الاول منادى مفرد
نونه للضرورة وهو في الشطر الثاني على الاصل استشهد لجواز
دخول الالف واللام على الفعل بشعر قاله الفرزدق اسمه همام او همم بالتصغير
بن غالب بن صعصعة وجده في عداد الصحابة وفرزدق شاعر اسلامي لقي علي بن
ابي طالب والحسن بن علي والفرزدق في الاصل قطع العجين واحدها فرزدقة لقب بها
لانه كان جهم الوجه وشعره هذا ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا
الاصيل ولا ذي الراي والجدل بيانه الحكم بفتحتين الذي يحكمه
الخصمان ليفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة
الخصومة والباء في بالحكم زائدة للتاكيد والترضى حكومته في محل
الرفع لانها صفة للحكم وهو مرفوع تقديرا لانه خبر والترضى مجهول
وارتفاع الحكومة به والالف واللام عند الاخفش موصولة ليست
للتعريف وعند غيره للتعريف تشبيها لها بالصفة او ضرورة والاخير ممنوع
لتمكنه من ان يقول ما انت بالحكم المرضي حكومته استشهد والجواز
دخول نون التاكيد على اسم الفاعل بشعر رؤبة اقائلن احضروا الشهودا
فان اقائلن حيث ادخل فيه نون التاكيد كان اسم فاعل تشبيها للوصف
بالفعل وجريانه مجرى اتقولون استشهد لجواز دخول نون
التاكيد على الفعل الماضي بشعر هو هذا دامن سعدك لو رحمت
متيما لولاك لم يكن للصبابة جانحا فان دامن فعل ماض ادخل فيه

نون

نون التاكيد وسعدك خطاب لمحبوبته والمتيم من تيمه الحب
اذا عبده بالتشديد والصبابة المحبة والعشق والجانح من جنح
اذا مال وجواب الشرط محذوف والتقدير لو رحمت متيما ادام
الله سعدك والاصل في لولا ان يليها ضمير رفع نحو لولا انتم
لكنا مؤمنين ولكن جاء قليلا لولاك ولولاي ولولاه خلافا
للمبرد ثم عند الجمهور انها جارة للضمير وموضع المجرور رفع
بالابتداء والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهي
الجملة التي بعده واصل لم يك لم يكن والضمير فيه يرجع الى المتيم
استشهد ايضا لجواز دخول نون التاكيد على الاسم بشعر
رؤبة وهو هذا ويا ليت شعري منكم حنيفا اشاهرن بعدنا
السيوفا بيانه حرف النداء هنا للتنبيه لدخولها على ما لا يصلح للنداء وقد
قيل على اصلها والمنادى محذوف والتقدير يا قوم وشعري معناه علمي وناب
شعري الذي هو المصدر عن اشعر اي ليتني اشعر فاشعر هو الخبر وناب الياء
في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني وحنيفا اي مسلما مفعول المصدر
المضاف الى فاعله ومنكم في محل النصب على انه صفة لحنيفا والتقدير ليتني
اشعر حنيفا كائنا منكم واشاهرن من شهر سيفه اذا انتضاه ورفعه يعني
ابرزه من غمده والسيوف منصوب به الدليل على مجيء لفظة النحو
للظرف بمعنى الجهة هذا الشعر يحدو بها كل فتى هيات وهن
نحو البيت عامدات بيانه يحدو بها اي بابل الحجيج اي يزجرها للمشي
اذا حدوه بالابل زجرها والفتاء لها والفتى مجرور بالاضافة وهيات فعال بالتشديد
بمعنى الصياح من هيت به اذا صاح به وهو مجرور لانه صفة فتى وهن
مبتداء وخبره نحو البيت واراد بالبيت الكعبة شرفها الله تع والتقدير
وهن متوجهات نحو البيت وعامدات اي قاصدات نصب على الحال او التمييز
والتقدير وهن متوجهات نحو البيت قد استشهد لجواز اعراب

ذو بمعنى الذي كاعراب ذو بمعنى الصاحب بشعر قاله منظور بن سحيم الفقعسي
الشاعر الاسلامي في امرأته وكان قد حلق شعر امرأته فرفعته الى الوالي فجلده
واعتقله فدفع جبته وحماره الى الوالي فسرحه وهو هذا فاما كرام موسرون
رايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا بيانه الفا للعطف واما
للتفصيل وكرام مرفوع بفعل مضمر تقديره فاما يقصد كرام وهو جمع كريم وضعف
بان اما لا يقع بعدها الفعل فالصواب ان يكون كرام مبتداء تخصص بالصفة وهي
موسرون ورايتهم ايضا صفته او خبره ويروى اتيتهم قوله فحسبي مبتداء وما
كفانيا خبره والجملة جواب الشرط فلذلك دخلتها الفاء وذلك ان اما الشرطية
التفصيلية اجاز فيها الكوفيون ان تكون بمعنى ان الشرطية وبعضهم اخذ
جملة فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا خبر كرام ولهذا دخلت الفا عليها نظيره
اما زيد فمنطلق لتضمن اما معنى المبتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم
قد استشهد لجواز حذف اللام من الاب المضاف الى الضمير
بقول رؤبة وهو هذا بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه
فما ظلم بيانه الباء في بابه يتعلق باقتدى تقدم للاختصاص وروي فمن بالفاء وهو
ان صح كان الفا للتعليل وابه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط وقيل
ان الاصل بابيه واباه فحذفت الياء والالف للضرورة فعليه لم يستعمل الاب في الموضعين
بحذف اللام معربا بالحركات كما هو لغة بعض العرب مجوزين تثنية ابان وجمعه
ابون ومعنى الشعر ان عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل اقتدى بابيه حاتم في
الجود والكرم فمن يشابه اباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء لانه اتى
بالصواب ووضع الشيء في محله والظلم وضع الشيء في غير محله وقد اقتبس الراجز
من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم وقد اختلف في معنى فما ظلم في المثل فقيل فما
وضع الشبه في غير موضعه او فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه
او فما ظلمت امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة ابيه لو سمي
شيء بلفظ الجمع تعين اجراء الاعراب بالحركات على النون كما

يشهد

يشهد عليه شعر طال ليلي وبت بالمجنون واعترتني
الهموم بالماطرون بيانه ان قوله بالمجنون او كالمجنون او كالمحزون
كما روي كل من الثلث من الجنة اي الجنون او المجنون بناء على مجيء المصدر
بمعنى المفعول او من الحزن اي الهم وجملة وبت بالمجنون حالية قرنت بالواو
واعترتني منه عراه هذا الامر اذا غشيه والماطرون بالميم والطاء المهملة وضم الراء
اسم موضع بناحية الشام كما عن الجوهري او بستان بظاهر دمشق فهو جمع سمي به
والتزم فيه الواو والاعراب بالحركات على النون وهو لراجز شبب بعاتكة بنت
معاوية حين حجت ورجع معها الى الشام فمرض بها ويؤيده ولها بالماطرون
اذا اكل النمل الذي جمعا خرفة حتى اذا ارتبعت ذكرت من خلق بيعا
بيانه ان راجزه يزيد بن معاوية بن ابي سفيان بن صخر بن حرب بن امية الاموي
يتغزل به في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون فضمير لها
للنصرانية المذكورة وهو في محل الرفع على انه خبر عن قوله خرفة والباء ظرفية
اي في الماطرون واذا للوقت فالتقدير لها خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه
واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض ليأكله ايام الشتاء
الخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من التمر اي يجتنى وارتبعت من ارتبع البعير
اذا اكل الربيع وجلق بكسر الجيم وتشديد اللام المكسورة وفي اخره قاف موضع
بالشام وسوق الجلق مشهور والبيع بكسر الباء الموحدة وفتح الياء جمع بيعة
النصارى والشاهد فيه في لزوم الواو وفتح النون الشاهد على
جواز حذف المضاف اليه واجرائه في الافراد مجرى الاضافة للضرورة
شعر العجاج وهو هذا خالط من سلمى خياشيم وفا بيانه
ان خالط من المخالطة وفاعله الضمير المرفوع الذي فيه يرجع الى ذا فدامة
ومفعوله صهباء خرطوما عقارا قرقفا كانت اسامي الخمر من سلمى يتعلق بخالط
والخياشيم جمع خيشوم وهو اقصى الانف وهو بدل منه بدل البعض من
الكل واصلها خياشيمها وفا اي وفاها اي وفمها عطف عليه يصف به
عذوبة ريقها كانه عقار خالط خياشيمها وفاها قد احتج
بشعر ابو خالد القناني لمجيء سمي في الاسم وهو هذا والله اسماك سمى
مباركا اثرك الله به ايثاركا بيانه اسماك اي سماك كما روي

او بالنون ٣

ايضا وسمي بضم السين كهدى ينصرف نان واترك الله اى اختصك الله به اى باكرام
المبارك نال ابن جني اى اترك بالتسمية الفاعلة كاترك بالفضل والبار كالنصب
بنزع الخافض اى كالبار كا والمصدر مضاف لا بنعوله وطوى ذكر الفاعل والمقدر
اترك الله بالاسم المبارك كالبار اياك وهذه الجملة كالكاشفة لقوله بارك ولهذا ترك
العاطف وبه علم ما ارتى الاشموني ثم لو لم يكن اصله كوله سمي فلانة سمي بضم السين
ثم نصبه ينعولا ثانيا لاسماك استشهد لجواز اجراء بنا عرين مسلمين
الاعراب ظالمون بشر قاله احد اولاد سولانا علي ابي طالب عليه السلام وهو هذا وكان لنا ابي حسن
يحب ابا بكر ويحفله بنيه يانه لما نعت لابا ولكن لما تقدم عليه صار حالا ويجز عطف
بيان منه عطف الاسم على الكنية وبين خبر لقوله نحن والمعنى نحن بنون ابراه فوقت
الصفة للعلم بها فكانها اجريه مجرى مسلمين از القياس بنون استشهد لجواز
مجيء خبر كلا مفردا وثنى بشعر الفرزدق وهو هذا كلا هما حين جد الجري بينهما قد
اتلعا وكلا انفيهما رابئ بيانه كلا ها اي كلا الفرسين مبتدأ وخبره قد اتلعا قوله حين
متعلق اي حين استبق الجريان وقوله بين الفرسين اما اسناد مجازي واما على حذف اي
اتلعا اي كما عنقه وكلا مبتدأ ورابئ خبره والجملة حال وهو من ربأ على بوزن نصر اذا
العلية يقال ربأ القوم اذا انتخب منهم واوفع نظرا باعتبار معنى كلا ثنى الخبر واعتبار
لفظه وحد الخبر استدل البغداديون على مجيء كلتا للواحدة قد كلتا غلتا ظبية بشعر اخر
بانه في كلت رجليها سلامى واحدة كلتا ها مقدر بنا ذكر بيانه ان في كلت
رجليها اي في احدى رجليها فهو للواحدة وكلتا للثنائة لو لم يقل ان حذف المضاف
وسلامى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم واحدة السلاميات وهي العظام التي
يكون بين كل مفصلين من مفاصل الاصابع من اليد والرجل وهو مرفوع بالابتداء واحدة
صفته وفي كلت رجليها سرة خبره استشهد لجواز جمع ما ليس بعلم ولا صفة
ولا اسماء عاقل نبشر ابو صخر كان شاعرا اسلاميا من شعراء الدولة الاموية وكان مواليا
لبني امية ستصبا لهم وحبسه ابن الزبير الى ان قتل وهو هذا تلاعب الريح
بالعصرين قسطله والوابلون وقهتان الجهاويد بيانه ان
المراد بالعصرين الغداة والعشي والقسطل بفتح القاف الغبار وهو بمعنى
والضمير يرجع الى ان القود الواقعة في البيت السابق والقوز بضم القاف المشاة

استشهد لجواز كسر نون الجمع بشعر جرير في قصيدة التي هو هذا
لما رأت عمرين من عرينة ليس متا بوتك الى عرينة من عرين عرفنا
جعفرا وبني ابيه فانكحوا نا زعانف اخرين بيانه عرين بفتح العين
وكسر الراء المهملتين ابو عرين بن ثعلبة بن يربوع وعرينة بضم العين بطن من بجيلة
قوله ليس متا اما استئناف او خبر ثان وعنى برثت بنوات وكلمة الى للغاية
والمعنى برئت جنى عرين منتهيا الى عرينة كما في قولك احد اليك اساء اي
انتهى حده اليك فيكون محل الى عرينة نصبا على الحال او العامل برئت قوله وبني
ابيه اي بني ابي جعفر ويروى جعفرا وبني رياح وجابرا وبني رياح وجعفرا وبني
عبيد بفتح العين وكسر الباء وهملا لاجل اذ جنو وعرين وعبيد اولاد ثعلبة بن يربوع
وزعانف بفتح الزاء المعجمة والعين المهملة وبعد الالف نون وفاء اخرة فاء جمع زعنفة بكسر
الزاء والنون وارادبها الادعياء والدون ليس اسلم واحدا وقيل هم الذين يتبرؤن بالقفا الايام
استشهد لجواز كسر النون
وبن اطرافه ارادوا كثرة الادعياء من جملة اخرين
في الجمع ضرورة او لجواز يجري العين بشر هو هذا اكل الدهر حل وارتحال اما
يبقى علي ولا يفنى وما يمضي الشهاء يبقى وقد جاوزت حد
الاربعين بيانه حل ابن حلول وارتحاله الابتداء والمقدم خبره ويجوز ارتفاعه بالفاعل
للاعتماد وفي يبقى ضمير راجع الى الدهر ولا يبقى نفي ولا يكتفي منه وقتي يبقى وقتا وفيه
ايضا ضمير راجع الى الدهر ويبقى من الابقاء وهو الطلب وجاء به يزيد يقال
اوزاه وتزاه اذا خدعه فما مبتدأ وفاعله ثان عالجلة خبره والجمع خبر الاول
والعايد محذوف تقديره يبقيه وان جعل فاعلا موصولا ويبقى صلته كان الجمع
خبرا والواو في وقد للحال استشهد بالجواز الوجه الثلثة نحو ازيد
منكونه مبتدأ بكسر في النصب والجرين الاولين او ممنوعا من الصرف فينتصب
او يجر بالفتحة من غير تنوين يقول امرؤ القيس تنورتها من اذرعات واهلها
يثرب ادنى دارها نظر عليه بيانه تنورتها بمعنى نظرت الى
نارها وانما يعني بقلبه لا بعينه يقي تنورت النار من بعيد اي تبصرتها
فكانه مرفوطا شوق يرى نارها واذرعات مدينة كورة من كور دمشق و
يثرب مدينة النبي قوله اذ نارها نظر عليه بقول كيف الا واد في
دار ها نظر مرتفع وقيل معناه اقرب دار ها مني بعيد والى حل ان القريب
من دار ها بعيد فكيف بما دونها نظر عليه والواو في وانا بلغنا للحال والشاهد

يفاذ رعات حيث جوزوا نيابة حروف العلة اعراب غير المنصرف واعراب المنصرف الا التنوين واعرابه وكره في النصب والجر مع التنوين استشهدوا بشعر

ماانت بالبقظان ناظره اذا نبهت بما تهواه ذكر العواقب لانصراف

غير المنصرف لدخول الالف واللام موصولة عليه بلوغ اتما جعني ليس واللام موصولة بلوجود الصرف والالف غير منصرف للوصف والالف والنون المزيدتين وناظره مرفوع به وهو من المقلوب الواو الاصل الذي فيه انسان العين والباء في بما تهواه للسببية والمعنى انك نسيت ذكر العواقب بسبب مواتاة وجلب الرغبة محمود لدلالة السياق عليه والشاهد فيه انصراف البقظان الذي محله الرفع لانه خبر ما التي بمعنى ليس والباء فيه زائدة استشهدوا بالجواز ادخال الالف اللام

على العلم بتغيير شكيره بشر رباح ابن ابرد يمدح به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان حين ابيه وراية بمعنى ابصرته اوعلمته والاخاوة جمع خو بكسر الخاء المعجمة وهو حقوا سرج والقتب ويروى باعباء الخاوة جمع عبء بكسر العين المهملة وفتح الموحدة وهو مثقل مثقل منهزم او غيره وارادوا بذلك امر راكلافة الشاقة والطول باين الكتفين والمعنى ابصرته فلا الرجل في حال كونه سيارا كما شديدا كاهله باعباء الخلافة قد ارتفع كاهله بشدته وظهر دخول اداة التعريف على العلمين بتقدير التنكير فيهما عند البيان

بسم الله المفيض وصلوته على خير البرية محمد والم هذه السطور

المتضمنة لمسؤلات معضلة اجوبتها عند المبتدئين في العلوم اشكلتها لولدي العزيز هبة الله احمد طول الله عمره حين ان ينظر اليها فيتفكر فيها وفحصل له نوع استعداد لنفسه فيتهيأ لذكاوة اولها ان الحاة علوا بناء الاصوات بعدم التركيب مع ان التركيب جعل سبب بناء المركب المبني عندهم ثانيها انهم يقولون الاصل في الاسم الاعراب وفي الكلمات قبل التركيب البناء وهما متناقضان مع ان اصالة الاعراب في مطلق الاسم محمة مسلمة عند تقيد الاسم بالمركب توكيب اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ما هو جوابه ان اذا هنا اسم مجرد عن معنى الظرفية بمعنى وقت فاذا الاول مبتداء والثاني خبره على ما عرض ذكره اضطر اضرت

في بيان بواعث الاشعار منها قول الشاعر لئن شمخت من بخل يربوع انها تبيت بليل ام ارمد اعتاده ارقا بيانه بق شمت اذا رقبت برق بطيرة التصغير للعلمان وناقة البري بتشديد الياء اذا لم وتيت جواب الشرط ام ارمد بمعنى الاعمش على لغة اهل اليمن يغيرون الكسرة بغيرها اذا دخل اللام وارق الجبان مفعول اعتاده وجملة قال لانه اكتسبه جملة التعريف على اللفظ ويحتمل الوصف لانه تخريج في المعنى كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا استشهدوا لجواز ظهور الضمة على الياء للضرورة بشعر هرير وعرق الفرزدق شبث العرق خبيث الثرى كابي الكازل المراد بالعرق الاصل وبالثرى بالشاء المنبت الرتاب الذي لغة وكذا المراد به الاصل ايضا وقوله كابي منه كبي الزند اظلم لخرج ناره فالازند بضم النون جمع زند وهو العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والوتدة السفلى فيها شقب فاذا اجتمعا قيل زندان لازندتان وخبيث الثرى خبر بعد خبر او خبر مبتداء محذوف ويجوز نصبه على الذم وكذا الكلام في كابي الازند استشهدوا لجواز تحرك الياء ضرورة بشعر جرير يهجو به الاخطل وهو خالي نعيم وباني المجوى غير ماجيء ويروى ماتري منهن غولا تقول بيانه الفاء للسطف ويواتين على الظرف ويواتين اي يجازين من الجزاة بالياء المعجمة ويروى يجازين بالراء المهملة اي يجازين راتقاب غير على انه منصول ثان ليواتين وتدروي ما حيي منها يصبوا بالصاد المهملة اي ينفير حيا منهن الى والغول بالضم اخبث الثعالب واصل تغول تتغول فحذفت احدى التاءين من تغولت الالسنة الغول اذا ذهبت به واهلكته المعنى انه يصدمنهن باثنين يجازين الثعالب يوصل بقطع ويروى بهلكهم بالصدود والهجران وهي جملة في محل النصب على انها مفعول ثان لترى استشهد لجواز اثبات الياء مع الجازم شعر قفي ربد ذهبر وهو خا الم ياتيك والانباء تنمي بالاقت قلوص جي زياد بياء ان ياتيك جاء مع الياء مع الجازم لكن عن الاصمعي الاهل الماك وهن بصوم الم ياتك بالجزم فالانباء جمع نباء وهو الخبر وتنمي بفتح التاء والمشاة من فوق من نميت الحديث اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير فتنمي منصوبة الحديث اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة تلت نميته بالتشديد والقلوص بمعنى الناقة وضم اللام في الناقة الشابة ويروى لبون وهي الناقة ذات اللبن وبنو زياد هم الربيع بن زياد واخوته الذين اغار قيس على ابلهم وقوله بالاقت فاعل ياتيك والباء زائدة والانباء تنمي جملة معترضة ويحتمل ان يتنازع ياتي وتنمي فالاقت فاعل الثاني واضمر الفاعل في الاول فحذف لانه معترض ولازيادة الباء وارتفاع قلوص على الثاني واضمر الفاعل في الاول فحذف لانه معترض ولازيادة الباء وارتفاع قلوص بالاقت

بسم الله الرحمن الرحيم المعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد
واله الطاهرين **اما بعد** فيقول دون الذرة ان هذه
السطور انما برزت في الصرف الذي هو من الصناعات
العربية والفنون الادبية التي يعبر عنها بعلم الادب وهو
علم يتحرز به عن الخطل في كلام العرب لفظا وكتابة وفنون
اثنا عشر اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعاني والبيان
والتاريخ والانشاء والعروض والقوافي وعلم الخط وترض
الشعر واما البديع فهو من توابع المعاني كما ان علم القراءة من
توابع التفسير الذي هو من العلوم الدينية اذ هي ستة التفسير
والحديث والكلام والاصول والفقه وعلم الاخلاق واما علم القراءة
فمن توابع التفسير الباحث عن كلام الله المجيد من حيث الدلالة
على مراده سبحانه ولما كان الصرف في الفنون الادبية
كالروح من الابدان او كالانسان من العين او
العين من الانسان فجعلته اول ما اشتغلت في باب
الترتيب والتصنيف وانما نظمته في سلك التقرير
وربط التحرير للولد العزيز هبة الله احمد حفظه الله

سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميته بالفوائد
الهبتية تفعما لتشريها وسمايرا المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

التصريف في اللغة التغيير وفي الاصطلاح اصول
تعرف بها احوال الابنية الكلم التي ليست باعراب فالاصول
التي تعرف بها احوال الابنية التي هي الاعراب مسماة بالنحو اصطلاحا
وذكر المبنيات هناك استطراد وما في كلام الزنجاني من
ان التصريف في الاصطلاح تحويل الاصل الواحد
الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل
الا بها من المقتضيات لان ذلك التحويل من قبيل
المحول الذي هو الواضع او التصريفي نائبه الذي
اشتق الامثلة من الاصل الواحد الذي هو
المصدر او الفعل بناء على ما بين الكوفي والبصري من
التخالف **هبتية** اعلم ان الكلم مخصص في الاسم
والفعل والحرف والحروف الاصلية للاسم المتمكن
اما ثلاثية او رباعية او خماسية كرجل وجعفر وسفرجل
لكن اعدل الابنية الاول لانتسامه على المراتب الثلث

فاذا رايت اسما كان ابنيته ومادته اقل من ثلث
فاحكم عليه انه غير متمكن في الاسمية كمن وما او انه
حذف منه شيء كاب ويد واذا وجدت اسما كان
مادته ازيد من الخمسة فاحكم عليه انه كان مزيدا فيه

هبة حصروا ابنية الاسم المتمكن الثلاثي المجرد
في عشرة وذكروا لكل واحد مثالا من الاسماء وهي
فلس فرس كتف عضد حبر عنب ابل صرد عنق
بول اسب شانه بازو صورت انگور شتر مرغیست گردن
ان سئلت ان القسمة العقلية تقتضي ان تكون اثني عشر قسما
من جهة ضرب احوال فائه الثلث وهي الحركات الثلث
في احوال عينه الاربع وهي الحركات مع السكون وذلك
العدد انما كان بعد ترك اللام للاعراب وبعد التزام تحريك
الفاء اما لتعذر الابتداء بالساكن او لتعسره وادائه الى الكلفة
فنجيبك بنعم لكنهم اسقطوا من العدد اثنين احدهما فعل
استثقالا للنقل من الضمة الى الكسرة اذا كانت لازمتين

بخلاف

بخلاف العارضتين نحو ضرب ثانيهما فعل استثقالا
للنقل من الكسرة الى الضمة على الاطلاق واما نحو دئل
لدويبة ورئم للاست ووعل للقوي فمن قبيل الاعلام
المنقولة من الفعل **هبة** ابنية الاسم المتمكن من الرباعي
المجرد بحسب القسمة العقلية وجبت ان تكون ثمانية واربعين
الحاصلة من ضرب احوال الفاء الثلث في احوال العين
الاربع ثم في احوال اللام الاولى الاربع لكنه لم يوجد
بالاستقراء الا خمسة ابنية وهي جعفر زبرج برثن
جوی خورد ارایش ناخن درنده وچرنده
درهم قمطر **هبة** ما ذكرنا من ان بناء الرباعي المجرد
مقدار شش آنچه کتاب در آن نهند
الاسمي منحصر في الخمس انما هو على مذاق من سبق
الاخفش اذ الاخفش زاد بناء سادسا نحو خندب
لضرب من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين
ويرويه الباقون بضم الدال وثبوت هذا البناء
عند المحققين من القبول بمحل لانهم يقولون ما له
عندد اي بد والدال الثانية للالحاق والا لوجب

الادغام فوجب ثبوت هذا البناء ليلحق به

هبة ولما كان نحو جَنَدِل لموضع فيه حجارة و
عُلَبِط للضخم وقطيع الغنم مرفوضا في كلامهم فلا يجوز ان
يثبت بهما بناء ان اخران فان توالي الحركات الاربع دل على انهما
محذوفا جَنادِل وعُلابِط هبة ابنية الاسم الخماسي
المجرد بحسب القسمة العقلية وجب ان تكون مائة
واثنين وتسعين الحاصلة من ضرب ما للرباعي عقلا
في اربع من احوال اللام الثانية لكنهم لم يوجدوا بالاستقراء
الا اربعة ابنية هي سَفَرْجَلٌ قِرْطَعِبٌ للشيء الحقير
وجَحْمَرِشٌ للعجوز وقُذَعْمِلٌ للابل الضخم هبة
ابنية الاسم الثلاثي المزيد فيه والرباعي المزيد فيه
كثيرة اذ تكون الزيادة واحدة او ثنتين او ثلثا او اربعا و
مواقعها اما قبل الفاء او بين الفاء والعين او بين العين واللام او بعد
اللام وتكون متفرقة او مجتمعة واما الخماسي المزيد فيه فلم يجئ
الا عَضْرَفُوط للعظاية الذكر وخُزَعْبِيل للباطل وقِرْطَبُوس
للداهية وقُبَعْثَرَى بالتنوين لفصيل مهزول او لجمل ضخم
وخَنْدَرِيس للخمر العتيقة عند الاكثر فان وزنه فعلليل
ليكون مزيد الخماسي وعند بعضهم النون زائدة وزنه فنعليل فيكون

ويرتقي في قول سيبويه الى ثلثمائة وثمانية ابنية م

مزيد الرباعي هبة الفعل بفتح الفاء مصدر فَعَلَ يَفْعُلُ
وبكسر الفاء ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلثة وهو اما ثلاثي بان تكون حروفه الاصلية ثلثة فان
كان اقل من ذلك كان محذوفا منه شيء او رباعي بان تكون
حروفه الاصلية اربعة فان زاد عليها كان مزيدا فيه ودليلهم
على ان ابنية الفعل الاصول ثلاثية ورباعية لا اقل منها
الا محذوفا شيء ولا ازيد الا مزيدا فيه اولا شهادة التتبع
والاستقراء على ان الفعل لم يبن من الخماسي ولا من الثنائي
وثانيا المحافظة على الاعتدال فان الخماسي مؤد الى
الثقل والثنائي مؤد الى الضعف عن قبول ما يتطرق
اليه من التغييرات ولم يمنع الخماسي في الاسم حطا
لرتبة الفعل عن رتبته ولكونه اثقل من الاسم
لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وثالثا ان الضمير
المرفوع المتصل يصير كالجزء منه ولهذا يسكن لامه
حينئذ ان كان الضمير متحركا فالخماسي فيه يلزم ان يكون
اذن سداسيا وهو مرفوض هبة عبروا عن الاصول
الثلاثة في الاسم كانت او في الفعل بالفاء والعين واللام

الفاء لاولها في ابتداء الوضع والعين لثانيها واللام
لثالثها نحو رجل ونصر فالراء والنون فاء والجيم
والصاد عين واللام والراء لام وانما قلنا في ابتداء
الوضع ليدخل فيه المقلوب نحو جاه فان وزنه
عفل اذ المعتل فيه اول في ابتداء الوضع واوله
وعبروا عما زاد على الاصول الثلاثة ان كان اصلا ايضا
بلام ثانية ان كان الزايد واحدا مثل جعفر ودحرج
فان وزنهما فعلل وفعلل وبلام ثالثة ان كان الزايد اثنين
مثل سفرجل وزنه فعللل ويعبر عن الزايد على الاصول
بلفظه كما يق وزن ضارب فاعل ووزن مضروب مفعول
يعبر عن الالف الزايدة والميم والواو الزايدتين بالفاظها
فرقا بين الاصلي والزايد **هبة** انما اختير الفاء
والعين واللام لوزن الاسماء والافعال لان المجموع المركب
منها وهو لفظ الفعل فرد من افراد الاسم ومدلوله شامل
لمطلق افراد الفعل ولا شيء من الكلمات يجوز هذين الطرفين

معا غيره

معا غيره ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق
فكان الفعل اليق من الجعل للميزانية لخلوه من حروف
الشفة ولمجيئه بمعنى الخلق والتصيير كمجيئه بمعنى الفعل
الفعل اما ثلاثي او رباعي وكل واحد منهما اما مجرد
او مزيد فيه لانه لا يخلو اما ان يكون باقيا على حروفه
الاصلية او لا الاول المجرد والثاني المزيد فيه فصارت
الاقسام اربعة وكل واحد من هذه الاربعة اما سالم او
غير سالم لانه ان خلت اصوله من حروف العلة و
الهمزة والتضعيف فسالم والا فغير سالم فصارت
الاقسام ثمانية والامثلة نصر وعد اكرم اوعد
دحرج زلزل تدحرج تزلزل **هبة**
قد علمت مما سبق ان السالم في صناعة التصريفي
ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء
والعين واللام من الثلاثة اي الهمزة والتضعيف
وحروف العلة اي الالف والواو والياء ونعني
بالتضعيف ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو
رد واعد او ما كان فاؤه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية

من جنس واحد كزلزل

فدخل في السالم نحو اكرم اعشوشب احمار لخلو
اصولها عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف
علة كالتالي للثالث في قول شاعر قد مر يومان وهذا التالي
وانت بالهجران لا تبالي ويسمى سالما لسلامته عن التغيرات
الكثيرة الجارية في غير السالم **هبة** تنقسم الاسماء
الاصول اسماء كانت او افعالا الى قسمين صحيح ومعتل
فالمعتل ما فيه حرف علة والصحيح بخلافه وقد يطلق
الصحيح على السالم فيراد من الصحيح ما يراد من السالم وقد
تبين من تعريف السالم ان غير السالم ثلثة وهي المعتل
والمضاعف والمهموز والمعتل بالفاء مثال لانه
يماثل الصحيح في تصاريفه اذا كان ماضيا تقول وعد وعدا
وعدوا الى اخره كما تقول ضرب ضربا ضربوا الخ والمعتل
بالعين اجوف كقول وقال ويسمى بذي الثلثة ايضا لكون
ماضيه على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك مثل
قلت والمعتل باللام منقوص كرمى ورمى ويقال له ذو
الاربعة ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف اذا

اخبرت

اخبرت عن نفسك كرميت والمعتل بالفاء والعين
كويل ويوم او بالعين واللام مثل طوى وحيى
لفيف مقرون لالتفاف حرفي العلة مع الافتراق
والمعتل بالفاء واللام لفيف مفروق لافتراقهما نحو
وقاية ووقى **هبة** الثلاثي المجرد السالم لا يخلو
من ان يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين
او فعل مكسور العين او فعل مضمومها لان الفاء
لا يكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن
وكون الفتحة اخف والعين لا يكون الا متحركا
لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت وضربن
والحركات منحصرة في الفتح والضم والكسر واللام
مفتوح لما عرفت ان الفعل مبني والاصل في المبني
السكون لكنه تحرك لوقوعه موقع الاسم فاختير
الفتح لخفته الا اذا اعترض شيء يوجب
ذلك الشيء سكون الماضي كالضمير المرفوع

المتحرك نحو ضربت او يوجب ضمه كالواو في نحو
ضربوا فانه ح بني على السكون او على الضم
اما السكون فلكراهة توالي الحركات الاربع فيما
هو كالكلمة الواحدة فان الفاعل كالجزء من الفعل
بخلاف المفعول فانه كالمنفصل ولذلك لم يغير
ما قبله نحو ضربك واما الضم فلمجانسة الواو
هبة ما ذكرنا من حصر الثلاثي المجرد
السالم في الاوزان الثلثة لا ينافيه ما جاء من نحو
نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون
العين وكسرها فان هذه اللغات الاربع وان
جرت في كل اسم او فعل على وزن فعل مكسور العين
وعينه حرف حلق لكن الاصل من هذه اللغات
فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وساير اللغات
مزال عن الاصل اضرب من الخفة هبة

ماكان

ماكان ماضيه على فَعَلَ مفتوح العين
فالاصل فيه ان يكون مضارعه على
يفعُل بضم العين نحو نصر ينصر او
يفعِل بكسرها نحو ضرب يضرب وما
كان ماضيه على فعِل مكسور العين
فالاصل فيه ان يكون مضارعه يفعَل بفتح
العين نحو علِم يعلَم وهذه الابنية الثلث
تسمى اصول ابواب الثلاثي من جهة ان
حركة عين الماضي تخالف حركة عين مستقبله
هبة الابنية الفروعي للثلاثي المجرد ايضا ثلاث
اولها ما كان عينه او لامه حرفا من حروف الحلق اي الهمزة و
الهاء والعين والحاء المهملتان والغين والخاء المعجمتان فان عين
الفعل ح كان في كل من الماضي والمضارع مفتوحا نحو سَئَلَ يَسْئَلُ

ومنع يمنع ليقاوم حرف الحلق فتحة العين فان حرف الحلق
اثقل الحروف وكانني بماذكر ان كل ماكان عينه او لامه
من حروف الحلق وجب ان يفتح العين في كل من الماضي
والمستقبل حتى ينتقض بمثل دخل يدخل بخت يبخت
ونكح ينكح وشغل يشغل وجار يجور وما اشبه ذلك ما
كان عينه او لامه من الحلق ولم يكن على وزن فعل يفعل بفتح
العين فيهما بل نعني ان المضارع لا يجيء على وزن
يفعل بفتح العين الا بشرط كون العين او اللام من حروف
الحلق فمتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح الا نادرا وبهذا
هذا الشرط يجب ان يكون على يفعل بالفتح اذ لا يلزم من وجوده
الشرط وجود المشروط هيبة ان اعترض احد بان
أبى يأبى جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط
اي مع عدم عينه او لامه من حروف الحلق فاجب او لا بان
أبى بمعنى امتنع وهو فرع على منع ومنع لامه حرف
من حروف الحلق كما حملوا يذر على يدع وثانيا

ان مجيء ابى يابى على فعل يفعل بالفتح مع عدم
الشرط المذكور شاذ مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد
نقضا فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد في افصح الكلام قال
الله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره قلنا كونه شاذا
لا ينافي وقوعه في كلام الفصيح فانهم قالوا
الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف للقياس
دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون
القياس وكلاهما مقبولان وقسم مخالف للقياس
والاستعمال وهو مردود وابى يابى من قبيل الاول
فهو مقبول يقع في فصيح الكلام فلا ينافي الشذوذ
وقوعه في فصيح الكلام وثالثا ان لام ابى يابى حرف
الحلق اذ الالف من حروفه عند بعض العلماء فلهذا
فتح العين فلا يكون مخالفا للقياس حتى يصح الحكم
عليه بالشذوذ قاله التفتازاني لانكم انما من حروف

الحلق ولئن سلمنا انها من حروف الحلق لكن لا يجوز
ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور لان وجود
الالف موقوف على الفتح لانها في الاصل
ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف
الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين
في الاصل وجوابه ان سبعية الحلقية مشهورة
عند علماء العربية وان لزوم الدور دليل على ان
الفتح بسبب الالف وليس الالف بسبب الفتح
اذ ليس كل الف منقلبا عن الياء او الواو فان الالف
في حبلى للتانيث وليس منقلبا عن احدهما هبة
ثاني الابنية الفروعي للثلاثي المجرد ما كان
العين في كل من الماضي والمضارع مكسورا

نحو حسب يحسب ونعم ينعم وبئس يبئس وورث
يرث واخواتها مما جاء بكسر العين فيهما هبة ثالث
الابنية الفروعي ما كان العين في كل من الماضي
والمضارع مضموما نحو حسن يحسن واخواته وانما
انحصر عين مضارعه في الضم لان هذا الباب موضوع
للصفات اللازمة ولافعال الطبايع فاختير للماضي و
المضارع حركة لا تحصل الا بانضمام الشفتين وهي الضمة
اذ عند التلفظ بها كانت احدى الشفتين لازمة للاخرى
كلزوم الصفات لموصوفها فلرعاية التناسب بين معنى
هذا الباب ولفظه اختير ضم العين فيهما فتبين ان الابواب
الفروعي الثلث للثلاثي المجرد ما توافق حركة عين الماضي
حركة عين المضارع اذ ما تخالف حركة ماضيه حركة مضارعه
كان من ابواب الاصول كما سبق هبة قد جاء في لغة العرب
صيغ اخر للثلاثي المجرد ولا تنطبق على الابواب الاصولية ولا على
الابواب الفروعية من ذلك الثلاثي منها قلى يقلى بالفتح
فيهما في لغة بني عامر والفصيح الكسر في المضارع لانتفاء

وقلنس قلنسة اذا لبس القلنسوة وهذا بزيادة النون وشرنف
الزرع اذا طال ولم يجن حتى يخاف فساده ويقطع وهذا بزيادة الياء
ايضا وقلسى قلساتا اذا لبس القلنسوة وهذا بزيادة الالف
الى غير ذلك مما هو على فعلل او فوعل او فيعل او فعول
او فعنل او فعيل او فعلى ودليل الالحاق اتحاد المصدرين
كما هو شرط الالحاق اذ يقال شملل شمللة كما يقال دحرج
دحرجة ولم يجئ مصدر غير الرباعي المجرد على الفعلة
ولم يعتبروا الفعلال الذي هو مصدر اخر الرباعي المجرد
لعدم اطراده **هبة** معنى الالحاق والغرض منه عند الصرفي
زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة اصلية للكلمة فوقها
في عدد الحروف الاصول لتعامل معاملته فصادر هذه
الملحقات وما يتفرع على مصادرها من التصاريف كمصادر
ما الحقت به وما يتفرع عليها من غير تفاوت تحقيقا
للغرض من الالحاق **هبة** للرباعي المزيد فيه ابواب
ثلثة اولها افعنلل بزيادة التاء كتدحرج تدحرجا
وهو مطاوع دحرج ويلحق به نحو تجلبب اي لبس الجلباب

و

وتفيهق اي كثر في كلامه وتزهوك اي تعجبك
في المشي وتمسكن اي اظهر الذل والمسكنة
بتجوربب اي لبس الجورب وتشيطن اذا فعل فعلا
مكروها **هبة** ثاني الابواب للرباعي المزيد فيه افعنلل
بزيادة الهمزة والنون نحو احرنجم اي ازدحم احرنجاما
يقال جرجمت الابل فاحرنجمت اي رددت بعضها
الى بعض فارتدت ويلحق باحرنجم اقعنسس وزنه
افعنلل بزيادة همزة الوصل والنون والسين الاخيرة
من تقعس اذا خرج صدره ودخل ظهره ضد الحدب
والحقوا باحرنجم ايضا اسلنقى اذا نام على قفاه
وزنه افعنلى بزيادة همزة الوصل والنون
والالف ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق
لانه يجب ان يكون الملحق مثل الملحق به لفظا
والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم انه يجب

في الاول تكرير اللام دون الثاني هبة ثالث
ابنية الرباعي المزيد فيه افعلل بسكون
الفاء بعد همزة مكسورة للوصل وفتح
العين واللام الاولى مخففة وفتح
اللام الاخرة مشددة واصل افعلل
بسكون اللام الاولى وفتح الباقيتين
نحو اقشعر جلد الرجل واصله اقشعر
يقال اخذته قشعريرة بضم القاف
وفتح الشين والابنية الثلث للرباعي المزيد فيه
لازمة كلها بحكم الاستقراء هبة

للثلاثي المزيد فيه اي ما كان حروفه الاصلية ثلثة
وزيد فيه اما حرف واحد او اثنان او ثلاثة لان زيد
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل لكن عشرة ابنية
اذ ما يكون الزايد فيه حرفا واحدا منحصر في ثلثة ابواب
وما زيد فيه حرفان خمسة ابواب ولما يكون الزايد
فيه ثلاثة احرف ابوابا اربعة فكان مجموع ابنية الثلاثي
المزيد فيه احد عشرة هبة اول الابواب الثلثة الثلاثي
المزيد فيه حرف واحد افعل بزيادة الهمزة نحو اكرم
يكرم اكراما وهو للتعدية غالبا نحو اجلسته ومعنى التعدية
ان يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد ان لم
يكن كذلك او لصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه
الفعل نحو اغدّ البعير اي صار ذا غدة ومنه اجحنا
اي صار لنا الصباح ومنه احصد الزرع اي صار ذا حصاد
او استحقا حصاد ولوجود الشيء على صفة او
معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة

مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في
معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو بخلته
اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان
متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا وللسلب
اي سلب الفاعل اصل الفعل عن المفعول
نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته
وللزيادة في المعنى نحو اشغلته وللتعريض
للامر اي جعل ما كان مفعولا للفعل الثلاثي
معرضا لمصدر الفعل الثلاثي نحو
باع زيد فرسه واباعه اي جعله
عرضة للبيع وللزوم اصل الفعل لفاعله
بان يكون الفعل الثلاثي متعديا وينقله
الى افعل يصير لازما وذلك نحو اكب

واعرض يقال كبه اى القاه على وجهه
فاكب وعرضه اي اظهره فاعرض قال
الزوزني والثالث لهما فيما سمعنا هبته
ثاني الابواب الثلاثة المثلاثي المزيد فيه حرف
واحد بنقل بتكرير العين نحو فرح يفرح تفريحا
وتفرحة وتفراحا بفتح التاء اذا تفعال بالكسر شاذ
نحو التبيان والتلقاء ولم يجئ غيرهما واختلف
في ان الزيادة هما الاولى كما عن الخليل او الثانية كما عن
الاخفش فقيل الاولى لان الحكم بزيادة الساكن
اولى من المتحرك وقيل الثانية لان الزايد بالاخر
اولى والوجهان جايزان عند سيبويه وهو الكثير
في الفعل نحو جولت وطوقت او في الفاعل نحو
موتت الابل او في المفعول نحو غلقت الابواب
ولا يكون التكثير في الفعل والفاعل لانه عند كون الفعل
لازما والتكثير في الفاعل يلزمه ان يكون الفاعل جنسا ليصح وقوع

وللتعدية نحو نزّهته وللنسبة المفعول الى اصل
الفعل نحو نسقته اي نسبته الى السقي وللسلب
نحو جلدت البعير اي سلخت جلده ونحو قرّدته
اي ازلت قرداته ولمعنى فعل نحو زلته وزيلته
اي ميزته وفرقته **هبة** ثالث الثلاثي المزيد فيه
حرف واحد فاعل بزيادة الالف نحو قاتل يقاتل مقاتلة
وقتالا وقيتالا لكن الوسط شاذ لمجيء كذاب وكذاب
بكسر الفاء وتثقيل العين وتخفيفها من التفعيل وتاسيه
اي اصله على ان يكون مصدره الثلاثي بين اثنين
فصاعدا ينفعل احدهما بصاحبه ما فعل الصاحب نحو
ضارب زيد عمرا فان مصدر ثلاثيه وهو الضرب منسوب
الى زيد على انه متعلق بعمرو بمعنى كونه واقعا عليه صريحا
لا مطلقا بل من حيث ان ذلك الاصل ايضا بعينه منسوب
الى عمرو على انه متعلق بزيد واقع عليه ايضا ضمنا فكل
منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه فهما مشتركان في الاصل
وكيفية نسبة وتعلقا وان اختلفا اشتركا فيه صراحة وضمنا

ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا الى واحد هو
متعلق المنسوب اليه الاصل نحو شاعرته والمتعدي
الى واحد مغاير للفاعل متعديا الى اثنين بزيادة مفعول
لا يغاير الفاعل ويصلح لمشاركته نحو جاذبته
الثوب فان جذبت الثوب متعد الى مفعول واحد
غير صالح لمشاركة الفاعل في الجذب فيجب زيادة
مفعول اخر يصلح لذلك بخلاف ضاربته فان الثلاثي
فيه متعد الى مفعول واحد صالح للشركة فلا احتياج
الى زيادة مفعول اخر وقد يجيء فاعل بمعنى فعل
نحو ضاعفت بمعنى ضعفت وبمعنى افعل نحو
عافاك الله بمعنى اعفاك الله وبمعنى فعل نحو
دافع اي دفع وسافر اي سفر **هبة** لما عرفت ان
ابواب الثلاثي المزيد فيه حرف واحد ثلثة فاعلم ان ابواب
الثلاثي المزيد فيه حرفان خمسة اولها تفعّل بزيادة التاء
وتكرير العين نحو تكسّر يتكسّر تكسّرا وتتفعّل لمطاوعة
فعل بتشديد العين وتخفيفه نحو كسّرته فتكسّر والمطاوعة
حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت
كسرته فالحاصل له التكسّر والتكلّف نحو تحلّم وتشجّع
اي اظهر من نفسه الحلم والشجاعة والاتخاذ اي جعل
الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسّد الجبن اي اتخذه

و للتجنب اي ليدل على ان الفاعل جانب

اصل الفعل نحو تأثم وتحرج اي تجنب

الاثم والحرج ونحوها تهجد اي جانب الهجود

وللعمل المتكرر في مهلة اي للدلالة على حصول

اصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعته اي

شربته جرعة بعد جرعة ومنه تفهم المسئلة

اي فهمها بالتدريج وللطلب نحو تكبر وتعظم

فانها بمعنى استكبر واستعظم كانه طلب اصل الفعل

من نفسه هيئة ثاني الابواب الثلاثية المزيد

فيها حرفان تفاعل بزيادة التاء والالف نحو تباعد

يتباعد تباعدا وهو لمشاركة امرين فصاعدا في اصله

اي مصدر فعله الثلاثي صريحا فان وضع تفاعل

لنسبة اصله الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق

له نحو تضارب زيد وعمرو فانه يدل على ان الاصل وهو

الضرب منسوب الى كل منهما صريحا من غير قصد تعلقه ووقوعه

اذ لا يقصد في تفاعل تعلق احد الامرين بالاخر

من حيث وقوع الفعل الصادر عنه عليه بل يقصد

مجرد مشاركتهما في اصل الفعل وهذا تمييز تفاعل عن

تفاعل من وجوه الاول ان نسبة اصل الفعل الى كل من

المشتركين فيه صريح في تفاعل وضمني وضمن معاني فاعل

الثاني ان تعلق اصل الفعل بالغير مقصود في تفاعل وغير

مقصود في تفاعل الثالث ان البادي باصل الفعل لا يفهم

من تفاعل اصلا ويفهم من فاعل صريحا الرابع ان تفاعل

نقص مفعولا عن فاعل فان فاعل ان كان متعديا الى مفعول

واحد صار تفاعل لازما وان كان متعديا الى مفعولين

يكون متعديا الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته

الحديث الوجه الثاني ويجيء تفاعل لمطاوعة فاعل

نحو باعدته فتباعد ومعنى المطاوعة انه قبل

الفعل ولم يمتنع وللتكلف اي ليدل على ان الفاعل

اظهر ان اصله حاصل له وهو منتف عنه نحو

تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه والحال انه منتف

عنه والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب

تفعل ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجا

تنبيه ثالث الابواب الثلاثية المزيد فيها حرفان
إنفعل بزيادة الهمزة والنون نحو انقطع ينقطع انقطاعا
وهو لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع ولهذا
لا يكون الا لازما وجاء لمطاوع أفعل نحو سفقت
الباب فانسفق اى رددته فانسفق وانزعجته
اى اقلعته من مكانه فانزعج قليلا ويختص انفعل
بالعلاج اى بما كان تحققه بفعل الجوارح واعضاء الادمي ومطاوعة
تاثيرها المحتاج الى تحريك عضو منها جلية عند الحس فلا
يقال ما كان تحققه بفعل القلب ومن المعاني فان مطاوعته
خفية على الحس ولهذا لا يقال علمته فانعلم ومن ثم
قيل انعدم خطاء لان الاعدام استيصال الوجود دفعة
فلا تبقى ثمة حيثية علاج وتاثير وقيل لان الشيء اذا
انعدم لم يبق له اثر فكيف يكون للغير فيه تاثير **تنبيه**
رابع الابواب الثلاثية المزيد فيها حرفان إفتعل بزيادة
الهمزة والتاء نحو اجتمع يجتمع اجتماعا وهو لمطاوعة
فعل نحو جمعته اى احدثت فيه الجمع فاجتمع وللاتحاد
نحو اختبز اي اخذ الخبز ويعنى تفاعل

نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا واختصموا بمعنى تخاصموا
وبمعنى فعل نحو جذب واجتذب وللتصرف
وهو المعانات في تحصيل الشيء والمبالغة
والاحتيال فيه نحو اكتسب اي بالغ واضطرب
في الكسب والفرق بين الاكتساب وبين
الكسب ان ذلك تحصيل الشيء على اي وجه
كان بخلاف الاكتساب فانه لا يكون الا بالقصد
والاجتهاد ولهذا قال عز من قائل وجل من متكلم
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيها على ان
الثواب انما يرجى على اي فعل حسن كان وان صدر
عنه على سبيل الاتفاق والعقاب لا يكون الا على
منهج بولغ في ارتكابه واتخذ طريق الاعتياد
عنه **تنبيه** خامس الابواب الثلاثية المزيد فيها حرفان
إفعنلل بزيادة الهمزة واللام الاولى او الثانية لما سبق في
فعلل نحو إحمرّ يحمرّ احمرارا وهو للمبالغة ولا يكون
الا لازما واختص بالالوان والعيوب الحسية اللازمة

او العارضة **هبة** لما مضى ما زيد فيه حرف او حرفان اخذنا في
بيان ما زيد فيه احرف ثلثة فان له ابوابا ستة اولها استفعل
بزيادة الهمزة والسين والتاء نحو استخرج يستخرج استخراجا
وهو لطلب الفعل اي سوال الفاعل عن مفعوله اصل الفعل اما
صريحا نحو استكتبته او تقديرا نحو استخرجته فانه
قد لا يكون ح الا مجرد تحيل طلب الخروج حتى خرج كقولك
استخرجت الوتد من الحائط اي لم ازل اتلطف واتحيل
حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب وكقولك استرقع
الثوب فانه لظهور خلوقته كانه يسال ان يرقع ولاصابة
الشيء الى صفته نحو استعظمته اي وجدته عظيما فانه جيء
للاعتقاد في الشيء على انه على صفة اصله نحو استكرمته اي اعتقدت
فيه الكرم واستسمنته اي عددته ذا سمن وللتحول
من حال الى حال نحو استحجر الطين اي تحول الى الحجر
ومنه ما جاء في المثل ان البغاث بارضنا تستنسر
والاتن في اسواقنا مستحمر وبمعنى فعل نحو قر واستقر
وقيل انه للطلب كانه يطلب القرار من نفسه **هبة**
ثاني ما زيد فيه احرف ثلثة افعال بزيادة
الهمزة والالف واللام نحو احمار يحمار
احميرارا وحكمه كحكم احمر في اختصاصه بالالوان

و

والعيوب وعدم مجيئه الا لازما ومبالغة الا ان
المبالغة فيه زائدة وثالثه افعوعل بزيادة
الهمزة والواو واحدى العينين نحو اعشوشب
يعشوشب اعشيشابا وهو لمبالغة عشب وكذا
اخشوشن واحلولى فانهما لمبالغة خشن وحلي
اذ افعوعل للمبالغة في ما اشتق منه قال الجوهري
لم يجئ افعوعل متعديا الا احلولى عند من
يقول احلوليته واعروري الفرس اي ركبته
عريانا ورابع ما زيد فيه ثلاثة احرف افعوّل بزيادة الهمزة
والواوين نحو اجلوّذ يجلوّذ اجلواذا يقال اجلوّذ بهم
السير اي رام مع السرعة والغالب عليه اللزوم وخامسه
افعنلل بزيادة الهمزة والنون واحد اللامين نحو
اقعنسس يقعنسس اقعنساسا قال ابو عمرو سالت
الاصمعي عنه فقال هكذا فقدم بطنه واخر صدره
وسادسه افعنلى بزيادة الهمزة والنون والالف نحو
اسلنقى يسلنقي اسلنقاء اي نام على ظهره ووقع على القفا
هبة اعلم ان بعض الصرفيين جعل الباب الخامس والسادس
من الملحقات باحرنجم وجعل باب تفعّل وتفاعل من الملحقات

بتدحرج وفي عد البنائين الاخيرين من الملحقات
مناقشة لبعضهم قالوا ان الالف لا يكون للالحاق الا
بدلا من الياء في الطرف كما في اسلنقى واذا كان كذلك
لم تكن تفاعل ملحقا بتفعلل وكذا تفعّل لا يكون ملحقا
بتدحرج لان تفعّل مطاوع فعّل وفعّل غير ملحق
بدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعه **هبة**
قد سبق ان ما للرباعي المجرد بناء واحد وهو فَعْلَلَ وان
ما للرباعي المزيد فيه من الابنية ثلاثة فقط تَفَعْلَلَ و
افعنلل وافعَلَلَّ بسكون الفاء بعد همزة مكسورة للوصل
وفتح البواقي مع تثقيل الاخر واصله اِفْعَلْلَلَ بسكون
اللام الاولى وفتح الباقيتين وان ما الحق بدحرج الرباعي
غير المزيد فيه فَعْلَلَ فَوْعَلَ فيعل فعول فَعْنَلَ فَعْلَى
وما الحق بتدحرج مزيد الرباعي تفعلل تَفَوْعَلَ تَفَيْعَلَ
تَفَعْوَلَ تَمَفْعَلَ وباحرنجم افعنلل وافعنلى فجميع
الابنية الملحقة اذن ثلثة عشر او خمسة عشر
وقد مر ان معنى الالحاق ازدياد حرف في الكلمة لتصير متوازنة
لكلمة كان حروف اصولها فوق حروف اصولها فتوافق الملحق

مع

مع الملحق به في المصدر وساير التصاريف **هبة** اعلم ان
الصرفيين حصروا المزيد فيه من الثلاثي في خمسة
وعشرين بناء جاعلين ستا منها وهي فعلل وفوعل وفيعل
وفعول وفعنل وفعلى ملحقة بدحرج الرباعي وسبعا
منها وهي تفعلل وتفوعل وتفيعل وتفعول وتمفعل وتفاعل
وتفعّل ملحقة بتدحرج مزيد الرباعي واثنين منها وهما
افعنلل وافعنلى ملحقين باحرنجم وما سوى هذه الابنية
من مزيد الثلاثي غير ملحق وذلك عشرة ابنية افعل و
فعّل وفاعل وانفعل وافتعل واستفعل وافعال وافعلّ
وافعوعل وافعوّل مع ان معنى الالحاق والغرض منه متحقق
في مثل اخرج وجرّب وقاتل فانه متوازن دحرج واشهبّ
واستخرج واشهابّ متوازن احرنجم ويمكن الجواب عنه
بانهم حكموا بان شملل ملحق بدحرج دون اخرج
واخويه لان شرط الالحاق توافق المصدرين
وقد قالوا شملل شمللة كما قالوا دحرج دحرجة
ولم يجئ مصدر اخرج واخويه على ذلك فاختلاف
مصادر غير الملحق مع مصادر الملحق به منع من الالحاق

فان قلت فقد قالوا دحرج دحراجا كما قالوا اخرج اخراجا

قلنا لا اعتداد بمجيء دحراج في مصدر دحرج مثل اخراج

في مصدر اخرج لعدم اطراد فعلال في مصدر فعلل واطراد

افعال في مصدر افعل ولا يذهبن بك الوهم الى

ان نحو استخرج يجب ان يكون ملحقا باحرنجم

لتوازنهما وتوازن مصدريهما وسائر تصاريفهما

كلا تاحرنجم مزيد فيه وكل ثلاثي يلحق بمزيد

الرباعي ينبغي ان يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به

وفي مقابلته فيجب ان يكون في استخرج نون زايدة

مكان نون احرنجم وليس كذلك لا هو ولا مصدره

تنبيه اعلم ان الماضي اما مبني للفاعل او مبني للمفعول

فالمبني للفاعل منه ما كان اول متحرك منه مفتوحا كضرب

واجتمع وانما فتح اول متحرك منه لوقوعهم الابتداء بالساكن

ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو انتعل وكون الفتح

اخف الحركات وانما حركوا اخره مع انه مبني والاصل فيه

السكون لوقوعه موقع الاسم وانما اختاروا الفتح من بين الحركات

لان اخره لخفته نعم اذا اعتل اخره كغزا ودعا او اتصل بها الضمير المرفوع

المحرك

المتحرك كضربت وضربن فانه يبنى على ما هو الاصل في المبني من السكون

لكراهية توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة فان الفاعل

كالجزء من الفعل بخلاف المفعول فانه كالمنفصل ولذا لم يغير

ما قبله وانما قيدنا الضمير المتصل بالمتحرك اذ لو كان ساكنا فانه يتحرك

اخره بالفتح كما في ضربا لدفع التقاء الساكنين او بالضم كما في ضربوا لمجانسة

الواو **تنبيه** ان سئلت ان تعريف المبني للفاعل لا يصدق

على الافعال التي اوايلها ليست مفتوحة كانتعل واتعل

واقشعل واستفعل وانفعل وافعوعل وما اشبهها فما اوله

همزة زائدة ليست مفتوحة بل مكسورة فجوابك ان حركة

تلك الهمزات غير معتبرة لشبوتها في الابتداء خاصة لانها

المحتاج اليها لرفض الابتداء بالساكن ولذا تسقط في الدرج

وحشو الكلام الا همزة افعل فان همزته تقطع لانها لا تسقط

في الدرج وانما سموا همزة القاطعة همزة الوصل لان ما بعدها

معها يتصل بما قبلها بخلاف همزة القطع فان ما بعدها معها ينقطع مما

قبلها **تنبيه** المبني للمفعول مطلقا ماضيا كان او مضارعا

ما لم يسم فاعله واتيم مفعوله مقام الفاعل لغرض من الاغراض

المقررة في علم المعاني لعدم ذكر الفاعل كعدم العلم به او عدم

غرض في معرفة الفاعل بل الغرض اصل صدور الفعل من اي فاعل

كان او تعظيم الفاعل فتصونه عن لسانك او تحقيره فتصون

لسانك عنه كضرب او يضرب زيد فيمن قام او يقوم

وعلامة الماضي المبني للمفعول ان يكون اوله مضموما كفعل
وفعلل وافعل وفعّل وتفعل بقلب الالف واوا لانضمام
ماقبلها وتفعّل بضم التاء والفاء ايضا لانك لو قلت تفعّل
بضم التاء فقط لالتبس بمضارع فعّل عند الوقف او
عند دخول النواصب اي أن ولن وكي واذن
على مضارع فعّل وكذلك قالوا في تفاعل تفوعل
بضم التاء والفاء اذ لو اقتصروا على ضم التاء
لالتبس بمضارع فاعل وقلب الالف واوا لانضمام
ماقبلها وكل ما كان اوّله همزة وصل فان لازما
كانفعل وافعلّ وافعوّل وافعوعل وافعنلل
فبناء المفعول منه لا يكاد يوجد وان كان شعرا
فبعد كسر ماقبل اخره لابدّ ان يكون اوّل متحرك
منه مضموما عند بنائه للمجهول وهمزة الوصل تتبعه
في الضم عند الابتداء بها كقولك استخرج المال
بضم الهمزة لمتابعة التاء **هبة** اعلم ان السر في
جعلهم ضم الاول وكسر ماقبل الاخر وسما للماضي المبني للمفعول
التبعد عن اوزان الاسم الثلاثي وحصول الفصل بينه وبين الماضي
المبني للفاعل وفي عكس ذلك الوسم وان حصل ذلك الغرض لكن

الخروج

الخروج من الضمتين الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب
الخفة بعد الثقل ثم حملوا غير الثلاثي المجرّد
عليه في ضمّ اوّل مضارعه وكسر ماقبل الاخر
ومايقال ان ضمّ الاوّل عوض عن المرفوع
المحذوف فليس بشيء لان المفعول المرفوع
عوض عنه وهو كاف **هبة** لما عرفت ان
الفعل الماضي ما دلّ على معنى وجد في الزمان الذي
هو قبل زمانك الذي انت فيه فلتعرف ان الفعل
المضارع ما دلّ على معنى يترقب وجوده في زمانك الذي
انت فيه او بعده وانما سمّي بالمضارع لانه ضارعه
في اللفظة المشابهة وهو مشابه للاسم فاعل في الحركات
والسكنات والمطلق الاسم يفيد تعريفه مشتركا اذ في
رجل مشترك بين زيد وعمرو وفي يضرب مشترك بين
الحال والاستقبال واذا عرفت الآلة وقلت الرجل اختص
بواحد فكذا انك اذا ادخلت عليه لام الابتداء وقلت
ليضرب اختص بالحال وان ادخلت عليه السين او سوف
وقلت سيضرب او سوف يضرب اختص بالاستقبال

مثنى او مجموعا او واحدة مخاطبة نحو لم ينصرا لم ينصروا
لم تنصري لان النون في هذه الامثلة علامة
الرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة
كذا تحذف النون وانما جعلت النون علامة
للاعراب كالحركة لانه لما وجب ان تكون هذه
الامثلة معربة والاعراب انما يكون في اخر
الكلمة وكان اواخر هذه الافعال ساكنة
وهي ضمائر لانها لما اتصلت بالافعال و
صارت كاجزاء منها ولم يمكن اجراء الاعراب
عليها فوجب زيادة حرف للاعراب ولم يمكن
زيادة حرف المد واللين قرادوا النون لمناسبتها
اياها في الخفاء والغنة نعم اذا دخل الجازم
على الجمع المؤنث فلا يتغير لان نونه غير كالواو
في جمع المذكر فكان في حكم العلامة للاعراب اذا الفعل
المضارع اذا اتصل بالنون يصير مبنيا لانه انما اعرب
لمشابهته الاسم فلما اتصل به النون وصار كالجزء
من الفعل ترجح جانب الفعلية بعروض التركيب بالاصل

هيئة المبني للفاعل من المضارع ما كان حرف المضارعة
منه مفتوحا الا ما كان ماضيه على اربعة احرف فان حرف
المضارع فيه مضموم ابدا وما قبل اخره يكون مكسورا ابدا فان
قلت فلم اختص الضم بهذه الاربعة والفتح بما عداها دون العكس قلنا
لانها اثقل ما عداها والضم اثقل من الفتح فاختص الضم بالاقل
والفتح بالاكثر تعادلا بينهما والمبني للمفعول من المضارع
ما كان حرف المضارع منه مضموما حملا على الماضي
وما قبل اخره مفتوحا ليعتدل الضم بالفتح والمضارع
الذي هو اثقل من الماضي وامثلته كلها واضحة **هيئة**
اعلم ان ما ولا النافيتين اذا دخلا على المضارع طلقا
فلا يغيران صيغته بل يغيران معناه المثبت الى المنفي
تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الى اخره نعم انما
تغيب الصيغة عند دخول شيء من الجوازم اي لم ولما
ولا في النهي واللام في الامر وان الشرطية والاسماء التي
تضمنت معناها وهي اذا ومن وما ومتى واي وايان واين
وانى ومهما وحيثما فان كلا من هذه الجوازم اذا
دخل على المضارع يحذف حركته ان كان صحيح الاخر
لم ينصر بكون الا ويحذف ما ينوب مقام الحركة ان كان

في الفعل البناء **هبة** اذا دخل شيء من النواصب
على المضارع ففي المفرد يبدل الرفع بالنصب وفي غيره
يسقط النونات التي هي علامة الرفع سوى نون جمع المؤنث
لما ذكر من انه ضمير لا علامة للاعراب وانما يسقط الناصب
هذه النونات حملا له على الجزم لان الجزم في الافعال بمنزلة
الجر في الاسماء فكما حمل النصب على الجر في الاسماء في التثنية
والجمع فكذا ههنا يحمل النصب على الجزم فتحذف النونات
التي حذفت حال الجزم فتقول ان ينصر ان ينصرا
ان ينصروا اه **هبة** من الجوازم لام الامر وهو
مكسور تشبيها باللام الجارة المكسورة لتوافق العامل
واثره ولدفع التباسها بلام الابتداء المفتوحة على الاصل
المأتية للتاكيد اي لتاكيد مضمون الجملة اسمية كانت نحو
لزيد قائم او فعلية نحو انه ليذهب ووجه جازميته لام الامر
انه عند دخوله على المضارع يصيره شبيها بامر المخاطب المبني
في الدلالة على الطلب فلهذا وجب ان يكون امر الغايب ايضا مبنيا
لكن وجود حرف المضارع يقتضي ان يكون مدخول اللام معربا فلهذا لم يعرب
المدخول للام الامر بما هو الاصل في المعرب من الحركة ولا بما هو
الاصل في المبني من السكون بل اعرب بما هو الدائر بين الاصلين

من

من الجزم الذي عدوه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم ولام
الامر اذا دخل عليها الواو او الفاء او ثم جاز كسرها
تشبيها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر وجاز سكونها
عملا بالاصل نحو وليبكوا فليضحكوا ثم ليقضوا تفثهم
هبة لام الامر مختص بغير المخاطب اذ للامر
بالمخاطب صيغة مختصة فتقول في الامر بغير المخاطب
لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن
لانصر لننصر ولا فرق بين كون ذلك الامر مبنيا للفاعل
او مبنيا للمفعول وانما اختص هذا الامر باللام والمخاطب
بغيرها لان امر المخاطب اكثر استعمالا فكان التخفيف
به اولى وقرائة فلتفرحوا بالتاء خطابا شاذة عندهم
نعم اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم
غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو
افعلا افعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع
المخاطب ليفيد التاء المخاطب واللام الغيبة مع
التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله
عليه السلام لتأخذوا مصافكم وقد جاء في الشذوذ
حذفها وجزم الفعل كقوله محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد وعليه نزل قوله تع

قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة لكن المشهورات
مجزومية يقيموا لكونه جواب الامر هيئة للفعل
الذي يؤمر به الفاعل المخاطب صيغة
مخصوصة تبنى من المضارع المخاطب مكسيا
بلام الامر عند الكوفيين او مجردا عنه كما هو راي
البصريين ثم تحذف حرف المضارعة ابتداء او بعد
حذف اللام لكثرة الاستعمال خوفا من الالتباس
بالمضارع ثم تنظر الى ما وقع بعد حرف المضارع فان
كان متحركا فتبقيه على حاله الآن عاملت اخره معاملة
المضارع المجزوم بحذف الحركات في المفرد والنونات
في التثنية والجمع فتقول في الامر من تدحرج
دحرج دحرجا دحرجوا وهلما تقول في كل
ما كان بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو
فرح وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج
وان كان ساكنا فانظر الى عين المضارع من
الباقي فان كان مضموما فزد في اوله همزة وصل

مضمومة

مضمومة امان زيادتها فلوقوع الابتداء بالساكن واما تخصيصها
بالهمزة دون غيرها من الحروف فلانها اقوى الحروف
والابتداء بالاقوى اولى واما ضمها فلما سيتحركة العين
ولانها لو كسرت لثقل الخروج من الكسرة الى الضمة
ولو فتحت لالتبس بالمضارع اذا كان للمتكلم فتقول
في الامر من تنصر انصر انصرا انصروا انصري
انصرا انصرن وان لم يكن مضموما فزد في اوله همزة
وصل مكسورة اي بمعنى ان الهمزة زيدت ابتداء ساكنة لما
في السكون من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها
لئلا يلزم الكل لما فتحت حركت بالكسر كما هو الاصل
وذهب الجمهور او بمعنى ان الهمزة زيدت ابتداء
متحركة بالكسرة التي هي اصل الحركات لانها تحتاج
الى متحرك ليكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليس
بوجه كما هو مذهب سيبويه ثم تلك المزيدة فيه تلك الهمزة
مثل المجزوم كاضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج
وتلك الهمزة المزيدة سميت همزة وصل لانها وضعت ليتوصل
بها الى النطق بالساكن وسماها الخليل سلم اللسان لانها ايضا

ان اعترض احد بان اكرم بفتح الهمزة امر من تكرم وما بعد
حرف المضارعة ساكن وعينه مكسورة فلم لم يزد في اوله
همزة وصل مكسورة فاجيبه بان همزة اكرم انما فتحوها
بناء على الاصل المرفوض فان اصل تكرم تاكرم لان حروف
المضارعة هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة
فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم حملوا
عليه يكرم وتكرم ونكرم طردا للباب وقد استعمل الاصل
المرفوض من قال راوا انه اهل لان تاكرما فلما زال
علة الحذف عند اشتقاق الامر لحذف حرف المضارعة ردوها
لان همزة الوصل انما هي عند الاضطرار فقالوا من تاكرم اكرم
كما قالوا من تدحرج دحرج فلا يكون مما توهمه المعترض بل مما
كان بعد حرف المضارعة متحركا **هبة** اذا اجتمع تاآن
في اول مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل اي الغائبة
المفردة او المثناة والمخاطب والمخاطبة مطلقا فيجوز لك
اثباتهما عملا بالاصل ويجوز لك حذف احدهما تخفيفا ولا
يجوز لك ادغام احد التائين في الاخر لرفضهم الابتداء
بالساكن فتقول تجنّب تقاتل تدحرج ولعل الحذف اولى
لوروده في التنزيل كما في انت له تصدّى اذ الاصل تتصدّى

اي

اي تتعرض ولو كان فعل الماضي لوجب ان يقال تصدّيت وكذا
قوله تعالى ونارا تلظّى اي تتلهّب والاصل تتلظّى اذ لو كان ماضيا
لوجب ان يقال تلظّت ونحوه تنزّل الملائكة اذ الاصل تتنزّل
هبة اختلفوا في ان المحذوف اي التائين فذهب البصريون
الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخلّ وذهب
الاخرون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخلّ
والوجه هو الاول لان رعاية كونه مضارعا اولى
ولان الثقل انما يحصل عند الثانية **هبة**
حذف احدى التائين واثباتهما انما يجوز في المضارع
من باب تفعّل وتفاعل وتفعلل اذا كان مضارع الباب مبنيا
للفاعل اذ لو كان مضارعه مبنيا للمفعول فلا يجوز الا اثباتهما
لان الحذف خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو
المبني للفاعل ولان مضارع هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا
من مضارعها المبني للمفعول فالتخفيف به اولى ولانه
لو حذف التاء الاولى المضمومة لالتبس
بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان
الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء
الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع
فعّل وفاعل وفعلل **هبة** اعلم انه متى كان فاء
افتعل صادا او ضادا او طاء او ظاء قلبت تاؤه طاء

لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف واختيس
الطاء لقربها من التاء مخرجا فتقول في افتعل من الصلح
اصطلح والاصل اصتلح ومن الضرب اضطرب والاصل
اضترب ومن الطرد اطرد والاصل اطترد ومن الظلم اضطلم
والاصل اظتلم وكذلك متصرفات كل واحد من تلك
الامثلة فان ذلك القلب يجري فيها ايضا لصدق
وقوع تاء الافتعال بعد حروف الاطباق فيها فتقول
يصطلح فهو مصطلح وذلك مصطلح عليه وكذلك
يضطرب فهو مضطرب ويطرد فهو مطرد ويضطلم
فهو مضطلم اضطلم لاتضطلم انما قلبت
تاء الافتعال بعد حروف الاطباق طاء لانها
لو بقيت على حالها فاما ان تدغم حروف الاطباق
فيها وذلك غير جائز لذهاب فضيلة الاطباق
واما ان لاتدغم فيعسر النطق بها لقربها في المخرج
وتنافيهما في الصفة لان التاء حرف شديد وحروف
المطبقة مجهورة فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء
في المخرج ويوافق ما قبلها في الصفة هبة

للطاء المقلوبة عن تاء الافتعال حالا من تلك الاولى انها وقعت
بعد الغاء التي هي طاء كاطلب فتدغم فيها وجوبا لاجتماع المثلين
لان فاء الكلمة طاء وتاء الافتعال ايضا صارت طاء الثانية انما وقعت
بعد الغاء التي هي طاء معجمة كاظطلم وحينئذ يجوز لك الادغام وعدمه
فان اردت الادغام فلابد من قلب المتقاربين الى المثلين لان ذلك حقيقة
الادغام والقياس قلب الاول الى الثاني لان الادغام تغيير الحرف
الاول بايصاله الى المثاني وجعله معه كحرف واحد فلما لم يكن
بد ههنا من قلب احد المتماثلين الى الاخر كان التغيير بالاول
اولى دون العكس فتقول في اظطلم بعد الادغام على الوجه القياسي
وهو قلب الاول الى الثاني اطلم بالطاء المهملة وعلى الوجه الاخر اظلم
بالطاء المعجمة والبيان ايضا حسن نحو اظطلم وخلص ثالثا
انه لايجوز في نحو اطرصا الادغام لاجتماع المثلين ورقبت
الوجوه الثلثة في قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله
عفوا ويظلم احيانا فيظطلم معناه انه يعطي ماله بسهولة من غير
مطل ويستجدى في الاوقات التي مثله لايطلب فيها
فيحتمل ذلك هبة اذا وقعت الطاء المقلوبة بعد الضاد

او الضاد فالاصل فيه ان لا تدغم اذ الصاد المهملة من حروف الصفير
وهي لا تدغم في غيرها ابقاء على فضيلة الصفير فلا يقال في اصطبر اطبر
بقلب الاولى الى الثانية حيث يفوت فضيلة صفير الصاد ولو قلب
الثاني الى الاول بان يقال اصبر كان على خلاف القياس لما عرفت من ان
في ادغام المتقاربين قلب الحرف الاول الى الثاني واذ الضاد المعجمة من حروف
ضوي مشفر وهي لا تدغم فيما يقاربها ولذا قالوا كان ادغام الطاء
المقلوبة في الصاد المهملة او المعجمة شاذا على الشاذ **هبة**
نعني بحروف الصفير ما يصفر بها من الصاد المهملة والزاء والسين
المهملة لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك
ويأتي كالصفير وعلة عدم ادغام حروف ضوي مشفر فيما
يقاربها زيادة صفتها ففي الضاد استطالة حتى انه
ادرك مخرج اللام وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي
الشين التفشي وهو الانتشار وذلك لزيادة رخاوتها وفي
الفاء تفش في تأفيف وهو صوت يخرج من الفم مع النطق
بالفاء وفي الراء تكرر والضوى الهزال وقد ضوي بالكسر
يضوى ضوى والمشفر من البعير كالجحفلة من الفرس

والحمار

والحمار **هبة** متى كان فاء افتعل دالا او ذالا او زاء قلبت
تاؤه دالا فتقول في افتعل من الدرء ادرء اذ الاصل ادترء
فقلبت التاء دالا اذ التاء مهموسة والدال المهملة مجهورة فبين
التاء والدال تناف فقلبت التاء دالا لكونه موافقا للتاء في المخرج
ثم تدغم فاء الكلمة في المبدلة لاجتماع المثلين ومن الذكر
اذدكر اذ اصله اذتكر لكن بعد القلب فيه ثلاثة اوجه اذدكر
بلا ادغام وادكر بالدال المهملة والاصل اذتكر من الذكر قلبت
التاء دالا مهملة ثم ادغمت الذال المعجمة فيها بعد قلبها اليها
على القياس وجاء اذكر بالذال المعجمة وذلك بقلب الثاني
الى الاول ثم الادغام على خلاف القياس وفي التنزيل وادكر بعد
امة ومن الزجر ازدجر اذ الاصل ازتجر ولو اريد الادغام
وجب قلب الثاني الى الاول على خلاف القياس لامتناع ادجر بقلب
الاول الى الثاني كما هو القياس اذ تذهب فضيلة صفير الزاء
المعجمة وبما ذكرنا علمت وجوب ادغام فاء الكلمة في الدال المهملة المبدلة
من تاء الافتعال في نحو ادان لاجتماع المثلين اولهما ساكن اذ
الاصل ادتان من الدين واما ازان فاصله ازتان افتعل من الزين
قلب التاء دالا فصار ازدان ثم قلب الثاني الى الاول على خلاف
القياس فاجتمع المثلان فيدغما وانما امتنع ادان بقلب الاول الى
الثاني كما هو القياس لذهاب فضيلة صفير الزاء **هبة**

اذا كان فاء افتعل تاء وجب ادغامها في تاء الافتعال نحو
اتخذ واتهم لان المثلين اذا التقيا واولهما ساكن وجب
الادغام واذا كان عين افتعل تاء نحو اقتتل لم يلزم
الادغام لان تاء الثانية لازم الاولى فالمثلان فيكانهما
في كلمتين من حيث عدم التلازم ومن ادغم تاء افتعل في التاء
التي هي عين الكلمة فانما ان ينقل حركة التاء الاولى الى
فاء الكلمة على رسم نحو يمدّ وبعض ديفر نيستغنى عن
همزة الوصل لوجود الحركة لفاء الكلمة فيدغم ويقال فتّل
بفتح القاف او يحذف حركة اولها فيلتقي ساكنان
فاء افتعل وتاؤه فتكسر الفاء ويستغنى عن همزة الوصل
فيدغم ويقال قتّل بكسر القاف وتقول في المضارع على
النقل يَقْتَتِل بفتح الياء والقاف وكسر التاء وعلى الحذف
يقتتل بكسر القاف والبواقي بحالها وتقول في اسم الفاعل
على النقل مُقْتَتِلون بضم الميم وفتح القاف وكسر التاء وعلى
الحذف مُقْتَتِلون بكسر القاف والبواقي بحالها ويجوز في
نحو يقتّل بكسر القاف ان يكسر الياء اتباعا للقاف ومنه
القراءة اَمَّنْ لا يهدّي بكسر الياء والهاء ولا يجوز كسر

الميم

الميم في مقتّل بكسر القاف اتباعا كما جاز في المضارع لان حرف
المضارعة متعوّد للكسرة في غير هذه الصورة نحو اعلم ونعلم وتعلم
ويجعل **هبة** اذا كان فاء الكلمة ثاء مثلثة كالثرد وبنيتها
على افتعل فنقول اثترد يثترد فهو مثترد لكن الاحسن ان تدغم
تاؤه في المثلثة بعد قلب احدهما بالاخر فنقول على الوجه القياسي
اثّار يثّار بثاء مثناة وعلى عكسه اثّار يثّار بثاء مثلثة
اذ الاصل اثتار اي ادرك ثاره بان قتل قاتله **هبة** اذا كان
عين افتعل ما يقارب التاء من الصاد والزاء والسين والظاء والدال
والظاء والذال والثاء لم تدغم التاء فيه لان الاظهار في المثلين كان
اكثر نحو اقتتل ففي المتقاربين اولى الا اذا كان العين والا كيهما
او صلا كيخصمون فحينئذ يجوز لك الادغام بعد القلب **هبة**
الاحرف المتسعة التي مخرجها طرف اللسان وشيء من المنايا
وهي الطاء والدال والصاد والزاء والسين والظاء والذال والثاء
اذا وقعن بعد تاء تفعّل وبنائها على جاز لك ان تدغم تاؤها فيها
على الوجه القياسي فتقلب لها همزة الوصل ابتداء نحو اطّيّروا
وادّارؤا واصّابروا وازّيّنوا واسّمّعوا واظّلموا واذّكّروا
واثّاقلوا واتّسوا اذ الاصل في هذه الافعال تطيّروا و
تدارؤا وتصابروا وتزيّنوا وتسمّعوا وتظلموا وتذكّروا و

من افتعل من الثار

وتشاتلوا وتتسلوا وقد يضم لهذه الحروف الضاد

لانها باستطالتها قريب من حروف طرف اللسان نحو اضاربوا

في تضاربوا وكذا الشين والجيم نحو اشاجروا واجاروا في

تشاجروا وتجاوروا وان كانتا بعيدتين عن ذلك وهذا الادغام

مطرد في الماضي والمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل

والمفعول هبة نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة

لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة

مفتوحة لثقلها وخففت الفتحة ولا يلحقان الماضي والحال

تاكيد لاستدعائهما الطلب والطلب لا يتعلق الا بما لم يوجد

فما وجد في الماضي او الحال امتنع طلبه فتاكيده لامتناع

تحصيل الحاصل ولا يلحقان المستقبل الصرف فلا يقال

في السعة سيضربن او سوف يضربن اذ النون انما يؤتى

لتاكيد المطلوب ولا طلب في المستقبل الصرف نعم انما يلحقان

مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني

والعرض والقسم نحو اضربن لا تضربن هل يضربن ليتك

تضربن الا تضربن والله لاضربن بالتخفيف و

التشديد في جميع هذه الامثلة فيهر ان الطلب شرط

في دخولها فلهذا لا يؤكد بهما الماضي والحال لخلوهما عن الطلب

لان

لان الطلب لا يكون الا في المستقبل فيلحقان المستقبل الذي

فيه معنى الطلب لتاكيده ولحوق النون الخفيفة بالمضارع

المنفي بلم كما في قول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شيخا على كرسيه معمما فان اصل لم يعلما لم يعلمن قلبت النون

الفا كما في قوله لنسفعا للوقف ومبنى الكتابة على الوقف

وكان الوقف في المنصوب المنون بابدال الالف فكذا

في المفرد المذكر الملحق به النون الخفيفة تشبيها له

بالمنون هبة الخفيفة تقع حيث تقع الثقيلة الا في

نحو فعل الاثنين والجماعة المؤنث اذ الثقيلة تدخلهما دون

فتقول اذهبان للاثنين واذهبنان للمؤنث بكسر النون

فيهما تشبيها لهما بنون التثنية لانها واقعة بعد الالف الزائدة

مثل نون التثنية لكن عند دخول الثقيلة على الجماعة المؤنث

لا بد ان تدخل الفا بعد نون جمع المؤنث لتفصل بين النونات

الثلث واختصوا الالف لخفتها وعلة عدم دخول الخفيفة

في التثنية والجمع المؤنث انه يلزم من دخولها فيهما التقاء

الساكنين على غير حده وهو كما يجوز لما فيه من الكلفة بعد

التقائهما ان حركت النون الخفيفة لخروجها عن وضعها الاصلي

وان حذفتها لغات الغرض من اتيانها ولوحذفت الالف من فعل

ولو حذفت الالف من فعل جماعة النساء لادى الى حذف ما
زيد لغرض ان قلت لانسلم انه يلزم من دخول الخفيفة على فعل
جماعة النساء التقاء الساكنين فانك انا اكدت اضربن بها وقلت
اضربنّ لا يكون من التقاء الساكنين في شيء ولم نحتج الى زيد الالف
الفاصل بين النونات الثلث في فعل جماعة النساء المؤكد بالثقيلة
اذ ليس هنا الا نونان قلنا نعم لكن ازديادها في جمع
المؤنث المؤكد بالخفيفة انما كان محتاجا اليه حتى يكون
الفرع على وتيرة الاصل الذي هو الثقيلة عند الكوفيين
ومن تبعهم لان التاكيد في الثقيلة اكثر من الخفيفة
او لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل الذي هو الخفيفة
عند غيرهم من حيث انها حرف واحد والثقيلة حرفان
والاصل في وضع الحرف ان يكون على حرف واحد كما ذكرنا في
شرحه على مختصر الزنجاني في كلام في هذا المقام لا يخلو
عن حزازة فانه بعد اقتائه باصالة الخفيفة علله بان التاكيد
في الثقيلة اكثر من الخفيفة مع ان ابلغية التاكيد بالثقيلة تقتضي
اصالة الثقيلة كما هو فتوى الخليل خلافا لقول الكوفيين الثقيلة
اصل ولقول البصريين هما اصلان قد اجتمعتا في ليسجنن و
ليكونا من الصاغرين **هذه** قالت بعض القراء قوله تع ولا تتبعان
بتخفيف النون يصلح ان يكون سندا لما اجازه يونس والكوفيون

من

من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء باقية على السكون
عند يونس ومتحركة عند غيره لكثرة التعويل عليها مبني على ثبوت
ان ذلك المنون للتاكيد وقد ثبت فيما بعد شهادة القياس واستعمال
الفصحاء على خلافه **هذه** التقاء الساكنين يغتفر في الوقف
مطلقا سواء كان احدهما حرف مد ولين او لا كقولك زيد وعمرو لان
الوقف محل تخفيف وقطع وفي نحو ميم قاف عين زيد اشكال الى
غير ذلك مما بني لعدم التركيب وقبل اخرها حرف لين مطلقا سواء كان
حالة الوقف او حالة الوصل للفرق بينه وبين ما بني لعدم المقتضي للاعراب
وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو مشابهته مبنيّ الاصل
ولم يفعل بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني لوجود المانع
واغتفر التقاء الساكنين ايضا فيما دخلت فيه همزة الاستفهام
على حرف التعريف نحو آلحسن عندك او على همزة الوصل المفتوحة
نحو آيمن الله يمينك للالتباس بالخبر لو حذفت همزة الوصل واغتفر
التقاء الساكنين ايضا فيما اذا كان الاول منهما حرف لين والثاني
منهما واغتفر التقاء الساكنين ايضا فيما اذا كان
الاول منهما حرف لين سواء كان مدة او لا والثاني منهما
مدغما في حرف اخر وكان كلا الساكنين في كلمة نحو دابّة
وخويصّة في تصغير خاصّة فان ياء التصغير والصاد
الاولى ساكنان ونحو الضالّين فان الالف واللام الاولى
ساكنان ويعبّر عنه بالتقاء الساكنين على حدّه وانما اغتفر
ههنا للعين الساكن الاول وكون المدغم مع المدغم فيه
المتحرك بمنزلة حرف واحد مع انهما في كلمة واحدة فيمتنع

اللين بالمدغم فكانه لم يجتمع ساكنان ولا يتحقق التقاء
الساكنين الخالص السكون ولو كان كلا الساكنين في كلمتين
نحو واذ قالوا اللهم ويا ايها النبي وما جعل عليكم في الدين
فههنا يجب حذف اللين **هبة** اذا دخل احد نوني التاكيد على
الفعل الذي كان النون فيه علامة للاعراب وجب ان يحذف ذلك النون الاعرابي
اذ الفعل مع نون التاكيد يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته الاسم ولما
اتصل به النون التي لا يتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار النون
من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب بالحرف والحركة
على ما لا يخفى رد الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء **هبة** لما عرفت
وجوب حذف النون الاعرابي عند دخول احد نوني التاكيد فاعرف
ايضا انهم يحذفون عند دخوله واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين اذ
في دخول الخفيفة لو لم يحذفا التقاء الساكنين على غير حده وفي دخول الثقيلة
لو لم يحذفا وان لم يستلزم ذلك الالتقاء المحذور بل الالتقاء المجوز
اعني التقاء الساكنين على حده لكنه ثقلت الكلمة واستطالت
وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فيحذفان
خلافا لبعضهم فانه لا يحذف الواو والياء عملا بمقتضى القياس
من كونهما ضمير الفاعل وعدم منع في التقاء الساكنين على حده
ويرد عليه ان الالتقاء المجوز انما كان في كلمة واحدة لا في كلمتين و
ما في الامثلة في كلمتين الفعل ونون التاكيد فليس على حده فلا يجوز
وانما لم يحذف الالف من يفعلان وتفعلان المؤكدين بالثقيلة لئلا
يلتبسا بالواحد فاغتفر في الالف وان لم يكن على حده لدفع الالتباس **هبة**

لما عرفت حذف الواو والياء من نحو يفعلون وتفعلين
عند دخول نون التاكيد مع وجود الضمة والكسرة الدالين
عليهما فاعلم انه اذا انفتح ما قبل الواو او الياء فلا يحذفان عند
دخول نون التاكيد لعدم ما يدل عليهما اعني الضم والكسر
بل يتحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين
نحو لا تخشون من نهي المخاطب لجماعة الذكور اصله تخشيون
حذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين فقيل
تخشون وادخلا الناهية فحذفت النون فقيل لا تخشو
فلما الحق نون التاكيد التقى ساكنان الواو والنون المدغمة و
لم يحذف الواو لعدم ما يدل عليه بل حركت بما يناسبه وهو الضم
لكونه اخته بل جزؤه فقيل لا تخشون ونحوه لتبلون فانه
فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول من البلاء وهو
التجربة اصله لتبلوون فاعل اعلال تخشون فقيل لتبلون
فادخل نون التاكيد وحذفت نون الاعراب وضم الواو كما في
تخشون **هبة** لما مضى مثال تحرك الواو بالضم عند لحوق نون
التاكيد بقي مثال تحرك الياء بالكسر عند لحوقه لدفع تلاقي الساكنين
وهو لا تخشين اذ اصله تخشيين حذفت كسرة الياء للثقل ثم الياء
لدفع التقاء الساكنين فقيل تخشين وادخلت لا وحذفت النون فقيل
لا تخشي فلما الحق نون التاكيد التقى ساكنان الياء والنون فلم يحذف
الياء لعدم ما يدل عليه بل يحرك بالكسر لانه مناسب فقيل لا تخشين
لنهي المخاطبة ونحوه اما ترين اصله ترايين على وزن تمنعين
حذفت همزته للتخفيف بعد نقل حركتها الى ما قبلها فقيل ترين

ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء فقيل ترين فادخل اما وهي
من حروف الشرط فحذفت النون علامة للجزم فالحق نون
التاكيد وكسر الياء لما عرفت فصار اما ترين **هبة** انما
لم يقلب الواو والياء في اصل لتبلون ولا تخشين ونحوهما
الفا لان حركتهما عارضية لا اعتداد بها مع ان الاعلال
بالاسكان اولى من الاعلال بالقلب فمن يقلب الواو والياء فيما
ذكر من الامثلة الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم يحذف الالف
فقد ذهل عن الاصل الذي هو الاعلال بالاسكان وهل
المحذوف فيما ذكر من الامثلة واو الضمير وياؤه كما اختاره
صاحب الكواشي في تفسيره او لام الفعل كما اختاره التفتازاني
ولعل الاخير اظهر واشهر لانه اولى بالحذف من ضمير الفاعل
هبة اعلم ان احد نوني التاكيد اذا دخل على الفعل الواحد
او الواحدة الغائبة لابد ان يفتح اخر الفعل لخفته واما اذا دخل على
فعل جماعة المذكور فلابد من ان يضم ما قبل نون التاكيد ليدل الضم على الواو
المحذوفة كما انه اذا دخل على فعل الواحدة المخاطبة لابد ان يكسر ما
قبل النون ليدل الكسرة على الياء المحذوفة فتقول في امر الغائب مؤكدا
بالنون الثقيلة لينصرن بالفتح لينصران لينصرن بالضم لكونه فعل جماعة
المذكور واصله لينصرون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين لتنصرن بالفتح
ايضا لانه فعل الواحدة الغائبة لتنصران لينصرنان وبالخفيفة
لينصرن بالفتح لينصرن بالضم لتنصرن بالفتح الغائبة وانما تركنا مثال

دخول

دخول الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النساء لاستلزام دخولها فيهما
التقاء الساكنين على غير حد فلو تحرك الالف لخرج من وضعه ولو
حذف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو لم يؤت في فعل
جماعة النساء للزم غناء الفرع اي الخفيفة عما احتاج اليه الاصل اي الثقيلة
وفيه مزية الفرع على الاصل وقد سبق ماله وعليه فارجع اليه **هبة**
اذا اردت ان تؤكد امر الحاضر بالثقيلة فتقول انصرن انصران انصرن بالضم
انصرن بالكسر انصران انصرنان وان اردت ان تؤكده بالخفيفة فتقول
انصرن بالفتح انصرن بضم ما قبل الخفيفة انصرن بكسره وقس على هذا نظايره
من نحو اضربن واعلمن ليضربن ليعلمن وغير ذلك من الامثلة **هبة**
اعلم ان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد قد يجيء على غير
فاعل نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر فان
جميع ذلك بمعنى الفاعل ولذا كان الصفة المشبهة اسم فاعل عند
اهل هذه الصناعة ومجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على
فاعل اكثري كما ان اسم المفعول من الثلاثي المجرد قد يجيء على
غير مفعول نحو قتيل وحلوب فانهما بمعنى المقتول والمحلوب و
مجيء اسم المفعول منه على مفعول اكثري وما هو بمعنى الفاعل
او المفعول على وفق ما هو بوزن الفاعل والمفعول في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا انه يستوي ما هو بمعنى المفعول
في التذكير والتانيث اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل
وامرأة قتيل اذ لو حذف الموصوف فلا يستوي فيهما نحو
مررت بقتيل بل لابد حينئذ من اتيان التاء للتانيث لخوف
اللبس ولا يبنى اسم المفعول من الفعل اللازم اذ ليس
له مفعول فان اردت اسم المفعول منه فلابد ان تنقله الى باب

مع المبالغة

التفعيل بان تضعف عينه او الى باب الافعال بان تزيد في اوله همزة فنحو فرح
زيد لازم فاذا كررت راءه يصير متعديا كما يصير متعديا اذا زدت في اوله همزة
وقلت افرح ويجوز لك ان تعدي اللازم مطلقا سواء كان ثلاثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه بحروف الجر فتقول مر بزيد فان زيدا صار ممرورا به فتعدى
اسم المفعول بحرف الباء الجار ولا يتغير ممرور بتغير المجرور فان المجرور سواء كان
اسما ظاهرا او مضمرا مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا كان اسم المفعول من
الفعل اللازم الثلاثي المجرد باقيا على حاله فتقول رجل ممرور به رجلان ممرور بهما
رجال ممرور بهم امرأة ممرور بها امرأتان ممرور بهما نساء ممرور بهن والتغير في
المعمول القائم مقام الفاعل لا يستلزم التغير في العامل بل ان كان ذلك العامل
على طبق معموله بان يق رجلان ممروران بهما كان من اللحن مطلقا سواء قلنا
بجواز تقدم ذلك المعمول على عامله كما قاله الزمخشري مستدلا بقوله تع كل
اولئك كان عنه مسئولا فان عنه فاعل مسئولا قدم او بعدم جوازه
كما هو مذهب الاخرين **هبة** لما عرفت ان الغالب في بناء
اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومفعول
فاعلم ان الضابط في بناء اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي مطلقا
ان تضع في مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر
ما قبل اخره في اسم الفاعل وتفتحه في اسم المفعول فنحو مكرم بالكسر
اسم فاعل وبالفتح اسم مفعول وكذا غيره من الامثلة ومجيء اسم فاعل
ايفع على يافع واعشب على عاشب فاورس على وارس شاذ كمجيء اسم
فاعل اسهب واحصن وافلج على مسهب ومحصن ومفلج بفتح ما قبل
الاخر فانه ايضا شاذ ما ذكرنا من الضابط في صوغ اسمي الفاعل
والمفعول من غير الثلاثي غير جار في الفعل الذي سكن ما قبل اخره
فادغم فيه كحاب يحاب وتحاب يتحاب اذ صوغ الاسمين منه ليس الا

والمجرى

ولا يجري ذلك الضابط ايضا في الفعل الذي سكن ما قبل اخره
بالقلب كاختار وانقاد فان اسم الفاعل والمفعول من ذلك الفعل
سواء في اللفظ ومختلف في التقدير لانه بعد وضع الميم المضمومة
موضع حرف المضارع يقدر كسر ما قبل الاخر في اسم الفاعل وفتحه
في المفعول واذا اردت صوغ اسم الفاعل والمفعول من الفعل اللازم
الغير الثلاثي كانصب وانجاب فلا بد ان تضع الميم المضمومة موضع
حرف مضارعه وتحذف الجار والمجرور في اسم الفاعل وتذكرهما في اسم
المفعول فتقول في اسم الفاعل منهما منصب ومنجاب واسم المفعول منهما
منصب فيه ومنجاب عنه لما عرفت من ان اسم المفعول من الفعل اللازم
مطلقا لا يبنى الا بعد ان تعديه بحرف الجر **هبة** لما تبين من تعريف
السالم ان غير السالم ثلثة المضاعف والمعتل والمهموز فلا بد ان
نبين لك كلا منها ولذا جئنا اولا بصدد بيان احكام المضاعف لمشابهته
السالم في قلة التغير وكون حروفه كحروف الصحيح وقلنا المضاعف من المضاعفة
وهي والتضعيف والاضعاف في اللغة ان يزاد على الشيء مثله فيجعل اثنين او
اكثر والمضاعف في الصناعة ان كان في الثلاثي مطلقا مجردا
او مزيدا فيه فهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد كرد واعد فان
اصليهما ردد واعدد فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية وان كان
في الرباعي مطلقا مجردا كان او مزيدا فيه فهو ما كان فاؤه ولامه الاولى
وعينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل وتزلزل **هبة**
اعلم انهم يطلقون المطابق بالفتح على المضاعف من الرباعي مطلقا
من حيث انه قد طوبق فيه بين الفاء واللام الاولى والعين
واللام الثانية كما يطلقون الاصم على المضاعف من الثلاثي

لتحقق الشدة فيه يق حجر اصم اي صلب ولهذا
سمى اهل الجاهلية رجبا بشهر الله الاصم من حيث
انه لا تسمع فيه صوت مستغيث لانه من اشهر الحرم
ولا يسمع ايضا فيه حركة قتال ولا قعقعة سلاح وانما
اطلقوا الاصم على مثل مددن المعرى عن الشدة الناشئة عن
الادغام الممتنع فيه حملا على الاصل كما اطلقوه على المضاعف
من الرباعي الخالي عن تلك الشدة ايضا حملا على المضاعف من
الثلاثي او تنزيلا للشدة المنعدمة فيه منزلة الشدة الموجودة لتحقق
علتها التي هي الادغام المعلول لاجتماع المثلين سيما اذا كان مرتين
فانه ادعى الى الادغام لكن لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصلة بين
المثلين اعلم ان المضاعف قد يلحقه الابدال اي جعل حرف
من حروف الابدال التي هي حروف انصت يوم جد طاه زل مكان حرف
التضعيف نحو امللت فانه لما اجتمع هناك مثلان ولا يمكن الادغام لسكون
الثاني فقلبت اللام الاخيرة دفعا لثقل اجتماع المثلين فصار امليت و
نحوه حسيت بالخبر فان اصله حسست فقلبت السين الاخيرة ياء لثقل
اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثاني ولا ينحصر الابدال فيما
اجتمع مثلان فيه لجريانه ايضا حيث اجتمع ثلاثة امثال اولها
مدغم في الثاني ولا يمكن ادغام الثاني في الثالث كما في قصصت
اظفاري فانك لدفع ثقل اجتماع ثلثة امثال تقول قصيت
بابدال الياء مكان الصاد الاخير لسكونه المانع عن كونه مدغما

مدغما

مدغما فيه وذلك الابدال يجري في المضاعف الرباعي ايضا نحو دهدهت
وصهصهت فان الابدال اذا لحقهما يقال دهديت وصهصيت **هبة**
كما ان المضاعف يلحقه الابدال يلحقه الحذف ايضا نحو مست بفتح
الميم او كسرها والاصل مسست بكسر العين فاما ان تحذف
السين الاولى مع حركتها فيبقى الفاء مفتوحا بحالها ووجه حذف
السين اجتماع المثلين الموجب للثقل ودفعه اما بالحذف او بالادغام
وقد امتنع الادغام بسكون الثاني فتعين الحذف وانما اختص الحذف
بالسين الاولى لانها تدغم لو لم يكن مانع خلافا لمن خصص الحذف بالسين
الثانية لان الثقل انما يحصل عندها ولك ان تنقل حركة السين
الى الميم لبيان البنية بعد اسكانها فتقول مِست بكسر الميم وكذا في لبيت
يا رجل تقول لَبت بفتح اللام ولُبت بضمها فالاول بغير النقل
والثاني بالنقل وكذا ظلت بفتح الظاء او كسرها اذ اصله ظللت
بكسر العين ففعل به ما قلنا في مسست ولكن ذلك الحذف في
ظلت اكثر من الحذف في مست ففي التنزيل فظلتم تفكهون وجاء
الحذف ايضا في احست اذ اصله احسست حذفت السين
الاولى بعد نقل حركتها لئلا يجتمع ساكنان لا على حدهما ولك ان تبدل
من السين ياء **هبة** كما ان الابدال والحذف يلحقان المضاعف
كذا يلحقه الادغام بتخفيف الدال عند الكوفيين وبتشديدها عند
البصريين وكلاهما صحيح لما قال في الصحاح ادغمت الحرف وادغمته
والادغام في اللغة الاخفاء والادخال يقال ادغمت اللجام في فم الفرس اذا ادخلته

وادغمت الثوب في الوعاء

وفي الاصطلاح ان تسكن الحرف الاول من المتجانسين وتدرج
في الحرف الثاني ليصير المتجانسان بهيئة الحرف المشدد الذي
زمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين
وانما اعتبر اسكان الاول ليتصل بالثاني اذ لو حرك لم يتصل بالثاني
بحصول الفاصل وهو الحركة والحرف الثاني لا يكون الا متحركا لان الساكن
كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره والاول من المتجانسين عند الادغام
سمي بالمدغم باسم المفعول والثاني منهما بالمدغم فيه لادغامك الاول فيه ثمرة الادغام
حصول الخفة فان التلفظ بالمثلين في غاية الثقل الحاصل بنقل اللسان من محل
الى محل مثله وينتفي ذلك الثقل عند الادغام من حيث انك تنطق بالحرفين
دفعة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لصيرورة المتجانسين بالادغام
بهيئة الحرف المشدد الموصوف **هبة** ذلك الادغام واجب في
الماضي والمضارع مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل كمدّ بفتح الميم
يمدّ بفتح الياء او للمفعول نحو مدّ بضم الميم يمدّ بضم الياء وسواء
اتصل بالفعل لملف الضمير نحو مدّا بفتح الميم او ضمه فعل الاثنين من
الماضي او الامر او واو الضمير نحو مدّوا بفتح الميم او ضمه فعل
جماعة الذكور من الماضي او الامر او ياء الضمير نحو تمدّين
ومدّي بضم الميم وهو فعل الامر للمؤنث من تمدين
وذلك الادغام واجب ايضا في المضاعف من المزيد فيه
مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول كاعدّ يعدّ انقدّ
ينقدّ اعتدّ يعتدّ استعدّ يستعدّ تمادّ يتمادّ تمودّ يتمادّ
بالتقاء الساكنين على حده امدّ يمدّ **هبة** ينبغي ان تعلم

من الثلاثي المضاعف

ان نحو اسودّ يسودّ من باب الافعلال واسوادّ يسوادّ من باب
الافعيلال واطمأنّ يطمأنّ من باب الافعلال ليس من المضاعف اذ
العين واللام فيه ليسا من جنس واحد وان دخله الادغام كما ان نحو
مدّد يمدّد في التفعيل وتمدّد يتمدّد في التفعّل من المضاعف ولكن
ليس للادغام اليه سبيل لان الذي يدغم فيه متحرك ابدا لادغام حرف
اخر فيه فهو لا يدغم في حرف اخر لامتناع اسكانه ~~واما اعتبار اكثر~~
~~بني تميم العدل في باب قطام اي كل ما هو على فعال علما للاعيان~~
~~المؤنثة فهو غلط اذ العدل التقديري انما يرتكب فيما علم منع~~
~~صرفه ولم يوجد فيه الا سبب واحد وباب قطام مما اجتمع فيه~~
~~سببان العلمية والتانيث~~ **هبة** لما عرفت ان وجوب الادغام
انما كان حيث اجتمع فيه جنسان لم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني منهما
متحركا سواء كانا في كلمة كالشدّ والمدّ المصدرين او في كلمتين نحو اضرب
بكرا فقد علمت ان مثل رئيا لا يدغم لوجود الفاصل وان الفعل المتصل به
الضمير البارز المرفوع المتحرك المقتضي ان يكون ثاني المتجانسين متحركا مما لا
يمكن ادغام المتجانسين الواقعين فيه مطلقا ماضيا كان او غيره مجردا او مزيدا
فيه مبنيا للفاعل او للمفعول نحو مددن الى مددنا من الماضي ويمددن وتمددن
من المضارع وامددن ولا تمددن من غيرهما وان الادغام في نحو مادّ
انما وجب لاجتماع المثلين مع عدم مانع وما فيه من التقاء
الساكنين كان على حده وان امتناع الادغام في نحو ممدود انما
كان لوجود الفاصل بين حرفي التضعيف وهو الواو وان اسم
الفاعل والمفعول من المضاعف المزيد فيه فهو تابع للمضارع المضاعف
فان كان الادغام فيه واجبا وجب في الاسمين وان كان ممتنعا
امتنع في الاسمين ولذا امتنع الادغام في نحو ممدّد ومتمدّد واما

المضاعف الرباعي فلا مجال للادغام فيه اصلا **هبة** اعلم ان الفعل
المضارع المضاعف اذا دخل عليه الجازم كلم وكان ذلك المضارع للواحد
او للواحدة او للمتكلم مطلقا فلا شك في سقوط حركة الاخر الجازم وبناء الاخر
على السكون وحينئذ تحقق التقاء الساكنين المثيل وهو مفسر لغة الحجازيين بفك
الادغام وتحريك الساكن الاول فتظهر الاثار شرطا لادغام تحرك الحرف
الثاني وهو ساكن فلا يدغم ويقال لم يمدد وفي لغة التميميين بوصل الادغام
تظهر الاثار السكون عارض لاعتداد به فيحرك الساكن الثاني فيدغم فيه الاول لان
لم يمد بالحركات الثلث فتتبع العين الفتح للخفة الكسر كراهة الساكن
اذا حرك حرك بالكسر بين الكسر والسكون من التاخي من حيث ان السكون
عدمي والكسر ثبوتي والعدم اذا اكسر لقلته كالعدم لعدم وجوده في الافعال
والاسماء المتمكنة المتصرفة والحروف الا نادرا نحو جير وغير فعلم ان
جريان الحركات الثلث على لام المضارع المضاعف المجزوم
حيث كان عين ذلك المضارع مضموما نحو لم يمد اذ لو لم يكن
مضموما كيفتح ويعض ودخل الجازم عليه تعين الفتح او الكسر
ولم يجز ضم اللام لعدم انضمام العين فظهر جواز الوجوه الاربعة
في ذلك المضارع ان انضمت عينه نحو لم يمد بالحركات الثلث
مع الادغام ومع فكهم يمدد والوجوه الثلثة فيه انه لم ينضم العين
نحو لم يفتح ولم يعض بكسر اللام او فتحها ولم يغر ولم يعض
بفك الادغام وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار عند دخول الجازم
في جواز الوجوه الثلثة **هبة** قد اتضح مما سبق ان الادغام في الفعل
الواحد المضارع المضاعف المجزوم واجب في بني تميم وممتنع في الحجاز
وجائز في الاخرين والوسط اوسط لانه اقرب الى القياس ولذا

ورد في التنزيل ولا تمنن تستكثر وعدم العبرة بالسكون العرضي
لا يجوز الادغام فضلا عن ايجابه كيف وقد امتنع الادغام
في خفيت وخشيت والسكون فيه عرضي لدفع توالي الحركات الاربع
هبة اعلم ان امر المخاطب من الفعل المضاعف كان بفك الادغام على
راي الحجازيين فيقولون امدد انت امدا امدي انتما امددن انتن امددا
امددن وعض بكسر اللام وفتحها لما تقدم ومد بحركات الدال واذا اتصل
بذلك الامر نون جماعة النساء كان الادغام ممتنعا بالاتفاق واذا اتصل
به الف الضمير او واوه او ياؤه كان الادغام واجبا عند الكل **هبة**
المعتل في اللغة المريض لانه من اعتل اي مرض وفي الاصطلاح
ما كان احد حروفه الاصلية حرف علة بان دخل في الحد نحو قال وعد وخش
عند نحو اعشوشب وتقاتل وحروف العلة الالف والواو والياء
سميت هذه الثلثة حروف العلة لان العلة لغة عارض يتغير به
وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ولهذا سمي المرض علة وكل من هذه
الثلثة بعروض عارض يتغير عن حاله بالقلب او الاسكان او الحذف فمن علة
الهمزة من حروف العلة واو دخل المهموز في المعتل فقد سمي اذ التغيرات
الواردة على هذه الثلثة لم ترد على الهمزة الا نادرا فينبغي خروجه عنه
وقد اشتهر اطلاقهم على هذه الحروف حروف المد واللين
مطلقا من حيث انها لاتساع مخرجها فخرج في لين من غير
كلفة على اللسان فالمخرج اذا اتسع انتشر الصوت
وامتد وكان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب
لكن التحقيق ان حروف العلة اعم من حروف المد واللين

وحروف اللين اتم من حروف المدّ وذلك لان هذه الثلاثة
ان كانت متحركة لا تسمّى حروف المدّ واللين لانتفائهما فيها
الا الالف فانه حرف مدّ ابدا وان كانت ساكنة تسمّى حروف
اللين لما فيها من اللين كاتساع مخرجها لانها تخرج في لين
من غير خشونة على اللسان وحد ان كانت حركة ما قبلها
من جنسها بان يكون ما قبل الواو مضموما والالف مفتوحا
والياء مكسورا يسمّى حروف المدّ ايضا لما فيها من اللين مع
الامتداد نحو قال يقول باع يبيع والا يسمّى حروف اللين
لا المدّ لانتفائه فيها الا الالف لما عرفت انه حرف مدّ ابدا
فظهر ان الواو والياء تارة يكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي
لين ايضا وتارة حرفي مدّ ايضا **تنبيه** اذا كان الالف
احد حروف الاصول من المعتلّ لابد ان تعلم
انها تكون منقلبة عن واو او ياء نحو قال وباع لان
الحروف الاصول من المعتلّ هي حروف الماضي من المجرّد
وهي من الثلاثي متحركة ابدا في الاصل والالف ساكنة
فلا يكون اصلا وامتنع ان يكون الالف ايضا اصلا
في الرباعي لان حروفه الاصول تكون متحركة الا الثاني فلا

واما

واما اذا لم يكن الالف من الحروف الاصول كالف قاتل واحمار وتباعد
فانها ليست منقلبة بل هي زائدة فعلم ان الالف في الافعال كلها
كالالف في الاسماء المتمكنة في كونها زائدة او منقلبة بخلاف الاسماء
الغير المتمكنة والحروف نحو متى وبلى وعلى وما اشبه ذلك فانها
فيها اصلية **تنبيه** المعتلّ جنس تحته انواع سبعة الاول المعتلّ
الفاء وهو المبتدى بالمثال لمماثلة ماضيه الصحيح في احتمال
الحركات والفاء فيه اما واو كوعد او ياء كيسر لاتباع كون الفاء
الفا لسكونه وحيث كان فاؤه واوا لابدّ ان يحذف الواو في مضارعه
الذي يكون على يفعل بكسر العين لانه لما وقع بين الياء والكسرة مثل
الكسرة بين الكسرتين فحذف ثم حملت عليه اخواته اعني التاء
والنون والهمزة وتحذف الواو ايضا من مصدره المعتلّ الفاء
الذي يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وتسلم الواو نحو صار تصاريف

معتلّ الفاء **من الماضي واسم الفاعل والمفعول**

فتحذف الواو من عدة لانه مصدر على فعلة اذ
الاصل وعدة ثقلت كسرة الواو والعين مع اعتلال فعلها
وحذفت الواو فقيل عدة على وزن علة وزيدت التاء عوضا
عنها وانما لم يحذف الواو من الوعد لان الفاء لم يكن مكسورا
فلم يحذف الواو منه لعدم الثقل وانما لم يحذف الفاء من
الوصال الذي هو مصدر واصل يواصل اذ لم يحذف الفاء
من فعله فلا يحذف الفاء من مصدره **تنبيه** اختلفوا في ان
الواو محذوف في امر المخاطب من المثال او لا فعلى الاول لابد
ان يبنى امر المخاطب من المضارع قبل اعتلاله حتى يكون فرع

المضارع ولا شك ان الحذف في الاصل يستلزم الحذف في الفرع وعلى
الثاني لا بد ان يصاغ امر المخاطب من المضارع بعد اعتلاله فاصل
عد على الاول توعد وعلى الثاني تعد بلا واو فحذفت حرف المضارعة و
سكنت اخره فقيل عد وهكذا الكلام في الامر باللام والنهي والنفي
والجحد والاستفهام وجميع ما قرع سمعك في وعد وما يتعلق
به جار في ومق يمق مقة بسلامة الواو في الماضي وحذفها
في المضارع والمصدر واذا بنيت مضارع المثال للمفعول زيلت
كسرة ما بعد الواو فاعيدت الواو المحذوفة لزوال علة حذفها
نحو يوعد في المبني للمفعول لان ما قبل اخره وهو ما بعد الواو
مفتوح ابدا ان قلت كيف تحذف الواو المكسورة من نحو العدة
والمقة بعد نقل حركتها الى ما بعدها ولا تحذف الواو من نحو
وجهة في قول عز من قائل ولكل وجهة هو موليها قلنا هذا
الحذف يختص بالمصادر ونحو وجهة ليس منها لان
معنى وجهة فكان يتوجه اليه وقال التفتازاني انها اسم
المصدر اي ان معناها التوجه وعلى كلا القولين جاز عدم
الحذف فيها **هبة** اعلم ان الواو انما تثبت في مضارع
وجل بكسر العين وهو يوجل بالفتح لعدم ما يقتضي
حذفها اذ الفتحة خفيفة ومجيء مضارع وجل ياجل
بقلب الواو الفا لانها اخف وييجل بقلب الواو ياء لانها

اخف

اخف من الواو وييجل بكسر حرف المضارعة بقلب الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لانهم يرون الواو بعد الياء
ثقيلا كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتقلب
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وخلاصته انه شذ في مضارع
وجل ييجل وياجل وييجل بقلب الواو ياء او الفا او ياء بعد
كسر ياء المضارعة قال الجوهري يقول بنو اسد انا ايجل
ونحن نيجل وانت تيجل وهو ييجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون
الياء في يعلم لاستثقالهم الكسرة على الياء وانما يكسرون من ييجل
لتقوى احدى اليائين بالاخرى **هبة** اعلم ان ايجل
امر من توجل والاصل اوجل لما تعسر النطق
بالواو المكسور ما قبلها قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فان انضم ما قبل الياء المنقلبة عن الواو
في نحو ايجل عادت الواو لزوال علة القلب اعني
كسر ما قبل الواو فتقول يا زيد ايجل تلفظ بالواو
لزوال الكسرة بسقوط الهمزة في الدرج وتكتب بالياء لان
الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة اللفظ بتقدير الابتداء
بها والوقوف عليها والابتداء فيها بالياء نحو ايجل فتكتب
بالياء ولو كتب في الكتب التعليمية بالواو فلا باس به
لتوضيحه وتفهيمه للمستفيدين **هبة**

اخبرت انت عن نفسك نحو قلت وبعت وذلك العين المعتل ان
وقع في الماضي المجرد المبني للفاعل كصون وبيع فلا بد ان تقلبه الفا
سواء كان واوا او ياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكون كل من الواو
والياء كحركتين للاقل من حيث ان الحركات ابعاض الحروف المعتلة فكانه
وقع اربع حركات متوالية في كلمة واحدة وهو ثقيل فلدفع الثقل قلبوها
باخف الحروف وهو الالف **هبة** قد اورد على القياس المذكور
بنحو القود للقصاص والصيد بفتح الياء مصدر الاصيد
الذي لا يرفع راسه كبرا او الذي لا يلتفت يمينا وشمالا فان
الواو والياء فيهما تحركتا وما قبلهما مفتوح ومع ذلك لم تقلبا
الفا واجابوا عن ذلك الايراد بكونهما من الشواذ تنبيها على الاصل
فان قلت ان ليس اصله ليس بالكسر فلم لم تقلب الياء الفا
قلت لانه لما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي
والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه الا اربعة عشر بناء الماضي
وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون من الافعال المتصرفة
التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما وهو اسكان العين
ليكون على لفظ الحرف نحو ليت **هبة** اذا اتصل بالماضي
المجرد الاجوف المبني للفاعل ضمير المتكلم مطلقا او ضمير
المخاطب مطلقا او ضمير الجمع المؤنث الغائبة فان كان عينه
مضموما كطال فان اصله طول بضم العين او هاب وخاف
مكسورا نحو

فان

فان اصلهما هيب وخوف بكسر العين كان اعلاله عند
اتصال الضماير المذكورة منحصرا في نقل حركة العين ثم
حذفه لالتقاء الساكنين ووجود ما يدل على حذفه من الضم
في نحو طولت والكسر في نحو خوفت وهيبت وان كان
عينه مفتوحا كصان وباع كان اعلاله عند اتصال
تلك الضماير منحصرا عند الاكثرين في نقل فعل
مفتوح العين من الواوي الى فعل مضموم العين
ومن اليائي الى فعل مكسور العين ثم تنقل الضمة
من الواو والكسرة من الياء الى الفاء فالتقى
الساكنان وحذفت العين لدلالة الضمة على
الواو والكسر على الياء فاصل صن صون نقل فعل
بفتح العين من الواوي الى فعل مضموم العين لاتصال
ضمير جمع المؤنث به ونقلت ضمة الواو الى ما قبله
بعد اسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقاء
الساكنين فصار صن وكذلك بعينه صنت صنتما
صنتم صنت صنتما صنتن صنت صنا واصل بعن
بيعن نقل فعل مفتوح العين من اليائي الى فعل مكسور
العين ونقلت الكسرة الى الفاء فحذفت العين لدفع التقاء

كما تثبت الواو في مضارع المثال اذا كان على يفعل بالفتح كذا
تثبت في مضارعه ايضا حيث كان على يفعل بالضم لانتفاء
الحذف كوجه يوجه اوجه لا يوجه وكذا في بواقي
الامثلة وقاعدة ثبوت الواو في يفعل بالفتح لا تنتقض بنحو
يطاء ويسع ويقع ويضع ويدع لانها في الاصل على يفعل بالكسر ففتح
العين بعد حذف الواو لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر
لم تكن هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين في الاصل حتى
يلزم خرم قاعدتهم ثم تخرم بما ذكر من الافعال قاعدة اذا زيلت كسرة
ما بعد الواو وقاعدتهم الواو وكلا باس اذ قواعدهم وتعليلاتهم مناسبات تذكن
بعد الوقوع **هبة** انما حذفت الواو من يدر مع انه ليس
مكسور العين وليس الفتحة لاجل حرف الحلق لكونه بمعنى يدع فكما
حذفت في يدع حذفت من يدر لاتحادهما في المعنى اذ معناها يترك
والماتية ماضيها اذ لم يسمع من العرب ودع ولا وذر بل اميت منهم بعد
هما ولا اعلال ولا منقول على ما انتم من كلام الفصحاء وحذف الفاء دليل على
ان ناقصها واوي اذ لو كان يائيا لم يحذف كما سيجيء **هبة** اذا كان فاء
المثال ياء تثبت على كل حال وفي جميع تصرفاته وان كسر بعدها
لانها اخف من الواو وتقول يمن يمين بضم العين فيها من اليمن
وهو البركة ويسر بفتح العين ييسر بكسرها من الميسر وهو
قمار العرب بالازلام ويئس بكسر العين ييئس بفتحها من

من الياس بمعنى القنوط وقد جاء يئس بحذف الياء
وقد جاء ييئس بحذف الياء ويائس بقلبها الفا تخفيفا
وهما من الشواذ **هبة** اذا بنيت المثال اليائي على
افعل فتقول في الماضي ايسر وفي المضارع يوسر وانما
لم يحذف الواو هنا مع مقتضى الحذف وهو وقوعها بين الياء
والكسرة مثلها في يوعد لان الثقل ههنا منتف لانضمام ما
قبلها ولان الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة في الحقيقة
اذ الاصل يأيسر حذفت الهمزة ههنا لاجتماع الهمزتين في المتكلم
طردا للباب فصار ييسر فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ولكان حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة اذ
الاصل يأيسر كما تقدم اجحاف اي اضرار بالكلمة لتأديته
الى حذف حرفين ثانيين في الماضي **هبة** انما يقال في
اسم الفاعل من ايسر موسر اذا الاصل ميسر قلبت
الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان ذلك القلب قياس
مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما
قبلها بشهادة الوجدان وتقول في افتعل من المثال
الواوي والياني اتعد واتسر اذ الاصل اوتعد و
ايتسر قلبت الواو والياء تاء وادغمت التاء في التاء

التاكين وانظم في هذا المسلك امثال ذلك وما هي
مفتوح العين بخلاف مضموم العين او مكسورها فان اعلالها
ليس الا بنقل حركة العين الى الفاء ثم حذف العين
لدفع التقاء الساكنين اعلم انهم اتفقوا على
ان الضمة للفاء في نحو قلت والكسرة الفاء في نحو
بعت ليست باصلية وانما هي عارضة وانما اختلفوا
في سبب عروضها على قولين احدهما ان الضم في بنات الواو
والكسر في بنات الياء للنقل فاصل قلت قول فتح العين
نقلت الى ما قبلت بضمها ثم نقلت الضمة الى الفاء وحذفت
العين لالتقاء الساكنين وكذلك بعت اصله بيعت بفتح
العين نقلت الى ما قبلت بكسرها وبعد نقل الكسرة الى الفاء حذفت
الياء لالتقاء الساكنين كما عرفت اند قوله الاكثرين وهم
الزمخشري وابنها وهو مصحح الحاجبي ان الضم في باب قلت
لبيان بنات الواو كما للنقل والكسر في باب بعت لبيان بنات
الياء لا للنقل وذلك ان اصلها قولت وبيعت بفتح الواو
والياء قلبتا الفا تحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
للتقاء الساكنين فبقي قلت وبعت بفتح الفاء فيهما فضمت
الفاء في الاول ليكون دليلا على انه واوي وكسرت في الثاني ليدل

وقول الاكثرين هين لانه يلزم منهم نقل وزن ايفعل الى
وزن يخالفه لفظا وذلك ظاهر ومعنى ايضا لان الاوزان
التي للفعل الثلاثي مختلفة في المقصود من وضعها فان
الغالب في نعل بضم العين عدم تعديته ومجيئه للفعل الطبيعي
الاول والثاني وفي نعل بكسر العين ايضا اللزوم واتيانه لما
هو عرضي وفي نعل بفتح العين تعديته ان قلت لم يكن الضم
في باب قلت والكسر في باب بعت للنقل بل لبيان واو بنات الاول
وياء بنات الثاني فلم لم يضموا الفاء في خفت ليدل على انه واوي و
لم يكسروها في هبت ليدل على انه يائي لان بيان البنيتين اهم
من بيان الواو والياء لتعلق القول بالمعنى والثاني باللفظ وحيث ان
الكسر في خفت وهبت كان يدل على انها مكسورة العين واة الكسرة
منقولة عنها اذ لا ما في مكسور الفاء كان ابقاء خفت على حاله
اولى بخلاف الفتح في قلت وبعت فانه لما لم يكن يدل على حركة
العين لجواز كونه اصليا وكونه منقولا صير الى التغيير المذكور ليفيد
بيان الواو والياء حتى لا يفوت المرام بالكلام جميعا
اذا بنيت الماضي الاجوف المجرد للفعول كسرت الفاء سواء كسرت
العين او ضممت او فتحت وسواء كانت واوا او ياء فقلت صين في الواوي
واعتلاله بالنقل والقلب والاسكان والحذف وبيع في اليائي واعتلاله
كاعتلاله الا القلب وذلك ان تحذف حركة العين لنقلها في الواوي فتقول
صون وفي اليائي مع ضمة قلبا الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فتقول بوع

واما ان تنتم بان تخص بكسرة ناء الفعل نحو انتم فتقل الياء الساكنة
بعد ها نحو الواو قبلك اذ هي تابعة لحركة ما قبلها كما عرفت في النحاة
والتقاء ظهر ان في باب قيل وبيع ثلاث لغات الياء الخالصة والواو الخالصة
والاشمام بان تشم الفاء الضمة تنبيها على اصله فانا ناء المجهول في الماضي الثلاثي
مضمومة

اعتلال المضارع المبني للفاعل من الاجوف الواوي

اوالياني كيصون ويطول وبيبع ويهاب انما يكون بالنقل اي بنقل
حركتي الواو والياء الى ما قبلها ثم بالقلب اي قلب الواو او الياء الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها حملا للمضارع على الماضي واذا صيرت
ذلك المضارع الى المبني للمفعول كان اعتلال الجميع بالنقل والقلب

اذا دخل
معاني يصان ويطال ويخاف ويهاب وبياع

الجازم على المضارع الاجوف فان اسكن اخره كلم يصن فيسقط العين
لالتقاء الساكنين وان اسقط اخره كلم يصن فيثبت العين لعدم علة
الحذف وتحرك ما بعد العين ولا عمل للجازم في الجمع المؤنث كيصن اذ عينه
قد حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين والضابط ان العين في
المضارع الاجوف عند دخول الجازم يسقط ان لم يحذف دون غيره مطلقا سواء
كان العين واوا او ياء او الفا فيصون ويبيع ويخاف سواء في هذا الشق
وحكم الامر الحاضر الاجوف حكم المضارع الاجوف المجزوم في حذف العين اذا سكن
ما بعده وثبوت العين اذا تحرك ما بعده نحو صن صونا صونوا صونه صونا
صن فقد حذفت عينه في المضارع وقس على ما كان العين واوا ما كان عينه ياء
كبع يبيعوا الى آخره وانما نحو خف خفنا خافوا اه تدبر

اذا

اذا اردت ان تؤكد الامر الاجوف باحد النونين من الثقيلة والخفيفة
فتقول في الامر من الصون صونن للمفرد المذكر الحاضر باعادة العين المحذوفة
لزوال علة الحذف بتحرك ما بعدها لما تقدم من ان يفتح اخر الفعل اذا كان الفعل
للواحد وصونان للتثنية وصونن باعادة الجمعه وبضم ما قبل النون لدفع التقاء الساكنين
صونن للمفرد المؤنث وصونان للتثنية وصونن للجمعه للزوم حذف عينه قطعا
ومن البيع بيعن بيعان بيعن بيعن بيعان بعنان ومن الخوف خافن
خافان خافن خافن خافنان ان سئلت ان
القياس اذا كان العادة العين المحذوفة عند زوال علة الحذف
فلم تخلف ذلك القياس في نحو صن الشيء وبع الفرس
وخف القوم ولم يعد العين مع زوال سبب حذفه فجاب
بان الحركات في مواد النقض عارضية لاعتدادها فوجودها
كعدمها ان قلت ان الحركة في نحو صونن ايضا عارضية
اذ عروضها كان بواسطة التاكيد قلنا نعم الا انها كالحركة
الاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء من حيث ان
نون التاكيد مع الضمير المستتر كالجزء فتشابه الضمير الفاعل
المتصل في امتناع وقوع الفاصل بينها اصلا فتشبه الحركة
الواقعة قبلها بحركة اصل الكلمة حتى كان المجموع كلمة واحدة
ثم استعير احكام الحركة الاصلية لهذه الحركة العارضية واذا
تثبت العين اذا تحرك ما بعده بحركة اصلية او بحركة شبيهة بها

سيبويه تباع

ان قلت اذا كان الضمير الفاعل المتصل في نحو صونا كالجزء وحركة الحرف
الذي قبل ذلك الضمير كالحركة الاصلية فلم لم يعد المحذوف في دعا ابن تقول
دعانا ولم لم يعد المحذوف في نحو لا تخشون وارضون بان يقال لا تخشا
وارضوا قلنا سبب عدم عود المحذوف في دعا التحرز عن اجتماع ثلث
سكنات بالاصل وان عرضت الفتحة لقاء التاء الساكنة بالالف الاصل
دفعا لتلك بها الفاء الضمير الساكن بالاصل وهذا السبب بعينه جار في باب
مواد النقص اذ بعد المحذوف في نحو لا تخشون وارضوا اجتماع
السكنات المذكورة ايضا وان عرضت الحركة للتوسط بينها انما الحركة العارضية
في حكم السقوط مع ان نون التاكيد لا يكون كجزء من الفعل مطلقا بدليل اذا
لم يكن بين النون التاكيد والفعل الضمير البارز نحو اخش النبي بفعله
لقطا ومعنى فيشابه بضمير الفاعل المتصل فعدم فاصل بينهما فانا يتوسط
البارز بينهما فلا يتحقق الاتحاد اللفظي ولا يشبه النون ضمير الفاعل المتصل
لا يعتد من الثلاثي المجرد فيه الجوف الاربعة ابنية

اولها افعل نحو اجاب اصله اجوب تحركت حركة الواو الى ما قبلها وانفتح ما قبلها
انقلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فصار اجاب مضارعه يجيب
اصله يجوب نقلت حركة الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
مصدره الاجابة اصله اجواب نقلت حركة الواو الى الجيم وقلبت الفا كما مر ثم حذف احد
الالفين لالتقاء الساكنين وعوض عنها تاء التانيث وقد يحذف نحو قوله ثم اقام الصلوة
ويوزن ذلك المصدر هاهنا بافعلة اذ ليس خلاف بين الاخفش وسيبويه في شيء
من ميزان الحذف الا في ان الاول يقول الوزن افعلة والثاني افعال فتدبر
اذا علمت هذا فاعلم ان قولهم في توجيه كل من المثالين موكول الى ما استعرفيه معجون وبيبع

سوال

وانما لم ينقل حركة الياء في انقياد الى ما قبلها حتى تقلب الفا كما قامة لان ذلك
نوع الفعل في الاعلال ولا تعتل في نحو ولكل يا تجيب بصوب افعل

اذا بنيت الابنية الاربعة السابقة للمفعول فقل مجيب اذ اصله اجوب
فاعل بالنقل والقلب مضارع يجاب اصله يجوب فاعل بالنقل والقلب
ايضا واستقيم يستقام اذ اصله استقوم بتحركهما وانفتاح ما قبلهما
وانفتاح اصلها تقلب الواو والياء بعد نقل حركتها الى ما قبل حرفا
يقتود تثبت الواو والمنقاد للذم فلا دليل من تعديته بحرف ليتبين
نحو انقيد له فهو محمد وينقاد له فهو محمد ويقال في الختين اختير فتسكن الياء الا ما قبلها كما
في بيع مضارعه يختار اصله يختير فهذه الاربعة مثل اجوب في الاعلال
تاجري عليها احكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة
المتحركة به وعند دخول الجازم اذا اسكن ما بعده ونحو ذلك

اذا اردت الامر بالصيغة من الابنية الاربعة تقول اجب واصله
اجوب اعل اعلال تجيب واصل تجيب تاجوب وان شئت قلت ان اجب
مشتق من تجيب بعد الاعلال وحذفت العين لسكون ما بعدها كما
في بع وثبتت في اجيبا كما في بيعا وتقول في امر استقام استقم
استقيما وفي امر انقاد انقد انقادا وفي امر اختار اختر اختارا
الى الاخر والضابط في امر تلك الابنة انه يحذف منه العين
اذا سكن ما بعده ويثبت اذا تحرك بحركة اصلية او مشابهة
بها والمراد بعد العين في نحو اجب القوم واستقم الامر لكون
الحركة عارضية لما تقدم فلا حاجة الى اعادته فمن لم يستحضر يستحضر

باصباح

باصباح انما لا يعل جميع ما هو غير الابنية السابقة من المزيد فيه
المعتل العين من نحو تقول وتقاول وتقول وتقاول وتزين وتزين وسائر نظائرها
واسود وابيض واسواد وابيض وسائر نظائر هذه المذكورات من المصادر
واسم الفاعل والمفعول والامر والمصدر وغيرها لعدم علة الاعلال لسكون
ما قبل العين في هذه الامثلة فان قلت ما قبل العين في انصل واستفعل
ايضا ساكن وقد اعل اعلال الجرة فلم لم يعل هنا ايضا اعلاله قلت لان
كلا مانع عن الاعلال فيها اذ ما قبل العين تنقل اليه حركة العين بخلاف هذه فانه
لا ينقل اما الالف فظاهر واما الواو والياء فلانه يؤدي الى الالتباس

اعلم ان المبني للمفعول من قاول تقوول ومن تقاول تقووول
بلا ادغام لئلا يلتبس المبني للمفعول من تقول وتقول وكذا
سويد وتسوير لا تقلب الواو ياء لئلا يلتبس بخوزين
وتزين بعد اتمامهم على اعتلال اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد المعتل العين مختلفون في ان اعتلاله هل هو بقلب العين
ابتداء بالهمزة مطلقا سواء كان واويا كصائن او ياءيا كبائع اذ
اصلهما صاوِن وبايِع قلبت الواو والياء همزة لان الهمزة في هذا
المقام اخت منها او الالف فقلبتا الفا كما في فعلهما ثم حركت
الالف فصارت همزة وتمام بحذف الالف لالتقاء الساكنين
كما في الحذف يؤدي الى الالتباس بالماضي واختص الهمزة لقربها
من الالف وقلة الاعلال بها مع ما في ابدالها من الاعلال فعلم
بهذا انتفاء ما ذكره الشارح من ترجيح الاول وترجيح اعلاله بالاعلال فعلم
بهذا انتفاء ما ذكره الشارح من ترجيح الاول وترجيح اعلاله بالاعلال فعلم
يقتضي امتناع اجتماع نوع الاعلال وانما يتجه ان يختار ان قولهم
حكم بان الهمزة منقلبة عن الالف المنقلبة عن الواو والياء وهو
قولين تكتب الهمزة بصورة الياء لان الهمزة المتحركة المسكور ما قبلها تكتب

كما تكتب الهمزة الساكنة بحرف حركة ما قبلها مثل يا كل وبئس من وبئس

اعلم ان الالف المقلوب عن الواو والياء في اسم الفاعل
المعتل العين قد يحذف دون قلبها همزة كقولهم شاك الشجر ذي شوك
وتام السلاح اذا لاصل شاوك قلبت الواو الفا وحذفت الالف
ووزنه فال وليس المحذوف الف فاعل لان حرف العلة كثيرا ما
يحذف بخلاف العلامة وعلى هذا يعرب شاك اعراب
زيد فتقول جاءني شاك بالضم ورايت شاكا بالفتح ومررت
بشاكٍ بالكسر وقال صاحب الكشاف في قولهم شاك شوكا
حرف هار اي وزنه فعل فحذف عن فاعل ونظيره شاك شاكا
وانقلبت بالف فاعل وانما هي عينه واصله هور وشوك
وعلى هذا اعرب ايضا اعرابه زيد ومنهم من يقلب العين
الى موضع اللام واللام الى موضع العين ويقول
شاكي على وزن تالع ثم يعلّه اعلال قاض وغاز
كما ستعرفه ويعربه اعرابه فعلى هذا يقول جاءني
شاكٍ ومررت بشاكٍ بالكسر بحذف الياء فيهما ورايت
شاكيا باثبات الياء لخفة الفتحة اما يعتل اسم
الفاعل من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين بما يعتل به مضارعه
ان كان من الابنية الاربعة اذ لم يكن منها فلا يعتل فتعليه
كان اصل مجيب مجوب واصل مستقيم مستقوم واصل منقاد
منقود واصل مختار مختير واما اعتلال اسم المفعول
من ذلك الثلاثي فانما يكون بقلب العين الفا كالمبني
للمفعول من مضارعه ولهذا قلنا ان اصل مجاب ومستقام

ومنقاد ومختار مجوب ومستقوم ومنقود ومختير
وغير خاف ان الاسم المفعول المذكور تابع لفعله في لزوم الاعتلال
بالقلب بخلاف الاسم الفاعل المسفور فانه قد يقبل القلب
كما مر وقد لا يقبله كمبيع من باع فانه لا تقلب فيه

بعد اتمامهم على ان اعتلال اسم المفعول من الثلاثي المجرد المعتل
العين انما يكون بالنقل والحذف فان نحو مصوون ومبيع كان اصله
مصووون ومبيوع نقلت حركة العين الى ما قبلها فحذفت واو المفعول
لالتقاء الساكنين الواو والنون المفعل ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لئلا تنقلب
الياء واوا فيلتبس بالمبني للمفعول من مفعل ومبيع مفعل او نحذفت
العين نحو مقول ومبيع مقيل اذ نقلت ضمة ياء مبيوع الى ما
قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا
يلتبس بالواوي مختلفون في ان الراجح لدفع التقاء الساكنين
هل هو حذف العين كما نقله ابو الحسن الاخفش او حذف
واو المفعول كما هو مختار سيبويه حجة الاخفش
ان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفه اولى وان
الواو علامة والعلامة تحذف وان الزايد اذا اجتمع مع الاصل فالحذف
هو الاصلي كالياء في غاز مع وجود التنوين وان الساكنين اذا التقيا
والاول منهما حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف حجة سيبويه
ان واو المفعول زائدة والزايد اولى بالحذف وان التقاء الساكنين
انما يحصل عند الثاني فحذفه اولى وان قلب الضمة الى الكسرة
خلاف قياسهم ولا علة له سوى دفع الالتباس وهو حاصل

وان علامية الواو للمفعول مما لا دليل عليه اذ الواو انما حصل
من اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم فعلامة المفعول انما
هي الميم بدليل كونها علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو واما قولهم
مشيب في الواوي من الشوب وهو الخلط ومهوب في اليائي من
الهيبة وهو الخوف فمن الشاذ اذ القياس مشوب ومهيب واما
بنو تميم فلا يعتلون اليائيات ويقولون مبيوع لخفتها ويعتلون
الواويات لانها اثقل من اليائيات اعلم ان ما ذهب اليه
سيبويه من ان المحذوف واو مفعول يخالف ما اصله واسسه من ان الساكنين
اذا اجتمعا واولهما حرف مد ولين حذف الاول وههنا حذف الثاني فقد
خالف اصله وما ذهب اليه الاخفش من ان المحذوف هو العين يخالف ما
هو اصله من ان الياء الساكنة تقلب واوا لانضمام ما قبلها وان كانت الياء
مما يبقى وههنا قد كسر ضم ما قبل الواو مع ان الياء مما يحذف لكن يمكن
دفع مخالفة سيبويه اصله بتخصيص اصله بما اذا كان الثاني من الساكنين
حرفا صحيحا وما هنا ليس كذلك اذ هما حرفا علة والاخفش اصله بان
التكسير انما كان لدفع الالتباس تدبر انما سموا المعتل اللام
بالناقص لنقصان اخره عن بعض الحركات وبذي الاربعة ايضا لكون
ماضيه على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت
فان قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو غير الاجوف من المجردات
~~قلت هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلثة احرف من المجردات~~
قلت هو في غير ذلك على الاصل بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة
احرف ههنا اولى منه في الاجوف لكون حرف العلة في الاخر الذي هو
محل التغير فلما خالف ذلك وبقي على الاربعة سمي بذلك وايضا

به

به الواو والياء اذا كانتا لام الفعل من الناقص المجرد تقلبان الفا
اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزا ورمى في الفعل اذ الاصل غزو ورمي وعصا
ورحى في الاسم اذ اصلهما عصو ورحي قلبتا الفا وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين بين الالف والتنوين والمنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فرقا بينها
وبين المنقلبة عن الواو فقولنا اذا تحركتا احترازا عن نحو غزوت ورميت
وقولنا وانفتح ما قبلهما احترازا عن نحو الغزو والرمي ونحو لن يغزو ولن
يرمي وقولنا ولم يكن ما بعدهما موجب فتح ما قبله احترازا عن نحو
غزوا ورميا وعصوان ورحيان ويرضيان وارضيا ويغزوان و
يرميان مبنيين للمفعول فان الف التثنية يقتضي فتح ما قبله فلا
يقلب اللام في هذه الامثلة لئلا تزول الفتحة ولو قلبتا الفا ويحذف
الالف لادى الى الالتباس ولو في صورة وانما لم تقلب الياء في نحو
ارضين واخشين من الواحد المؤكد بالنون الفا لانه مثل ارضيا
واخشيا لما عرفت من ان نون التاكيد مع الضمير المستتر كالف
التثنية في الموجبية للفتح فاخشين يا رجل محمول على اخشيا لشبهه
بذلك اذ النون في اخشين كالالف في اخشيا من حيث وجوب فتح
ما قبلها وانما لا تقلب اللام في اخشيا الفا مع تحركها وانفتاح
ما قبلها ومع عدم الالتباس بالمفرد اذ مفرده اخش لانه من باب
لن تخشيا اذ الامر يؤخذ من المضارع ولا ريب ان اللام لو قلبت
في لن تخشيا الفا فبعد سقوطها يبقى لن تخشا فيلتبس بالواحد
بخلاف اخشوا واخشون يا رجال فان اصل اخشوا اخشيوا
قلبت الياء فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا مانع ثم
حذفت الالف لالتقاء الساكنين فيبقى اخشوا وبعد
اتصال نون التاكيد به وجب ضم الواو للساكنين اذ لا يمكن
حذفها لكونها كلمة براسها وكذا الكلام في اخشي واخشين

ولم يكن ما بعدهما موجب فتح ما قبلها

يا امراة فان اصل اخشي اخشيي قلبت الياء الفا ثم
حذفت للساكنين وبعد اتصال نون التاكيد وجب كسر
الياء . كما ان الواو والياء الموصوفين في الناقص المجرد
ينقلبان بالالف كذلك ينقلبان به في الناقص المزيد فيه و
في اسم المفعول من المزيد فيه كاشترى والاصل اشتري وكاعطى
والاصل اعطو وكاستقصى والاصل استقصو قلبت الواو
من الاخيرين ياء اسيجي ثم قلبت الياء من الجميع الفا وكالمعطى
والمشترى والمستقصى وانما يكتبونها بصورة الياء اذ الالف
في الجميع منقلبة عن الياء وانما ذكرنا اسم المفعول مع اللام اذ لولا
اللام لحذفت الالف بالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين
والواو والياء الموصوفان تقلبان الفا ايضا في المبني للمفعول
من المضارع الناقص مطلقا مجردا كان او مزيدا فيه لان ما قبل لامه
مفتوح البتة كقولك يعطى ويغزى والاصل يعطو ويغزو فقلبت الواو
فيهما ياء بالقانون الاتي ويرمى اصله يرمي ثم قلبت الياء من الجميع الفا ولذا
تكتب بصورة الياء واما الماضي الناقص فتحذف لامه اذا اتصل به واو
الضمير لجماعة المذكر مطلقا سواء كان ما قبل اللام مفتوحا كرموا او مضموما كسروا
او مكسورا كرضوا ولا فرق في ذلك الحكم بين الناقص الواوي واليائي والمجرد و
المزيد فيه لان اللام وما قبله متحرك في هذه الامثلة البتة وحركت اللام
الضمة لاجل الواو فحركة ما قبل اللام ان كانت فتحة تقلب اللام الفا
وتحذف الالف لالتقاء الساكنين وان كانت ضمة او كسرة تسقط
او تنقل لثقلهما على اللام فيسقط اللام لالتقاء الساكنين ففي الكل وجب
حذف اللام اذا اتصلت بالماضي الناقص تاء التانيث فان انفتح
ما قبل اللام فتحذف اللام مطلقا سواء كان واوا او ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها

فقلبتا

فقلبتا الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فتقول غزت غزتا ورمت
ورمتا واعطت اعطتا واشترت اشترتا واستقصت استقصتا اذ
الاصل غزوت غزوتا ورميت رميتا الى الاخر فاعلت اللام لما ذكر والتقاء
الساكنين في فعل الاثنين تقديري لان التاء ساكنة تقديرا لان المتحركة
من خواص الاسم فوضعت الحركة ههنا لاجل الف التثنية فلا عبرة بحركته
ومنهم من لا يلمح هذا ويقول غزاتا ورماتا وليس بالوجه وان لم ينفتح
ما قبل اللام فتثبتها نحو رضيت رضيتا وسروت سروتا لعدم موجب الحذف
ان شئت انموذجا من تصاريف الناقص فقل في فعل مفتوح العين
واويا غزا غزوا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن
غزوت غزونا ويائيا رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما
رميتن رميت رميتا وفي فعل مكسور العين رضي رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين
رضيت رضيتما رضيتم الى الاخر اصل رضي رضو تقلب الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها وفي فعل مضموم العين سرو سروا سروا سروت
سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت
سروتا وانما فتح ما قبل واو الضمير في مثل غزوا ورموا لان ما قبل الواو بعد
حذف اللام مفتوح فابقي الفتحة على حالها وضم ما قبل واو الضمير في مثل
سروا لانه مضموم العين فبعد حذف اللام ابقي الضم على حاله مع مناسبة الواو
وفي مثل رضوا لانه كان مكسور العين بعد حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة
لتبقى الواو او نقلت الضمة من الياء المنقلبة من الواو الى ما قبلها فابقيت
الضمة على حالها اما المضارع الناقص ففي الرفع يسكن
الواو والياء والالف نحو يغزو ويرمي ويخشى ويحذفن في الجزم
لانها قائمة مقام الاعراب كالحركة فكما تحذف الحركة فكذا هذه
الحروف عند دخول الجازم وتفتح الواو والياء في النصب لخفة
الفتحة وتثبت الالف ساكنة بحالها لانها لا تقبل الحركة ولا موجب

احدهما بالسكون اعلم ان تمطى من المطو وهو المد والاصل
تمطو قلبت الواو ياء مضارعه يتمطى والاصل يتمطو ومصدره
التمطي اصله التمطو لما عرفت انه من المطو فقلبت الواو ياء والضمة
كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ونحوه تصابى يتصابى
اصلهما تصابو يتصابو ومصدرهما التصابي اصله التصابو لانه
من الصبوة فاعل باعلال المذكور وكذا تقلسى يتقلسى اصلهما
تقلسو يتقلسو مصدرهما التقلسي اصله التقلسو
لفظ الواحدة المؤنث في الخطاب من مضارع معتل اللام الذي
كان ما قبل اللام مكسورا مساو للفظ جمعها فانه يقال في الواحدة والجمع
ترمين وترضين الا ان ذلك اللفظ مختلف في التقدير فان وزن
الواحدة من يرمي تفعين بكسر العين ووزن جمعها تفعلن بالكسر
ومن يرضى تفعين بالفتح واللام محذوفة ووزن الجمع تفعلن
بالفتح باثبات اللام لانها تثبت في فعل جماعة الاناث وبما ذكرنا
علم حال تهدين وتناجين وتتمطين وتتصابين وتتقلسين ونحو
ذلك تقول في اسم الفاعل من غزا غاز غازيان غازون
غازية غازيتان غازيات وغواز واصل غازو قلبت الواو
ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحذفت ضمة الياء استثقالا
فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين دون التنوين لانها حرف علة والتنوين حرف صحيح

فحذفها

فحذفها اولى فان زال التنوين اعيدت كالغازي واجرى ذلك
القلب في تثنية غاز وجمعه ومؤنثاته وفي راض اذا اصله
راضو فجعل راضي فحذفت ضمة الياء ثم الياء لدفع تلاقي الساكنين
كما في رام اذا اصله رامي تقول في الامر من غزا يغزو اغز
اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزون ومن رضي يرضى ارض ارضيا
ارضوا ارضي ارضيا ارضين ومن رمى يرمي ارم ارميا ارموا
ارمي ارميا ارمين واذا ادخلت على تلك الاوامر نون التاكيد مطلقا
اعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون باعادة الواو وارمين
باعادة الياء وارضين باعادة الالف وردها الى الاصل وهو
الياء ضرورة تحركها وذلك لان هذه الحروف بمنزلة الحركة
في الصحيح وانت تعيد الحركة ثمة فكذا ههنا تعيد اللام
اعلم ان قياس قلب الواو ياء عند تطرفها وانكسار ما قبلها
قد انتقض بنحو غازية اذ الواو قلبت فيه ياء مع عدم تطرفها
ولا انتقاض في الواقع لان المؤنث فرع المذكر فلما قلبوها
في الاصل قلبوها في الفرع اذ التاء طارية على اصل الكلمة وليست
منها فكان الواو متطرفة حقيقة ولما كان القياس مستمرا
قلبت الواو ياء في المبني للمفعول من الماضي نحو غزي والاصل
غزو قبيلة طي يقلبون الكسرة من المبني للمفعول من المعتل اللام فتحة
واللام الفا فيقولون غزا ورما ورضا ونحو ذلك

ويسقط الجازم والناصب نونات التثنية والجمع سوى
نون جمع المؤنث فتقول لم يغز لم يغزوا الى الاخر ولم يرم
ولم يرميا ولم يرض ولم يرضيا ولن يرمي ولن يرضوا وثبوت
لام الفعل في نحو يغزوان ويرميان لعدم موجب الحذف واما
في نحو يرضيان فلان الالف يقتضي فتحة ما قبلها فلو
قلبت الياء الفا وحذفت الالف لادى الى الالتباس
حالة النصب تثبت لام الفعل في الفعل الناقص
من جماعة الاناث ساكنة نحو يغزون ويرمين ويرضين لعدم
مقتضي الحذف ويحذف لام الفعل من الناقص لجماعة الذكور
مخاطبين كانوا او غائبين نحو يغزون وترمون وترضون والاصل
يغزوون ويرميون ويرضيون فحذفت حركة اللام ثم اللام وان
شئت قلت في الاخير قلبت اللام الفا ثم حذفت ويحذف اللام
من فعل الواحدة المخاطبة من المضارع الناقص نحو تغزين وترمين
وترضين فاعلت وقد مر الخلاف في ان المحذوف لام الفعل او واو
الضمير ويائه عرفت مما تحرر ان لفظ جماعة الذكور والاناث
من مضارع الناقص نحو غزا في الغيبة والخطاب سواء لكنه في التقدير
مختلف فانك تقول الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء
التحتانية فيهما فالوزن في الاول يفعون وفي الثاني يفعلن
وتقول في الخطاب انتم تغزون وانتن تغزون بالتاء الفوقانية
فيهما فالوزن في الاول تفعون وفي الثاني تفعلن

ارعوى

ارعوى يرعوي من باب الافعلال كاحمر اذ الاصل ارعوو يرعوو
وانما لم يدغم هنا للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة ما تستحقه
من الاعلال كما يشهد به كثير من اصولهم فلما اعلوا فات اجتماع المثلين
ولما يلزم في المضارع من يرعو مضموم الواو وهو مرفوض ولم يقلبوا
الواو الاولى الفا بل قلبوا الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام
ما قبلها ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما يق في فعل
جماعة الذكور والواحدة المخاطبة من مضارع ارعوى ترعوون
وترعوين ولم يحذف هذه الواو كما في يرضون وترضين لانه
قد حذفت اللام الفعل اذ الاصل ترعووون وترعووين فلو
حذفت هذه الواو ايضا لكان اجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثي
المجرد وانما لم يقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام
ما قبلها لان هذا القلب لا يجري في مطلق الواو بل في الواو التي هي لام
الفعل لما ستعرف او لان لا يلزم اجتماع الاعلالين الممتنع في الشهرة وان
كان امتناعه مشلوما ومنتقضا بنحو يقون وتقين وايقاء وما
اشبه ذلك مما قلبت او حذفت منه حرفان الا ان يخصص اجتماع
الاعلالين بما اذا لم يكن بينهما فاصل او كان الاعلالان متحدين في النوع
فتندفع المثلة لما عرفت باب ارعوى اي كف عن القبيح فاعلم
ان باب اعروري اي ركب عريانا يعروري من باب افعوعل نحو اعشوشب
والاصل اعرورو يعرورو قلبت الواو ياء اصل يعرورون يعروريون
واصل تعرورين تعروريين اعلا اعلال يرميون وترميين وذلك بعد
قلب الواو ياء وان احواوى يحواوي احويواء من باب الافعيلال والاصل
احواوو انقلبت الواو ياء لتقدم الاعلال على الادغام فلم يبق اجتماع المثلين
وجاء في مصدر احواوى احوياء بالادغام لاجتماع الياء والواو وسبق

لاستثقالهم الكسرة قبل الياء تقول في اسم المفعول من
الثلاثي المعتل اللام الواوي مغزو اذ اصله مغزوو ادغمت الواو
في الواو ومن اليائي مرمي اذ اصله مرموي قلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسرت ما قبل الياء لتسلم الياء وانما قلبت الواو ياء لان
الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة او ما هو في حكمها كمسلمي والاولى منهما
ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء طلبا للخفة وتقول في المفعول
من الواو عدو اذ الاصل عدوو وهو من الاسماء التي يستوي فيها
المذكر والمؤنث ومن الياء بغي اذ اصله بغوي اجتمعت الواو والياء
في كلمة وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وكسرت ما قبلها فقيل بغي وفي التنزيل وما كانت امك بغيا و
لم اك بغيا اي فاجرة فان قلت الواو في عدو رابعة وما
قبلها غير مضمومة فلم لم تقلب ياء قلت لان المدة لا اعتداد بها
فكان ما قبلها مضموم ولان الواو الساكنة كالضمة ولان
الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام اما المعتل العين
واللام فهو اللفيف المقرون انما سمي باللفيف لاجتماع حرفي العلة فيه
اذ اللفيف يق للمجتمعين من قبائل شتى ولعدم فاصل بينهما ومقارنتهما
وصف بالمقرون وهذا النوع لا يكون الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم
فتقول شوى يشوي شيا مثل رمى يرمي رميا في الاعلال واصل شيا
شويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء ولا يجوز قلب الواو الفا لئلا يلزم حذف احدى الالفين

فيختل الكلمة

لخفتها

فيختل الكلمة فان قيل اذا كان الاصل شوى فلم اعل
اللام دون العين مع ان العلة موجودة فيهما قلت لان اخر
الكلمة اولى بالتغير والتصرف فيه فلا يعل العين في صيغة من الصيغ
لانه لم يعل في الاصل الذي هو شوى فلا يق في اسم الفاعل شاء
بالهمزة بل شاو بالواو ويق في اسم المفعول مشوي لا مشئي فالحاصل
انه يجعل مثل الناقص بعينه لا مثل الاجوف
اللفيف المقرون تنقسم باربعة اقسام الاول ان يكون عينه واوا ولامه ياء كشوى
يشوي شيا الثاني عكسه وان لم يجئ الثالث ان يكون العين واللام واوين
والتزموا في هذا القسم كسر العين في الماضي نحو قوي يقوى قوة اذ الاصل
قوو يقوو فاعلا اعلال رضي يرضى من قلب الواو الاخيرة
ياء دفعا للثقل فلو اعللوا الاولى ايضا بقلبها الفا على القياس
المذكور ادى الى الاعلالين ولزم ان يكون مضارعه يقاي بضم
الياء التي هي لام وذلك مرفوض في كلامهم وانما لا يجري في باب
قوي الادغام لان الاعلال يجري فيه قبل الادغام لان الاعلال
فيه على سبيل الوجوب والادغام على سبيل الامكان والجواز والاول
مقدم على الثاني وبعد الاعلال لا يبقى المثلان فلا يجري فيه
الادغام مع ان قوي اخف من قو بالادغام واعتبر اجتماع الواوين
في القوة للادغام فانه موجب للخفة الرابع ان يكون العين واللام
يائين نحو حيي بكسر العين وانما صح حيي ولم يعل لانه فرع فعل بفتح العين
وهو اصله لخفته وكثرته فلما لم يعل الاصل وهو طوى الاعلالين فلم
يعل الفرع وكثر الادغام في باب حيي مما عينه مكسور ولامه ياء
للمثلين فيقال حي ومنهم من لا يدغم نظرا الى المضارع فان قياس ما ادغم

في الماضي ان يدغم في المضارع ولو ادغم ادى الى تحريك الياء بالفتح وقد يكسر الفا اذا ادغم فيقال حيّ لان الكسرة تناسب الياء الساكنة للادغام اولان الكسر نقل عن العين الى الفا ثم ادغم

تقول في مضارع حيي يحيي بلا ادغام لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتقول حيوة في المصدر وتقلب الياء الفا وتكتب بصورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا كما مر في الكشاف لكن بعضهم يكتب امثال ذلك في المصحف بالواو اقتداء بنقله وفي غير الالف كحيات لانها وان كانت منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عن الياء اذا كان قبلها ياء تكتب بصورة الالف الذي يجيء عليها انما يجيء من حيي الصفة المشبهة فيقال حيّ في النعت ولم يقل حايي لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صيغة الفاعل تدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى في هذا على الثبوت لا على الحدوث ولم يجز حيي بلا ادغام حملا على الفعل لان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال دون الادغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الاكثر اجدر من الادغام اولى

تقول في تثنية حيّ حيّان وفي جمعه احياء وذلك الخيار في فعل جامة المذكور من المالي فيه حيّا بالادغام وحييا بالتخفيف كرضوا والاصل حييوا نقلت ضمة الياء الى ما قبلها وحذفت الياء للالتقاء الساكنين وللخيار في الادغام وعدمه عند دخول تاء التانيث نقول حيّت وحييت وتقول في الامر احيي احييا احيوا احيي بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة احييا احيين واذا ادخلت على الامر المذكور نون التاكيد تقول احيين احياننّ احيوننّ احيينّ بكسر الياء الساكنة والوزن افعين احيانّ احيونّ احيينّ

روي يروي ريّا اصله رويا ولم تقلب العين من روي الفا

وان

وان لم يلزم اجتماع الاعلالين لئلا يلزم في المضارع ان يبقى باي كيخاف بناء مضمومة وهو رفضول ذلك وتاتي فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب في المفتوح فلم تقلب في المكسور نقوي يقوى وروي يروى مثل رضي يرضى في جميع احكامه بلا مخالفة وعليك ان لا تقل العين اصلا تقول في اسم الفاعل من روي رجل ريّان وامرئة ريّا مثل عطشان وعطشى ولا يقال فيه منه راو وراوية اذ مصدرهما الرواية وبيني ما مصدره الى الصفة المشبهة لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صيغة الفاعل تدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى في هذا على الثبوت لا على الحدوث واصل ريّان رويان وتقول ريّان ريّانان ورواء وريّا ريّتان ورواء ايضا وتقول في تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافة الى ياء المتكلم ريتيّ بخمس يا آت الاولى المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن الف التانيث وعلامة التثنية وياء المتكلم اذا اردت ان تبني من حيي افعل تقول احيى يحيي احياء نهى عني وذلك يحيا ليحيى بحذف اللام احي لا يحي لم يحي بحذف اللام ايضا وابتاء العين بحالم وانما لا يدغم ان يجيء حال النصب ايضا حملا على الاصل قال الله تع ليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وانما اكدت احيي تقول احيينّ باعادة اللام او فاعل تقول محايا يحايي محاياة فهو محايٍ وذلك محايا ليحايي حاي ليحايي لم يحايِ وزن استفعل من اللغة الحجازية استحيي يستحيي استحياء فهو مستحٍ وذلك استحيا استحي ليستحي لم يستحِ ومن اللغة التميمية تقول استحى بحذف احد الياءين يستحي

تقول

فهو مستحٍ وذلك استحا يستح لا يستح لم يستح واذا اكدت الامر الحاضر تقول استحينّ باعادة اللام استحيانّ استحيُنّ استحنّ استحيانّ استحينانّ

اعلم ان الاصل في اللغتين المذكورتين اللغة الحجازية لشيوعها وورودها في الكتاب قال الله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا متقاربا عن اسمه ويستحيون نساءكم ولما تقرر ان العين في اللفيف المقرون غير معرض لتكيف بحذف احد الياءين في مثل استحيى الا ان يقال ان حذف احد الياءين في استحى ليس للاعلال بل لكثرة الاستعمال كما قالوا في لا ادري ان الاصل لا ادري فحذفت الياء لكثرة الاستعمال ولم تك لم الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فحذفت لالتقاء الساكنين كما قالوا في سيعلم الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فحذفت لالتقاء الساكنين كما قالوا في سيعلم وفيه ان المحذوف فيه لو كان هو اللام دون العين لوجب ان يقال في المجزوم والامر لم يستحِ واستحِ باثبات الياء لان حق فا للام انما هو كونه قائما مقام الحركة وليس العين كذلك فالمحذوف العين دون اللام في المجزوم والامر مثله في الناقص لكثرة الاستعمال بدليل اعادتها في نحو استحييا استحيين فح لا حاجة الى قلب الياء الفا لانه لا تحذف قلب اولم يقلب بل نقل حركتها وحذف فلا تشبيه بلا ادري في الحذف لكثرة الاستعمال كما في حذف اللام فليتامل

من المعتلات السبعة المعتل الفاء واللام وهو ما كان فاؤه وكلامه حرفا علة ويقال له اللفيف المفروق لاجتماع حرفي علة فيه مع الفارق بينهما اعني العين وهذا

النوع

النوع ايضا اقسام اربعة وليس في كلام العرب من هذا النوع ما كان فاؤه وكلامه ياء الا كايديت بمعنى انعمت يق يدى بيدي فالفاء في غيره واو فقط واللام لا يكون الا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه واو وكلامه واو الا لفظة واو ولم يجئ الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب مثال ما كان فاؤه

واوا وكلامه ياء وكان من باب ضرب يضرب وفي يفي وليا يلي قربا وغيره وقي اي حفظ دقيا وقوا وقت وقتا الخ واعلاله كاعلال رمى وتقول في مضارعه يقي يقيان يقون تقي تقيان يقين تقي تقيان تقون تقين تقيان تقين اي تقي والاصل في يقون يقيون وفي تقين فعل الواحة المخاطبة تقين كتعدين فحذفت اللام واما تقين في الجمع فوزنه تفلن والياء لام الفعل وتقول في اسم الفاعل من وقى واق والاصل واقي واسم المفعول منه موقى واصله موقوي وفي امر الغائب منه ليقِ وامر الحاضر منه ق يا رجل على وزن ع فيصير على حرف واحد كما ترى لان الفاء محذوفة وقد حذفت حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول في سائر المجزومات ليق ولم يق على وزن لم يع ولم يع قد اوجبوا الحاق هاء السكت في نحو وَهْ وقِهْ عند الوقف لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت الحرف الواحد للوقف والوقف على المتحرك ان لم تسكن وكلاهما ممتنع فزادوا هاء السكت للتوصل الى الابتداء بالحركة في الوقف

على وزن لع

(الابتداء بالساكن لا يكون الا في الوقف)

(... تحرك الياء لسهولة السكوت عليه منه)

كما زادوا همزة الوصل في الابتداء بها للتوصل الى بقاء السكون

واما حال الوصل فتقول قم يا رجل قياقا اصله قيوا في

اصله قيي قياقين على وزن عملن وتقول في التاكيد

بالنون قيين باعادة اللام لما عرفته في اغزوت قياتا

قن بضم القاف في فعل جماعة الذكور وحذف الواو والالف

الساكنين ودلالة الضم عليها قن بكسر القاف في فعل الواحدة

وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسرة عليها قيات

قينان وبالخفيفة قين قن قن وجي يوجي كوضي يوضى

يرضى في جميع الاحكام بلا فارق اصلا واسم الفاعل منه واج والمفعول

منه موجي والامر ايج كارض تقول ايج ايجيا ايجوا ايجي ايجيا

ايجين وبالتاكيد ايجين انما قلب الواو ياء لسكونها وانكسار

ما قبلها يقال وجي الفرس اذا وجد في حافره وجع

من المعتلات الشبيهة المعتل الفاء والعين وكان يتصور منه اربعة

اقسام ولم يجئ منها ما يكون الفاء والعين واوين لكونه في غاية

الثقل ولا يبنى من هذا النوع فعل لان الفعل اثقل من الاسم

وهذا النوع اثقل من الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين

ثقيلين ولهذا لم يجئ منها الا ما اثقل اعني ما يكون فاؤه وعينه واوين اسم ولا

وما استبعدوه من كون فاء الكلمة وعينها من جنس واحد

حتى انكروا وقوع الواو فاء وعينا في كلامهم ربما انتقض

بالاول فان اصله واو وعد وكلام ابي انه مشتق من وولد ادغمت

الواو في الواو بزيادة الهمزة لامن وعد بهمزة متوسطة بين واو

وكلام فقلبت الهمزة فانما تهمز عند الواو في الواو كما زعم الجوهري

ولامن اوعد بهمزة الفاء كوعد على ادغمت الواو في الواو

الذي هي عين كالذي بعدها الاخرون النوع التاسع

من المعتلات الشبيهة المعتل الفاء والعين واللام اي

ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمة العقلية

تقتضي ان تكون له اقسام ثمانية لكنه لم يجئ في كلامهم

منها الا اثنان هما واو وياء لاسبي الحرفين وهما

وي فان حروف الهجاء والتهجي حقيقة هي الحروف

التي خرجت من مخارجها المعينة وهي مسميات

الهمزة والباء والتاء الى آخر اسماء المسميات والكلم

انما تتركب من المسميات لامن اسمائها فاذا قلت اكتب

جيم عين نال وتريد بمسمى هذه الحروف فانك تكتب

هذه الصورة جعفص لان هذه الصورة تسمى هذه

الحروف خطا ولفظا اذ المفهوم من الجيم او الملفوظ هو

ج لا الجيم ولذلك قال الخليل لاصحابه لما لهم كيف

تنطقون بالجيم من جعفص قالوا جيم انما نطقنا بالاسم

فلم ننطق بالمسؤول عنه والجواب ج لانه المسمى و الحروف

المقطعة في بعض فواتح سور المصحف تكتب بصورة الحروف

التي هي مسمياتها نحو يس حم ان قيل انها ابعاض الكلم كما روي

عن ابن عباس انه قال في الم انا الله اعلم فتقديرها باسمائها

للتنبيه على ان القرآن مركب من هذه الحروف كالفاظكم التي تتكلمون

بها فعارضوه ان قدرتم على ذلك او تكتب بحروف هجائها كغيرها

من اسامي المسميات نحو ياسين وطاسين على القول بانها تسميت بها

مسميات اخر وهي اما السورة واما الاشخاص كما قيل ان طه وليس

اسما للنبي صلى الله عليه وآله وقد اسم جبل ميزن ذلك

وتركيب الياء من الياءات الثلث بالاتفاق يجعلونه همزة مخففة

فعال الاخفش الف واو منقلبة عن واو وقيل من الياء والاول اقرب لان

الواو اكثر من الياء فالحمل عليه اولى وقلبت العين فيها الفا دون الفاء

واللام كراهة اجتماع حرفي العلة متحركين في الاول المهموز اي الذي

احد حروفه الاصول همزة بخلاف انواع الهمزة الآتية وهي همزة

الفاء واجين وهي همزة العين والاوسط واللام وهي همزة اللام

والمجئ على اي تقدير يلزم ان يكون خاليا عن التضعيف وحرف

العلة والاتيان المضاعف المهموز والمثال المهموز والاجوف المهموز و

نحو فاف فان لفظ المهموز اذا اطلق يفهم منه الخالي عن التضعيف

وحروف العلة واما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغيرات

التي ليست في السالم ايضا كثيرا بانقلاب الهمزة عن حرف علة وحكم المهموز

في تصاريف نحو حكم التصحيح لان الهمزة حرف صحيح بدليل ثبوتها

في الحركات الثلث بخلاف حروف العلة واما تقرير ان حكم المهموز

حكم

وهذا معنى هذين البيتين . وحذفت ياء المضارعة على ان يفعل لا يستقيم
مضارع أجبن . تعالت جاء والا تعالى وصحت أجبن أجر
ويكون رد الثلث بمنع ان أجبن ليس من افعل فانه فقال أجره الله
بمعنى اعطاه الثواب من افعل يجيء مصدره على ايجار ونقل عن
صاحب الحكم آجرت المرأة البيت تقسمها ايجارا وعن اساس
اللغة آجر بيته داره ايجارا فهي موجر ولا يقل مواجر فانه
خطاء قبيح وأما تعالة من مصادر تعال وقولهم اتهامنا فلا نسلم
مجيئها للمرة انما هو للمرة من مصادر ذوات الزيادة انما هي
مصادرها المشهورة فيقال قاتل مقاتلة وأصله لا ذنا المتواجهة
ولو سلم مجيئها للمرة لجاز مجيئها مجردة عن التاء لغير المرة بان تكون اجاءت
للمرة وجاءت لغير المرة ولزم عدم استعمالها الا للمرة لا تستعمل حتى
تجيء وقد يستغنى عنها
اذا كانت الهمزة الاولى من الهمزتين
المتقابلتين ثانية واوا او ياء همزة وصل فانه تسقط سقوطها بوصلها بما قبلها
وقد عبأ الدرج فلا يدان تعود المنقلبة الى اصلها لانه يرتفع حينئذ
التقاء الهمزتين فلا يبقى علة القلب كما في قولك في الهمزة الناشئة من
يقوله ائذن لي فلانة الذي ائتمن اذا الاصل ايتنا ايذن او تمن وانما
لم نذكر مثال المنقلبة الفا حيث انفتحت الهمزة الاولى لان همزة الوصل لا تكون
مفتوحة الا في مواضع محدودة معينة
القياس يقتضي ان يكون
الامر من تأخذ تأكل وتخذ وكل كاوصل من تأمل لكنهم لما استغنوا
الامر منها حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال وكون الهمزة حرفا
شديدا من اقصى الحلق تجتلف دفعا لمشقتها ان لم تكن مبتدأ بها
اذ المبتدأ بها لا تخفف لطلوبيتها لابتدا بحرف شديد ولما زيدت
للسكون وهو فانها

حذف همزة الوصل لازم عند نقد الاحتياج اليها والاصل
ان اصل خذ وكل اوخذ واوكل بهمزتين حذفت الاصلية تخفيفا
والوصلية استغناء عنها على خلاف القياس اذ القياس قلب الهمزة الثانية
واوا كاعرفت واما قولهم مرني اءاسر على سؤال خذ فليس الزائد
لازيادته لانه لم يكثر كثرة خذ وكل نعم هو افصح من اومر بابدال
الهمزة الثانية واوا على القياس كامرة واما وامر افصح من ومر
لان همزة الوصل سقطت في الدرج فلم يبق همزة الاصل ثقل بخلاف
ما لم يتصل بما قبله فانه اجتماع الهمزتين مستثقل فناسب التخفيف
اما بالحذف وهو افصح واما الابدال وهو دونه
تنوع
الامر من ازر اي عاب يأزر كضرب يضرب ايزد اذا اصله
اءزر قلبت الثانية ياء كما في ايمان ومن ذاب يأذب كعلم يعلم اوذب
اذا اصله اءذب قلبت الثانية واوا واما الامر من سئل يسئل فهو
اسئل او سل بقلب الهمزة الثانية من الفاء بعد نقل حركتها الى السين فحذفت
همزة الوصل استغناء والف لا التقاء الساكنين فقيل سل كما تقوله
في مسئل يسال بالف المنقلبة عن واو كخاف يخاف او ياء كهاب يهاب
فانه قلت فلم لم يبق همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة التي تكونها عارضة
كما قالوا في الامر من يخاف وتخاف اخش وارأف ثم نقلوا حركة الهمزة
الى ما قبلها وحذفوها ثم ابقوا الهمزة الوصل تقلوا اجتر وارفق لعدم
الاعتداد بالحركة العارضة قلت لان سل اكثر استعمالا فاوجبوا فيه
التخفيف بحيث يكون بخلاف ذلك قلت سل شتى من تسأل
بالف فحذفت حرف المضارعة واسكن الاخر ثم حذفت الالف
لالتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذلك اجتر وارفق فان
التخفيف انما هو في الامر دون المضارع
اسم الفاعل

من ساء وليسوء وجاء يجيء ساء وجاء واصلها عند
سيبويه ساوء وجايء قلبت الواو والياء همزة كما
في صائن وبائع فقيل جاءء وساءء بهمزتين ثم قلبت الثانية
ياء لانكسار ما قبلها كما مر فقيل ساءي وجاءي ثم اعلا اعلال
غاز ورام فقيل ساء وجاء والوزن فاع وقال الخليل اصلها ساوء وجايء
نقلت العين الى موضع اللام واللام الى موضع العين فقيل ساوء وجايء والوزن
فالع ثم اعلا اعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء والوزن فال ورجح قول الخليل
بقلة التغيير لما في قول سيبويه من اعلالين ليسا بقياسيين وهما قلب العين همزة
وقلب اللام ياء وفيه ان القلب قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج اليه كشاك
وناء ويجاء والاصل نأي يناي وايس ولا صل يئس وخوفك وهنا قد
احتيج اليه لاجتماع الهمزتين فقال ابن الحاجب تبعا لسيبويه اقيس مما
ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل
الامر من اتى ياتي ايت اذ
الاصل ائت قلبت الثانية ياء كما في ايمان ومنهم من يحذف الهمزة
الثانية تخفيفا ثم الاولى استغناء ويقولت يا رجل كق وفي الوقف
قه كقه تشبيها بخف كامر والامر من راى يأي ا ولا مر من اتى
ياتي ايا ايو اذ الاصل اءو قلبت الثانية ياء وميز خاف ان الياء
في ايو وايت وايز تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج
لما تقدم ومنه قولهم تأوو الى الكهف وهو نعل جاءت المذكور
تقول ايو ايو يا ايووا والاصل اءووا بهمزتين فلما اتصل به
الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فاووا

وقس على هذا القياس يقتضي ان يكون مضارع راي
يرأى كبناى ويرمى لكن العرب اجتمعت على حذف الهمزة التي هي
عين فعله من مضارعه فقالوا يرى يريان يرون ترى تريان يرين
ترى تريان ترون ترين تريان ترين ارى نرى واصل يرى يريي
نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا
حذف ملتزم تخفيفا لانه كثر استعماله ولذلك لا يقال يرأى على اصله
الا في ضرورة الشعر واتفق في خطاب المثنى لفظ الواحدة والجمع
لانك تقول ترين يا امرأة وترين يا نسوة لكن وزن الواحدة
تفعين بحذف العين واللام لان الاصل ترءيين حذفت الهمزة
ثم قلبت ياء الفا وحذفت فبقي ترين بحذف العين واللام
ووزن الجمع تفعلن لانها الاصل ترءيين كترضين فحذفت الهمزة
كما ذكر فبقي ترين باثبات الفاء واللام والياء هنا لام الفعل
وفي الواحدة فيها الفاعل
اذا بنيت الامر من ترى
فقد تلت على الاصل الذي كما يجيء لانه من ترءي فحذف حرف المضارع
وكلام الفعل وجاء بهمزة الوصل المكسورة وعلى الحذف قل لانه من ترى
بحذف حرف المضارع عنه واللام ويلزمه الهاء في الوقف نحو ره
ريا وري ريا دين بفتح الراء في الجميع اذ لا تبقى العين ولا عنه واذا
اكدت ذلك الامر بالنون الثقيلة تقول رين باعادة اللام
المحذوفة لما مر تقول اغزون ريان روت بضم الواو وذلك الحذف
كما في اغزون لانه للضمة هنا يدل عليه لان ما قبله مفتوح رين
بكسر ياء المخيفة حذف لذلك ريان ريانا وبالخفيفة

واسم الفاعل من راى راء اصله راءي اعل اعلال رام راميان
في تثنيته راءون في جمعه اصله راءيون نقلت ضمة الياء الى
الهمزة فحذفت الياء ووزنه فاعون واسم المفعول منه مرءي اصله
مرءوي قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها كما في مرمي
اذا بنيت افعل من راى تقول ارءى في الماضي
اصله ارايا كاعطى نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت
الهمزة وكذا اريا اريا اريت ارتا اريان اريا اريتا اريتا اريتن اريت اريتما اريتم اريتن
اريت اريا اريا اريت اريتا اريتا اريتن اريت اريتما اريتم اريتن اريت اريا اريا اريت اريتا اريتا اريتن
اريت اريتما اريتم اريتن اريا اريا اريت اريتا اريتا اريتن اريت اريتما اريتم اريتن

الذي هو مشتق منه ووزنه القياسي مختص في
الاوزان الثلثة التي كلها مكسورات الميم ومفتوحات
العين وهي مِفعل ومِفعال ومِفعلة كمحلب ومفتاح
ومكنسة والابنية الخمسة التي حلوت مضمومات الميم والعين
كالمسعط والمخمل والمدق والمدهن والمكحلة لاتخالف
القياس لانها اسماء كالات مخصوصة فلا تندرج في حد
اسم الالة المصغر الاسم الذي يضم اوله ويفتح
ثانيه ويعد ياء ساكنة ولا يتصرف في هيئته بغير ذلك ان
كان على ثلثة احرف نحو رجيل بيَيْت مييت وان كان على ما
فوقها بان يكون رباعيا او خماسيا فيكسر ما بعد الياء نحو دريهم
في درهم ودنينير في دينار فان اصله دنينار بنونين قلبت
الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار دينارا ثم صغر على التصغير
الى اصله وقلبت الفه ياء لكسرة ما قبلها الا في تاء التانيث كطلحة
والفيه المقصورة والممدودة كحبلى وحمراء والالف والنون
المشبهتين بها كسكران والف افعال جمعا كاجمال فان
ما بعد الياء لا يكسر فيها بل يبقى مفتوحا نحو طليحة
وحبيلى وحميراء وسكيران واجيمال قضاء لحق
تاء التانيث من وجوب فتح ما قبلها ومحافظة
على الالفات اذا وقعت تاء التانيث خامسة

فانك

فانك تكسر ما بعد ياء التصغير نحو دحيريجة في دحرجة
وكذا الالف اذا لم يكونا للتانيث نحو مغيزى وعلياء
بالتنوين فانك تكسر ما بعد الياء فيها فتقول معيزى
وعليئ او كانتا للتانيث غير رابعتين نحو حجيبى
وخنيفساء فانك تكسر ما بعد الياء فيها فتقول حجيبة
وخنيفساء وكذا الالف والنون اذا لم يكونا مشبهتين
بالالفين نحو سرحان فانك تقول سريحين بكسر
ما بعد الياء او كانتا مشبهتين بهما خامستين نحو عفرنى
علما فانك تقول زعيفران بكسر ما بعد الياء وكذا الف
افعال اذا لم يكن جمعا نحو ارمة اعشار للقدم المنكسرة
قطعا كايق رمح اقصاد اي منكسر حصرا
اوزان التصغير في غير الصور الاربع في ثلثة فعيل وفعيل وفعيعيل
لان حروف الاسم اما ثلثة تعين الاول او ان كانت اربعة تعين
الثاني وان كانت خمسة رابعها مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة
ما قبلها من جنسها تعين الثالث نحو رجيل وبيت ودريهم و
مكيرم ودحيريج في دهراج ومفيتيح في مفتاح وان شئت
تعبر عن الاوزان المذكورة بفعيل وفعيل وفعيليل اذ النظر
ههنا على مجرد العدد لا على الاصلي والزايد ولهذا كان مثال
مخيريج فعيعل او فعيليل مع ان زنته مفيعل
المشهور ان الخماسي لا يصغر لثقله ومن صغره بعضهم
لا يحذف منه شيئا يقول في سفرجل سفيرج وبعضهم

يحذف الخامس لان الثقل قد نشاء عنه فيقول في سفرجل
سفيرج وبعضهم يحذف ما اشبه الزايد فيقول في جحمرش
جحيرش لان الميم من حروف الزيادة وفي فرزدق فريزق لان
الدال يشبه التاء التي هي من حروف الزيادة وهي حروف
سالتمونيها ومعنى كون هذه الحروف حروف الزيادة انها يتفق
لها حكم الزيادة كثيرا لا انها ابدا تكون زوايد كل اسم
غير من اصله بالقلب كباب وناب وميزان وموقظ يجب
ان يرجع الى اصله عند التصغير لذهاب مقتضى القلب فتقول
في تصغير باب وناب بويب ونييب فان المقتضي لقلب الواو والياء
فيهما الفا هو تحركهما وانفتاح ما قبلهما وقد زال فتح ما قبلهما في التصغير لوجوب ضمه
وفي تصغير ميزان مويزين فان اصل ميزان موزان لكونه من الوزن والمقتضي لقلب
الواو ياء فيه هو سكون الواو بعد الكسرة وكلاهما يزول في التصغير
وفي تصغير موقظ مييقظ اذ اصل موقظ ميقظ لكونه من اليقظة
والمقتضي لقلب الياء واوا فيه هو سكون الياء بعد الضمة وفي
التصغير يزول السكون لوجوب فتح ثانيه اذا اردت ان تصغر
مثل قائم وتراث وأدد اسم ابي قبيلة في اليمن فتقول في تصغيرها قويئم بالهمزة
وتريث واديد بالتاء والهمزة لبقاء المقتضي للقلب بعد التصغير
على ما كان قبله وذلك ان المقتضي لقلب عين الفعل في قائم وبايع
همزة هو كونها اسم فاعل من المعتل العين والمقتضي لقلب الواو تاء
في تراث وهمزة في ادد هو كون الواو مضمومة في اول الاسم وذلك باق
بعد التصغير قولهم في تصغير عيد عييد
لا عويد مع ذهاب مقتضى القلب بعد التصغير

فرقا

فرقا بينه وبين عويد تصغير عود او فرقا بينه وبين
اعواد جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد
من حيث انهما يردان الاشياء في الاغلب الى اصولها
او من حيث انهم قصدوا الى معنى زايد في الاسم فغيروا
صيغته لما عرفت ان ثاني حروف الاسم الذي اريد تصغيره
لو كان مدة لها اصل يرد اليه عند التصغير فاعلم ان ذلك الثاني لو كان
مدة ثانية لا اصل لها تعين القلب بالواو عند التصغير فتقول
في ضارب ضويرب وفي ضيراب ضويريب وفي ضورب علما
ضويرب لانهم لما اضطروا الى تحريك المدة ولم يكن لها اصل
يرد اليه وجب قلبها حرف لين وكانت الواو اقعد لانضمام
ما قبلها والمراد بالمدة حيث تطلق احد حروف اللين اذا كان ساكنا
وحركة ما قبله من جنسه فالالف ابدا مدة ضرورة انفتاح ما قبلها
بخلاف الواو والياء كل اسم بقي من حروفه الاصول حرفان
لحذف شيء منه من غير تعويض قياسيا كان الحذف او غير
قياسي يرد محذوفه في التصغير حتى يصير على مثال فعيل فتقول
في كل اسما اكيل وفي عدة وعيدة بزيادة فائها لانها من الوعد
والاكل ولا اعتداد بتاء عدة لكونها كلمة اخرى ومصدرية لا عوض
حقيقة وفي سه ومذ اسما ستيهة ومنيذ برد عينها فان
اصل سه سته بدليل استاه ومذ مخفف منذ ولهذا
تحرك بالضم عند ملاقاته ساكنا وفي دم وحر دمي وحريح
برد لامها فان اصل دم دمو بالتحريك او دمي بالتسكين او التحرك
على اختلاف الاقوال وحر اصله حرح بدليل احراح والمحذوف
في عدة قياسي وفي البواقي على غير القياس كل اسم
بقي من حروفه الاصول حرفان وعوض عما حذف منه حرف اخر
يجب في التصغير رد المحذوف واسقاط عوضه لان يبنى منه
مثال فعيل فتقول في اسم وابن بني وسمي اذ اصل ابن بنو
بالتحريك واصل اسم سمو او سمو بسكون الميم وكسر السين
او ضمها فاسقط عجزهما وعوض عنهما همزة الوصل بعد تسكين فائهما

بان يكون علما لا فعلا اذ التصغير من خواص الاسماء

لا حرفا فان التصغير لا يدخله

للتخفيف فلو صغرتهما على حالهما ولم تفتح ثانيهما لم يمكن بناء فعيل
وان فتحت سقطت همزة الوصل وبقي على حرفين فيجب
اسقاط الهمزة ورد المحذوف حتى يصير بني وسمي

وتقول في اخت وبنت اخيه وبنيه اذ اصلها اخوة
وبنوة حذفوا اعجازها وجعلت تاء التانيث عوضا
عنها ولذلك يوقف عليها بالتاء فلو بنيت فعيلا من نحوها
دون ان ترد المحذوف لاعتددت بما كان في الاصل تاء التانيث
وهي في حكم كلمة اخرى فوجب ان ترد المحذوف فتقول اخيه
وبنيه وتقول في هنت هنية اذ اصلها هنوة حذفوا
عجزها وجعلت تاء التانيث عوضا عنها ولذا يوقف عليها بالتاء
فلو بنيت فعيلا منها دون ان ترد المحذوف لاعتددت بما
كان في الاصل تاء التانيث وهي في كلمة اخرى فوجب ان ترد
المحذوف فتقول هنية وان شئت هنيهة بجعل الهاء فيها
عوضا عن الياء الثانية وبعد الرد تقف على تاء التانيث لا محالة
بالهاء ولا تسقطها لا وصلا ولا وقفا لانها تفيد غير التعويض معنى
اخر وهو التانيث وذلك باق غير خاف ان همزة الوصل
في ابن ونحوه وان اشترك مع التاء في هنت ونحوها في التعويض لكنها
افترقت عنها في انها انما جيئت لامكان الابتداء بمدخولها ايضا والتاء
انما جيئت لافادة معنى التانيث وكلا معنى الهمزة يزول في التصغير
وكلا معنى التاء لا يزول في التصغير فكشف ان رد المحذوف في التصغير
واجب ان كان الاسم على حرفين ولم يعوض من المحذوف شيء كمكل اسما
او عوض ولم يكن مما يصلح مع العوض ان يبنى من الاسم على
فعيل كابن كل اسم حذف منه شيء لا يجب رده في التصغير
اذا امكن بناء فعيل منه كميت بالتخفيف فتقول في تصغيره مييت وكهار
اذ تقول في تصغيره هوير فان اصل هار اما هاير فقلبت العين الى موضع

اللام

اللام واللام الى موضع العين فقيل هاري على وزن فالع واعل اعلال
قاض واعرب اعرابه او هور على وزن فعل مثل كتف قصر
عن فاعل كخلف من خالف والفه ليست بالف فاعل
وانما هي عينه فقلبت العين بالالف عملا بالقاعدة وكناس
اذ تقول في تصغيره نويس اذ ناس محذوف اناس ولا يجب
رده في تصغيره اذ يمكن بناء فعيل منه وان شئت قلت
في تصغير تلك الامثلة مييت وهوير وانيس
بالتشديدات على مثال فعيعل ان قيل هل يجوز الهمزة
في هوير كما في قويئم قلنا لا لما قلنا من ان المحذوف
من هار الف فاعل فاذا رددته انقلبت واوا لما مر ان
المدة الثانية التي لا اصل لها تنقلب واوا وبعد الواو يكون ياء
التصغير وبعد ياء التصغير الواو الاصلية او الف المنقلبة
عنها وعلى التقديرين وجب قلبها ياء ثم الادغام وذلك انه
اذا ولي ياء التصغير واو او الف منقلبة او زايدة قلبت تلك
الواو والالف ياء وادغمت ياء التصغير فيها
اذا اردت ان تصغر نحو عطاء فتقول في تصغيره
عطي اذ اصل عطاء عطاو قلبت الواو همزة لوقوعها
طرفا بعد الالف فاذا صغر قلبت الالف الزايدة
ياء لما عرفت وبعد القلب زال موجب قلب السابق
فرد الى اصله وقيل عتيو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فحصل عطيي فاجتمع ثلث ياءات
حذفت الياء الاخيرة استثقالا لاجتماع الياءات

فصار هار وهو المصدع
من باب الواوي الذي اشفى
على الهدم والسقوط

وجعل الاعراب على ما قبلها فقيل هذا عطيّ ورايت عطيّا
ومررت بعطيّ ولذا جعلوا حذفها نسيا منسيا ومرادهم
به ان لا يعتد بها ويعرب ما قبلها كاعرابها لو لم تكن محذوفة
ان كان الاعراب عليها فلو اعتد بها لقيل عطيّ بالكسر في الرفع
والجر على مثال قاض لما عرفت وجوب انقلاب
الالف الزايدة التالية لياء التصغير بالياء وكذلك الهمزة
المنقلبة بعد تلك الالف فاعلم انك تقول في تصغير عروة
عريّة فانه لما صار عند التصغير عريوة فاجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء و
ادغام الياء في الياء وتقول في تصغير عصا عصيّة اذ قلب الالف
المنقلبة عن الواو اذا وليت ياء التصغير قاعدة ممهدة وتقول
في تصغير رسالة رسيّلة اذ بعد عمل التصغير تقلب الالف
الزايدة ياء لما مر من القاعدة الممهدة وهي قلب الواو التالية لياء
التصغير ياء وان كان الواو منقلبا عن الالف لضرورة
تحركه تقول في تصغير نحو اداوة للمطهرة
اديّة اذ بعد عمل التصغير ومقتضى القاعدة الممهدة
تصير اديوة وبعد اعمال قانون اجتماع الواو والياء
السابقة احدهما بالسكون او تطرف الواو وانكسار
ما قبلها المقتضي لقلب الواو ياء اجتمع ثلث ياآت الاولى
ياء التصغير والثانية منقلبة عن الالف والثالثة
مقلوبة عن الواو التي هي لام لتطرفها وانكسار ما قبلها فحذفت الياء
الاخيرة نسيا وتفتح الياء الثانية لاجل تاء التانيث

فصار

فصار اديّة وتقول في تصغير غاوية من الغواية غويّة
وفي تصغير معاوية معيّة اذ بعد عمل التصغير وانقلاب
المدة بالواو وانقلاب الواو التي هي عين الكلمة لقاعدة اجتماع
الواو والياء السابق احدهما بالسكون صار غويّية فحذفت
الياء الاخيرة استثقالا لاجتماع الياءات وفتحت الياء
الثانية لاجل تاء التانيث وفي تصغير معاوية معيّة اذ بعد
اعمال قانون التصغير وحذف الفها ليمكن لك في تحقيره
مثال فعيعل تعامل معها معاملة غويّية فيجتمع ثلثياءات
فحذفت الياء الاخيرة نسيا وتفتح الياء الثانية لاجل تاء
التانيث ما اسّسوه واصّلوه من قلب الواو
ياء اذا وليت ياء التصغير منقوض باسود وجدول
فانه قد جاء في تصغيرهما اسيود وجديول مع انه ولي
ياء التصغير واوهما ولكنهم اجابوا عن النقض بانه ليس
من اللغة الفصيحة وما اسسوه انما في اللغة الفصحاء مع
ان بعضهم اعلهما فقال في تصغيرهما اسيّد وجديّل
ومن صححهما راعى مكبرهما حيث لم يعل نحو اسود
لئلا يلتبس بالفعل ونحو جدول للمحافظة على الالحاق
تقول في تصغير احوى وهو شاب اسود
الشعر او اسمر الشفة احيّ لان اصله في التصغير

احيوى فعل بواوه ما فعل بواو عروة صار احييّ
بثلثياءات فحذفت الاخيرة نسيا بناء على اللغة
الفصحاء فصار احيّ وقد اختلفوا في انصرافه و
عدم انصرافه مطلقا او في حالة نصبه وفي غير تلك
الحالة يعمل بما هو الاصل في الاسم من انصرافه وجه
انصرافه خروجه بحذف الياء الاخيرة عن صيغة افعل
فانه اوجب صرفه كما يصرف خير وان كان بمعنى اخير
لخروجه بالحذف عن صيغة افعل وهذا الوجه ضعيف
اذ المعتبر بقاء الزيادة في اوله ولم يبق ههنا بخلافها في احيّ
فانها اوجبت ايقاع اعراب غير المنصرف على الياء الثانية
فان بقاء الزيادة التي هي كزيادة الفعل في اوله كاف في منع
صرفه لوزن الفعل كما تقول هو افيضل منك فتمنعه الصرف
وان لم يكن بقي على صيغة افعل وبناء كلا القولين على فرض
المحذوف نسيا فمن لا يفرضه نسيا يجعل احيّ بالكسر
والتنوين في الرفع والجر على مثال قاض والتنوين
فيه كما في جوار رفعا وجرا وكما يق هو اعيل منك
بالتنوين فالتنوين فيه عنده تنوين العوض عما حذف من
الياء هذه المذاهب الثلث في احيّ اعرابا على تقدير
قلب الواو في احيوي ياء كما يق في تصغير اسود اسيّد معلا واما على قياس اسيود مصححا فانه يجب ان يقال

احيو

احيو بالكسر والتنوين رفعا وجرا واحيوي بالفتح
نصبا بالاتفاق والتنوين فيه كما في جوار رفعا وجرا
وانما لم يتصور ههنا الاختلاف لان ذلك فرع اجتماع الياءات
وههنا لم يجتمع الثلث نعم من ليس مذهبه في مثله التعويض
عن الياء او عن اعلاله بالسكون تنوينا خالف في اثبات
الياء ساكنة في الرفع والجر ووافق في اثباتها متحركة
في النصب كما ان التغير الواقع بالتصغير قد يكون
بالقلب وقد يكون بالحذف كما عرفت فاعلم ان ذلك التغير
قد يوجب الزيادة فان تصغير المؤنث الثلاثي بغير تاء
يوجب ان يزاد تاء كعيينة واذينة في تصغير عين واذن
وذلك ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ومجيء عريب
وعريس في تصغير عرب وعرس شاذ وذلك انهما مؤنثان
فكان القياس عريبة وعريسة والعرس بالكسر امرأة الرجل
ولبؤة الاسد كل مؤنث رباعي بغير تاء اذا
صغر فلا تزاد التاء فتقول في تصغير عقرب عقيرب
اذ الزيادة على ثلثة احرف كانها تقوم مقام تاء التانيث
ولثقله لو زيد تاء في مصغرها مع زيادة ياء التصغير ومجيء
قديمة ووريئة في تصغير قدام ووراء للجهتين المخصوصتين
شاذ لانهما مؤنثان غير ثلاثيين فكان القياس ان لا يثبت التاء في مصغرها

كل اسم فيه الف التانيث المقصورة غير الرابعة ففي
تصغيره تحذف الالف فتقول في تصغير حجلى اسم
رجل سيدني قومه اوحي من الانصار حجيجب في تصغير
حوكايا علم موضع حويلي ولا تحذف الرابعة لانهم استثقلوها
خامسة فصاعدا ولم يستثقلوها رابعة لخفة الثلاثة ولذلك
تركوا ما قبلها مفتوحا محافظة عليها وانما صار تصغير حوكايا بعد
حذف الف التانيث حويلي لما ستعرف ان المدة الرابعة بعد
كسرة المصغير تنقلب ياء فتقول ههنا كذلك وادغم الياء في الياء

كل اسم فيه الالف الممدودة واريد تصغيره لابد
ان تثبت الالف في المصغر مطلقا سواء كانت رابعة او خامسة
فصاعدا كحمراء وخنفساء في تصغير حمراء وخنفساء كانتا لما
كانت على حرفين جعلوهما مع ما هي فيه كالمركب فاثبتوها مطلقا
والمركب انما يصغر جزؤه الاول مع ثبوت جزء الثاني
في تصغير بعلبك وخمسة عشر وعبدالله بعيلبك وخميسة عشر
وعبيدالله وكما تقول في اثنى عشر واثنتي عشرة ثنيا عشر وثنيتا
عشرة قد عرفت ان ما بعد ياء التصغير يكسر في ذوات الاربعة
فما وقع من المدة ان كان ياء يثبت على حاله نحو قنيديل في تنديل
وان لم يكن ايا ها تنقلب ياء نحو مفيتيح في مفتاح وكريديس في
كردوس انقلبت الالف في الاول والواو في الثاني ياء وكردوس
قطعة عظيمة من الخيل وكل عظيم التقيا في مفصل فهو كردوس نحو
المنكبين والوركين والركبتين كل اسم ثلاثي ذي الزايدتين

كانت احديهما غير المدة الموصوفة اذا اريد تصغيره لابد ان
يحذف اقلها فائدة ان تفاوتت الزيادتان في الفائدة تتقول
في تصغير منطلق مطيلق ومقتلم للذي هاج منه شهوة الضراب
من البعير وغيره مغيلم ومضارب مضيرب ومقدم مقيدم
وذلك ان النون والتاء والالف والميم فيها اعني فائدة من
الميم اذ الميم يوضح السبق والزوايد الاخر توضح ما يعرض له من الافتعال
والانفعال والمفاعلة والتفعيل وغيرها ولو كانت احدى الزايدتين
المدة وجب ابقاؤها كما قلنا في منتاح ان ابقيت الاخرى
واما جاز ذلك حذفها معا وهو معنى الترخيم الصرفي فان تصغيره
انما هو بعد حذف كل الزوايد كحميد في احمد ومحمود ولا يبالي
بالالتباس ثقة بالقرائن الثلاثي الذي فيه الزايدان
المتساويان في الفائدة اذا اريد تصغيره كنت مخيرا في حذف
ايتهما شئت كقليسنة وتقليسية في تصغير تلنسوة
فان النون والواو فيها زيادتان ولا فضل لاحدهما على
الاخرى فان حذفت الواو قلت قليسنة وان حذفت النون
قلت بعد قلب الواو المتطرفة بعد اكسر ياء قليسية ومثل
حبنطى وحبيط في تصغير حبنطى القصير البطن اذ النون
والالف زايدتان من غير فضل فان حذفت الالف قلت حبينط
وان حذفت النون قلت حبيط بعد قلب الالف ياء لانها مدة
واقعة بعد كسر التصغير وليست التانيث بل للالحاق
بسفرجل ثم اعلاله اعلال قاض الثلاثي الذي
فيه ثلث زوايد واحدها اكثر فائدة من الاخريين يتعين الذي هي اكثر
فائدة ويحذف الاخران كمقيعس في مقعنسس اذ الميم والنون واحد
السببين زيادة والفيطل منهما هي الميم كامر وانما بقي الفصل من
الزيادات الثلث لو لم يكن احد الثلث مدة لان احد الثلث لو كانت مدة
لم يجب حذفها مثل تسديم في تقاديم الرباعي الذي فيه

زيادات غير المدة اذا اريد تصغيره يجب ان تحذف زيادته
كلها مطلقا سواء كان لبعضها الباقي فضل ام لا يمكن
بناء فعيليل منه فتقول في تصغير مقتشعر قشيعر فاتر
حذف منه الميم وراء واحدة مع ان الميم افضل لدلالتها فيه على
اسم الفاعل نعم لو كان من زيادات المدة فلا تحذفها في التصغير
فان ثبوتها لا يخل بمثال التصغير اذ يكن صوغ بناء فعيليل
منه بقلب المدة ياء اذ تقول في تصغير احرنجام حريجيم
لما تبين ان الزيادات تحذف عند التصغير فاعلم ان
المصغرين جوزا التعويض عن حذف الزايد بعد الكسرة فيما
ليست فيه المدة اذا فيه المدة لم يمكن زيادة مدة اخرى فتقول في تصغير
مقشعر بعد التعويض تشيعير بالمدة وفي تصغير مقتلم مغيليم
بزيادة الياء بعد الكسرة وان شئت تقول قشيعر ومغيلم بغير المدة
كما سبق وتصغير ما فيه همزات الوصل رباعيا كان او ثلاثيا كاحرنجام
وافتقار وانطلاق يوجب سقوطها فتقول في تصغيرها حريجيم تتقيعر
ينطيلق لانك تضم اول حروف الكلمة في التصغير فلو لم تحذف الهمزة
ضممتها فكانت تستطعم الدرج فتكسر بنية التصغير
الجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة والجمع المكسر الذي كان على وزن
افعل او افعال او فعلة او افعلة كاكلس واكراس وغلمة واغلمة ايضا للقلة
والاصل فيما هو للقلة ان يطلق على العشرة وما دونها مع عدم القرينة
اذ مع القرينة يطلق على ما فوق العشرة وما عدا الجمعين كان جمع الكثرة والاصل
في جمع الكثرة خلاف ذلك الاصل فيطلق على ما فوق العشرة بلا قرينة وعلى ما دونه
مع القرينة اذا عرفت ذلك فاعلم ان المناسب بين التصغير والقلة لما
تحقق جوازا ان يصغر جمع القلة عليه نحو اكيلس في اكلس واكيراس
في اكراس وغليمة في غلمة واغيلمة في اغلمة وانما انتفى المناسب بين جمع الكثرة
والتصغير اوجبوا عند ارادة تصغير جمع الكثرة ان يرد جمع الكثرة الى جمع قلة

ان وجد له ذلك فيصغر فتقول في غلمان عند ارادة تصغيره
يرد الى غلمة فيصغر ويقال غليمة اولا الى واحد ثم يصغر
الواحد ثم يجمع مصغر الواحد جمع السلامة على ما
يقتضيه ذلك الواحد من الواو والنون او الالف
والتاء فترد نحو غلمان عند تصغيره الى غلام ثم
تصغره على غليم ثم تجمعه جمع المذكر السالم فتقول غليمون
ونحو دور عند تصغيره الى دار ثم تصغره على دويرة
ثم تجمعه جمع المؤنث السالم فتقول دويرات فصار
الحاصل ان جمع الكثرة ان لم يوجد جمع قلة يكسر رتبة الى الواحد
ثم جمعه جمع السلامة وان وجد يجوز ان ترده الى جمع القلة من
غير تغيير ما خ ويجوز رده الى الواحد ثم جمعه جمع السلامة
لما عرفت ان جمع القلة يصغر على بنائه لتباين القلة من معنى
التصغير وان جمع الكثرة لا يصغر على بنائه للتنافي بين الكثرة
والتصغير فان لم يكن لجمع الكثرة مفرد ولا جمع قلة يطلب له
اسم جنس كنمل او اسم جمع كقوم فيصغر على بنائه لتباين القلة من معنى
التصغير وان لم يكن لشيء من الامور الثلاثة تقدر وتصغيره لاجل كالجمع
بين المتنافيين ليس كل ما هو على صيغة التصغير
من التصغير الا ما هلالي فان نحو جعيل وكعيت للاول اسم
كميت للفرس بين السواد والحمرة موضوع على صيغة التصغير وليس

كما لا يخفى ٭ بعد ما تعلمت كيفية تصغير الاسماء المتمكنة فتعلم
كيفية تصغير الاسماء المبنية اذ كما ان بين الاسماء المتمكنة والاسماء الغير
المتمكنة تخالفا تناسب ان يكون بين تصغيريهما تخالف ايضا وكما ان الاسماء
المتمكنة قسمان قسم يصغر وقسم لا يصغر فكذا الاسماء المبنية كانت قسمان
قسم يصغر وقسم لا يصغر اما القسم المبني الذي يصغر كذا وتا واولاء و
اولى مدا وقصرا فقانون تصغيره ان الحقت قبل اخرها ياء وزيدت بعد
اخرها الف عوضا عن ضم الاول وفتح الثاني في المتمكن فتنقلب الفاتها
ياء كما في عطاء فادغمت ياء التصغير فيها ووجب الفتح لزيادة الالف
بعدها فقيل ذيا وتيا واوليا واوليا ولم يصغروا ذي وذه
استغناء بتيا عنهما عدوا من المبني المصغر بذلك
القانون الآنف الذي والتي اذ يق بعد عمل التصغير اللذيا
واللتيا بادغام الياء المزيدة في ياء اخر الكلمة وفتح الياء الثانية
لزيادة الالف وانما فتحوا ما قبل ياء التصغير ليكون على نحو ذا وتا
لاطراد باب المبهمات وتقول في تثنيتهما اللذيان واللتيان في حال
الرفع واللذيين واللتيين في حالتي الجر والنصب وفي جمعهما
اللذيون في جمع المذكر بفتح الذال وضم الياء وتشديدها رفعا
واللذيين بكسر الياء في النصب والجر والاخفش بفتح الياء
في الاحوال الثلث فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع بكسر
النون وفتحها قال واللتيات في جمع المؤنث قال سيبويه اللاتي
لا تصغر على لفظه استغناء بتصغير واحده على اللتيا ثم جمعه على

اللتيات ولا يصغر من المبهمات غير ما عددنا

ما عددنا

ما عددنا بعد ما عرفت من قانون تصغير الاسم المتمكن
والاسم الغير المتمكن فاعلم انهم رفضوا تصغير الضماير لان
منها ما لا يمكن تصغيره لكونه اقل من الثلثة كهو ورفضوا
ايضا تصغير نحو اين ومتى لتوغلهما في شبه الحرف والحرف
لا يصغر وتصغير من وما لانهما مع ذلك لا يمكن تصغيرهما
وانما لم يصغر حيث استغناء بتصغير المكان عن تصغيره
ورفضوا ايضا تصغير منذ لتوغلها في معنى الحرفية وللاستغناء
بتصغير مذ اسما عن تصغيره ولم يعكس لانها لمكان حذف
النون والتصرف فيها ادخل في الاسمية ورفضوا ايضا تصغير
مع لتعذر مثال فعيل منه وانما لم يصغروا غير مع كونه متمكنا
لتوغله في معنى الحرف وهو الاستثناء او معنى لا النافية ورفضوا
ايضا تصغير حسبك لوجود معنى الفعل فيه فتقول حسبك درهم
اي كفاك وحسبي اي كفاني ورفضوا ايضا تصغير الاسم
حيث كان عاملا عمل الفعل فمن ثم جاز زيد ضويرب
وامتنع ضويرب زيدا اذ لا تقول هذا ضويرب زيدا لقوة
معنى الفعل حال كونه عاملا قال الفارسي وذلك ان تصغير
الاسم بمنزلة الوصف له فقولنا حجير كقولنا حجر صغير فكما
ان الاسماء المتصلة بالافعال اذا وصفت لا تعمل فلا يقال
هذا ضارب ظريف زيدا فكذا اذا صغرتها
تصغير الاسم المزيد فيه شيء على التفصيل الذي سبق انما ياتي

هذا التعليل ينتقض بذا وتا فانهما يصغران مع كونهما اقل من الثلثة

لاربعة معان احدها للتحقير كقولهم في رجل رجيل وفي درهم دريهم والثاني لتقليل العدد كقولهم في تصغير دراهم دريهمات والثالث لتقريب المسافة كقولهم داري قبيل المسجد وجلست دوين الباب والرابع للتحنن ولطف المنزلة كقولهم يا بني ويا اخي ومجيء المصغر للتقليل في عدد الاسم وللتحقير فرد من دلالته على التقليل

اذ التقليل اما في العدد او في حقيقة ذلك الاسم وعلى الثاني ان كان
تحقيقا عند القائل نحو رجيل وعويلم فيفيد التحقير وان كان
تهكما فيفيد التعظيم نحو دويهية واللتيا واللتي للداهية
العظيمة وقولهم هو اصيغر منك لافادة تقليل ما بينهما
من التفاوت بين الشيئين وقرب احدهما من الاخر لا
لافادة الزيادة في التصغير اذ هي مفادة لفظ اصغر
المنسوب في الاصطلاح اسم يلحق باخره ياء مشددة ليدل
الحاقها به على نسبة الشخص الذي يوصف به الى المجرد عنها
نحو قولك رجل هاشمي او بصري او كسائي فان الحاق الياء
المشددة بهذه الاسماء دل على نسبة الرجل الى هاشم او بصرة
او مزاولة الكساء وانما اختير الياء من بين حروف اللين لان الياء
اخف من الواو وقولهم ان الالف اخف من الياء فهو احرى بالالحاق
المحتاج اليه لافادة النسبة مجاب بان النسبة في معنى الاضافة فان
قولنا رجل خراساني في معنى رجل مضاف الى خراسان والياء قد يقع مضافا
اليه نحو غلامي وانما شددت الياء لئلا يلتبس بياء الاضافة وانما
اختص الياء باخر الاسم قياسا على ياء الاضافة فبهذا قولنا مشددة
اخرج عن الحد نحو غلامي كما ان قيد النسبة اخرج نحو كرسي عنه اذ ما
في اخره من الياء المشددة لا يدل على النسبة المفيدة فائدة الصفة
وما ذكرنا من حد المنسوب انما كان بحسب الاغلب اذ قد يزاد
عوضا عن الياء المشددة الف كيمان في النسبة الى يمن وشام

في النسبة

في النسبة الى شام الاصل في النسبة ان يحذف تاء التانيث
من المنسوب اليه ان تضمنها كبصرة فانك تقول عند عمل النسبة
بصري بحذف التاء لئلا يكون تاء التانيث وسطا لانها في حكم
كلمة اخرى ولئلا يؤدي الى اجتماع تانيثين في نسبة مؤنث
الى مؤنث نحو بصرتية وهذا الحذف قياسي مطلقا سواء كان
المنسوب مؤنثا ام لا قياس المنسوب ان يحذف زيادة
التثنية والجمع من علامتهما نحو زيدي في زيدان وزيدين وزيدون
وزيدين لئلا يلزم اعرابان في اسم واحد اعرابه بالحروف والاعراب
بالحركة ولكون العلامة اعرابا ولا يكون الاعراب في الوسط نعم لا تحذف
عنهما لو كانا علما قد اعرب بالحركات وجعل النون معتقب الاعراب
فانهما ح يخرجان عن حالهما وتصير الزيادة كالجزء منهما فلا يلزم
المحذوران فتقول في النسبة الى قنسرين وهو بلد بالشام
قنسريني على لغة من اعرب بالحركات ويقول في الرفع قنسرين
بضم النون وفي النصب والجر قنسرين بفتحها لكونه غير
منصرف للعلمية والتانيث نعم على لغة من اعرب المثنى
والمجمع علما بالحروف فيقول في الرفع قنسرون نحو مسلمون و
في النصب والجر قنسرين نحو مسلمين جاء قنسري في النسبة
الى قنسرين كل اسم ثلاثي ثانيه مكسور كنمر ودئل اذا
اريد جعله منسوبا فيفتح ثانيه فيق نمري ودئلي كراهة توالي
الكسرتين والياءين مع حركة قبل الكسرة وتحقق توالي الكسرتين
في نحو تغلبي في النسبة الى تغلب اي قبيلة على الافصح من جهة ان سكون
ما قبل الكسرتين هون الخطب فيه فترك على الاصل مع ان بعضهم الغى
هذا الفرق وقال في النسبة الى تغلب بكسر اللام تغلبي بفتح اللام
استيحاشا لتوالي الكسرتين مع ياء النسبة واما عليط وقذعمل ومستخرج
بكسر الراء فالفرق لا غير فان الثقل ازيد من ان يتداركه هذا القدر
من التخفيف فالابقاء على الاصل اولى كل اسم كان على

فعيلة كحنيفة ابي حي من العرب او فعولة كشنوءة حي من اليمن
تحذف الياء والواو وبفتح العين عند النسبة فيقال حنفي وشنئي
لكن هذا الحذف والفتح بشرط صحة العين وتم التضعيف فذلك
العمل يجري في فعيلة غير مضاعف قط كجهينة قبيلة فمن النسبة يقال
جُهَنِيّ وجهينة الاخبار على الشخص على ما قيل وعند جهينة الخبر
اليقين اكثرهم يرويها بالفا ويقولون جنينة وحيث انتفى الشرط
المذكور في فعيلة كشديدة وطويلة من الشد والطول انتفى العمل المذكور
فيها عند النسبة فيقال شديدي وطويلي في شديدة وطويلة فانك لا تفعل
بهما ما فعلت بحنيفة اذ لو قلت شدي وطوالي فلو تركت المثلية
وحرف العين بحالها لزم الثقل ولو ادغمت وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لزم كثرة التغيير وقد التبس بالمنسبة الى شدة وطالا على وكذا الكلام في نحو
شديدة بضم الشين بخلاف نحو عيينة بضم العين فان الحذف لا يوجب تغيير
آخر لعدم انفتاح ما قبل حرف العلة فهذا قانون النسبة الى فعيلة وفعولة بشرط
تم التضعيف وصحة العين والى فُعَيْلة بشرط تم التضعيف فقط
اذا رأيت المنسوب الذي كان المنسوب اليه له على نحو حنيفة على خلاف هذا
القانون المقرر في المنسوب الى نحو حنيفة كسليقي في النسبة الى السليقة اي
الطبيعة ومنه قولهم يتكلم بالسليقة اي بالطبيعة لا عن تعلم وسليمي في سليمة
لبطن من الازد وعبيري في عبيرة بطن من كلب فاحكم عليه بانه شاذ
لمجيئه على خلاف ما اقتضاه القانون في النسبة الى نحو حنيفة وذلك
انه لم يحذف الياء ولم يفتح العين في علي منها ضم العين في عُبَيْدي
المنسوب الى عبيدة علما لعبيدة بن معوية بن قشير وعبيدة بن عمرو بن
معوية وضم الجيم وحذف الياء مع فتح ما قبله في جذامي المنسوب الى جذيمة علما
لقبيلة من عبد قيس اشذ من شذوذ سليقي ونحوه لان في ذلك رجوعا الى الاصل
لاصالة عدم الحذف في عبدي ونحوه بجمع عنه ضم العين والجيم خلاف
القياس مركبين خلافه للفرق بين عبيدين وجذيمتين قولهم خُرَيْبي
في خربة بضم الخاء موضع شاذ اذ القياس خُرَبي نحو حنفي وكذا قولهم ثقفي

مثل حنفي في النسبة الى ثقيف لانه فعيل كما فعيلة فكان القياس
فعيلي بالياء وكذا ترشي في النسبة الى ترشيش وثقفي في النسبة
الى ثقيف حي من كنانة وسلمي في النسبة الى سليح حي من خزاعة
فان جميع هذه كلها شاذة اذ المنسوب اليه في ما ذكر هنا فعيل لا فعيلة
فكان القياس فعيلي بالياء لما بينا حكم المنسوب

الى فعيلة بفتح الفاء وكسر العين وفعيلة بضم الفاء وفتح العين
مؤنثا ومذكرا في غير معتل اللام شرعنا في حكم المنسوب الى
فعيل كحنفي وفعيلة كقصية وفعيل كحي وفعيلة كمية
من المعتل اللام وهو ان يحذف عند النسبة الياء الزائدة
من المعتل اللام من المذكر والمؤنث وتقلب الياء الاخيرة
واوا لكراهتهم اجتماع اربع ياآت وثلاث ايضا ويفتح
العين في فعيلة وفعيل بالكسر كما في نمر فتقول عنوي في
عنجي حي من غطفان وعنيزة وقصوي في قصي على الرجل
وعتيبة واموي في اي وامية قبيلة منقريش وجاء في
فعيل بالضم اميّي بالجمع بين الياآت الاربع على الاصل
بخلاف فعيل بالفتح نحو عنوي فانه لم يجئ على الاصل لوجود
كسرة قبل الياآت واموي بفتح الهمزة شاذ كانهم نسبوا الى
اصلها وهو الامة واجرى نحو عنوي في تحتية مع انها فعلة لا
فعيلة مجرى عنوي اتفقوا على ان المنسوب

الى فعول من المعتل اللام على وزن فعولي نحو عدوّ
فعدوي واما اختلافهم في مؤنثه نحو عَدُوَّة اذ المبرد قال
ان مؤنثه كمذكره وقال سيبويه في مؤنثه يحذف احد الواوين
في النسبة فيقال عند هما عَدَوِيّ كما في التصحيح اللام نحو
شنوئي في شنوءة حق المنسوب ان يقال في نحو

عصا واوا ورخصوك زيادة الالف قبل الواو المنقلبة عنها تقول
في نحو جبلي حبلاوي تشبيها بالف التانيث الممدودة نحو
صحراوي وهكذا معزوي ومعزاوي وكما يجري ذلك القلب
فيما لو كان ثانيه متحركا نحو جمزى لانه بسبب الحركة زاد
استثقاله لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة حرف
وصارت الالف كانها خامسة وفي الخامسة يجب الحذف
فكذا فيه المنسوب اليه الذي كان في آخره ياء ثالثة
ساكنة ما قبلها فحذفت اتفاقا بالكسرة كعلم وشجع في النسبة
تقلب ذلك الياء المردودة لعدم موجب حذفها حتما ثم تقلبها
واوا وفتح ما قبلها للاجتماع ثلث ياآت وكسرتان فيقال
عموي وشجوي وفي نسبة نحو قاضي وجهان حذف الياء
الرابعة وهو الانصح كراهة اجتماع الياآت والكسرتين فيقال قاضي
وتقلب الياء الاخيرة واوا وفتح ما قبلها كالفعلة بضم فجراء لها
مجرى الثالثة بسكون ثانيه فيقال قاضوي وما حروفه
خمس او ست اي خماسي او سداسي كان خامسه او سادسه ياء يحذف
الياء عند النسبة فيقال مشتري ومستوقي في مشتر ومستوق
لكثرة حروف الخماسي والسداسي الا اذا كان ما قبل ذلك الياء
ياء مشددة مكسورة كمحيي اسم فاعل من حيي يحيي فانه منسوب
جاء على محوي ومحيي كاموي واميّي فالاول ليكون بعدم
رد الياء المحذوفة وحذف احد المشددتين وقلبا الباقية واوا والثاني

كما هو باهـ المعتل اللام يائيا كان كطيبة وتنية ورقية
او واويا كغيرة وغزوة ورشوة اذا سكن ما قبل حرف العلة منه كان حكمه
حكم الصحيح سواء فيه المذكر والمؤنث فالنسبة لهذه الاسماء تكون على نحو
النسبة الى تمرة وكسرة وحجرة فمنسوب ما ذكر هكذا طيبي وتنيي وغيري
وغزوي ورشوي ما ذكرنا من اتحاد المعتل اللام والصحيح
في الحكم عند النسبة انما هو مذهب سيبويه ولذا حكم بشذوذ
رنوي في النسبة الى رنية وقروي في النسبة الى قرية اذ القياس قريي
وقريّ خلافا للمبرد فانه يقول القياس عنده ليس بشاذ لانه يفرق بين بنات الياء
وبنات الواو وقال يونس النسبة الى نحو ظبية وغزوة ظبوي
وغزوي بفتح العين وقلب الياء واوا في الياء بلا ثبت يعتد به ويونس
وسيبويه اتفقا في باب ظبي وغزو مالا ثاء فيه على حكمها حكم الصحيح
وبدوي بفتح الدال شاذ اذ القياس سكونها لانه ثلاثي
كل ما كان آخره ياء مشددة بعد حرف واحد كحي وطي فعند
النسبة ترد الاولى الى اصلها وتفتح وتقلب الاخيرة واوا فتقول طووي
لانه من طويت وحيوي لانه من حييت كراهة اجتماع ازيد من كسرة
وياءين بخلاف دريّ في النسبة الى الدق المقانة وكويّ في النسبة
الى الكوة بفتح الكاف ثقب البيت لان الخطب في اجتماع الواو المشددة
مع الياء المشددة هين ما آخره ياء مشددة بعد ثلثة احرف
فالم تكن زائدة فعند النسبة لك الخيار في حذف الياء المشددة في
نحو مريّ استثقالا فتقول مري وفي حذف احدى الياءين وقلب
الاخرى واوا وفتح ما قبل الواو وتقول مرموي وان كانت زائدة حذفت
كمكيّ في النسبة الى مكي نحلة الياء ياء النسبة والتي كانت قبلها
حذفت بخلاف ان كان علما فعند النسبة لا يتطرق
اختلاف اليه كمكي وان كان جمعا لبختي وهو نوع من
الابل فعند النسبة يرد الى واحده وهو بختي بخلاف غير منسوب

سيّد وميّت ومهيّم حال النسبة بحذف الياء الثانية
فيق سيدي وميتي ومهيمي من هيّم الحب الرجل
اذا جعله هائما لئلا يلزم الجمع بين كسرتين واربع ياآت
وقولهم طائي بالالف شاذ اذ كان القياس طيئيا كسيدي
لانه منسوب الى طيئ مثل سيّد ان كان المنسوب
اليه نحو مهيّم تصغير مهوّم من هوّم الرجل اذا
هزّ راسه من النعاس قيل مُهَيِّمِيّ بالتعويض للياء
عن المحذوف في التصغير وذلك ان مهوّما اذا
اريد تصغيره وجب حذف احدى الواوين كما تقدم في
مقدّم وبعد زيادة ياء التصغير تصير مهيوما وبعد
اعلاله اعلال اسيّد تصير مهيّما مثل اسم الفاعل
مكبّرا من هيّم فلو نسب اليهما جميعا على ذلك الاصل
وقع الالتباس فنسبوا الى اسم الفاعل من هيّم على
الاصل المقرّر ونسبوا الى مهيّم تصغير مهوّم
بزيادة ياء بعد ياء المشدّدة عوضا عن الواو المحذوفة
في التصغير وانما جوّزوا زيادة الياء مع كسرتين و
اربع ياآت اخر لان السكون من غير الادغام كالاستراحة
كل اسم كان في اخره الف منقلب عن واو
كعصا اذ اصله واو لقولك عصوان او عن ياء كرحى اذ اصله ياء

لقولك

لقولك رحيان ففي النسبة تقلب الالف واوا بشرط كونه ثالث
الاسم كالمثالين او رابعه كملهى ومرمى فيقال عصوي ورحوي
وملهوي ومرموي من اللهو والرمي اما القلب فلوجوب كسر
ما قبل الياء في النسبة وامتناع الالف عن قبول الحركة واما قلبها
واوا فلان الالف لو كان عن واو فالرجوع الى الاصل اولى وان كان
عن ياء فلاستثقال اجتماع الياآت لو كان ما في
اخر الاسم المنسوب اليه من الالف للتانيث كحبلى وجمزى
لسير سريع او الناقة السريعة او للالحاق كمعزى ففي النسبة تحذف
الالف فيق حبلي وجمزي ومعزي لوجوب كسرة ما قبل
الياء في النسبة وامتناع الالف عن قبول الحركة وعدم مقتضي
القلب فتعيّن حذف ذلك الالف وتحذف الالف ايضا
لو كانت غير الرابعة المنقلبة عن الاصلية كمرامى اسم مفعول
من المراماة والفه خامسة عن اصلية وقبعثرى لفصيل
مهزول او لجمل ضخم وليس الفه للالحاق اذ لا اصل سداسيا
يلحق به ولا للتانيث لقولهم قبعثراة فهي لتكثير الكلمة
واتمامها فيق عند النسبة مرامي وقبعثري
كما جاز حذف الالف الرابعة المعلمة للتانيث من نحو حبلى
عند النسبة قياسا على تاء التانيث جاز ايضا قلب ذلك الالف
واوا دفعا لالتقاء الساكنين فيقال في النسبة حبلوي قياسا
على الاعشى والاعمى فيقالان في النسبة اعشوي اعموي
ولانه لما كان الثاني ساكنا والساكن كالعدم صار بمنزلة ما فيه
الف ثالثة فقلبت الفه واوا كما قلبت الالف الثالثة في نحو

كما لا يخفى كل اسم كان في اخره الف ممدودة بان كان همزة بعد الف
فان كانت للتانيث قلبت تلك الهمزة واوا عند النسبة كحمراوي وصحراوي
في حمراء وصحراء وصنعاني في صنعاء اليمن وبهراني في بهراء قبيلة
من قضاعة وجلولي في جلولاء قرية بناحية فارس وحروري في حروراء
مدّا وقصرا قرية تنسب اليها الحرورية وهي جماعة من الخوارج اذ كان
اول مجتمعهم بها وتحكيمهم منها شاذ اذ القياس صنعاوي وبهراوي
وجلولاوي وحروراوي ويمكن ان يق النسبة الى حرورا بناء على انها مقصورة
فيكون حذف الالف على القياس وان كانت تلك الهمزة اصلية يجوز لك
عند النسبة اثباتها كما هو الاكثر كقرائي وقلبها واوا كقراوي وان لم تكن
للتانيث ولا اصلية لكون الهمزة منقلبة عن واو او ياء فالوجهان القلب
والاثبات ككساوي وعلباوي وكسائي وعلبائي في كساء من كسوت
وعلباء بالتنوين لعصب العنق اصله علباي كل ما وقع فيه اليا
بعد الالف الزائدة وصحت تلك الياء للزوم تاء التانيث بعدها
كسقاية فعند النسبة تقلب الياء المذكورة بالهمزة فتقول سقائي
بالهمزة لانه لما حذف التاء للنسبة زال مانع قلب الياء همزة ولم يجوّز
قلب الهمزة واوا كما في كساوي لئلا يلزم التغاير دفعة وانما
يقولون شقاوي في شقاوة من غير قلب الواو همزة وان زال المانع لئلا
يلتبس بباب سقاية ولم يعكسوا الفرق لان استثقال الواو مع
ياء النسبة ليس كاستثقال اليا معها ما يقع فيه الياء بعد
الف مقلوبة عن حرف اصلي ويفرق بين الواحد والجنس فيه بالتاء
وعدمه كراي وراية للعلم عند جعله منسوبا يجوز فيه ثلثة اوجه قلب الياء
همزة فيقال رائي في الواحد والجنس اذ لا فرق بينهما بعد حذف التاء
تشبيها بسقائي وقلب الياء الواو فيقال راوي لان الساكن في ظبي صحيح
بخلافه في راوي فيكون اجتماع الياآت ههنا اثقل فيناسبه القلب واثبات
الياء فيقال رائي تشبيها بظبيي فان ما قبل الياء في كليهما ساكن

قياس

قياس منسوبية ما كان على حرفين انه ان كان
متحرك الاوسط في الاصل وقد حذف لامه ولم يعوض
عنه همزة وصل وجب رد المحذوف كابوي واخوي
وستهي في ست فان اصل هذه الاسماء ابو واخو
وسته بتحرك الاوسط وحذفت اعجازها ولم يعوض
عنها همزة الوصل فوجب رد اعجازها لان اللام قابل
للتغاير محل للحوادث فما كان على حرفين ولم يتحرك اوسطه
كغد اذ اصله غدو وحذفت الواو للخفة لم يجب رد ما حذف عند
النسبة لجواز الرد وعدم الرد معا نحو غدي وغدوي لو تحرك وسطه
وحذف لامه ولكن عوض عنه همزة الوصل كابن فانه في النسبة يقال
ابني وبنوي وكذا ما سكن اوسطه وحذف اللام مع تعويض همزة الوصل
عنه كاسم اذ يق في النسبة اسمي وسموي ما كان المحذوف
فاء وهو معتل اللام كشية وهي كل لون يخالف معظم لون
الفرس وغيره فان اصلها وشية حذفت فاؤها واللام حرف
العلة يجب رد المحذوف عند النسبة فيقال وشوي لان
التاء التي هي عوض عن المحذوف تسقط في النسبة وليس في الاسماء
المعربة المستقلة اسم على حرفين ثانيهما حرف لين ولا ينتقض بذو
فانها لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة فهي من قبيل ما لا تستقل
بنفسه وبعد رد المحذوف يعامل معاملة نحو عنوي من فتح ثانيه
وقلب لامه واوا كراهة اجتماع ثلث ياآت وقال الاخفش
وشيي برد المحذوف وابقاء الياء على الاصل ووجهه
انه لما رجعت الى اصلها فصارت وشية فالنسبة الى فعلة
من المعتل اللام نحو قنية قنيي فكذلك ههنا وهو ضعيف لانه

وهو باهر ما كان المحذوف منه فاء وكانت لامه
صحيحة كعدة وزنة اذا الاصل وعدة ووزنة حذفت
فاؤهما او كان المحذوف منه عينا وكانت لامه صحيحة كسه
اذ الاصل سته حذفت عينه اذا اريد النسبة اليه لم يرد ذلك
المحذوف فيقال عدي وزني في عدة وزنة وسهي في سه
وانما لم يرد المحذوف لكون الباقي بعد حذفه اثنا حرفين ليس
ثانيهما حرف لين فلا حاجة الى الرد وجاء عدوي في عدة وليس ذلك
للفاء المحذوفة وانما هو عوض عنها قد اختلفوا في النسبة
الى اخت وبنت فيونس يقول اختي وبنتي اعتدادا بتاء التانيث لانها
عوض عن المحذوف اي اللام وسيبويه يقول اخوي وبنوي لصيرورة ما بعد حذف
تاء التانيث مثل اخ وابن فعلى قول سيبويه يجب ان يقال كلوي
في النسبة الى كلتا لان النسبة الى كلا مذكرة كذلك اذ هو مثناه معنى
فالالف في المذكر بدل من الواو والالف المؤنث في التانيث والتاء
بدل من لام الفعل والاصل كلوى مثل ذكرى وانما ابدلت لان التاء
علم التانيث والالف في كلتا قد يصير ياء مع المضمر اذا قلت رايت
كلتيهما فيخرج عن علامة التانيث فصار في ابدال الواو تاء تاكيدا
للتانيث وقال ابو عمر الجرمي التاء ملحقة والالف لام الفعل تقديرها
عنده فعتل ولو كان الامر على ما زعم لقالوا في النسبة اليها
كلتوي فقط وعلى قول يونس يجب ان يقال في النسبة الى كلتا
كلتي بحذف الالف لعدم قبوله الحركة ووجوب كسر ما قبل
ياء النسبة او كلتوي بقلب الالف واوا او كلتاوي بقلب
الالف واوا وزيادة الالف قبلها تشبيها بالف التانيث الممدودة

قياس النسبة الى المركب المزجي كبعلبك اما
المركب الاسنادي كتابط شرا ان تنسب الى صدره فتقول يعلي وتابطي
لاستثقال النسبة الى كلتيهما معا وامكان الاستدلال بالجزء الاول على تمامه
غالبا وهذا القياس جار في المركب الصوتي كسيبويه وفي المركب الذي
تضمن حرف العطف كخمسة عشر على ولا ينسب اليه عددا لان الجزء
ح مقصودان ولو حذف احدهما اختل المعنى قياس
النسبة الى المركب الاضافي ان ينسب الى عجزه ان كان مقصودا اصلا
كابن الزبير لمن له ابا اسمه زبير وابي عمرو لمن له ولد مسمى بعمرو
فيقال عند النسبة زبيري وعمروي منسوبين الى الجزء الثاني
بعد حذف الجزء الاول المضاف لان المضاف اليه اعرف وان
التزم الالتباس بين المنسوب الى الزبير والمنسوب الى ابن الزبير
لان هنا الالتباس في موضع خاص ولو حذف هنا المضاف
اليه وقيل ابني لزم الالتباس في مواضع كثيرة وانما اعتبر
كون الثاني مقصودا في اصل الوضع ليشمل مثل ابي عمرو
للطفل او لمن ليس له ولد مسمى بعمرو فان الثاني ح لا يكون
مقصودا بالنسبة الى ذلك الشخص اذ ليس للطفل في الحال
ابن اسمه عمرو ليعرف به ثم يضاف الاب اليه لكن سلك
طريقة التغليب اي اذ عاش حتى ولد له ليسمي بعمرو
فيكون المضاف في اصل الوضع مقصودا بالكنى ولكن الثاني
مقصود بالنسبة الى اصل الوضع الاول اذ الكنى انما
قصد بها الثاني مطلقا ولو تناسلوا اذا اريد
النسبة الى المركب الاضافي الذي لم يكن ثانيه مقصودا في
اصل الوضع كعبد مناف وامرئ القيس لم ليس للمضاف اليه
مسمى على حياله ولا هو مقصود اصلا فالقياس ان تنسب الى

الجزء الاول فيقال عبدي وامرئي اذ القياس ان ينسب
الى الجزء الاول وانما عدلوا عنه في بعض المواضع وقالوا
منافي في عبد مناف خوفا من اللبس لكون الثاني مقصودا
لهم تعنتا منهم فان منافا اسم صنم مشهور عندهم
قياس النسبة الى الجمع ان يرد الجمع الى واحده ثم ينسب الى واحده
كما تقتضيه الاصول للتخفيف وحصول الغرض بذلك فيقال في
كتب كتابي وصحف صحفي برد صحف الى صحيفة وفي مساجد
مسجدي وفي فرائض فرضي بالرد الى فريضة ولو كان المنسوب اليه
جمعا واحده جمع له واحد ينسب الى واحد واحده فتقول في النسبة
الى اكالب كلبي وان كان اللفظ جمعا واحده اسم جمع نسبت ايضا
الى ذلك الواحد فتقول في النسبة الى نساء نسوي لان واحده نسوة
وهي اسم جمع اذا صار الجمع علما فاريدت النسبة
اليه فلا يرد الى واحده فاذا نسب الى مساجد علما يق مساجدي
كانصاري فانه غلب حتى صار علما فحكمه حكم الاعلام و
كلابي لقبيلة ومدائني في مدائن بلد وذلك ان الغرض
لا يحصل الا بذلك ولان الاعلام لا تغير وكذا ان لم يوجد
له واحد نسب الى الجمع كعباديدي والعباديد الفرق من الناس
الذاهبون في كل وجه انتهى ما ذكروه من القوانين التي تنضبط
بها هيئات المنسوبات بياء النسبة في الاغلب وتستعلم ان
ما جاء على غير ما ذكر من القوانين من الشواذ وان كان الكل موكولا
الى اللغة فان المعتبر في هذا الفن ما له مدخل في القياس
وهو واضح اعلم ان النسبة كما تتحقق بالحاق الياء المشددة

اخر

اخر الاسم تتحقق ايضا بازدياد الف بعد فاء الفعل لتصير هيئة
المنسوب على فاعل كتامر ولابن ودارع ونابل لذي تمر ولبن
ودرع ونبل وذلك الازدياد انما يكون حيث اريد بالفاعل
من يلابس الشيء في الجملة وقد كثر مجيء هيئة المنسوب
على فعال في الحرف بان يراد به من يلابس الشيء على صفة
التكثير كبتات لمن يعمل البت وهو الطيلسان من خز وغيره
وعواج لصاحب العاج وهو عظم الفيل وثواب وجمال وتمار
وخباز اردنا ان نذكر لك قياس صوغ الجمع المكسر لمفرداته على
ما هو الغالب الكثير فنقول الاسم المذكر الثلاثي المجرد ان كان على فعل بفتح الفاء و
سكون العين وكان صحيحا كفلس فجمع تكسيره على افلس وفلوس غالبا فان لم يكن
صحيحا بان كان باب ثوب مما اعتلت عينه واوا او ياء فجمع تكسيره على اثواب
غالبا وقيد الغلبة لمجيء رتد وهو عود يقدح به النار على رتاد وبحر على بحار
وثوب على ثياب لكنه في غير باب سيل اي في غير الاجوف اليائي اذ لم يجئ
سيال بما ذكرنا من قياس صوغ الجمع المكسر لفعل علمت ان مجيء جمع
رأل لولد النعامة على ريلان وبطن للجانب الطويل من الريش على بطنان
وغرد لضرب من الكماة على غردة وسقف لغطاء السطح على سقف
ونجد لما ارتفع من الارض على انجدة شاذ قياس الجمع المكسر للاسم
الثلاثي المجرد المذكر الذي كان مفردا على نحو حمل بكسر الفاء وسكون العين
ان يصاغ على احمال وحمول او على قداح فانه جمع لقدح لسهم قبل ان يراش ويركب
نصله او على ذؤبان في ذئب او على قردة في قرد او على ارجل في رجل او على صنوان
في صنو قال الجوهري اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحدة منهن
صنو ويجمع جمع تكسير باب عود مما اعتلت عينه على عيدان

الاسم المذكر الثلاثي المجرد الذي كان على نحو قرء بضم الفاء وسكون العين
للطهر او الحيض يجمع على اقراء وقروء وجاء قرط للذي تعلق من شحمة
الاذن على قرطة وخف على خفاف وفلك اذ مفرده وجمعه على السواء
وعلى نحو جمل بفتح الفاء والعين يجمع على اجمال وجمال وباب تاج مما
اعتلت عينه على تيجان غالبا وجاء على ذكور وازمن وخربان
للذكر من الحبارى طاير وحملان وجيره بسكون الياء واسد
وحجلى للقبج ولم يجئ الجمع على فعلى الا هذا والضربى جمع
الضربان وهي دويبة منتنة الريح ونحو فخذ على افخاذ غالبا
في القلة والكثرة وجاء على نمور ونمر ونحو عجز على اعجاز
فيهما غالبا وجاء سباع لما لم تكن فعلة بفتح الفاء وسكون
العين من ابنية الجموع المكسرة قالوا ليس رجلة بتكسير
للرجل خلاف المرءة وانما هي اسم جمع له او للراجل خلاف
الفارس وقيل ان رجلا قد جاء بمعنى الراجل فيكون اسم جمع
للرجل بمعنى الراجل ونحو عنب بكسر الفاء وفتح العين يجمع
على اعناب غالبا وجاء ضلع بفتح اللام وسكونه على اضلع
وضلوع ونحو ابل بكسرتين يجمع على آبال في القلة والكثرة
الاسم المذكر الثلاثي المجرد ان كان على نحو صرد بضم
الفاء وفتح العين لطاير يجمع على صردان غالبا وجاء على رطاب
وارطاب ورباع وربوع وان كان على نحو عنق بضمتين

فيجمع

فيجمع على اعناق وان كان على نحو قوس وثوب وعين من باب
فعل بفتح الفاء وسكون العين معتلا عينه واويا او يائيا يجمع
على افعال لا على افعل لامتناعهم عنه وشذ اقوس واثوب
واعين كشذوذ انيب من النيب من باب فعل بفتحتين ٥
كما لم يجئ الجمع المكسر لمطلق الاجوف على افعل الا ما شذ
كما عرفت لم يجئ الجمع المكسر ايضا للاجوف اليائي على فعال فلا يقال في
سيل سيال ومجيء ثياب لكونه من الاجوف الواوي انما يجئ الجمع
المكسر للاجوف اليائي على فعول كسيول في سيل دون الاجوف الواوي
فانه لا يقال شووب في شوب ومجيء فووج في فوج لجماعة من الناس
وسووق في ساق واصله سوق بالتحريك شاذ كاسوق اذ القياس
في جمع الاجوف الواوي ان يكون على افواج وسوق مثل اسد و
سيقان لما تفطنت بكيفية صوغ الجمع المكسر للاسم
المذكر الثلاثي المجرد شرعنا ان نذكر لك كيفية صوغه للاسم المؤنث
الثلاثي المجرد من الابنية المذكورة فنقول يصاغ الجمع المكسر لنحو
قصعة بفتح الفاء وسكون العين على قصاع وقصع وبدور وبدر
من بدرة لعشرة الاف درهم او لالفين وعلى نوب من نوبة
ولنحو لقحة بكسر الفاء وسكون العين للحلوب من النوق على لقح
غالبا وجاء على لقاح وانعم اذا كان المؤنث الثلاثي
المجرد على نحو برقة بضم الفاء وسكون العين للارض
فيها حجارة ورمل وطين فيصاغ جمع مكسره على برق غالبا
وجاء حجزة اي الازار ومعقده والسراويل التي فيها السكة

على مجوز كما جاء برمة للقدر على برام ولو كان على نحو
رقبة بفتح الفاء والعين فجمع تكسيره كان على رقاب غالبا
وهجي تير في جمع تارة بمعنى مرة لا ينافي الغالب لانه
مقصور تيار اي حذف الالف منه كما في قامة وقيم وانما
يقال تير اذا فعل ذلك تارة بعد تارة وانما جاء أنيق في
جمع ناقة واصل انيق على ما قال في الصحاح أنوق استثقلوا
الضم على الواو فقدموها فقالوا اونق ثم عوضوا عن
الواو ياء فقالوا اينق فوزنه اعفل وقال بعضهم
اصله انوق كما ذكر فحذفت العين وعوض عنها ياء
زايدة فوزنه ايفل والالف في ناقة بدل من الواو
المتحركة لقولهم بعير منوق اي مذلل
انما جمع البدنة لناقة او بقرة تنحر بمكة على بدن بسكون الدال كما
في الكنز او بضمتين كما في الصحاح وقول الله تع والبدن جعلناها لكم
من شعائر الله مقروء بكل منهما وعلى كلتا القراءتين كان ذلك الجمع على
خلاف ما هو الغالب في جمع فعلة بفتح الفاء والعين
انما جمع نحو معدة بفتح الفاء وكسر العين على معد بحذف التاء
من غير تغيير اخر فعلى ذلك كان كلم ونقم جمعا لكلمة ونقمة
كخلف في جمع خلفة وهي الواحدة من النوق الحوامل ويجوز
ان يجمع نحو فعلة بكسر الفاء وسكون العين كمعدة ونقمة على معد

ونقم

ونقم على فعل بكسر الفاء وفتح العين اذا كان الاسم
المؤنث الثلاثي المجرد على نحو تخمة بضم الفاء وفتح العين
فيجمع على تخم بحذف التاء يق اتخمت عن الطعام والاسم
التخمة واصلها وخمة من الوخامة وليس ذلك كالرطبة والرطب
لان الرطب مذكر كالبر والتمر ونحو التخم والنهم مؤنث كالعرف
وتصغير رطب رطيب وتصغير تخم تخيمات بالرد الى واحده ثم
جمعه بالالف والتاء الاسم المؤنث الثلاثي المجرد لو
كان من باب تمرة مفتوح الفاء ساكن العين فيجمع على تمرات بالفتح
فرقا بين الاسم منه والصفة وكان الاسم اولى بالتغيير لخفته
وثقلها واسكان العين في جمع ذلك الباب لا يكون الا لضرورة في الشعر
كقول الشاعر نستريح النفس من زفراتها ولا اعلم خلافا فيما ذكر انما
الخلاف فيما اذا كان ذلك الباب معتل العين كبيضة وجوزة فان
بعضهم يقول في جمعها بيضات وجوزات بسكون العين لاستثقال
الحركة على الواو والياء وتغيير البنية ان قلبتا الفا وهذيل تسوي
بين الصحيح والمعتل العين في التحريك ولا يلتفت الى الثقل اللازم
من تحريك الياء والواو لعروضه قال قائلهم شعرا اخو بيضات
رايح متاوب والرايح من راح يروح نقيض غدا يغدو والمتاوب
الجائي اول الليل لو كان الاسم الموصوف من باب كسرة
مكسور الفاء ساكن العين فيجمع على كسرات بالفتح والكسر فالاول
للفرق بين الاسم والصفة وخفة الفتحة والثاني للاتباع

وركوات وظبيات

هذا اذا كان من الصحيح اذ لو كان من المعتل العين مطلقا او
المعتل اللام بالواو فيجوز لك ان تسكن العين فيهما لكون الاسكان
اصلا بالنسبة الى حرف العلة وتفتح العين فتقول في ديمة
ديمات فانه اجوف واوي من دام يدوم انقلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وفي بيعة وهي معبد للنصارى
من الاجوف اليائي بيعات وتقول في نحو رشوة من
المعتل باللام بالواو رشوات اما الفتح في المعتل العين
فلان فتح حرف العلة مع كسر ما قبلها غير مستثقل واما
اسكان العين فلكونه اصلا بالنسبة الى حرف العلة واما الفتح
في المعتل اللام بالواو فلان حركة الواو مع فتح ما قبلها وسكون
ما بعدها جايزة مثل عصوان والاسكان على الاصل واما المعتل اللام
بالياء نحو قنية فانه يجوز في جمعها كسر العين ايضا لان الياء
المفتوحة مع كسر ما قبلها في اخر الاسم كالحرف الصحيح نحو رايت
القاضي بخلاف الواوي فانه لا يجوز رشوات بكسر الشين لامتناع
حركة الواو مع كسر ما قبلها ولهذا تقلب الواو ياء اذا انكسر
ما قبلها لو كان الاسم الموصوف من نحو حجرة مضموم
الفاء ساكن العين فانه كان صحيحا فيجمع على حجرات بالضم والفتح فالفتح
للفرق المذكور والضم للاتباع وقد يسكن العين في حجرات وكسرات

واويا لانضمام ما قبلها نحو دولة فيجمع على دولات بسكون العين
على الاصل او بفتحها للفرق المذكور مع خفة الحركة على الواو
اذا كان ما قبلها غير مفتوح وان كان معتلا لامه باليا وكرقية
فيجمع على رقيات بسكون العين او بفتحها لما ذكر ولم يجز الضم
فيها لكثرة استثقالا واما اذا كان معتل اللام واويا كعروة
فيجوز في جمعها الكسر الضم ايضا لان وقوع الواو بعد الضمتين ليس
مستثقلا استثقال وقوع الياء بعدها لكثافتها بينهما
اذا كان الاسم المؤنث الثلاثي المجرد مضاعفا فالاولى ان يسكن
عينه عند تجميعه مطلقا سواء كان فاؤه منقوطا كشية بالفتح
فتجمع على شيات او مكسورا كعدة بالكسر فتجمع على عدات او مضموما
كدرة بالضم فتجمع على درات ودليله ان تحريك العين يؤدي
الى فك الادغام مع وجوبه لادغام لاجتماع المثلين مع تحركهما
في كلمة
لما فرغنا من كيفية صوغ الجمع المكسر من الاسم
المؤنث الثلاثي المجرد شرعنا في كيفية صوغه من الثلاثي المجرد
المجرد اذا كان صفة فنقول قياس صوغ الجمع المكسر من الصفة مثل
صعبة وصلبة وصغرة ان يسكن عينه مطلقا فيقال صعبات
وصلبات وصغرات واما جاء على غير القياس كجمالات بجيم
بتحريك الجيم في الجيمة بالحركات الثلث في اللام وبكون الجيم
للشاة التي قل لبنها وربعات بتحريك الباء جمع ربعة بفتح

للمح اسمية اصلية اذ اصل لجبة اسم وصف به كما قالوا امرئة
كلبة فجمع على الاصل او لكون لجبة مما تحرك عينه فحركوا العين
في جمعها ايضا ولكون ربعة اسما مؤنثا وقع على المؤنث والمذكر فيقال
رجال ربعات ونسوة ربعات كما يقال رجال خمسة فتصف المذكر
به وهو مؤنث كل ما فيه التاء المقدرة نحو ارضة
واهل وعرس بالكسر لامرئة الرجل ولبؤة الاسد وعير للابل
التي عليها الاحمال لانها تعير اي تذهب وتجيء كان حكمه حكم
ما فيه التاء الظاهرة فان اريد جمعه على طريقة جمع السلامة
فتقول ارضات بتحريك العين مثل تمرات واهلات بفتح
الها لما فيه من الاسمية وسكونها نظرا الى الوصفية وعرسات بفتح
العين وكسرها مثل كسرات وعيرات بالاسكان والفتح مثل
ديمات ما حذف عجزه وعوض عنه التاء نحو
سنة اصلها سنو وقلة اي عودان يلعب بهما الصبيان
اصلها قلو وثبة اي الجماعة من الناس اصلها ثبي بضم
الفاء وفتح العين ان قيل في جمعه سنون وقلون وثبون
بالواو والنون كان على خلاف القياس وان قيل في جمعه سنوات
وثبات وقلات بالالف والتاء كان على القياس برد اللام وبغيرها

واما

واما العضة وهو كل شجر يعظم وله شوك ففي ان الناقص
منه الواو بدليل جمعه على عضوان او الهاء بدليل
جمعه على عضاه مثل شفاه خلاف وجاء في المحذوفة
الاعجاز آم مكسر امة التي اصلها اموة بالتحريك واصله
اءموكا فلس قلبت الهمزة الثانية الفا كما في ادم فصار
اموكا كم في جمع اكمة قلبت الواو المتطرفة ياء وكسر
ما قبلها واعل اعلال قاض مثل ادل في جمع دلو فصار
في الرفع والجر آم وفي النصب آميا لما فرغنا من
هيئات جموع الاسم الثلاثي مذكرا او مؤنثا شرعنا في هيئات
الصفة الثلاثي فنقول ما كان على نحو صعب بفتح الفاء وسكون
العين يجمع على صعاب غالبا وباب شيخ مما اعتلت عينه يجمع على
اشياخ وجاء المعتل العين وغيره ضيفان في جمع ضيف بكسر الضاد
او بفتحه ووغدان في جمع وغد للئيم وكهول في جمع كهل ورطلة
للرجل الرخو وشيخة بسكون الياء في جمع شيخ وورد في جمع ورد
لعرس بين الكميت والاشقر وسحل بضمتين في جمع سحل للثوب الابيض
من القطن وسمحاء في جمع سمح يجمع نحو جلف بكسر الفاء
وسكون العين من قولهم اعرابي جلف اي جاف على اجلاف
كثيرا وعلى اجلف نادرا ونحو حر بضم الفاء وسكون العين
على احرار ونحو بطل بفتحتين للشجاع على ابطال ونحو نكد
بفتح الفاء وكسر العين للعسر على انكاد وجاء على فعالى ايضا نحو

ونحو يقظ بفتح الفاء وضم العين على ايقاظ ونحو جنب بضمتين
على اجناب ويجمع الجميع من هذه الصفات المذكورة جمع السلامة
للعقلاء الذكور نحو صعبون وحلفون وحذرون ويقظون
وندسون لما تم حكم مذكر الصفات اخذنا في حكم
مؤنث الثلاثي وهو انه يجمع بالالف والتاء لا غير
نحو عبلات في عبلة للضخمة وحذرات في حذرة
ويقظات في يقظة نعم ما هو من باب فعلة بفتح الفاء
وسكون العين كعيلة وكمشة للناقة الصغيرة الضرع
فقد جاء جمعه المكسر ايضا على عيال وكماش وقالوا ايضا
علج في جمع علجة مؤنث علج بكسر العين وسكون اللام للحمار
والرجل من كفار العجم الاسم المذكر الثلاثي المزيد فيه
الذي كان على نحو زمان مما فاؤه مفتوح ومدته الف يجمع غالبا
على ازمنة وقد جاء جمع قذال لمؤخر الراس على قذل بضم الفاء والعين
وجمع غزال على غزلان وعناق للانثى من ولد المعز على عنوق واعنق
وعلى نحو حمار مما فاؤه مكسور والمدة بحالها يجمع على احمر وحمر غالبا وجاء
جمع صوار اي القطيع من البقر على صيران وشمال لخلاف اليمين وللخلق
على شمائل ويجمع نحو غراب مما فاؤه مضموم والمدة بحالها على اغربة
غالبا وجاء قراد على قرد وقراب على قربان وزقاق على
زقان ومجيء غلام على غلمة قليل ومجيء ذباب على ذبب نادر

الاسم الثلاثي المزيد فيه الذي مدته ياء
والفاء مفتوح نحو رغيف يجمع على ارغفة ورغف ورغفان
غالبا ومضاعفه يجمع على سرر فانه جمع سرير وجاء نصيب
على انصباء وفصيل لولد الناقة اذا فصل عن امه على فصال وافيل
لصغار الابل الواحد على افائل وظليم للذكر من النعام على ظلمان
لو كان ذلك الاسم مما مدته واو والفاء مفتوح
نحو عمود فيجمع على اعمدة وعمد وجاء في جمع قعود للبعير
الذي يقتعده الراعي في كل حاجة قعدان وفي جمع ذنوب
للدلو الملاء ماء ذنائب وفي جمع فلو للمهر افلاء
لو كان الثلاثي المزيد فيه صفة نحو جبان مما مدته الفاء وفاؤه مفتوحا
فيجمع على جبناء وصنع جمع صناع يق امرأة صناع اليدين اي ماهرة حاذقة
بعمل اليدين وجياد جمع الفرس الجواد واما نحو كناز مما فاؤه مكسور
والمدة بحالها للناقة المتكثرة اللحم فيجمع على كنز وهجان للبيض
من الابل فالكسرة في الجمع مثلها في رجال وفي الواحد مثلها في كتاب
يجمع نحو كريم مما مدته ياء والفاء مفتوح لا غير
على كرماء وكرام ونذر في نذير وثنيان في ثني وهو الذي
يلقى ثنيته ويكون ذلك في الظلف والحافر في السنة الثالثة
والخف في السنة السادسة وخصيان في خصي واشراف في شريف
واصدقاء في صديق واشجة في شجيج وظروف في ظريف
يجمع نحو صبور مما مدته واو والفاء مفتوح
لا غير على صبر غالبا وعلى ودداء واعداء وباب
فعيل بمعنى مفعول اذا كان فيه ضرب من افة وداء

يجمع على فعلى فجريح واسير وقتيل يجمع على جرحى واسرى
وقتلى وجاء اسارى وشذ اسراء وقتلاء ولا يجمع
جمع التصحيح نلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز
عن نعيل الاصل وهو الذي بمعنى فاعل فانه يجمع
جمع السلامة بالواو والنون فيقال كريمون وظريفون
واذا لم يجمع المذكر من نعيل بمعنى مفعول بالواو والنون وجب
ان لا يجمع المؤنث منه بالالف والتاء لئلا يلزم للفرع مزية
على الاصل اذا اشترك نعيل بمعنى فاعل مع فعيل
بمعنى مفعول في اصابة الالم كمريض فانه بمعنى فاعل اذ يقال مرض
الرجل فهو مريض نلا يجمع جمع السلامة فيقال في جمع مريض مرضى
كجرحى حملا على فعيل بمعنى مفعول لموافقته اياه في الزنة وفي اصل
المعنى جميعا كيف وهم جوزوا حمل الشيء على الشيء في صيغة
الجمع لتوافقهما في اصل المعنى فقط مع تخالفهما في الزنة كما لك
وميت واجرب فانه مع تخالفه فعيلا بمعنى مفعول يجمع
على هلكى وموتى وجرب لموافقته اياه في اصل المعنى وهو
اصابة الضرر فما وافقه في الزنة وفي اصل المعنى جميعا
احد ربالحمل انما جمع ايم بتشديد الياء للرجل
لا زوجة له وللمرئة التي لا زوج لها على ايامى وجمع
يتيم وهو من الانسان من لا اب له ومن البهائم ما لا ام

له

له ومن الذي ما لا اخت له على يتامى حملا اياها على وجائى
وحبائل لتوافق الاولين الاخيرين في اصابة الافة
مع ان مفرد الاولين فيعل ونعيل ومفرد الاخيرين
فعل اذ مفرد ما وجع وحبط وخالف الجوهري في ايامى
فقال ان اصله ايايم فقلب الياء الميم وقلبت الياء
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايامى قياس صوغ الجمع
المكسر للاسم المؤنث الذي كان زيادته تاء ثالثة ان يكون ذلك الجمع على
وزن فعالى نحو جارية ورسالة وذوابة وسفينة وركوبة يجمع على جواري و
رسائل وذوائب وسفائن وركائب ونحو عجوز وصبيحة من الصباحة
بمعنى الجمال على عجائز وصبائح وان جاء جمع صبيحة على صباح ايضا وجمل
خلفاء جمع خليف اولى من جعل جمع خليفة كنوبة على نعيل على نعلاء نحو كاهل
على كلاء وللحمل على الاكثر اولى الاسم المزيد فيه الذي زيادته
الف ثانية وكان على وزن فاعل يجمع على فواعل مطلقا سواء كان
مذكرا او مؤنثا فيجمع نحو كاهل وهو ما بين الكتفين على كواهل
ونحو كاتبة وهي من الفرس حيث يقع عليه مقعم السرج على
كواتب وجاء حجران جمع حاجز لما يمسك الماء من شفة الوادي
وجنان جمع جان لابد الجن الاسم الذي كان
على وزن فاعلاء يجمع ايضا على فواعل لتنزيله منزلة ما فيه
تاء التانيث لاشتراكهما في زيادة علامة التانيث على فاعل نحو قاصعاء
قاصعاء يحجر من جحر اليربوع الذي يتحصن فيه اي يدخل فيه على
قواصع وجمعوا نافقاء لاحدى جحرته التي يكتم وهو موضع يرققه

وجمعوا الدامّاء بتشديد الميم لاحدى جحرته التي يخرج
مع الولد منها التراب ويجمعه على دوامّ اصله دوامم
ادغم الميم في الميم وجمعوا السابياء للمشيمة التي تخرج
مع الولد على سواب اصله سوابي اعلّ اعلال قاض
وانما قلب الف فاعل وفاعلة وفاعلاء واوا تشبيها للتكسير
بالتصغير . الجمع المكسر للصفة المذكر الذي كان على نحو
جاهل ولم يكن معتل اللام انما يجي على جُهْل وجُهّال غالبا وعلى فسقة
كثيرا فان كان معتل اللام فيجمع على قضاة ودعاة واصلها قضية و
دعوة على وزن فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين واللام قلبت الواو
والياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبُذْل جمع باذل للبعير الذي
انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما
بذل في الثامنة وشعراء جمع شاعر وصحبان جمع صاحب وتجار بكسر
التاء وتخفيف الجيم جمع تاجر وقعود بضم القاف جمع قاعد
قد حكموا ان مجي فوارس في جمع فارس شاذ لان فواعل انما هو جمع فاعلة
مثل ضاربة وضوارب او جمع فاعل اذا كان صفة للمؤنث مثل حائض
وحوايض او كان لغير الادميين مثل جمل بازل وجمال بوازل واما
مذكر ما يعقل فلم يجمع عليه الا فوارس وهوالك ونواكس اما
فوارس فلانه شي لا يكون في المؤنث فبعد بهذا عن الصفة
لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو
كالاسم ويق هالك في الهوالك فجرى على الاصل لانه يجي في الامثال ما لا يجي في غيرها واما نواكس جمع الناكس بمعنى المتطاطي راسه فقد جاء

في ضرورة الشعر

في ضرورة الشعر . يجمع الصفة المؤنث كنائمة على نوايم
ونُوَّم وكذلك نحو حوائض وحُيَّض مما لا مذكر له فلم يفرق لذلك
بالتاء . الاسم المزيد في اخره المؤنث بالالف رابعة
ان كان نحو انثى يجمع على اناث وان كان نحو صحراء بالالف الممدودة
فيجمع على صحاري قال الجوهري اصله صحاريّ بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر
لانك اذا جمعت نحو صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد
الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء
للكسرة التي قبلها فتنقلب الالف الثانية التي للتانيث ايضا فتدغم ثم حذفوا
الياء الاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحارى بفتح الراء ليسلم الالف من الحذف
عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين
الياء المنقلبة من الالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمى ومعزى اذا قالوا
مرامي ومعازي وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية
فيقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحارى كما يق جوان . لو كان
المزيد في اخره المؤنث بالالف رابعة وهو صفة كعطشى فيجمع على
عطاش وحرمى لكل انثى من ذوات الظلف اذا اشتهت الفحل
على حرامى والفرق بين المثالين مع كون الالف في كليهما مقصورة
وفائهما مفتوحة وهما صفة ان الاول له مذكر بالالف والنون كعطشان
والثاني ليس له ذلك لكن نزل منزلة ما جاء في مذكره فعلان نحو عجلان
وعجلى وعجالى ونحو بطحاء بالمد لمسيل واسع فيه دقاق
الحصى يجمع على بطاح ونحو عشراء بالمد وفتح الثاني للناقة التي
اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر يجمع على عشار

بالكسر ونحو الصغرى التي يجيء مذكرها على افعل يجمع على الصغر
ولو كان المزيد في اخره المؤنث بالالف خامسة نحو حبارى فيجمع
على حباريات قاله الجوهري الف اليت للتانيث ولا للالحاق وانما
بني الاسم بها فصار كانها من نفس الكلمة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة
اي لا يتون والاشبه انها للتانيث المزيد فيه الذي كان
على افعل ان كان اسما يجمع على افاعل فنحو اجدل للصقر واصبع
واحوص يجمع على اجادل واصابع واحاوص وقولهم حوص فجمع
احوص للصفة الوصفية الاصلية فان الحوص ضيق في مؤخر العينين
او في احد العينين والرجل احوص والمرئة حوصاء وان كان صفة
نحو احمر ناهوتون او عيب فيجمع على حمران وحمن ولا يقال في جمعه
احمرون بالواو والنون لتميزه بذلك من افعل التفضيل ولا يقال في
مؤنثه وهو حمراء حمراوات بالالف والتاء لانه فرعه واذا لم يجمع
الاصل جمع السلامة فلان لا يجمع الفرع كذلك اولى وجاء الخضراوات
في جمع خضراء وهو قوله صلى الله عليه وآله ليس الخضراوات صدقت
مع امتناعه اخضروان لغلبته اسما فكانه قيل ليس في البقول صدقة
الافعل الذي لم يكن اسما ولا صفة بل للتفضيل يجمع
على الافاضل في التكسير والافضلين في التصحيح ونحو شيطان
وسرحان وسلطان تزيد في اخره الالف والنون وهو اسم
جنس يجمع على فعالين نحو شياطين وسراحين وسلاطين وجاء

سراح

سراح فلو كان اسم صفة الجنس كغضبان وسكران
فيجمع على غضاب وسكارى بفتح الغاء وقد ضمت فاء
اربعة من الجموع وهي كسالى وسكارى وعجالى وغيارى
في كسلان وسكران وعجلان وغيران من غار عليه يغار غيره
والفتح ايضا جائز في الجميع الا انه اختير فيها الضم
المزيد الذي كان على فيعل نحو ميت وجيد
وبيت اي واضح يجمع على اموات وجياد وابياء ولا
يجيء فيعل بكسر العين الا من الاجوف وبفتح العين
الا من الصحيح كصيقل وحيدر يجيء الجمع
المصحح لاسماء الفاعلين والمفعولين الموضوعة للمبالغة
ولغير المبالغة من الثلاثي المجرد ومن غير سوى فاعل
اغناهم عن التكسير فلا يقال الا شرابون وحسانون
الحسان بالضم احسن من الحسن والانثى حسانة و
نسيقون ومضروبون ومكرمون ومكرمون وغيرها
وجاء عواوير في عوار بالضم للجبان وملاعين في طعون
ومشائيم في مشوم وميامين في ميمون ومياسير في موسر
من ايسر الرجل اي استغنى ومناطير في مقطر ومناكير
في منكر ومطافل في مطفل وهي الظبية معها طفلها ومشادن
في مشدن من اشدنت الظبية اذا اشدن ولدها اي قوي

لما تم هيئات الجموع القياسية وغيرها للثلاثي مجردا
اومزيدا فيه اخذنا في بيان الجمع المكسر للرباعي تقول ان نحو
جعفر وغيره من الهيئات مثل درهم وزبرج وبرثن يجمع على
فعالل نحو جعافر قياسا ويجمع نحو قرطاس مما زيد فيه على
رابعته على قراطيس وما كان على زنته الرباعي وكان ملحقا
به كوكب وجدول وعثير مثل درهم للعبار يجمع
على فعالل ايضا فيقال كواكب وجداول وعثاير وكذا
ما يقارب زنته الرباعي وكان غير ملحق به بغير مدة رابعته
نحو تنضب لشجر يتخذ منه السهام ومدعس للرمح فيقال
في جمعها تناضب ومداعس كل ما كان على نحو قرواح
للارض البارزة للشمس اذا لم يختلط بها شيء وطويلة القوائم
وقرطاط للبرذعة ومصباح يجمع على مثال فعاليل نحو قراويح
وقراطيط ومصابيح الرباعي الذي كان ذا التاء ان كان بغير
مدة رابعته كجحمة ومكرمة فيجمع على فعالل فيقال جماجم ومكارم وان كان
مع تلك المدة فيجمع على فعاليل فتقول سراديل وجاء جمع
الرباعي الاعجمي والمنسوب على فعالل ايضا لكنه قد يكون مع الهاء
نحو جواليق في جوبق واشاعرة في النسبة الى اشعث وقد لا يكون معها
نحو كياليج في جمع كيلج الا ان زيادة الهاء امارة للتأنيث فالمدة الثالثة على معنى

هذا

هذا تمام الكلام في جمع الرباعي الجنس قد يكون بلا تاء وواحده
مع التاء وقد يكون بالعكس فالاول نحو تمر وحنظل وبطيخ اسم جنس
موضوع للماهية المجردة عن المشخصات ولهذا يصلح لوقوعه على
القليل منها وعلى الكثير ويميز واحده بالتاء فيقال تمرة وحنظلة
وبطيخة وما واحده بغير التاء والجنس بالتاء مثل كمأة وكماء
لنبت معروف وجبأة على ما في الصحاح بكسر الجيم وبفتح
الباء والهمزة وجباء بفتح الجيم وسكون الباء للجمع
من الكمأة عكس تمرة وتمر وقيل ان الجبأة مثل
الجبهة كان من باب تمر وتمرة وان جبأة مثل غرزة
مكسر جباء مثل غرد اختلفوا ان نحو
ركب وحلق وجامل للقطيع من الابل وسراة في
سراة المسيد وفرهة في فاره الحاذق من البرذون و
البغل والحمار وغزي في غاز وقوام مثل غلام في قوم
مثل جعفر هل هو جمع او اسم جمع والاصح الاخير لجواز
عود الضمير اليها مذكرا لان الفاظها مفردة بخلاف لفظ
الجمع لجواز وقوعها تمييزا عن نحو عشرين ولجواز تصغيرها
على الفاظها مع عدم كونها من اوزان جمع القلة لكن كلام
بعض المغربين يفيد ان ما ذكر جمع يجوز ان يجمع الجمع
المكسر مكسرا ومصححا لكن بالالف والتاء اما الاول فنحو
اكالب في اكلب جمع كلب وانا عيم جمع انعام جمع نعم وجمالي جمع

جمع كلب وجمالات جمع جمال جمع جمل وكلابات جمع كلاب
جمع كلب وجمعات جمع جمع بيوت جمع بيت وجمعات جمع جمعات جمع جمع جمع الجنس جمع الجنس من الاول ما في الثاني
للجنس نحو على الذين من قبلكم والاثني

وحيث يجمع الجمع [illegible] بد من ارتكاب تاويل
جماعة من الجمع الاول وهذا لا يطلق على اقل من التسعة او اربعة
كما ان الجمع الاول لا يصح الا لثلاثة او اثنين على اختلاف الرايين
في اقل الجمع فقد ان الجمع مفردها ويجمع على ما يقتضيه الاصول

ليس كل جمع يجمع كما انه لا يجمع كل مصدر كالحلوم
والالباب والاداب وكذلك لا يجمع جميع اسماء الاجناس
كما جمع التمر فقيل تمرات وورد جمع الجمع في جمع القلة
اكثر منه في جمع الكثرة الا بالالف والتاء فان في جمع ذلك
الكثرة اكثر ما كان على وزن فعلة تاريد ان يجمع
بالالف والتاء لابد ان ينظر الى عينه فان كان معتلا وجب ان يبقى عين
الفعل على سكونها وقت الجمع مطلقا واويا كان او ياييا صفة كان او اسما كبيضات
وجوزات في بيضة وجوزة وان لم يكن معتلا وجب ان يحرك عينه في الجمع
ان كان اسما كتمرات في تمرة وان يبقى العين على ما كان من السكون نحو
ضخمات بكون الخاء في الضخمة اي الغلظة وذلك للفرق بين الاسم والصفة
ولم يفعل بالعكس لان الصفة ثقيلة فهي بالسكون اولى وانما جعلوا السكون
في مطلق المعتل للفرق بينه وبين الصحيح مع اولوية الخفة بالمعتل
الجمع المصحح مذكره ومؤنثه والجمع المكسر الذي كان على وزن افعل وافعال
وفعلة وافعلة للقلة بمعنى ان الجمعين اتيا مطلقا على العشرة وما دونها من غير
قرينة ولا يطلقان على ما فوقها الا مع القرينة وما عداهما من الجموع المكسرة
للكثرة بمعنى انه انما يطلق بلا قرينة على ما فوق العشرة وبالقرينة يطلق على

العشرة وما دونها

عرفت مما ذكر ان حرف العلة اذا
سكن ليسمى حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد فكل حرف
مد حرف لين ولا ينعكس والالف حرف مد ابدا والواو والياء
حرفا لين كما في قوله وبيع واخرى حرفا مد كما في يقول وبيع وثالثة
ليسا حرفي لين ولا حرفي مد بل هما بمنزلة الصحيح وذلك اذا تحركا
كما في نحو وعد وبير التقاء ثلاث سواكن جائز في لغة
الفرس وممتنع في لغة العرب والتقاء اربع سواكن ممتنع في جميع اللغات
ولا التقاء الساكنين في لغة العرب احوالات الاول ان التقاء الساكنين
مغتفر في الوقف مطلقا سواء كان احدهما حرف مد ولين او كلاهما كقولك
زيد وعمرو لان الوقف محل تخفيف وقطع والساكنين اللذين
احدهما حرف لين والاخر مدغما وما في كلمة واحدة نحو خويصة
في تصغير خاصة فان ياء التصغير والصاد الاولى ساكنان
ونحوها الصاد والتاء فان الالف واللام الاولى ساكنان وانما اغتفر
ههنا التقاء الساكن الاول وكون المدغم مع المدغم فيه بمنزلة
حرف واحد مع انهما في كلمة واحدة فيمتزج اللينان بالمدغم
فكانهم لم يجتمع ساكنان وانما اعتبرنا كون الساكنين المذكورين
في كلمة واحدة اذ لو كانا في كلمتين نحو واذ قالوا اللهم وياايها النبي وما
جعل عليكم في الدين يجب حذف اللين لقطا لاخطا الثاني ان التقاء
الساكنين اغتفر فيما بني لعدم التركيب وقبل اخرها حرف
لين نحو ميم قاف عين زيد افشان اما اغتفاره وصلا فلما
من وفصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي للاعراب

[illegible] لوجود المانع وهو شبهه بما لا يشبه المبني وهو الاصل ولم يشبه المبني لوجود المانع
[illegible] لوجود المانع وهو شبهه بما لا يشبه المبني وهو الاصل ولم يشبه المبني لوجود المانع

الثالث ان التقاء الساكنين مغتفر فيما دخلت فيه همزة
الاستفهام على حرف التعريف او على همزة الوصل المفتوحة
نحو الحسن عندك وآيمن الله وآيم الله يمينك وانما
اغتفر للالتباس بالخبر لو حذفت همزة الوصل الرابع ان
احد الساكنين الملتقيين مدة اولى فح حذفت تلك المدة نحو
خف وقل وبع فان الاصل تخاف وتقول وتبيع وبعد
حذف حرف المضارعة واسكان اللام يلتقي ساكنان المدة
ولام الفعل وكذا تخشين يا امرئة فان الاصل تخشيين
مثل تعلمين قلبت الياء التي لام الفعل الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف وياء الضمير وكذا
اغزوا فان الاصل اغزووا مثل اطلبوا استثقلت الضمة على
الواو فحذفت فالتقى الساكنان وهما الواوان وقس عليه ارمي
اذ اصله ارميي مثل اضربي استثقلت الكسرة على الياء وبعد
حذفها بقي الياءان ساكنين واغزن يا رجال وارمن يا امرئة اذ
بعد اتصال نون التاكيد الثقيلة باغزوا وارمي يلتقي ساكنان الواو
والياء واولى نون التاكيد وهما في كلمتين اذ الضمير كلمة والنون كلمة اخرى
اذا ضم الفاعل المعرف باللام الى الفعل نحو
يخشى القوم ويغزو الجيش او المفعول المحلى باللام نحو

يرمي

يرمي الغرض فالتقى الساكنان المدة ولام التعريف اوجبوا
حذف المدة في نحو جميع هذه الامثلة اما الحذف فللاستثقال
واما تعيين المدة لذلك فلكثرة التصرف فيها دون الساكن الثاني
فانه قد لا يكون كذلك مع ان حركة ما قبل المدة منبئة عنها
وحذف الثاني يخل بمدلوله اذ لا دليل على وجوده ان قلت
لم ما عاملوا معاملة الضم في نحو خف الله و
اخشوا الله واخشون يا رجال واخشين يا امرئة
قلنا لامتناع حذف احد الساكنين هنا ووجوب عروض حركة
لاحدهما فلهذا لم يرد الساكن الاول وهي الالف المحذوف لالتقاء
الساكنين وانما لم يعتبروا الحركة العارضة في نحو هذه الامثلة
لانها انما جيء بها لضرورة ساكن بعدها في كلمة اخرى منفصلة
وان كانت هي النون التاكيد اذ هو مع الضمير البارز كالمنفصل
اذا التقى الساكنان ولم يكن اولهما مدة حرك الاول
نحو اذهب اذهب والساكنان فيه الباء والذال وكذا
لم ابله اصله ابالي وبعد ادخال الجازم صار لم ابال
بسقوط حركة اللام فالتقى ساكنان واولهما مدة فحذفت المدة
على القياس ثم الحق به هاء السكت للوقف فالتقى ساكنان
اللام والهاء فحركوا اللام اقول هاء السكت لانها تزاد للوقف
خاصة على متحرك بالحركة البنائية من حيث ان الحركة
تنتفي حالة الوقف مع قيام الحاجة الى بيان الحركة البنائية
لفقدان ما يدل عليها وظ ان ما نحن فيه ليس كك

حذف الياء و

ليس ما ذكر
من المواضع
التي تزاد فيها

قد مر ان التقاء الساكنين مغتفر في الوقف وفي كلمة اولهما
لين والثاني مدغم وفي نحو ميم وقاف وفي نحو الحسن و
غير مغتفر في غير ذلك بل يجب اما حذف اولهما ان كان مدة
او تحريكه ان لم يكن مدة مطلقا سواء كانا في كلمة او في كلمتين كما
علمت من الامثلة السابقة فمن ثم حرك اول الساكنين في
الم الله اذ الساكنان فيه الميم الاخيرة من ميم الم واللام
من الله وفي اخشوا الله واخشي الله اذ الساكنان فيهما
حرف اللين واللام من الله وفي اخشون يا رجال واخشين
يا امراة بتحريك الواو والياء بناء على قانون وجوب تحريك اول
الساكنين اذا لم يكن اولهما مدة ربما يقال يجب
ان لا يحرك حرف اللين في مثل اخشون من حيث
ان ثاني الساكنين مدغم من جملة ما هو كالمتصل
بالفعل فكان من باب ما اغتفر فيه التقاء الساكنين
وجوابه ان نون التاكيد مع الضمير البارز في حكم
المنفصل اذا عرفت ان التقاء الساكنين في غير الصور
المغتفرة مندفع اما بحذف احدهما او بتحريك اولهما فاعلم انه قد
يندفع بتحريك ثانيهما كما في انطلق ولم يلده في قول رجل
من ازد الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
وذلك ان انطلق ولم يلده بسكون اللام وفتح القاف و
الدال اصلهما انطلق ولم يلد بكسر اللام وسكون القاف والدال
فشبهوا طلق ويلد بكتف فاسكنوا اللام منهما فالتقى ساكنان اللام

والقاف والدال

والقاف والدال فحرك الثاني اذ لو حرك الاول فات
الغرض المقصود من اسكان الاول وهو التخفيف
واختير الفتح اتباعا لحركة اقرب المتحركات
اليه وذلك فتحة الطاء والياء لانهم لو كسروا
لزم ما فر منه في الاول وهو الكسر وقد
اندفع نقل التقاء الساكنين ايضا بتحريك ثانيهما في
نحو ردّ ولم يردّ اذ اصلهما اردد ولم يردد اسكن الدال
الاولى منهما بالقاء حركتها على ما قبلها فالتقى ساكنان
فحركوا الثاني لئلا يفوت الغرض من الادغام وهو
التخفيف والحجازيون يقولون اردد ولم يردد على الاصل
من غير ادغام لان شرط الادغام ان لا يكون الثاني ساكنا
زعم بعضهم ان قراءة حفص في قوله عز من قائل
ومن يطع الله ورسوله ويخشى الله ويتقه فاولئك هم
الفائزون بسكون القاف من باب ما حرك الثاني لالتقاء
الساكنين ظنا منه ان اصل الكلام ويتق زيد فيه هاء
السكت فصار تقه مثل كتف وبعد اسكان القاف
التقى ساكنان القاف وهاء السكت فحرك الثاني
كما في انطلق وزعمه فاسد لان هاء السكت لا يجوز
اثباتها وصلا ولا تحريكها اصلا ولو جوز تحريكها
ههنا لكان اللائق بها الفتح كما في انطلق بل الوجه

ولو لقي هاء التانيث اوجبوا الفتح نحو ردّها
لان الهاء لخفائها كالعدم فكان الالف واقعة
بعد الدال ولو لقي هاء التذكير كردّه فالافصح الضم
لان الواو الناشئة في التلفظ بعد الهاء كانها
واقعة بعد الدال وانما قلنا ان الضم افصح اذ الكسر
في ردّه لغية سمعها الاخفش من بني عقيل وليست بمستكرهة
لان الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء جوز تغلب
الفتح في ردّه قياسا على ردّ وغلط لان الواو بعد الضمير
موجود في اللفظ والهاء حاجز غير حصين فلا يصح قياسه
ووجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل لطلب التخفيف
لكثرة استعمال من مع لام التعريف والكسر ضعيف عكس من
ابنك فان الكسر في مثله واجب على الاصل والفتح ضعيف
لانه لم يكثر كثرة من مع لام التعريف فلا يناسبه عدول عن
الاصل للتخفيف وعن مع لام التعريف تكون مكسورة
على الاصل لانه لم يكثر كثرة من مع اللام وعن الرجل
بالضم ضعيف لخروجه عن الاصل وعن محاولة التخفيف
قد جوزوا في التقاء الساكنين المغتفر وهو اللازم
عن الوقف ان يتحرك الساكن الاول بحركة الموقوف عليه لكن
لا مطلقا بل اذا كانت الحركة ضما نحو اضربه وهذا النقر او كسرا

نحو

نحو من النقر كما جوزوا في التقاء الساكنين المغتفر الاخر وهو
ان يكون الاول الفا والثاني مدغما في كلمة كدابة وشابة ان
تقلب الالف همزة وكلا التجويزين معلل بالامعان في الهرب
من التقاء الساكنين وانما لم يحركوا الساكن الاول في نحو
تامروني مما كانت المدة غير الالف لان تحريكها مستثقل
كما ان الوقف الصناعي لا يوقف الا على
ساكن فكذا الابتداء بالساكن لا يمكن الا بمتحرك بشهادة
الحس السليم فحيث كان اول الكلمة ساكنا لا بد ان يلحق
باولها همزة وصل مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة
اصلية كما في انصر او مكسورة كما في اضرب لدفع الابتداء
بالساكن فناسبت الكسرة لما بينها وبين سكونها من التعاوض
على ما مر وانما سميت هذه الهمزة همزة الوصل لان ما بعدها
معها يتصل بما قبلها بخلاف همزة القطع فان ما بعدها معها ينقطع مما
قبلها وعدم انضمام الهمزة في نحو ارموا من جهة ان الضمة على الميم
غير اصلية وانما لم ينكسر الهمزة في لام التعريف وميم التعريف نحو الرجل
وامرجل فانها تفتح لكثرة استعمال لام التعريف وشبه بها ميمه وانما
فتح همزة ايمن بضم الميم والنون تشبيها بالداخلة على لام التعريف الحرفي
لانه لا يستعمل الا في القسم فضارع الحرف من قبل عدم
التصرف فيه وعلى القول بان ايمن جمع يمين كان الفه الف
قطع لكن خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم
حيث جيء بتلك الهمزة لضرورة الابتداء بالساكن
كان اثباتها وصلا لحنا اذ لا ضرورة في حال الوصل فيكون

في تصحيح هذه القرائة ان الها يجعل ضميرا عايدا
الى الله واسكان القاف من تقه يكون للتخفيف
على منوال كتف فلا التقاء ساكنين ولا تحريك لاجله
الاصل فيما يحرك لالتقاء الساكنين هو
الكسر لان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسماء فلما
ثبت بينهما التعاوض واحتيج ههنا الى تعويض عن السكون
كان الكسر بذلك اولى فان خولف هذا الاصل فلعارض
كوجوب الضم في ميم الجمع في مثل عليكم اليوم اعادة لها
الى اصلها اذ اصل هذا الميم ان تكون مضمومة يدل عليه
قرائة اهل مكة بضم هذه الميمات بواو بعدها نحو عليكموا
الا اذا وقعت بعد هاء واقعة بعد ياء مثل عليهم الله
او بعد كسرة مثل في قلوبهم العجل فانها قد تكسر اتباعا
وكوجوب الضم في مذ اذا قيل مذ اليوم تنبيها على حركة
الاصلية وهي الضم لانها مخففة منذ وكاختيار
الفتح في الميم من الم الله محافظة على التفخيم في
اسم الله انما جوزوا تحريك اول الساكنين الملتقيين
بالضم اذا كان بعد الثاني منهما ضمة اصلية في
كلمة الساكن الثاني نحو قالت اخرج فان الراء مضمومة

بعد الخاء التي هي ثاني الساكنين ضمة اصلية
في كلمة فعروض الاتباع اوجب ارتكاب خلاف الاصل
المذكور وقالت اغزي كذلك اذ الزاء في الاصل مضمومة
لانه من باب نصر ينصر ولا اعتداد بكسرتها العارضة و
بتبعية الزاء ضمت التاء التي هي اولى الساكنين فخولف الاصل
انما قيل ان امرء بكسر النون من جهة ان
ضمة الراء ليست بالاصالة بل بتبعية الهمزة ولذلك
تقول رايت امرا بالفتح ومررت بامرء بالكسر وقالت ارموا
كذلك لان ضم الميم منقولة من الياء المحذوفة اذ الاصل ارميوا
انما لم ينضم الساكن الاول مع ان ضمة الثاني من الساكنين
اصلية في نحو ان الحكم من جهة ان ضمة الحاء وان كانت اصلية
لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني اذ لام التعريف كلمة براسها
واختيارهم الضم في نحو اخشوا القوم اشعارا بان الواو واو الجمع
والكسر في نحو لو استطعنا ايذانا بان الواو فيه ليست بضمير
اذا اتفق التقاء الساكنين في المضاعف الذي
كان عينه مضموما كرد ولم يرد فجوزوا بعد الكسر
الذي من الاصل الضم للاتباع والفتح للتخفيف فان
كان مفتوحا كعض او مكسورا كفر فالكسر على الاصل
والفتح على التخفيف او للاتباع في المفتوح العين
نعم لو لقي المضاعف ساكنا بعده كرد القوم كان مختار
الاكثر فيه الكسر على الاصل لانك لو فككت الادغام

اثباتها خطاء الا في الضرورة كقولهم شعر كل سر
جاوز الاثنين شاع اذا اجتمع همزة الوصل مع
همزة الاستفهام فان كان همزة الوصل غير مفتوحة
سقطت لعدم اللبس نحو ابنك بان استخرج المال
وان كانت مفتوحة التزموا جعلها الفا للبس بالخبر
نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك والقول بجعلها
بين بين اي بين الهمزة والالف غير بعيد سيما لاستقامة
الوزن اذ في غير الوزن فرار من التقاء الساكنين وان
كان مغتفرا في مثل هذه الصورة جميع همزات
مزيد الثلاثي والرباعي مصدرا كان او فعلا ماضيا كان
او امرا وهمزات امر الثلاثي اذا كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنة واداة التعريف وميمه في لغة طي همزة وصل تؤتى
في الابتداء خاصة لا في الدرج الا باب الافعال فان همزته للقطع
غير ساقطة في الدرج ولا تكون همزة الوصل الا في عشرة اسماء
محفوظة وهي ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان
وامرء وامرأة وفيهما لغة اخرى مرء ومرأة وايمن بضم الميم
والنون اسم وضع للقسم وربما حذفوا منه النون وقالوا ايم الله
اذا اتصل لام الامر بواو العطف نحو وليوفوا
او بفاء العطف نحو فلينظر او بثم نحو ثم ليقضوا فيعرض لها
السكون طلبا للتخفيف لكثرة الاستعمال كما عرض سكون ها في
وهو وهي فهو لهو لهي اهو اهي لمثل ما قلنا وللاشتباه بكتف

وعضد

وعضد فعاملوها معاملتها الالف انما جاء على ستة
وعشرين نوعا اولها الف الوصل نحو بسم الله وابتغ ثانيها الف
مفردة كالحروف المقطعة التي يجب ان يقطع في التكلم كل
حرف منها عن الباقي بان يؤتى باسم كل منها على ماهيته مثل الم
فانه يقال الف لام ميم من غير ان يوصل بعض ببعض وهذه
الالفاظ وان كانت اسماء حقيقة لكنها تسمى حروفا باعتبار
مدلولاتها تجوزا واختلفوا في ان المقطعات في اوايل السور هل هي
من المتشابهات فيجب الايمان بها ولا يطلب فيها التاويل او هي
من السن الملائكة التي يفهم بعضهم من بعض او انها ليست بمتشابهة
بل هي من جنس التكلم بالرمز فيجب التاويل بحيث لا يرده العقل
والشرع ولذا قال بعضهم معنى الم انا الله اعلم او الف عبارة عن الله
ولام جبرئيل وميم محمد او الف عبارة عن كل نبي اول اسمه الف كادم
وابراهيم وايوب ولام عبارة عن كل نبي اول اسمه لام كلوط وميم
عبارة عن كل نبي ابتداء اسمه ميم كمحمد وموسى عليهما السلام ثالثها
الف اصلية مثل اسد واياك نستعين رابعها الف
القطع مثل ءانذرتهم وسواء علينا خامسها الف
تقريع مثل اسمعيل وانت قلت للناس سادسها الف
توشيح مثل اتامرون الناس بالبر سابعها الف الاستفهام
مثل افلا تعقلون قل اتدعون من دون الله ثامنها الف
الاستفهام الممدودة مثل قل آلذكرين وآنسني والله خير
تاسعها الف الاستفهام المحذوفة مثل قوله تع وتلك نعمة تمنها علي
معناه او تلك وقوله تع عم يتساءلون عن النبأ العظيم معناه

اعن النبأ العظيم عاشرها الف ممدودة مثل من الملائكة و
خلائق حادي عشرها الف التفخيم مثل الف الله ثاني عشرها الف
المبالغة مثل احسن اثاثا ثالث عشرها الف الاشباع مثل الرحمن
اذ الالف الذي بعد الميم الف الاشباع رابع عشرها الالف الثابت
في اللفظ والساقط في الخط مثل سلطن وشيطن خامس عشرها
الالف للوقف مثل الظنونا والرسولا وسبيلا سادس
عشرها الف علامة النصب مثل حيا سابع عشرها الف
التثنية مثل رجلان خصمان ثامن عشرها الف الجمع مثل
مناسكنا شعائر الله تاسع عشرها الف الفصل الذي يكتب
بعد واو الجمع عشروها الف الامر مثل اهدنا الصراط المستقيم
احد عشروها الف مبدلة عن الواو مثل قال وكان اذ اصلهما
قول وكون ثاني عشروها الف مبدلة عن الياء مثل واذا
كالوهم اذ الاصل كيلوهم ثالث عشروها الف التفضيل مثل
زيد افضل من عمرو رابع عشروها الف تنوين مثل رايت زيدا
خامس عشروها الف مبدلة من النون الخفيفة مثل
وليكونا ولنسفعا سادس عشروها الف مبدلة من النون
التي هي لام الكلمة مثل اذا الوقف في اللغة
الحبس وفي الصناعة قطع الكلمة عن تحريك اخرها
ويرد عليه انه ليس بجامع اذ تحرك الكلمة مع قطعها عما
بعدها وقف وان الحن في ترك حكم الوقف والتعريف لا يشمله

وليس

وليس بمانع اذ الحد يشمل ما لو اسكن اخر الكلمة ووصل
ما بعدها بها من غير سكتة كما قالوا واحد اثنان ثلثة
في الوصل مع انه لم يعد وقفا فالصواب ان يعرف بانه قطع
الكلمة عما بعدها ولو فرضا مطلقا وان حركت لحنا
لما تفاوتت محال الوقف تفاوتا اوجب اختلاف احكامه ووجوهه
وكان بعضها احسن من بعض فاستقرءوها ووجدوها منحصرة
في احد عشر وجها فعلينا ان نفصلها فنقول اولها الاسكان المجرد
عن الروم والاشمام ومحله المخصوص به ما تحرك اخره مطلقا
سواء كان معربا او مبنيا وسواء كان قبل اخره ساكن او لا وهذا
هو الاغلب الاكثر وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في
تحصيل غرض الاستراحة ثانيها الروم في المتحرك وهو
ان ياتي بالحركة خفية كانك تروم الحركة ولا تشبعها بل
تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل مع تحصيل بعض
الغرض من الوقف وسيبويه ذكر عن العرب وقوع الروم في المفتوح
لكن الاكثر منعوه فيه لخفة الفتحة وسرعة النطق بها فلا يكاد
يخرج الا على حالها في الوصل وايضا فانه يشبه الثوباء فيفضي
الى تشويه صورة الفم ثالثها الاشمام وهو ان تضم شفتيك
بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه بعض
النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت
بضمهما التنبيه على خصوص الحركة ولهذا يختص العين بادراكه
دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو فلا
يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير وهو مختص بالمضموم
لانك لو ضممت الشفتين في غيره او همت خلافه فرفضوه لئلا
يؤدي الى نقيض ما وضع له

اذا وقفت على تاء التانيث فان لم تبدل هاء نحو
اخت وبنت فحد بان الروم والاشمام فيها اتفاقي وان ابدلت
نحو رحمة هاء فحد جريانهما فيها خلافي والاكثر على عدمه لانها لبيان
حركة الحرف الموقوف عليه وكا حركة لهاء التانيث شعرا لانها كالحركة
الحركة للتاء وهي معدومة وبهذا يعلم ان للروم ولا اشمام
ايضا في ميم الجمع نحو اليكم اذ لا حركة لها في الاصل وكذا
عند من ضم ميم الجمع ووصلها بالواو ويقف بحذف الواو
اذ الميم ليست اخر الكلمة عنده فلا يحسن فيها الروم
والاشمام لانهما تختصان بالاخر ليبينا حركة الحرف
الذي هو آخر الكلمة وايضا في الحركة المعارضة نحو قل
ادعوا الله اذ ليس للحرف حركة بنفسه بل للقاء
الساكنين فهي كالعدم فانما زال بتقديرها بالوقف زال
المقتضي رابع الوجوه الاحد عشر ابدال الالف

في المنصوب المنون نحو رايت فرسا وفيما صورته صورة المنصوب
المنون نحو اذا للوقف المذكور الحوض النون الخفيفة نحو اضربن
وما ابدال الواو في المرفوع والياء في المجرور من نحو هذا فرس
ومررت بفرس بالوقف نحو هذا فرسو ومررت بفرسي فغير مرخص فيه لثقل
الضمة والكسرة مع الواو والياء وخفة الالف مع الفتحة فلا يبقى الوقف
عليها الا بالالف كما كان على هذا فرس ومررت بفرس وهذا كما انا هم
احد الالفين المنونين اعني من يكتفي في الاحوال الثلاثة

كما لا يوقف على الاعراب لا يوقف على تابعه ايضا
وما ذكرنا من الاقوال الثلاثة انما هو في المنون الفيا المقصور
اذا كان مقصورا اي اخره الف مقصورة فانما يتوقف على
الالف اتفاقا لكن هذا الالف الذي هو الموقف عليه
هل هو الالف للتنوين مطلقا او الالف الاصلي مطلقا او الف
المنون حالة النصب والف الاصلي حالة الرفع والجر فذهب
الى كل خبر ولكن الاخير اظهر خامس الوجوه
الاحد عشر ان اخر الاسم المفرد اذا كان تاء التانيث تبدل
هاء في الوقف فرقا بينه وبين تاء التانيث الفعلية لعكسه
لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لا لتبس بالضمير المفعول لكن
من العرب من يقف عليها بالتاء وعليه بنعدم الفرق بينها
وبين التاء من نفس الكلمة نحو وقت واخت وفي الوقف
على هيهات بالهاء او بالتاء وجهان من جعل اصله هيهية
على الافراد فيحيء الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او هيهيات
على الجمع هيهية وبعد بصيرورة الياء الفا تحذف لالتقاء الساكنين
فعلى الاخير يوقف عليه بالهاء دون الاول وكلا الوجهين امر تقديري
اذ هيهات اسم لفعل هو بعد فلا يتحقق فيه افراد ولا جمع
الا الكوفيون يقفون في جمع المؤنث السالم كالقاديات
بالتاء لدلالتها على الجمعية والتانيث جميعا فكرهوا
ابطال صورتها في الوقف فقول من وقف عليها بالهاء
لتشبيه تاء الجمع بتاء التانيث الاسمية ضعيف اذ
التاء في المفرد تدل على التانيث فقط

عرفات ان فتحت تاؤه في النصب فيوقف عليها
بالهاء لكونها مثل سعلاة في الافراد والا تفتح
في النصب بل كسرت فيه كما في قولهم استاصل الله
عرفاتهم اي اصولهم فيوقف عليها بالتاء لكونها مثل
كسرات ح في الجمعية فالراء من عرفات تسكن وتكسر
اعلم ان تاء التانيث الفعلية نحو ضربت والتي تلحق الحروف
نحو ثمة وربة لا توقف على شيء منها بالهاء وان تاء التانيث
الاسمية لا تنقلب هاء الا في الوقف او عند اجراء الوصل مجرى
الوقف فلا يكون ح الا ساكنة في المعنى ومتحركة في الظاهر كما في
ثلثة اربعة فانهم قلبوا تاء ثلثة في الوصل مجرى الوقف لان الضد
يحمل على الضد ثم نقلوا حركة همزة القطع وهي همزة اربعة اليها
وقالوا ثلثهربعة فانه لما وصل واجري الوصل مجرى الوقف لسكن
الهاء لكن نقل حركة همزة القطع الى الهاء فليس بتحريك الهاء حقيقة
وانما ذلك نقل حركة ما بعد اليها ولا تتوهم ان حركة الميم في الم
الله هي الحركة المنقولة من همزة الله كما سبق الى وهم بعض الناس
فانه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله بل حذفت همزة
الله في الدرج فالتقى ساكنان فوجب تحريك الاول
وكان الاصل هو الكسر الا انهم فتحوا الميم محافظة
على التفخيم سادس الوجوه الاحد عشر
زيادة الالف عند الوقف على انا بيانا للحركة لانه انما
بني على الحركة فرقا بينه وبين ان الناصبة ولانه
ضارع الاسماء المتمكنة من حيث انه مما اخبر به وعنه

فاذا

فاذا وقفت قلت انا بالالف لبيان الحركة ولا يوقف
عليها بالسكون حتى قال الكوفيون انها من الكلمة
من اجل ان الوقف على انا بزيادة الالف
وقفوا على لكنا هو الله ربي بالف فان اصله لكن انا
نقلت حركة الهمزة الى النون ثم ادغمت النون في النون
فقيل لكنا وانما جعلوا الاصل لكن المخففة لا لكن
المشددة اذ لو كان الاصل مشددا لم يكن ضمير الشان
الواقع بعده على ضمير صيغته مرفوع منفصل بل على صيغة
منصوب متصل مثل لكنه الله ربي مع انه لا يمكن
ان يجعل اسم لكن مشددا ضمير الشان محذوفا و
الجملة بعدها وهي قوله هو الله خبرها فان حذف
ضمير الشان منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
والمعنى لكن انا لا اقول كما تقول بل اقول هو الله ربي وهو ضمير
الشان اي الشان الله ربي والجملة خبر انا والراجع اليه منها ياء
الضمير في ربي جوزوا ان يكون الهاء بدلا من الالف
الماتي عند الوقف على انا بان يقال انه لقرب مخرجهما ولبيان حركة
نون انا كما قال الشاعر لو كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط اني
من انا وجوزوا ايضا الحاق الهاء بدلا من الف ما الاستفهامية كما في قول
ابي ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام
فقلت مه فقالوا هلك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
سابع الوجوه الاحد عشر الوقف على هاء السكت وهو هاء
يلحق في الوقف لبيان الحركة وللتوصل الى بقاء الحركة في الوقف

اي ما الحديث او ما الحال

كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها الى بقاء السكون في الابتداء
والحاقه قد يكون بطريق اللزوم وقد لا يكون بهذا الطريق بل
بطريق الجواز اما بطريق اللزوم ففي كلمة تكون حالة الوقف على
حرف واحد ولم تكن كالجزء مما قبله اما بان لم يكن قبله شيء كقولك
مبتدأ ده من راى يرى وقه من وقى يقي او كان قبله
شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله لكون ما اتصل هو به
اسما مستقلا بفائدته في مدلوله الافرادي كقولك
مجيء مه في مجيء م جئت فان اصله جئت مجيء ما وهو
سوال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل
لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف
عن المضاف اليه فبقي المضاف اليه مقدما على ما و
حذف الف ما لان ما الاستفهامية يحذف الفها اذا
وقعت مضافا اليها فرقا بين الاستفهام والخبر وكذا مثل
مه في مثل مه انت اي مثل اي شيء انت اذ اصله انت
مثل ما فاخر المبتداء وحذف الف ما وانما وجب الحاق الهاء
في المثالين ونحوهما لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على
الحركة لما عرفت الموضع الذي لزم فيه الحاق
هاء السكت فقد تنبهت ان ذلك الالحاق جائز
حيث لم تكن الكلمة حال الوقف على حرف واحد وحذفت

لاماتها

لاماتها للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة
عليها نحو لم يخش ولم يرم ولم يغز فلو لم
يلحق الهاء ويوقف عليها بالسكون لذهب الدال
والمدلول ويجوز عدم الالحاق لانها لما لم تكن على حرف
واحد فلا يلزم المحذور المذكور ومن ذلك القبيل
هو وهي فان اكثر من حركهما حال الوصل يقف عليهما
بالهاء فيقال هوه وهيه محافظة على الحركة البنائية و
بعضهم يقف عليهما بالسكون لعدم لزوم المحذور المذكور ومن
اسكنهما حال الوصل فلا يقف عليهما الا بالسكون لان الهاء لا يلحق
الساكن الا الالف كل ما كان حركته غير اعرابية ولا
مشبهة بها كائنا على حرف واحد اتصل بما قبله اتصال الجزء
كياء المتكلم لكونه ضميرا متصلا لا يمكن افراده ومثل ما الاستفهامية
اذا اتصلت بحرف الجر وسقطت الفها كان لك الخيار في الحاق
هاء السكت به وعدمه نظرا الى اصالة عدم التغيير والى عدم لزوم
الابتداء بالساكن فيق في الوقف غلامي باثبات الياء او غلاميه
بالحاق الهاء وفتح الياء وضربني مثل غلامي في جواز الحاق
هاء السكت به وعدمه ويجوز ان يق حال الوقف اكرمتك
بالاسكان لامتزاج الكاف بالفعل حتى لا تلفظ به مفردا و
اكرمتكه بالحاق الهاء لئلا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف
واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول

اذ لم تكن اعرابية ولا مشبهة بها

وهو فضلة كل ما كان حركته اعرابية كزيد او مشبهة
بالاعرابية كالماضي فانه بني على الحركة لشبهه بالاسم
او بالمضارع وكباب يا زيد ولا رجل فان حركتهما تشبه حركة الاعراب
من حيث عروضها في النداء والنفي ولذلك جاءت صفاتهما
معربة على لفظها لم يجز الحاق هاء السكت به لان او اخره
من مظان التغيير فلا يجوز زيادة حرف لا معنى لها لبقاء
حركة لا اهتمام بوجودها لعروضها ولكونها لا محالة ازيد
من حرف بل من حرفين في الاكثر فلا يلزم الابتداء بالساكن
جوزوا الحاق هاء السكت بما في اخره الف مقصور كههنا
وهؤلا بالقصر فيق ههناه وهؤلاه بيانا للالف ومثله وازيداه ويا
رباه وشبهه وذلك الالحاق انما كان حال الوقف او حال الوصل استغنيت
عنه فحذفتها وتحريكها في الوصل لحن ولا يجوز الحاق هاء السكت بما ذكر
اذا التبس بهاء الضمير المضاف اليه نحو عصاه وحبلاه
ثامن الوجوه الاحد عشر الوقف بحذف الياء في كل اسم اخره ياء
قبلها كسرة كالقاضي رفعا وجرا فان بعضهم يحذفها في الوقف فرقا
بين الوصل والوقف فيقول جاءني القاض ومررت بالقاض
باسكان الضاد لكن الاكثر على بقائها لانها كانت ثابتة في الوصل
ولم يحدث ما يوجب حذفها فيق جاءني القاضي ومررت
بالقاضي واما اذا كانت الياء مفتوحة كما في حالة النصب
فتسكن ولا تحذف فقلت الياء لما تحرك في الوصل صارت
كالصحيحة فاجريت مجريها وحكم ما اتصل به ياء المتكلم كغلامي

مع حصول ما هو مقتضى الوقف من السكون

وضربني

وضربني كحكم القاضي من حذف الياء والوقف بالسكون
فيق غلام وضربن باسكان الميم والنون مطلقا سواء حركت
ياء المتكلم في الوصل او سكنت وان كان الاقرب هو الوقف
بالاسكان بلا حذف الياء لو حرك ياء المتكلم في الوصل وان
ذهب الاكثر الى اثبات الياء والوقف بالسكون مطلقا
نعم ما سقط ياؤه بالتنوين كقاض يوقف عليه بالياء او
يبقى على حذف الياء وجهان وجه الاول زوال موجب حذف
الياء وهو التنوين عند الوقف والثاني ان حذف التنوين
عارض فكانه موجود فبقي الياء محذوفة كما كانت والى
الثاني ذهب الاكثر من حيث ان ذلك التنوين مقدر
انما قلنا ان المنقوص حال النصب كالصحيح
لانه يدخله الحركة حال النصب فان كان غير منون
فيسكن ياؤه وتقول رايت القاضي وان كان منونا
فيبدل من تنوينه الفا وتقول رايت قاضيا واذا
ناديت المنقوص فالوجه اثبات الياء نحو يا قاضي
وهو قول الخليل لان الياء انما تسقط للتنوين و
المنادى المعرفة لا يدخله تنوين واختار يونس وسيبويه
يا قاض بحذف الياء والاسكان لان النداء باب حذف
وتغير ولهذا يدخله الترخيم وقد جاء الحذف
في غير النداء ففي النداء اولى انما اتفقوا
على اثبات الياء عند الوقف على نحو يا مري ويا يعي

علمين واختلفوا في اثباتها عند الوقف على نحو يا قاضي
مع استوائهما في كون اخرهما ياء قبلها كسرة من جهة
ان محل الاتفاق مما لا يبقى بعد حذف الياء الا على
حرف واحد اصلي بخلاف محل الخلاف فان حذف الياء
منه لا يوجب ان لا يبقى الا على حرف واحد ان قلت ان تم
ذلك الفارق للزم اتفاقهم على اثبات الياء عند الوقف على
نحو جاءني مر فان حذف الياء منه يؤدي ايضا الى
بقائه على حرف واحد اصلي فقط مع ان ذلك الاتفاق منعدم
فيه لمكان خلافهم في حذف الياء واثباتها عند الوقف عليه
ايضا قلنا اتفاقهم على اثبات الياء من نحو يا مري من جهة ان اصل
يا مري يا مر اي اسم فاعل من الاراء نقلت حركة الهمزة الى الراء
وحذفت الهمزة ثم حذفت الضمة على منوال القاضي فكرهوا
ان يحذف الياء ايضا من غير اعلال يوجبه بخلاف حذف
الياء من نحو جاءني مر فان ذلك وان كان يؤدي الى بقائه
على حرف واحد اصلي فقط الا ان ذلك الحذف اقتضاه الاعلال
القياسي بخلاف الوقف فانه لا يوجب اعلالا فلا يجوز اجحاف الكلمة
بسببه اذا وقع ما اخره الواو او الياء نحو زيد يغزو
ويرمي في الفواصل اي رؤس الاي ومقاطع الكلام او في
القوافي اي اواخر الابيات فكل من اثبات الواو والياء وحذفهما
فصيح بخلاف وقوعه في اثناء الكلام فان حذفهما ليس بفصيح
لانه يغتفر في الفواصل والقوافي ما لا يغتفر في غيرها لغرض التناسب

نعم

نعم حذف الواو والياء في جمع المذكر والواحدة المخاطبة
نحو لم تغزوا يا رجال ولم ترمي يا امراة قليل في الفواصل و
القوافي لان الواو والياء فيهما ضمير واسم براسه فالحذف مخل
والاخلال بالكلام لاجل تناسب الفواصل والقوافي غير جائز
فان تناسب اللفظ انما يراعى بعد توفية حظ المعنى وهذا بخلاف
واو زيد يغزو ويا يرمي اذا وقعتا في الفواصل والقوافي فانهما
جزاء كلمة في الاخر فاذا حذفتا كانت بقية الكلمة دالة عليهما
من الحق الواو بضربه وضربهم وصلا فيقول
ضربهو وضربهموا اوجب حذف الواو واسكان ما قبلها
فيق ح ضربه وضربهم وتجويزهم الحاق الواو بضمير المذكر
مفردا او جمعا في حال الوصل غير مختص بالضمير المتصل بالفعل
لتجويزهم ذلك الالحاق عند اتصال الضمير بالاسم نحو غلامه
وغلامهم وبالحرف نحو منه ومنهم نعم الاحسن عدم الالحاق فيما
كان قبل الهاء منه حرف لين نحو عصاه وعصوه او كان المتصل
بالهاء حرفا ثنائيا كمنه وعنه وفيما وراء ذلك الاحسن هو
الالحاق هذا في الضمير المفرد واما في الجمع فالاكثر هو عدم الالحاق
من قال تهي وذهي بالياء وصلا اوجب
حذف الياء عند الوقف فيق ح ته وذه بسكون
الهائين كما يقوله من يسكنها في الوصل ايضا
التاسع من الوجوه الاحد عشر انه اذا كان اخر الكلمة
همزة قبلها فتحة نحو الكلاء وهو العشب او سكون سواء
كان قبل الساكن فتحة كالخبء بسكون الباء وهو ما خبئ
او ضمة كالبطؤ وهو نقيض السرعة او كسرة نحو الردء بسكون
الدال وهو العون فعند الوقف يبدل الهمزة حرفا من جنس

حركتها ينجعل في الرفع واوا وفي النصب الفا وفي الجر ياء مثل
هذا الكلو بفتح اللام وسكون الواو في الوقف على الكلاء و
الخبي بضم الباء المنقول من الهمزة الى ماقبلها والبطو بسكون الطا
والردو وطيت الكلا والخبأ والبطا والردا بفتح ماقبل
الهمزة في الجميع الى في الاول فيعلم الاصل وانما في البواقي فللتنقل
اذ انكان قبل الهمزة فتحة لتبقى وان كان قبلها سكون تنقل
حركة الهمزة الى ماقبلها وهمزت بالكلي بفتح اللام ايضا على
حالها والخبي والبطى والردي بنقل حركة الهمزة الى ماقبلها
من الساكن المختلف فتحا وضما وكسرا ولا يبالون بتوهم هذا
الردو بكسر الاول وضم الثاني ومن البطى بالعكس مع ان هذين
البابين مفقودان لعروض الواو والياء المستلزم لعروض هذه الهيئة
وهاذكرنا من الابدال انما يكون عند قوم اذ منهم من يقول
هذا الردي ومن البطو فيتبع الكسر الكسر والضم الضم
فرارا من الهيئة المستثقلة المهجورة في كلامهم
لما عرفت قانون الوقف على ما اخره همزة قبلها فتح او سكون مطلقا
بقي قانون الوقف على ما اخره همزة قبلها ضم او كسر فنقول ان كان
قبلها ضمة نحو اكوع جمع كمء وهو نبت فيقلبونها واوا نحو اكو
وان كان قبلها كسرة نحو انا اهنئ من هنئت الرجل اهنئه
انا اعطيته فيقلبونها ياء العاشر من وجوه الوقف
بعد تحقق شروطه اربع هي ان يكون اخر الموقوف عليه متحركا قال التضعيف
كالعوض من الحركة فلم يجب التضعيف في نحو لم يضرب وان يكون صحيحا

قال المتحرك ان لم يكن صحيحا نحو رايت الغاشي لم يجز ايضا
لاستثقال حرف العلة وان لا يكون همزة اذ لو كان
المتحرك الصحيح همزة نحو الكلأ لم يجز حذرا من اجتماع
الهمزتين وان يكون ماقبل متحركا اذ لو لم يكن ماقبل المتحرك
الصحيح الذي هو غير الهمزة متحركا نحو بكر لم يجز
احترازا من اجتماع ثلاث سواكن وبعد اجتماع هذه
الشرائط الاربع يجوز تضعيف اخر الكلمة في الوقف مثل
هذا جعفر بتشديد الراء لكن الوقف بهذا القسم قليل
لوقوع التضعيف في محل التخفيف وما ذهب
الاشعار من التضعيف الذي هو من احكام الوقف
عند الوصل للضرورة اخر وجوه الوقف
نقل الحركة الى ماقبل اخر الكلمة بشرط كونه ساكنا
كان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وصحيحا لان حرف
العلة يزيد استثقالا لا ينقل الحركة اليه لكن ذلك في
غير الفتحة كانهم انما كرهوا حذف الضمة والكسرة لقوتها
فنقلوها توسلا الى بقائها بوجه بخلاف الفتحة فانها
خفيفة فاغتفر حذفها الا في الهمزة فان فتحها يجوز فيه
ان ينقل الى ساكن صحيح قبلها كما يجوز ذلك في ضمتها
وكسرتها كان الوقف على الهمزة مع سكون ماقبلها
مستثقل مطلقا مثال نقل الضمة هذا بكُ وخبُؤ ومثال نقل
الكسرة مررت ببكِ وخبِئ ومثال نقل الفتحة عن الهمزة الى
ماقبلها رايت الخبأ مثال عدم نقل الفتحة عن غير الهمزة رايت

وحيث كان الفاء من الكلمة مكسورا كحبر او مضموما
كقفل فلا تنقل ضمة اللام او كسرتها الى العين حذرا
من لزوم بناء مرفوض الا اذا كان اللام همزة فتنقل ضمتها
او كسرتها اليها فلا يقال هذا حبر ولا من قفل وانما
يق هذا الردء ومن البطؤ وان لزم منه بناءان مرفوضان
لوجود التخفيف بالنقل فيما اخره همزة ومنهم من يفر
عن لزوم البنائين فيما اخره همزة ايضا فيتبع الضمة المنقولة
كسرة الفاء فيكسرهما جميعا مثل هذا الردئ والكسرة
المنقولة ضمة الفاء فيضمهما جميعا نحو من البطؤ ولم يجوز
الاتباع في حبر وقفل لان التقاء الساكنين في مثلهما ليس
مستثقلا استثقاله اذا كان ثانيهما همزة فوقف في الاول
على الاصل وفي الثاني عدل الى البناء المرفوض او الى الاتباع
شيء من الافعال والحروف والاسماء غير المتمكنة
لا يوصف بالمقصور ولا بالممدود اذ هما من ضروب الاسماء المتمكنة
واما قولهم في هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود وقول الفراء في مثل
جاء وشاء هو ممدود فعلى مقتضى اللغة وتسمح في العبارة
لا على اصطلاحهم فان المقصور في اصطلاحهم هو الاسم المتمكن
الذي اخره الف مفردة فبقولنا الاسم المتمكن خرج عنه نحو
الى واذا لان الاول ليس باسم والثاني ليس بمتمكن ولا يرد على
الحد نحو زيدا في الوقف لان الفه منقلبة عن التنوين فلا يكون

ان كان اخرها الفا او همزة قبلها الف

من بنية الكلمة

وقولنا

وقولنا مفردة احتراز عن الممدود لكن فيه انه ليس في
اخر الممدود الف بل همزة وان التزم ان الهمزة الف ايضا
دخل في الحد القرء والخطاء ويمكن ان يحترز بهذا
عن مثل صحراء لانه كان بالقصر زيدت الف اخرى توسعا
في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ثم قلبت الثانية همزة فيصدق
انه في اخره الف اي في الاصل وان لم يكن كذلك في الاصل الاصل
وتلك الالف اما منقلبة عن واو كالعصا او ياء كالرحى
او مزيدة للتانيث كالحبلى او للالحاق كالمعزى وانما سمي
المقصور مقصورا لانه لا يمد الا بمقدار ما في الفه من المد
واللين ولان الالف المقصورة تسقط بالتنوين او ساكن اخر
فتقصر الاسم الممدود في اصطلاحهم الاسم
المتمكن الذي كان بعد الفه الزائدة في اخره همزة مطلقا
سواء كانت منقلبة عن واو كالكساء او ياء كالرداء او الف
كان للتانيث كصحراء او للالحاق كعلباء ولا ينتقض الحد
بمثل جاء وشاء وبقولنا الزائدة احترزنا عن نحو ماء مما
في اخره همزة بعد الف بدل عن اصل فان اصله موه قلب
الواو الفا والهاء همزة مع انه لم يسم ممدودا لعروض
المد فيه لان الفه واو في الاصل وسمي الممدود ممدودا
لان الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولا تحذف بحال
كل من المقصور والممدود قياسي وسماعي ونعني بالقياسي ما علم حاله
في القصر والمد بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم وبالسماعي ما يفتقر
في قصره او مده الى السماع من العرب فالقياسي من المقصور ان يكون
ما قبل اخر نظيره من الصحيح فتحة لانه اذا وقع مثل ذلك

لكن ليست بمفردة اذ قبل الالف الف اخرى

في المعتل اللام تحركت الياء او الواو وانفتح ماقبلها
تنقلب الفا فيحصل اسم آخره الف وهو معنى المقصور
فعليه كان المعتل اللام من الاسماء المفاعيل من الثلاثي
المزيد فيه والرباعي مقصورات لان نظايرهن مفتوحات
ماقبل الاخر وذلك لان اسم المفعول ماذكر مفتوح ماقبل
الاخر كمترك مكرم ومشترك فاذا اردت بناء هذه الصيغة
من المعتل اللام تحركت حرف العلة وانفتح ماقبلها فقلبت الفا
وهو معنى المقصور كمعطى ومشتري اصلهما معطيٌ ومشتريٌ
ومن المقصورات ايضا المعتل اللام من اسماء الزمان والمكان
مطلقا سواء كان فعل بفعل بالكسر او غيره فان اسم الزمان والمكان
من منقوص الثلاثي والمصدر الميمي مطلقا مفعل بفتح الميم والعين والمصدر
المعتل اللام الذي كان قياسه مفعل بفتح الميم والعين او مفعل بضم
الميم مع فتح العين مثال ماذكرنا مغزى اسما للزمان او المكان او مصدرا
من الثلاثي المجرد وملهى بضم الميم من غير لاة نظيرهما من الصحيح
مقتل ومخرج بفتح ميم الاول وضم ميم الثاني نظيران اسمي الزمان والمكان و
المصدر الميمي من غير الثلاثي المجرد يكون على وزن المفعول من ذلك الباب
ومن المقصورات ايضا كل مصدر معتل اللام
كان ماضيه على وزن فعل بكسر العين والصفة المشبهة منه على
وزن افعل او فعلان او فعل كالعشى من عشى فهو اعشى وهو الذي
لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار ونظيره من الصحيح الحول من حول فهو احول
وكالعطشان للعطشى من صدي فهو صديان ونظيره من الصحيح العطشى
من عطش فهو عطشان وكالطوى للمضمور البطن من طوي الرجل
بالكسر فهو طوٍ ونظيره من الصحيح الفرق من فرق اذا خاف فهو فرق
واما الغراء فالممدود فيه المدمع انه خلاف القياس اذ قياسه غرى
لانه من غري به بالكسر اي اولع به فهو غرٍ مثل طوى فهو طوٍ وهذا

يقصر

يقصر الاسمي والاخرون يشذونه ومن المقصورات
ايضا جمع نعلة بضم الفاء وفعلة بكسر الفاء كهرى وجزى
جمعي هروة وجزية لان نظيرها قرب وقرب جمعي قربة و
قربة السقاء من المقصورات القياسية كل مؤنث
لافعل التفضيل كالكبرى وكل مؤنث بغيرها لفعلان الصفة
نحو سكرى وسكران وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول اذا تضمن
معنى الافة نحو جرحى وكل ذكر لفعلاء المعتل لامه من الالوان
والحلى كاحوى حوراء وكل مؤنث من انواع المشي كالهملعى
والبشكى وكل مايدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه
المشددة عينه كالرتيا والخليفا ومن الغالب فيه القصر
كل مفرد معتل اللام لافعال كنداى ونداء وتفاوا تفاء
وجاء غثاوا غثاء اما القياسيه الممدوده نحو ان
يكون ماقبل اخر نظيره من الصحيح الفا فاذا اردت بناء
تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان
حرف العلة من الاسم المعتل اللام يقع اخرا بعد الف
فيجب قلبه همزة فنحو الاعطاء ممدود لان نظيره من الصحيح
الاكرام وقياس مصدره ان يكون قبل اخره الف زائدة فاذا
بنيت من المعتل اللام مثل وقع حرف العلة متطرفا بعد
الف زائدة فوجب قلبه همزة وقس عليه الاشتراء فان
نظيره الافتتاح في الصحيح والرجاء فان نظيره في الصحيح
الطلاب مصدر طالب والاجتناء فان نظيره في الصحيح
الاحرنجام والمكان قيل اخر جميع هذه المصادر المعتلة اللام
الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فتقلب همزة

والاحبنطاء وان لم يكن معتلا لكن لما كانت الزيادة
فيه وهي الالف للالحاق باحرنجم فكانها اصلية فتساهلوا
في العبارة وانما عدوا اسماء الاصوات المعتلة اللام المضموم
اولها كالهواء اي صوت الذئب والثغاء اي صوت الشاة
والمعز وما شاكلهما من الممدودات لان نظايرها النباح والصراخ
من الممدودات مفرد افعلة معتل اللام لانها جمع
مخصوص بما قبل اخره حرف مد نحو كساء مفرد اكسية وقباء مفرد
اقبية ونظيرهما من الصحيح حمار واحمرة وقذال واقذلة وانما علم
ان مفرد ذلك الجمع ممدود لان قياسه ان يكون قبل اخر مفرده الف
فينقلب الواو والياء همزة ومجيء مفرد اندية بالقصر من حيث ان
مفردها الندى اي المطر غير ثابت لمكان القول بان مفردها نداء بالمد
او بانه جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم على اندية فلا تكون اندية
جمع المقصور ولا ندى مفرد افعلة ولو ثبت كان شاذا كشذوذ
انجده في جمع نجد فان قياس مفرد انجده نجاد او نجاد ولكنهم جمعوا
فعلا في الصحيح على افعلة وجمعوا ندى في المعتل على افعلة من غير قياس
اما السماعي من المقصور والممدود فهو ما ليس له نظير
من الصحيح مفتوح ما قبل اخره ليكون مقصورا وواقع قبل اخره
الف فيكون ممدودا نحو العصا والرحى والخفاء والاباء بالكسر
مصدر ابى يابى وبالفتح القصب حروف الزيادة
عشرة وقد ركبت منها تراكيب مختلفة منها اليوم تنساه او
سالتمونيها حكي ان تلميذا سال شيخه عن حروف الزيادة
فقال الشيخ سالتمونيها فظن التلميذ انه احاله على ما اجابهم من قبل
فقال ما سئلناك الا هذه الكرة فقال الشيخ اليوم تنساها فقال

منها

منها السمان هويت على ما يحكى ان المبرد سال
المازني عنها فقال هويت السمان فشيبنني
وقد كنت قدما هويت السمانا فقال انا اسئلك عن
حروف الزيادة فانت تنشد في الشعر فقال اجبتك
مرتين منها ما هو احسن ما قيل فيه لفظا ومعنى وهو قوله
سالت حروف الزايدات عن اسمها فقالت ولم تبخل امان وتسهيل
وقد ركبت منها كلمات اخر نحو يا اوس هل نمت ولم يا تنا سهوا
وهم يتسالون وما سالت يهون والتمس هواي الى غير ذلك
مما يطول ذكره انما اختير هذه الحروف لاجل
الزيادة دون غيرها لكونها اسلس على اللسان فان حروف
المد واللين منها اخف الحروف واقلها كلفة وقول النحويين
الواو والياء ثقيلتان انما كان بالنسبة الى الالف اذ بالنسبة
الى غيرها من الحروف خفيفتان وغير حروف المد واللين من
الحروف العشرة مشبهة بها فان كلا من الهمزة والهاء مجاورة
للالف في المخرج مع انقلاب الهمزة الى حروف اللين عند التخفيف
وابدال الهاء من الواو في ياهناه لقولهم هنوات قلبت واوه
الفا وامتنع التلفظ بالفين فقلبت الثانية هاء ومن الياء
في هذه والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة
لين حروف اللين والنون فيها ايضا غنة ويمتد في الخيشوم
امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس وابدلت
من الواو في تجاه وتراث والسين حرف مهموس
فيه صفير فناسب بهمسته لين ويقرب مخرجه
من مخرج التاء ولذلك ابدلوها منها فقالوا
استخذ في اتخذ وعكسه ست اذ اصله سدس واللام
وان كان مجهورا لكنه يشبه النون وقرب منه في المخرج
وقد يحذف معه نون الوقاية في لعلي كما حذفت مع
مثلها في اني وكاني اعلم ان زيادة الحرف

غير منحصرة فيما ذكر من العشرة اذ زيادته قد تكون للالحاق
اي جعل مثال على مثال ازيد منه بان يجعل الحرف الزايد
في المزيد فيه مقابلا للحرف الاصلي في الملحق به ليعامل معاملته
في التصغير والتكبير وغيرهما وذلك مثل قردد للمكان الغليظ
المرتفع اذ لا معنى لزيادة دال قردد الا صيرورته على مثال
جعفر ليعامل معاملته ولذلك تقول قرادد وقريدد مثل
جعافر وجعيفر وبالجملة الزيادة للالحاق يجوز ان يكون من
العشرة نحو شملل ومن غيرها نحو قردد وجلبب هذا حكم الزيادة
للالحاق الذي بالتضعيف اي بتكرير حروف الكلمة اذ
الزيادة للالحاق الذي ليست بالتضعيف لا تكون الا من
العشرة المسفورة نحو جدول وزرقم وغير ذلك نعم الزيادة
بالتضعيف لغير الالحاق قد تكون من هذه الحروف العشرة
وقد لا تكون نحو علم وجرب كما ان الزيادة التي بالتضعيف
سواء كانت للالحاق او لغيره قد تكون منها وقد تكون من غيرها
قد يهر ان اتصاف العشرة بالزيادة حيث لا تكون
للالحاق ولا للتضعيف بل اما لافادة معنى كهمزة اذهبته والف
ضارب وياء التصغير واما للعوض كتاء زنادقة وميم اللهم
واما لامكان التلفظ كالف الوصل واما للدلالة على المصدر
او الزمان او المكان كميم مقتل ومن توهم ان زيادة الميم فيه
للالحاق بجعفر من حيث انه صح فيه مقاتل ومقيتل فقد
غفل عما هو قياس في زيادة الميم من انها لغير معنى الالحاق وعن
ان حرف الالحاق لا يكون في الاول والزوايد التي في افعل وفعل
وفاعل ليست للالحاق بل لمعان اخر غير معنى الالحاق بدحرج
اذ مصادرها مخالفة لمصدر دحرج فان الافعال والتفعيل

ودليل

ودليل ان الزيادة للالحاق موافقة المصدر او عدم مدخليتها
لوضع الكلمة لمعناها ما مر من حكم الالحاق وهو
وقوع الحرف الزايد موقع الاصل ليس على سبيل الايجاب الكلي
فان الالف لا يقع للالحاق في الاسم حشوا اذ وقوعه في الحشو
يؤدي الى تحريك الالف قبل ياء التصغير ان كانت ثانية
وبعدها ان كانت ثالثة وان كانت رابعة كانت اخرا
في التصغير والجمع لانها اذا كانت رابعة حشوا وهي
للالحاق بالخماسي فيجب حذف الاخر ليمكن تكسيره وتصغيره
وح يصير عرضة للاعراب اللفظي اذ لا يجوز ان يجعل
اعرابه تقديريا لانها وقعت موقع حرف اصلي قابل
لانواع الحركات بالقوة وذلك اذا عرض له مثل ما عرض
للزايد ولو جعل اعرابه لفظيا لبطلت حقيقة الالف فيكون
قد عرض للزايد اشد التغاير وهو انعدامه بالكلية مع ثبات
الحرف الذي وقع الزايد موقعه على حاله في نفسه لا يعرض
له تغيير الا باعتبار ما ونادرا وهذا بخلاف ما وقع الالف
فيه للالحاق فانها ح يكون قد وقعت موقع ما هو عرضة للتغاير
وهو الحرف الاخير من الملحق به فلا باس ح بابقاء الالف على
حالها كما في علقى او بقلبها همزة كما في علباء انما جوزوا
وقوع الالف للالحاق في الفعل حشوا نحو تغافل لان اركان
الفعل مضطربة لا تفاوت في عروض التغير لها بين كونها
اوسطا او اخيرا لكن في عد تغافل من الملحقات مناقشة
من حيث ان الالف لا يكون للالحاق الا بدلا من الياء
في الطرف كما في اسلنقى واذا كان كذلك لم يكن تفاعل ملحقا
بتفعلل وغير خاف ان منعهم عن وقوع الالف في الاسم حشوا

للالحاق ليس على الاطلاق بل اذا كان وقوعها بالاصالة لانه
يجوز ان يقع للالحاق في الاسم حشوا بالتبعية فانا اذا
حكمنا بكون الالف في تفاعل للالحاق لزم الحكم بكونها
في مصدره واسم فاعله ومفعوله ايضا للالحاق
قد يستدل على ان الالف لا يقع للالحاق مطلقا لانها لا تقع
اصلا في الابنية لان الاصول قابلة للحركات وهي لا تقبلها
وكما انه لا يقع اصلا ينبغي ان لا يقع مكان اصلي فنحو علقى
الملحق بجعفر الاصل في الفه ياء قلبت لتحركها وانفتاح
ما قبلها ونحو علباء الملحق بسرداح الناقة الكثيرة اللحم
الهمزة منقلبة عن الياء ويؤيده قول الحاجبي ان الالف
لا تكون اصلا الا وهي منقلبة عن واو او ياء وانما لم يثبتوها
اصلا لان الاصول في الابنية قابلة للحركات فكرهوا ان يضعوا
منها ما لا يقبل الحركة ولذلك لم يوقعوها ايضا للالحاق اذ في
الحاقها جريانها مجرى الاصل فكرهوا ان يضعوا للالحاق ما لا يكون
اصلا فعلى هذا ينبغي ان لا يجعل الالف في تفاعل للالحاق
بتفعلل مع ان الالف في مثله غالبا في افادة معنى كون الفعل
بين الاثنين فصاعدا ما مر في تضاعيف المسائل
من امتناع تحريك الالف محل نظر فان الالف يعرضها للتحريك
في التصغير بانقلابها ياء كما في كتيب تصغير كتاب او واوا كما في كويتب
تصغير كاتب وفي غير التصغير كما في صحراء وكذا ما مر في التضاعيف
من ان الاصل في الكلمة الكائنة من الاسماء المتمكنة في الاسمية
ان لا يكون اصولها اقل من الثلاثية ولا ازيد من الخماسية ومن

الافعال

ومن الافعال ان لا تكون اقل من الثلاثية ولا ازيد من الرباعية
مقررين ميزانا [illegible] يتميز به الزايد عن الاصلي
وهو الفاء والعين واللام الواحد في الثلاثي او اللام
الثانية في الرباعي او الثالثة في الخماسي معبرين عن الزايد
على الاصول بلفظه فرقا بين الاصلي والزايد الا ما استثنوه
وجه النظر ان ذلك القانون الذي يتميز به الزايد
عن الاصلي يفيد ان معرفة الزايد والاصلي موقوفة
على المقابلة بالفاء والعين واللام مع ان مقابلة الاصول
بالفاء والعين واللام موقوفة على معرفة الاصول لا محالة
فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم الدور فينبغي ان يعرف
ما هو من اصول الكلمة ومن زوايدها بطريق اخر وبعد تمييز
الزايد عن الاصلي بهذا الطريق جعل قانون المقابلة لتعليم
المتعلمين بان يقال لهم اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفاء
والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فزايد
قد ذكروا طرقا ثلثة يتميز بكل منها الزايد عن
الاصلي الاول ان الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف
الكلمة لفظا كبقاء حروف الضرب في متصرفاته او
تقديرا كعين قلت وبعت والزوايد ما سقط في بعضها
كواو قعود فقد في قعد الثاني ان اشتقاق لفظ من لفظ
واقتطاع فرع من اصل يميز حرف الزايد من حرف الاصلي فان الفرع
اذا اشتمل على بعض حروف الزيادة وكان ذلك البعض غير موجود في
الاصل المشتق منه حكمت بزيادة ذلك البعض ولهذا حكمنا بزيادة
الالف من ناصر والميم والواو من منصور لفقدانها في النصر الثالث
عدم النظير بمعنى انك لو حكمت باصالة الحرف للزم بناء غير موجود
في كلامهم ولهذا يحكم بزيادة نون قرنفل اذ ليس في كلامهم فعلل مثل

لكنها عند التحقيق اربعة

سفرجل بضم الجيم الرابع كثرة زيادة ذلك الحرف الزايد في
ذلك الموضع كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة اصول نحو
احمر فان غلبة زيادة ذلك الحرف من طرق معرفة حرف الزايد
من حرف الاصلي في الاسماء والافعال قد ينفرد
بعض من الطرق المفيدة لمعرفة الزايد من الاصلي كما مر وقد
يجتمع اثنان منها كترتب بضم تاء الاول وفتح تاء الثاني اي الفعل
الثابت اذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق لانه من رتب وعدم
النظير اذ ليس في الكلام فعلل كجعفر بضم الفاء وقد تجتمع الثلاثة
نحو عرند للغليظ لان الاشتقاق يدل على زيادة النون لقولهم
عرد بمعناه ولان النون الثالث الساكنة تكون زائدة غالبا ولانه
ليس في الكلام فعلل بضم الفاء والعين فقد تحقق فيه الطرق الثلث
من الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة اذا تعارض
بعض ادلة الزيادة والاصالة مع بعض يحكم بالترجيح وقد اتفقهم
من كلامهم ان الاشتقاق مقدم على ساير الامارات ومرادهم بالاشتقاق
رد احد اللفظين المتناسبين في التركيب والمعنى الى الاخر لكن الاشتقاق
ان لم يعارضه اشتقاق اخر فهو الاشتقاق المحقق وان عارضه فمع
تساوي الاشتقاقين فهو الاشتقاق الواضح ويجوز لك الاخذ باي
شئت ومع ترجيح احدهما فهو الاشتقاق الراجح وجعل بعضهم
الاقسام الثلثة من الاشتقاق المحقق المشروط بكون
دلالته على المعنى المشترك ظاهرا كضارب من الضرب اذ
ما فقد فيه ذلك الشرط سماه بشبهة الاشتقاق كهجرع
للطويل الاحمق عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى
من الرمل فظهر ان الاشتقاق المحقق اما قسيم الواضح
والراجح او مقسم لهما وقسيم شبهة الاشتقاق فعلى الاخير
ان اتفق اشتقاقان محققان فان تساويا فيحكم بايهما اريد والا

فيطلب الترجيح

فيطلب الترجيح لما تقرر عندهم ان الاشتقاق المحقق
مقدم على ساير اسباب معرفة ما هو الزايد في الكلمة او الاصلي
فيها حكموا على عنسل وهو الناقة السريعة بانه ثلاثي والنون
زائدة لانه موافق لعسل الذئب اي اسرع في المعنى الاصلي
والحروف الاصول فالعنسل مأخوذ من العسل اي الخبب والاسراع
وعدم النظير لفنعل وان دل على اصالة النون من حيث انه ليس
من ابنيتهم الا ان الاشتقاق مقدم عليه ولو عورض ذلك
الاشتقاق باشتقاق اخر بان يقال انه ماخوذ من العنس
اي الناقة الصلبة فكان النون اصلا واللام زايدة فيطلب
الترجيح والمرجح مع الاول اذ زيادة النون ثانية اكثر من زيادة
الاخر كما في عنصل وهو البصل البري لاعوجاجه من قولهم
رجل اعصل اي معوج الساق انما حكموا على شامل
وشمال للريح التي تهب من ناحية القطب الشمالي بانهما
ثلاثي والهمزة زائدة لان من لغاتهما شملا بالتسكين وشملا
بالتحريك وشمالا بالالف وهي ثلاثية ولقولهم غدير شمول لضربه
ريح الشمال حتى يبرد وعدم النظير لفاعل وفعال وان دل على
اصالة الهمزة لانهما ليسا من ابنيتهم لكن الاشتقاق يعارضه
ويدل على زيادتها فيقدم قالوا الهمزة في ندل
للكابوس زائدة كفاعل لظهور اشتقاقه من الندل
يقال ندلت الشيء اي اخذته بسرعة ويدل ايضا على
زيادة الهمزة فيه قولهم النيدلان بفتح الدال وضمها
بمعناه اذ لا همزة فيه ولا يجوز ان يكون الياء منقلبة عن
الهمزة لان الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا يقلب ياء
حكموا على رعشن للذي يرتعش بانه فعلن مع
بالتحريك

او انتلسته واخذته بقنة

عدمه في ابنيتهم لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك كما
حكموا على فرسن وهو للبعير كالحافر للدابة بان
وزنه فعلن وان لم يوجد في كلامهم لانه من فرست يقال
فرس الاسد فريسته يفرسها فرسا اي دق عنقها وكانه
سمي بذلك لانه يفرس اي يدق ويكسر كل ما وقع عليه
حكموا على بلغن للبلاغة بان وزنه لعلن بكسر الفاء
وفتح العين وسكون اللام مع عدمه في كلامهم لظهور اشتقاقه
من البلوغ وعلى حطائط للرجل القصير بانه فعائل بضم الفاء
وكسر الهمزة مع عدمه في كلامهم لظهور اشتقاقه من الحط و
كانه حط عن جرم الكبير حكموا على دلامص للبراق
من الدرع لانه من دلصت الدرع بانه فعامل بضم الفاء
وكسر الميم وعلى قمارص للبن الشديد الحموضة لانه من القرص
بالاصبعين بانه فماعل بضم الفاء وكسر العين مع عدمه في ابنيتهم
لظهور اشتقاقه من القرص جعلوا ايضا هرماس
اي الاسد من الهرس للدق لانه فعمال بزيادة الميم لعدمه في
ابنيتهم وظهور اشتقاقه من الهرس كما جعلوا رزقم اي
شديد الرزق او الازرق من الرزق بالراء المعجمة او المهملة لانه
فعلم بضم الفاء واللام وسكون العين وحكموا على قنعاس للابل العظيم
بانه فنعال بكسر الفاء وسكون النون من القعس ضد الحدب مع
انه ليس في ابنيتهم لقولهم ابل اقعس اذا مال راسه وعنقه نحو ظهره
وعلى فرناس وهو اسد غليظ الرقبة بانه فعنال بكسر الفاء وسكون
العين مع عدمه في ابنيتهم لانه من فرس الفريسة وعلى ترنموت

مع عدمه لظهور اشتقاقه من دلص الدرع

بسكون

بسكون الراء للترنم لانه من الرنم بالتحريك للصوت بانه
تفعلوت بفتح التاء وسكون الفاء وفتح العين وضم اللام
مع عدمه لوضوح اشتقاقه من الترنم حكموا
على الندد بانه افنعل بسكون النون وفتح
الباقي فعليه كانت الهمزة والنون زائدة والندد
مشتق من اللد وهو شدة الخصومة ولو قيل بزيادة
النون واحدى الدالين كان مشتقا من الد او بزيادة
الهمزة واحدى الدالين فهو من لند لكن غلبة الزيادة
تدل على زيادة الهمزة لانها تزاد اذا كان بعدها ثلثة احرف
اصول كما في احمر وعدم النظير يدل على انه من الالد
بالتخفيف ليكون وزنه فعنلد ويؤيده شذوذ الاظهار
اي ترك الادغام لكن الاشتقاق يدل على انه من اللد
لان الالندد شديد الخصومة والالد بمعناه
حكموا على معد لابي العرب معد بن
عدنان بانه فعل بزيادة احدى الدالين واصالة
الميم مع ان عدم النظير وعدم فعل وغلبة زيادة
الميم يدل على انه مفعل لتقدم الاشتقاق عليه وهو
من تمعدد الرجل اذا تشبه بعيش معد في التكلم بكلامهم
وفي خشونة العيش وكانوا اهل قشف وغلظ في المعاش ومن
هنا قال عمر اخشوشنوا وتمعددوا ولا شك ان التاء زائدة
فلو حكم بزيادة الميم لزم بناء تمفعل وهو مما لا نظير له ان قلت كيف
ينكر مجيء تمفعل وقد جاء تمسكن الرجل من المسكين فانه
فعليل وتمدرع من المدرع وتمندل من المنديل وتمنطق
من المنطقة وتمولى علينا اي جعل نفسه مولانا قلنا انهم
لم يعتدوا بما ذكرت اذ بناء نحو تمسكن من المسكين على توهم
ان مسكينا فعليل كما توهموا اصالة ميم مسيل فجمعوه على مصلان

جمع قفيز على قفزان او على اشتقاق الفعل من لفظ الاسم كاشتقاقه
من الجمل نحو حوقق وسبحل ولذا حكموا بشذوذ ما ذكر اذ اللغة
الفصيحة تسكن وتدرع وتندل مثل تشجع وتعلم ان قلت انهم حكموا
باصالة الميم في كل من معد وتمعدد وكونها فاء الفعل لهما فلم لم يحكموا
باصالة الميم فيما ذكر من الامثلة قلنا اصلية الميم في معد تبعا
لاصليته في تمعدد بناء على ان الحرف الواحد لا يكون في المشتق والمشتق
منه مختلفا وعلى ان القياس دل على ان تمعدد على وزن تفعلل والاشتقاق
دل على زيادة الميم في تلك الامثلة فوجب الحكم بان نحو تمسكن تمفعل للعلم
برجوعه الى ما ليس الميم فيه اصلية بخلاف تمعدد فانه لم يدل اشتقاق
واضح على كونه تمفعل فلزم الحكم بانه تفعلل لئلا يلزم بناء مجهول ما امكن
حكموا على مراجل لثياب الوشي بانه فعالل اذ الميم من
نفس الكلمة لمجيء ثوب ممرجل ولا ريب ان الميم الثانية فيه
اصلية والا لزم بناء ممفعل وهو ليس في كلامهم وهو عدم النظير
فكذا ميم مراجل فلما ثبت ان ممرجلا مفعلل وجب ان
يكون مراجل فعالل فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان
الميم يكون في الاول زيادة غالبا مع ثلثة اصول
حكموا على ضهياء على مثال جعفر للتي ضاهات الرجال
في انها لا تحيض ولا يتدلى ثديها بانه فعلاء بزيادة
الهمزة واصالة الياء لا فعيلاء بزيادة الياء واصالة الهمزة
لمجيء ضهياء ممدود مثل حمراء بمعناه ولا ريب ان الياء في
هذا اصلية والهمزة زايدة لعدم فعيال فكذا في الاول ولا
يشكل لمجيء ضاهات بالهمزة لان ضاهيت بالياء اكثر

وحمل

وحمل الاكثر على الاصالة اولى وايضا فعلاء اقرب
من فعيل لتكون الزيادة في الاخر فالاشتقاق دل على
زيادة الهمزة وعدم النظير دل على اصالتها لانه ليس فعلاء
في الكلام ولان الهمزة اذا وقعت غير اول يحكم باصالتها لقلة
زيادتها غير اول مع ان الاصل عدم الزيادة
حكموا على فينان لحسن الشعر طويلة او للشجر اذا
التفت اغصانه واسود ظله بانه فيعال لا فعلان
مع ان النون كثرت زيادته بعد الالف اخرا لمجيء فنن للغصن
فجعله مشتقا منه اولى من جعله مشتقا من الفينة للساعة
ليكون فعلانا على ما اختاره الصحاح بناء منه على ان الاشتقاق
مقدم على غلبة الزيادة حكموا على جرائض بالهمزة للضخم
العظيم البطن بانه فعائل بزيادة الهمزة لا فعالل لمجيء جرواض بمعناه
ولا همزة فيه فقدم الاشتقاق على عدم النظير وحكموا على معزى بانه
فعلى لا مفعل مع ان الميم كثرت زيادتها اولا مع ثلثة اصول وذلك
لمجيء معز بمعناه فسقوط الالف وثبوت الميم يدل على زيادة الالف
وعلى اصالة الميم والا لبقي الاسم المتمكن على حرفين فقدم الاشتقاق
على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتح الميم خلاف الضان من الغنم وهو
اسم جنس قال سيبويه معزى منون مصروف لان الالف للالحاق لا
للتانيث وهو ملحق بدرهم يدل عليه قولهم في التصغير معيز بكسر ما بعد ياء
التصغير ولو كانت للتانيث لما كسروا كما في حبلى وحكموا
على سنبتة لبرهة من الدهر بانها فعلتة لقولهم سنب

بمعناها وعدم النظير وان دل على انها فعللة لكثرتها وعدم فعلتة
لكنهم قدموا الاشتقاق على عدم النظير يقال مضى سنب من
الدهر وسنبتة اي برهة وقد جاء سنبة ايضا بتاء واحدة
وحكموا على بلهنية لسعة العيش بانها فعلنية لا فعللية وان كثرت
وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير لانها من قولهم عيش ابله
اذا كان صاحبه في خفض ودعة قيل زيدت النون والياء فيه
للالحاق بقذعمل وحكموا على عرضنة للناقة التي من عادتها المشي
عرضا للنشاط بانها فعلنة لا فعللة مثل رجلة للمرأة السمينة
لانه من الاعتراض اختلفوا في وزن اول هل هو افعل
فكان مشتقا من وول بواوين بعدهما لام ادغمت الواو في الواو فزيدت الهمزة
لتعذر الابتداء او من وال فقلبت الهمزة واوا فادغم المتجانسان فزيدت الهمزة لما ذكر
او فوعل فكان مشتقا من اول ففعل به ما فعل بوال ورجح الاول لمجيء الاولى في الواحدة
والاول في جمعها واتفقوا على ان وزنها فعلى وفعل فكذلك الواحد المذكر فلو كان
وزنه فوعل للزم ان يكون مؤنثه فوعلة مثل جوهرة وجمعه فواعل كجواهر
وغلبة زيادة الواو ثانية كجوهر وكوثر وان دلت على انه فوعل لكنهم قدموا
الاشتقاق عليها واصل اولى على المذهب المختار وولى قلبت الواو الاولى
همزة لزوما وان كانت الثانية ساكنة حملا على الاول حكموا
على انقحل للشيخ المسن جدا بانه انفعل لا فعللل
كقرطعب لوضوح كونه مشتقا من قحل بالفتح اي يبس
فقدموا الاشتقاق على عدم النظير فانه لا تكون زيادتان
في اول الاسم غير الجاري على الفعل الا ما شذ من قولهم
رجل انقحل وانزهو وانفجر فان الهمزة والنون فيها زيادتان

وذهب

وذهب بعضهم الى ان انقحلا من معنى القحل لا من لفظه ووزنه
فعللل فتقول في تصغيره انيقح ولو قيل وزنه انفعل كانت
مخيرة ان حذفت الهمزة قلت نقيحل وان حذفت النون
قلت اقيحل وذهب ثالث الى جواز كون الهمزة في انزهو
بدلا من العين في عنزهو فهي اذا اصل والنون والواو
زائدتان ويقال رجل عنزهو للذي لا يحدث الناس ولا يلهو
وقوله عجيب حكموا على افعوان لذكر الافاعي بانه
افعلان لا فعلوان مثل عنفوان وهو اول الشباب لمجيء افعى
بالتنوين في مؤنثه وذلك يدل على انه افعل بزيادة الهمزة
دون الواو فكان كاقحوان وهو نبت طيب الريح حواليه
ورق بيض ووسطه اصفر وهو البابونج وانما لم يحكم بزيادة
الواو واصالة الهمزة حتى يكون وزنه فعلوانا كما دل عليه غلبة
الزيادة فان الواو اذا كانت غير اول مع ثلثة فصاعدا يكون زيادة
غالبا لتقدم الاشتقاق على غيره على ان افعلان اكثر من فعلوان
على ما ادعى وان قيل كلا الوزنين نادران حكموا على اضحيان
ليوم لا غيم فيه بانه كان افعلانا لا فعليانا مثل حليان لنبت لوضوح
اشتقاقه من الضحى فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الياء تكون
زائدة غالبا مع ثلثة فصاعدا وعلى خنفقيق اسم من اسماء
الدواهي بانه كان فنعليلا لا فعلليلا لوضوح اشتقاقه
من خفق بالفتح اذا اضطرب وتقديم الاشتقاق على عدم
النظير فان النون الثانية الساكنة تكون اصلية في الاكثر
حكموا على عفرنى بالتنوين للاسد بانه فعلنى

لظهور كونه مشتقا من العفر بالسكون اي التمريغ بالتراب
وبالتحريك هو التراب والنون والالف فيه للالحاق بسفرجل
لقولهم ناقة عفرنات اي قوية فلو كانت الالف للتانيث لم تدخل
عليه تاء التانيث وانما قالوا انه فعلنى مع عدمه تقديما للاشتقاق
على عدم النظير بعد بيان ما يكون فيه الاشتقاق مقدما
على غيره شرعنا في بيان ما يكون فيه اشتقاقان لا يكون لاحدهما
ترجيح فيؤخذ بايهما اريد فمنه ارطى لشجر من اشجار الرمل ياكله البعير
ويدلغ به فانه يجوز ان يكون وزنه فعلا لقولهم بعير ارط اذا اكل الارطى
من حيث ان بقاء الهمزة يدل على اصالتها وعلى انها فاء الكلمة فح يكون الفه
للالحاق بجعفر لا للتانيث لان الواحدة ارطاة فلو كانت الالف للتانيث
لم يدخلها تانيث اخر ويجوز ان يكون وزنه افعل لقولهم بعير راط
فان سقوط الهمزة فيه يدل على زيادتها واصل راط راطي اعل اعلال قاض
فجاز انه يقال اديم مأروط ومرطي بالاعتبارين حكموا على لفظ
اولق وهو الجنون بانه مما رجع الى اشتقاقين لجواز ان يق انه على وزن فوعل
بجعل الهمزة فاء بدليل قولهم رجل مألوق او على وزن افعل بجعل الواو فاء بدليل
قولهم رجل مولوق وعلى الاخير كان مصروفا لان فيه وزن الفعل فقط
قد دار نحو حسان علما لرجل وحمار قبان لدويبة بين كونه
مشتقا من الحسن والقبن وهو الذهاب في الارض فيكون وزنهما فعالا
كما دل عليه صرفهما المسموع من العرب او من الحس والقب وهو يبس الجلد
وذهاب نداوة اللحم فيكون وزنهما فعلان كما دل عليه ايضا منع صرفهما المسموع
من العرب للعلمية والالف والنون فحيث صرفا ومنعا سمعا لك الخيار
باي الاشتقاقين تشاء وان رجح بعضهم الوزن الثاني لاكثريته في الاسماء الاعلام
من الوزن الاول فيهما ولا يذان بعض العبائر بان المسموع فيهما ليس الا منع الصرف

وفيه

وفيه ان شهادة النفي لا تسمع عند الشهادة بان الصرف
وعدمه قد سمع فبعد ثبوت الصرف وعدمه وعدم مرجح
من خارج ثبت ما قلناه قيل جاء ملكا رجل اسمه حيان
فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك
ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجه قوله بانه ان
اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف
والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف
لو كان اللفظ الدائر بين الاشتقاقين فصاعدا غير واضح
ما يشتق منه يجب ان يطلب الترجيح ويؤخذ بالراجح كملاك حيث
دار بين اشتقاقه من الالوكة او الملك او اللاك فعلى الاول كان وزنه
معفل واصله مالك قدم اللام على الهمزة فقيل ملاك ثم تركت همزته
لكثرة الاستعمال فصار ملك وعلى الثاني كان وزنه فعال فكان الميم
اصلية والهمزة زائدة كما قاله ابن كيسان وعلى الثالث كان وزنه مفعل
كما قاله ابو عبيدة والترجيح من هذه الاشتقاقات الى الاول
لاتفاقهم على ان ملكا تخفيف ملاك لقولهم في جمعه ملائك
وملائكة ولتحقق نسبة الملك الى الرسالة التي هي معنى الالوكة لان
معنى الرسالة في الملك قال الله تع جاعل الملائكة رسلا وليس فيه خلاف
الظاهر الا القلب وهو كثير والحمل على الاكثر اولى ولا كذلك نسبته
الى الملك والى اللاك بمعنى الارسال وان سلم انه يجوز نسبته الى
الارسال بمعنى ارسال الله اياه فليس لاك بمعنى ارسل ثابتا على الاشهر
مع ان ذلك المعنى بعيد في المعنى لان المعنى في الملك انه رسول لا مرسل
واذا كان من لاك كان معناه مرسلا قد دار لفظ الموسى

بين كونه على وزن مفعل فيكون من اوسيت اي حلقت
او فعلى فيكون من ماس يميس اي تبختر او من قولهم
رجل ماس مثل مال اي خفيف طياش والى الثاني و
ان ذهب الكوفيون لكن الترجيح للاول لان نسبته الى
الحلق اكثر منها الى التبختر ولان مفعلا اكثر من فعلى
لانه يبنى من كل افعلت ولان المسموع فيه الصرف ولو كان
فعلى لما صرف لان الالف في فعلى للتانيث
قد اختلفوا في ان انسان هل هو من الانس فكان على وزن
فعلان باصالة الهمزة وزيادة الالف والنون او من نسي
فكان على وزن افعان منقوص افعلان فحذفت الياء الاصلية
بعد زيادة الهمزة والى الاول ذهب البصريون لموافقته
مع الانس لفظا ومعنى لمجيء الانس بكسر الهمزة وسكون النون
والانس بفتحتين في معنى الانسان ولان اشتقاقه من
الانس اقرب من اشتقاقه من النسيان اذ الاستيناس
فيهم اكثر منه في ساير الحيوانات ولان اشتقاقه من النسيان
يقتضي الاعلال بحذف اللام في الافراد وفي الجمع ايضا
اذا قلت اناسي لان ياءه الاخيرة مبدلة عن النون اذ
اصله اناسين والياء المقدمة عليها زائدة وليس بلام الفعل

اذ

اذ لا يقع بعد الف الجمع ثلثة احرف بغير هاء الا
واوسطها حرف مد زايد كمصابيح وقناديل وايضا
يلزم منه وجوب لام التصغير من غير حاجة اليه مع ان
بناء التصغير يحصل دونها والى الثاني ذهب الكوفيون
مستدلين بمجيء انيسيان في تصغيره على وزن افيعلان
وبقول ابن عباس انما يسمى انسانا لانه عهد اليه فنسي
كما قال عز من قائل ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنسي ولم
نجد له عزما وجوابهم ظاهر مما مر ومن ان حديث ابن عباس
غير محقق دار تربوت بفتح الراء بين كونه
فعلوت فكان من التراب او تفعول فكان من ربت الصبي
يربته تربيتا اي رباه ورجح سيبويه الاول لان التربوت
الذلول جملا كان او ناقة والذلة والمسكنة يناسب التراب
قال عز من قائل او مسكينا ذا متربة ولان التاء بعد الواو
يتزايد في مثل هذا البناء كثيرا نحو جبروت وملكوت ويقال
رهبوت خير من رحموت اي لان ترهب خير من ان ترحم
وقول النيسابوري بان الثاني من البعيد لعدم المناسبة
من جهة اللفظ والمعنى جميعا غريب لان المناسبة المعنوية
متحققة بين تربوت وبين قولهم ربته لان الجمل انما
يصير ذلولا بالتربية والاعتمال وقول فاضل ان تربوت
من الدربة فاصله دربوت قلبت الدال بالتاء ان ثبت رجع هذا
الى ثلثة اشتقاقات يطلب فيها الترجيح والاخير ابعد لان الاصل
عدم الابدال دار سبروت بين كونه فعلولا او فعلوتا

ويرجح الاول ان سبروت من الارض القفر ومن الانسان من لا شيء له
فبعد اشتقاقه من السبر لعدم المناسبة من جهة المعنى مع ندرة
مجيء فعلوت وكثرة مجيء فعلول كعصفور وخرنوب ويرجح الثاني
انه من السبر بناء على ان السبروت هو الدليل الحاذق في خبر الطرقات
وفيه ان السبروت انما اطلق على الدليل المذكور مجازا لما بينه وبين المعنى
السابق الاصلي من الملابسة ويؤيده اصالة عدم زيادة التاء فالراجح من الاشتقاق
هو الاول كما هو مختار سيبويه دوران تنبالة بين فعلالة
وتفعالة كما توهم من البعيد لكثرة فعلالة وبعد مجيء تفعالة من الاوزان
فالقول بان تنبالة وهو القصير مشتق من النبل وهو الصغار لانه القصير
لا يعباء به اختلفوا في ان السرية بضم السين وتشديد
الراء والياء هل هي فعلية من السر وهو الجماع او الخلفاء لان
الانسان كثيرا ما يسترها عن حرته والياء للنسبة وانما ضمت
سينه لان الابنية قد تغير للنسبة خاصة كما قالوا في النسبة
الى الدهر دهري والى الارض السهلة سهلي او فعلولة
من السر ايضا لانها في الاصل سررورة ابدلوا من الراء الاخيرة
ياء للتضعيف ثم قلبوا الواو ياء وادغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة
فهي على هذا فعليلة مغيرة عن فعلولة او فعيلة لكونها مشتقة
من السرور لانه يسر بها يق تسررت جارته وتسريت ايضا
كما قالوا تظننت وتظنيت نونه على هذا فعيلة والاصل فعولة
ابدلوا من الراء ياء وقلبوا الواو وادغموا وكسروا ما قبلها وذهب بعضهم

الى

الى ان السرية مشتقة من السراة وهي الخيار
لانها مختارة اذ لا تجعل الامة سرية الا بعد
اختيارها ووزنها عنده فعلية فيكون الراء الواحدة
والياء الواحدة زايدة وقوة المعنى وكثرة فعلية كحرية
وعدم فعولة وفعيلة او قلتهما تؤيد الاول
اختلفوا في مونة هل هي من مان يمون بالاجوف لان
معنى مانه قام بمؤنته واحتمل بها فعلى هذا اصله موونة بواوين
على فعولة قلبت الواو الاولى همزة لان الواو الاولى المضمومة
المتوسطة تقلب همزة نحو ادؤر او من مأن القوم يمأنهم
فكان مؤنة على فعولة بمعنى الثقل من مأنت القوم اذا
احتملت مؤنتهم او بمعنى العدة او من آن يأون اونا والاون
احد جانبي الخرج والعدل فعليه كان على مفعلة بضم
الفاء وسكون العين فاصلها مأونة بسكون الهمزة
وضم الواو فنقلت الضمة الى الهمزة على القياس او من
آن يأين اينا وهو التعب والشدة فعليه كان على مفعلة
والاصل مأينة بسكون الهمزة وضم الياء وبعد نقل الحركة
وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها يصير مؤنة
والى الاخير جرى الفراء بناء على اصله في ان الياء اذا
وقعت عينا مضموما ما قبلها تقلب واوا الا ان تبدل الضمة كسرة
لتسلم الياء كما هو مذهب سيبويه وصحح المتاخرون الاول
من هذه الاقوال لدلالة المؤنة على معنى مان يمون مباشرة بخلاف
الثقل والتعب فانهما قد لا يكونان ولو سلم كون ذلك لازما فليس ذلك
دالا عليه مباشرة وقول الفراء ابعد الجميع للزوم كثرة التغير على مذهبه

ويرد عليهم ان المون والمان لغة بمعنى واحد والاون الراحة
والقرار والمين الكذب وقد جاء المؤنة بمعنى الشدة والتعب والعدل
وما احتاجت المعيشة اليه فمع هذا كيف يبقى سبيل [illegible]
التصحيح منجنيق اصلها بالفارسية من جه نيك اي
ما اجود في لكنهم حكموا بانها معربة لان الجيم والقاف لا يجتمعان
في كلمة واحدة من كلام العرب الا ان تكون معربة نحو الجردقة
للرغيف وهي معربة كرده وهم مختلفون في ان الاسماء المعربة هل
يحكم عليها بالاصلي والزايد كما عزي الى اكثرهم معللين بصيرورتها بالتعريب
من جنس كلامهم فيتصرف فيها بما يقتضيه القياس على كونها من لغتهم
لانها لما تكلمت العرب بها وصرفتها في الجمع والتصغير اجروها مجرى
العربي او لا يحكم عليها بزيادة بعض الحروف واصالة بعضها لان ذلك
من شان كلامهم فلا يتعرض لوزن المعرب والحكم عليه بزيادة
في البعض واصالة في البعض اذ لم يثبت ذلك فيما عربوه انما ثبت
ذلك فيما يكون من كلامهم وفيه انه لا مانع من الحكم المذكور على وفق
مقتضى قياسهم فيما يكون من كلامهم فلذا حكم على الف لجام بالزيادة
لقولهم لجم على معنى انه لو كان من كلامهم لكان قياسه ان يكون كذلك
قد اختلفوا في وزن منجنيق فمنهم من ذهب الى ان
وزنه منفعيل معتدا بجنقونا اي رمونا بالمنجنيق على ما حكي
من قوله كنا نجنق مرة ونرشق اخرى لان اصله على هذا
التقدير ج ن ق وفيه انه لا اعتداد بذلك لقلة ورود ذلك
في استعمال الفصحاء ولندور منفعيل اذ لا يجتمع مزيدتان
في اول الكلمة في هذا الضرب من الاسماء وانما يكون ذلك في
الجارية على افعالها نحو منطلق ومنهم من ذهب الى ان وزنه

فنعليل

فنعليل لمجيء مجانيق في جمعه ومجينيق في تصغيره
فان حذف النون الاول في التكسير والتصغير يدل على
زيادتها فتعين كون الميم اصلية والا اجتمع زيادتان في اول
الكلمة وذلك ممتنع ولا دلالة على زيادة شيء اخر وذهب
ثالث الى ان وزنه فعلليل معتدا بسلسبيل مع عدم
دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة والتقدير ان
فعلليلا ثابت في كلامهم فلا يلزم من جعله على فعلليل محذور
من عدم النظير وغيره وذهب رابع الى ان وزنه فعلنيل
لعدم دليل على زيادة ميمه ونونه الاولى ولعدم نظير لفعلليل
فتكون النون الثانية زائدة لان الزيادة بما هو اقرب الى الاخر اولى و
يرد عليه انه كيف لا نظير لفعلليل وقد ثبت سلسبيل وعلى اي تقدير
كان بناء كل قول على عدم اعتداد بدليل اخر كما لم يعتد بجنقونا لقلة وروده
وبالتكسير والتصغير لعدم ثبوت انها قول عامة العرب فاعتبار كل قول
كان مشروطا بعدم اعتداد بدليل اخر بعضهم حرر اقوال مسئلة
المنجنيق هكذا الميم في منجنيق اما اصلية او زايدة فان كانت اصلية والنونان
ايضا كذلك فوزنه فعلليل وان كانا زايدين ففنعليل وان كان الاول
اصلا فقط ففعلنيل وان كان بالعكس ففنعليل وان كان الميم زائدة
والنونان اصليتين ففعليل وان كان الاول اصلا دون الثاني ففعنيل
وان كان بالعكس فمنفعيل ولا يجوز على تقدير زيادة الميم ان يكون النونان معا

زائدتين لبقاء الكلمة على اصليتين الجيم والقاف اذ الياء زائدة
البتة لامكان اعتبار ثلثة اصول دونها فالاقسام الممكنة سبعة
ثم رجح بين هذه السبعة فنعليلا لعدم ثبوت فعلليل ومنفعيل
ومفعليل لكن عدم الثبوت في الاول فرضي وفي الثاني لعدم اجتماع زيادتين
في اول الاسم الغير الجاري على الفعل وفي الثالث لعدم ازدياد الميم في الاول
مع اربعة اصول بعدها الا في الجاري على الفعل فيبقى بعد الثلثة فنعليل
وفعلنيل ومفعنيل وفنعليل والكل نادر الا فنعليلا كعنتريس
للناقة الصلبة الشديدة من العترسة اي الاخذ بالشدة
والعنف ويرد عليه ان فعلليل قد ثبت في كلامهم لمجيئه في الكتاب
فلا يمكن المعارضة بعدم النظير ويؤيده اعترافهم بعدم دليل على زيادة
ميمه ونونه الاولى وبان الزيادة بالاخر وما قرب منه اولى والاصل عدم
الزيادة الاصل في منجنون للدولاب ان يكون على وزن فعللول
كعضرفوت وفي منجنين للدولاب ان يكون على وزن فعلليل لمجيء هذا
الوزن في كلامهم كخندريس لكنهم لما راوا انهما جاءا بمعنى واحد اجروا جميع
ما تحرر في منجنيق فيهما الا احتمال كونهما على وزن منفعيل لانه لم يجيء ما دل
على اصالة ج ن ن مثل جنقونا الدال على اصالة جنق في منجنيق وقد
شاع بينهم دوران خندريس بين فنعليل او فعلليل كشيوع منجنين بينهما
اذا اتفق كلمة لا يعلم فيها الاشتقاق فيعرف الزائد بخروجها
عن الاصول المقررة على تقدير الاصالة نحو تتفل لولد الثعلب و
ترتب للشيء الثابت مفتوحي الاول ومضمومي الثالث فان التاء لو

جعلت

جعلت اصلية فيهما لزم بناء فعلل بفتح الفاء وسكون العين
وضم اللام وذلك خارج عن الاصول فوجب القضاء بان
وزنهما تفعل ولا عبرة بكون وزن الزايد واجد النظير او فاقده
فان اوزان المزيد غير مضبوط بخلاف الاصول وفي الصحاح
ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية وذلك انما يكون خارجا
عن الاصول على تقدير عدم ثبوت جخدب وفيه ان بمثال
واحد لا يمكن تاسيس اصل ولهذا نقول كما ان كلا من فعلل
وتفعل خارج عن الاصول فكيف يتاصل احدهما دون الاخر
مع عدم المرجح الا ان يجاب ان الامرين اذا تعارضا فالحمل
على الزايد اولى لان ما زيد فيه من الكلم اكثر من المجرد و
يؤيده عدم النظير وشبهة الاشتقاق انما حكموا
بزيادة النون في كنتال للقصير وبانه على وزن فنعل ان كان
مهموزا او فنعال ان كان غير مهموز لان النون على تقدير الاصالة
يجعل الوزن فعللا او فعلالا وكلاهما مفقود كما حكموا بزيادة نون
كنهبل بضم الباء لشجر من اشجار البادية لفقدان فعللل بضم
اللام فوزنه فنعلل فلو قيل ليس في الكلام فنعلل ايضا فقيل الحمل
على الزيادة اولى وانما لم يحكموا بزيادة نون كنهور وهو العظيم
من السحاب لوجود فعللل في الاصول نحو سفرجل الا ان الواو فيه
للالحاق بسفرجل فوزنه ح فعلول انما حكموا بزيادة
نون خنفساء بضم الخاء وفتح الفاء ونون قنفخر بضم القاف
للعظيم الجثة لعوز فعللاء وفعلل في الاصول فهما على وزن
فنعلاء وفنعل كما يعرف الزايد عند فقد الاشتقاق بخروج
تلك الكلمة عن الاصول يعرف ايضا بخروج زنة اخرى لها عن الاصول

وان لم تخرج هي نفسها عن الاصول وذلك كتاء تتفل وترتب مضمومي
الاول والثالث فانه يحكم بزيادتها وان لم يخرجا عن الاصول لو
جعل التاء فيهما اصليتين لمجيء فعلل بضمتين مثل برثن لان التاء
في احد بنائيهما وهو تتفل وترتب مفتوحي الاول مضمومي الثالث زائدة
لما مر من خروجهما عن الاصول على تقدير الاصالة فكذا في بنائهما الاخر فرارا
عن لزوم بناء اخر خارج عن الاصول وعن كون شيء واحد زائدا واصلا معا
مع ان اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في احدهما اصلا وفي الاخر زائدا
حكموا بزيادة نون قنفخر بكسر القاف وان كان مثل
قرطعب كثيرا لما ثبت من زيادتها في قنفخر بضم القاف وبزيادة
نون خنفساء بضم الفاء وان ثبت قرفصاء لما ثبت من زيادتها في
خنفساء بفتح الفاء للخروج عن زنة الاصول وبزيادة همزة البنج
وهو عود يتبخر به مع ان نظيرا له في الاصول وهو سفرجل لخروج البنج
عن الاصول لو حكم باصالة الهمزة فوزنها افنعل وافنعول فاذا كان الحكم باصالة
الهمزة في احدى زنتي الكلمة يوجب خروجها عن الاصول ينبغي ان يحكم بزيادة الهمزة
ايضا في اخرى زنتيها وان كان لها نظير لاتفاق الزنتين في اللفظ والمعنى اذ هما
متحدان في المعنى والاصول فان قيل هلا عكست بان يحمل البنج على البنج فيحكم
باصالة الهمزة قيل لانه يلزم من ذلك مخالفة الاصول اذا اتفق
لكلمة خروجها عن الاصول على تقدير اصالة حرف منها وعلى تقدير زيادته
ايضا كنرجس فانك لو جعلت النون زائدة فهو على زنة نفعل ولو جعلتها
اصلا فهو على زنة فعلل وكلاهما خارجان عن الاصول فنحكم
بالزيادة لكثرة الزيادة لما مر ان اوزان المزيد غير مضبوطة وبعضهم
يقول نرجس بكسر النون وهي فيه زائدة ايضا لاتفاق اللفظ والمعنى

وسوال

وسوال ان نرجس اعجمي فهلا جعلتم النون اصلا وان خالفت الكلمة
الاصول كما جعل الاخفش النون [illegible] جالينوس اصلا مع خروجه
عن الاصول مندفع بظهور الفرق بين [illegible] جالينوس فان نرجس
اسم جنس وجالينوس علم في لغة اهله كزيد وعمرو في لغة العرب وقد
تقرر ان الاعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها
لما عرفت ان كلا من الاشتقاق وغلبة الزيادة وعدم النظير الحاصل
بخروج الكلمة عن الاصول او بخروج زنة اخرى لها عنها او بخروجها عنها
على تقديري الاصالة والزيادة معا علمت ان نحو حنطاو للقصير
او العظيم البطن مما يحكم عليه بانه اما على وزن فعللو او فنعلو وكلا
الوزنين خارجان عن الاصول فلا نظير له في كلامهم على تقدير اصالة
النون ولا على تقدير زيادته لكن الحكم بانه على وزن فنعلو اولى لغلبة
زيادة النون ولان اوزان المزيد غير مضبوطة على انه قد جاء
نحو كنتاو للعظيم اللحية من كثأت لحيته اذا نبتت لكن
على تقدير اصالة النون كان نظيره قرطعب وغير هو للذي
لا يحدث الناس ولا يلهو وسنداو من السدو مصدر سدو
الابل في سيرها اذا مدت ايديها حكموا بزيادة نون
جندب بفتح الدال للذكر من الجراد لعدم فعلل بضم الفاء
وفتح اللام ولا فنعل فخرج الوزنان عن الاصول لكنهم رجحوا الزيادة
لما مر ان اوزان المزيد غير مضبوطة ولعلهم لم يعتدوا بما حكاه الاخفش
من نحو جخدب بفتح الدال اذ لو اعتدوا به فالحمل على الاصل اولى
وانما حكموا بان وزن مرزنجوش فعلنلول لا فعللول فكان الميم
اصليا والنون زائدا اذ لم تزد الميم اولا خامسة في غير الجاري
على الفعل وفقد فعللول حكموا باصالة نون مثل
برناساء وهو الناس يق ما ادري من اي البرناساء هو

اذ لا يزد النون ثالثة متحركا فوزنه فعلالاء وانما حكموا
بان وزن كنابيل في اسم ارض فعلليل مثل خذعبيل فالنون
والهمزة اصلي والياء زائدة لعدم فنعليل وفعاليل وفناعيل
اذا رايت كلمة لم تخرج زنتها عن الاصول على تقدير
الاصالة ولا على تقدير الزيادة فيعرف الزايد بغلبة الزيادة اذ بها
يميز الزايد عن الاصلي كما يميز بينهما بالاشتقاق وعدم النظير ونعني
بغلبة الزيادة ما يعم حروف الزيادة والتضعيف اي التكرير للحرف وان لم يكن
من حروف الزيادة ولهذا حكموا بزيادة احدى المضعفين في نحو قردد مما
ضعف في موضع مع ثلثة اصول للالحاق بجعفر وكلا المضعفين في نحو
مرمريس للداهية مما ضعف في موضعين مع ثلثة اصول للالحاق بسلسبيل
فوزن مرمريس فعفعيل مضعف من موضعين الفاء والعين وفي نحو
عصبصب مما ضعف في موضعين مع ثلثة اصول للالحاق بسفرجل يق يوم
عصبصب اي شديد وزنه فعلعل مضعف العين واللام قد
اختلفوا في ان نحو همرش للعجوز هل هو مضعف العين كما قاله الحاجبي او
ليس بمضعف بل اصله هنمرش كجحمرش لعدم فعلل ولذلك لم يظهر وانونه
اذ لا يلتبس انه فعلل لا فعلل ولو كان فعلل موجودا لم يجز الادغام لانه
لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي الى اللبس بتركيب اخر ولا لبس هنا لما عرفت من عدم
النظير قد اختلفوا في ان الزايد في نحو كرم وقردد مما فيه التضعيف هل
هو الحرف الاول لان الحكم بالزيادة في نحو كرم على الساكن اولى فكذا في غيره كما قاله
الخليل او الثاني لما علم ان الدال الثانية من قردد مثلا بازاء الراء من جعفر واذا
ثبت زيادة الثانية فيه فكذا في غيره كما قاله الحاجبي او كل منهما لتعادل الامارتين وعدم
مرجح كما جوزه سيبويه ولعل الوسط اوسط ذهب البصريون الى ان
الفاء وحدها لا يضاعف لانه ان كرر قبل العين لزم الادغام وهو متعذر لاستلزام
الابتداء

بان كان اصله هنمرشا

قد كثر من كثرة التضعيف

الابتداء بالساكن ولو جي بهمزة الوصل التبس مع الاستغناء وان كرر
بعده لزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف اصلي ولم يثبت
مثله في لغتهم وقول بعضهم بمنع عدم ثبوته في لغتهم مستندا
بنحو زلزل وصيصية لما يحصن به وقوقية من قوقاة الدجاجة
وهي صياحها وضوضيت من الضوضاة لاصوات الناس
وجلبتهم متخيلا ان كلا مما ذكر مما تكرر الفاء فيه انما نشاء
من غفلته عن ان ما ذكر رباعي عندهم اوزانه فعلل وفعللة
وفعللت وليس بتكرير الفاء ولا العين للفصل بين كل من
المكررين مع ان اصل قوقيت وضوضيت قوقوت وضوضوت
قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما في اغزيت فليس فيهما تكرار عين
ايضا ان قلت كيف حكموا بالتكرير مع الفصل في نحو مرمريس مع
الفصل فان الفاء والعين معا هناك مكرر ولم يحكموا مثل ذلك في
نحو زلزل قلنا انما لم يحكموا مثله فيه لصيرورته ح على وزن فعفع
وذلك ممتنع لبقاء الكلمة بلا لام واما نحو صيصية وقوقية
مما كرر فيه حرف لين بعد تكرار حرف صحيح فليس ايضا
بتكرير الفاء والعين للفصل كما تقرر في الصحيح ان قلت انهم قنتوا
ان الياء لا يقع مع ثلثة اصول الا زائدة غالبا فمع هذا لم لم يحكموا
بان نحو صيصية ذو زيادة لاحد حرفي اللين قلنا لرفع التحكم
على ان الياء الاولى لو جعلت زايدة في صيصية مثلا صار الاسم
ثلاثيا فاؤه وعينه من جنس واحد نحو يين اسم مكان وذلك قليل
وان جعلت الثانية زائدة صار فاؤه ولامه من جنس واحد نحو
سلس وذلك ايضا قليل وقول بعضهم ان الفاء في سلسبيل مكرر
وزنه فعفليل فشاء من غفلته انه خماسي عند الاكثر فوزنه
فعلليل وليس بتكرير الفاء ولا العين للفصل انما جوز الكوفيون

مجوزا تكرار الفاء وحدها

تكرار الفاء وحدها وقالوا زلزل من زل ودمدم من دم وصرصر
من صر القلم والباب صريرا اي صاح وصوت فصاروا الى هذه
الاشتقاقات لاتفاق المعنى فان دمدم الله عليهم اي اهلكهم
من دم اليربوع جحره اذا كبسه وصرصر الاخطب وهو
الشقرق بفتح الشين وكسر القاف وتشديد الراء وكقرطاس بالفارسية
سبزمرغ وبق الصرد اي رجع صوته اذا وقعت الهمزة
اول كلمة فان كان بعدها حرفان اصلان كاتب وهو ثوب يشق
في وسطه فتلقيه المرئة في عنقها من غير كم ولا جيب فالهمزة
فيها اصل والا لكانت الكلمة المعربة على حرفين وان كان بعدها
ثلثة اصول فقط فالهمزة فيها زائدة كاحمر وابيض واكرم ولهذا قلنا
افكل بالتنوين وهو الرعدة افعل لوجود الشرطين كونها اولا وكونها
مع ثلثة اصول فقط وكثرة زيادة الهمزة وهو متصرف ولو سميت به
لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل فالمخالف الذي يدعي انه فعلل مخطئ
لان حكمه على خلاف الغالب ولوجوب ترك صرف افكل لو سمي
به ولو كان فعلل لصرفه ومثل افكل نحو ابريق فانه على وزن افعيل
اذ لا عبرة بما زاد على ثلثة ولم يكن من الاصول وان كان بعدها اربعة
اصول كاصطبل فيحكم باصالة الهمزة فوزنه فعلل كقرطعب لكونها
مع اكثر من ثلثة اصول ولا دليل على زيادتها وليس من الغالب زيادتها
ههنا اذ لم يثبت زيادتها في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره و
الاصل عدم الزيادة ولو كان بعدها اربعة احرف احدها زائد كاجفيل
وهو الجبان فيحكم بزيادة الهمزة اذ بعدها ثلثة اصول فقط الميم
كالهمزة في انها اذا وقعت اولا مع ثلثة اصول فقط كانت زائدة في الاغلب

نحو

نحو منبج بكسر الباء اسم موضع فامر الميم في الزيادة كامر الهمزة
وانما اتحدا في موضع الزيادة من جهة ان الميم من الشفتين وهو
اول المخارج من طرف الفم والهمزة من اول المخارج من طرف اخر وهو
اخر الحلق مما يلي الصدر فجعل موضع زيادتها اولا ليناسب مخرجيهما ولهذا
لا يحكم بزيادتها اذا لم تكونا اول كلمة الا اذا دل دليل على زيادتها لكن الهمزة زيدت
في الاسم والفعل والميم لا تزاد الا في الاسم فالميم في منبج زائدة والنون اصل اذ
لا يجوز ان يجعلا اصلين اذ ليس في الاصول مثل جعفر بكسر الفاء كما لا يجوز ان
يجعلا زائدين لانه تبقى الكلمة المعربة على اصلين الباء والجيم فتعين ان يكون
احدهما اصلا والاخر زائدا فقضينا بزيادة الميم لان زيادة النون ثانية قليل
وقد زيدت الميم زيادة مطردة في اسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الزمان والمكان
والالة عرفوا ذلك بالاشتقاق فان ابهم شيء حمل على ما علم الياء مما
عرف زيادته بالاشتقاق اذا كانت مع ثلثة اصول فصاعدا نحو
يلمع للسراب وضيغم للاسد ورخيم واستثنوا منه الياء المزادة في اول
الرباعي وهو ما يكون بعد الياء فيه اربعة اصول فان الياء لا يكون هناك
زائدة الا الرباعي الجاري على الفعل كيدحرج علما فانها ح تكون زائدة ولاجل
ان الياء لا يزاد في اول الرباعي كان يستعور وهو اسم موضع عند
حرة المدينة وشجر يشاك به واسم من اسماء الدواهي ويقال ذهب
في اليستعور اي الباطل فعللولا كعضرفوط لانه رباعي بعد
يائه اربعة اصول وليس جاريا على الفعل فالياء فيه اصل لان الزوايد
لا تلحق بينات الاربعة من اولها الا ما كان جاريا على الفعل
وانما زيدت الياء في سلحفية وهي دابة جلدها عظام لانها غير
واقعة في اول الرباعي فوزنها فعلية زيدت فيها الياء للالحاق بقذعملة
الواو والالف زيدتا مع ثلثة اصول فصاعدا نحو
كوثر وضارب وجدول وكتاب وسحاب وكنهور وسرداح و
عضرفوط وحبنطى وقبعثرى لكنهما لا تزادان في اول الكلمة ولذلك

ويحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه

كان ورنتل للداهية فعنللا كجحنفل اي الغليظ الشفة

وزيادتها فيما ذكر تدعلت بالاشتقاق وبحمل لم يعلم اشتقاقه عليه فزيادة
الواو غير اولا مع ثلثة احرف اصول نحو اعدل اما ثانية او ثالثة
او رابعة او خامسة كما مر ووجه عدم زيادة الالف اولا لكلة ظاهر
ووجه عدم زيادة الواو اولها ان الواو ان كانت مضمومة او مكسورة تطرق
اليها الهمزة كاخوة واشاح وان كانت مفتوحة تطرق اليها الهمزة عند
صيرورتها مضمومة وذلك في الاسم عند التصغير وفي الفعل عند بناء المفعول
واما همزة لم تعلم اهي المنقلبة عن الف او واو لذلك كان ونحو اعلل
الاصل لحوق الالف والنون بالصفات بما مؤنثه نعلى كعطشان
لان الصفات بالزيادة اولى من الاسماء من حيث انها مشبهة بالافعال
والفعل اتعد في الزيادة من الاسم وزيادتها في الاسماء نحو عمران و
عثمان للحمل عليها اذ كان يدل على خلافه كعنان وسنان اذ النون فيه
اصلية اذ لم يتقدم ثلثة اصول وبزاد النون ثالثة ساكنة نحو شربت للغليظ
الكفين والرجلين لقولهم في معناه شرابث بضم الشين وعرند للبعير الغليظ
وانما حكم بزيادتها هنا لانها في مثل هذه الصورة تكون بمنزلة الالف
قال سيبويه النون والالف يتعاوران الاسم في معنى نحو شربت
وشرابث بضم الشين وجرنفش للعظيم الجنبين وجرافش بضم الجيم
وما ذكر علم ان النون اذا كانت ثالثة ساكنة في اسم على خمسة احرف فيحكم بزيادتها
لانها وقعت موقع الالف الزائدة الاترى انها تعاقبها على الكلمة الواحدة نحو
شربت وشرابث فالالف في شرابث زائدة لانها لا تكون اصلا في بنات الاربعة
فكذا ما وقع موقعها واما زيادة النون نحو اوكلنجس وثانيا كعنسل ورابعا
كرعشن وخامسا كرجان وسادسا كعفران وسابعا كبوزلن وهو نبت طيب
الريح التاء في نحو تقتيل وتفاعل وتفعل ورغبوت ومكلوت في
ورهبوت زائدة كالنون في نحو تفعل وافعل وزيادة السين في استفعل

مطرة

مطرة وفي استطاع شاذة اذ اصله اطاع فمضارعه يستطيع بالضم
واصله يطيع ذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة
من النقص كما اصلها اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء
فمضارعه يستطيع بالفتح اصله يستطيع فعلى قوله كان الشاذ فتح الهمزة وحذف
التاء الميمين التي تلحق بكاف الخطاب للمؤنث حالة الوقف
ابقاء للكسر الفارقة بينها وبين كاف الخطاب للمذكر المسكنة بين
المكسرة بفتح الكاف لانها مصدر فعل وهو مفتوح الفاء واللام
الاولى لانه يقول انما كسر الكاف لان السين انما تلحق بكاف المؤنث
وهي مكسورة فالحكاية ايضا بالكسر تنقض بقولهم بسملة بفتح التاء
في مصدر بسمل اي قال بسم الله وان كانت الباء في بسم الله مكسورة وكذا
البسملة في مصدر بسمل اذا قال بسحان الله وان كانت السين في سبحان
الله مضمومة انما كانت في لغة بكر فيقولون اكرمتكش ومررت
بكش في حال الوقف لابقاء الكسرة اذ لو سكنوا الكاف ذهب الفرق بين
المذكر والمؤنث وخصوا السين لختائه لما لزم من الهمس نعلم ان السين حرف
جيء به لمعنى فعدها من حروف الزيادة غلط بنو تميم يجعلون
الشين المعجمة بدل الكاف وعبر عنها بالكشكشة يقولون اكرمتكش
ومررت بكش وهو كما خصوا الشين المعجمة لخفائها لما لها من الهمس ايضا
نعلم ان شين الكشكشة ايضا حرف جيء به لمعنى لا للزيادة اذ لا شيء من
الايدلك وهذا اتفقوا على ان الشين المعجمة ليست من حروف الزيادة وان
لم يقع ذلك الا نادرا في سين الكسكسة وعدهم نحو ضارب ومضروب من با
ذي الزيادة دون نحو اكرمتكش من جهة ان الشيء انما زيد على شيء نادرا ان يصير
مع المزيد فيه كشيء واحد اولم يصر معه شيئا واحدا بل يكون كلمة متصلة بآخر
كلمة بتنزيل اول كل من باب ذي الزيادة كالف ضارب وعلى الثاني لا يكون
من ذلك الباب كاكرمتكش قالوا زيادة اللام على الكلمة قليلة لانها
لا تزاد اولا وحشوا واما في الاخر فقد ثبت في الاعلام كزيدل وعبدل
في زيد وعبد ولم يتحقق في غيرها ولهذا ترجح العلة بزيادة الياء واما الالف

اللام في فيثلة لراس الذكر وفي هيقل للفتنة من النعام وفي
طيسل للكثير من الرمل والماء وفي فحجل للذكر [illegible] صدور
قدميه ويتباعد عقباه على القول باصالة الياء وزيادة اللام فيما
ذكر لمجيء فيثة وهيق وطيس وافحج بمعناه على الترتيب هذا
وليعلم ان الحاق السين والشين غير فصيح حكي ان معاوية قال
يوما من افصح الناس فقام رجل من جرم بفتح الجيم وسكون الراء
وجرم من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق
وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليس فيهم
غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية من هم قال قومي انتهى
الحكاية الفراتية لغة اهل الفرات الذي هو نهر الكوفة لانهم خالطوا
العجم والنبط فتغير لغتهم والكشكشة والكسكسة قد ذكرناهما سميا بذلك
لتكرار الكاف مع الشين او السين فيهما والغمغمة ان لا يلتبس الكلام واصله
اصوات الثورات عند الرعد واصوات الابطال عند القتال والطمطمانية
ان يكون الكلام شبيها بكلام العجم يقال رجل طمطم بالكسر اي في لسانه
عجمة لا يفصح اختلفوا في ان الهاء من حروف الزيادة ام لا
والى الثاني ذهب المبرد واورد عليه بنحو اخشه وبقولهم في جمع
ام امهات وبقولهم اهراق يهريق بزيادة الهاء على اراق يريق وبقولهم
هجرع للطويل من الجرع بالتحريك للمكان السهل وهبلع للاكول
من البلع وبقولهم هركولة من الركل للضرب بالرجل الواحدة ويمكن
الجواب بان نحو اخشه مما زيد فيه هاء السكت فهي حرف معنى كالتنوين
وباء الجر ولامه ويمنع ان امهات جمع الام لجواز كونها جمعا لامهة
كابهة للعظمة والكبر فيكون امهة فعلة فالهاء اصلية لا زائدة بدليل

تامهت

تامهت اي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي ام فعا وبه اجيب
القول بان الهاء زائدة لان اما فعل بدليل الامومة في مصدره وامات
في جمعه لما عرفت من ان وزن ام فع فالامومة فعوعة ولو سلم ان اما
فعل فلا يلزم منه زيادة الهاء في امهة لجواز ان يقال هما اصلان
فام فعل وامهة فعلة كدمث ودمثر اذ هما للمكان اللين ذي الرمل
ولا يمكن ان يقال الراء زائدة لانها ليست من حروف الزيادة وكذا يقال عين
ثرة اي كثيرة الماء وقد اطلق ثرة على سحابة تاتي من قبل قبلة اهل العراق ويق
رجل ثرثار اي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام وترديده ونحو
هما لؤلؤ ولآل لبايع اللؤلؤ فان اللآل ليس من اللؤلؤ فان
فعالا للنسبة لا يجيء الا من الثلاثي وان لم يستعمل ذلك الثلاثي
واستبعدوا ان تكون الهمزة الثانية في لؤلؤ زائدة والا لزم باب سلس
وهو قليل والانصاف ان وزن ام وان دار بين فع وفعل لكن
الاصل مع الثاني اذ الاصل عدم الحذف وقولهم تامهت غير
ثابت لم لا يجوز ان يكون قولهم تأممت بثلاث ميمات وقد اشتبه
الميم الثالث بالهاء من الناسخ او الناظر مع ان ما زيد في
الكلام اضعاف ما حذف منه فاعتقاد زيادة الهاء في امهات
اولى من اعتقاد حذفها عن امات وجعل كل منهما اصلا لا بد
من دليل وما استشهدوا به من نحو دمث ودمثر لقلته
لا يعبأ به والقول بان الامهات للناس والامات للبهائم غير ثابت
واما قولهم اهراق في اراق بزيادة الهاء فاما من باب الغلط او لانه
لما ابدل الهمزة في هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه
واصله اراق يريق وانما قالوا انا اهريقه ولا يقولون انا اريقه لاستثقالهم
الهمزتين وقد زال ذلك بعد الابدال فعلى ذلك هراق الماء يهريقه بفتح
الهاء هراقة بالكسر بمعنى اراقه اراقة اي صبه فالهاء بدل من الهمزة
واسم الفاعل منه مهريق والمفعول منه مهراق بفتح الهاء فيهما ويجوز ان
يكون اهراق يهريق اهرياقا نظير اسطاع يسطيع اسطاعا بفتح
الالف في الماضي وضم الياء في المستقبل فانه لغة في اطاع يطيع فجعلوا

السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل فكذلك حكم
الهاء وقد جاء في لغة اهرق الماء يهريقه اهراقا على
يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت
فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء
وتركت الهاء عوضا من حذف العين كما ان اصل اهراق
اريق فظهرت الهاء في هراق بدل من الهمزة وفي اهراق
زائدة على الجمع بين البدل والمبدل منه وان هريق وهراق
باسكان الهاء فيهما من اهراق وبفتح الهاء من هراق وان
اصل هريق يهفعل وهرا ان بالفتح يهفعل
وان اصل هراق اراق واصل اراق اريق واما اشتقاق
هجوع للطويل من الجرع للمكان السهل فمن البعيد لعدم
مناسبة بين معنى المشتق والمشتق منه فلا يصلح ذلك دليلا
على زيادة الهاء واشتقاق هيلع للاكول من البلع وهركولة من
الركل ايضا ليس بواضح فالحكم بزيادة الهاء بنماذكر مشكل
حيث عرفت ان الحرف الواحد الذي غلبت زيادته ما هو حتى يعلم انه
الزايد دون غيره نا علم ان ما غلب زيادته ان تعدد وكان مع ثلثة اصول
نحكم بزيادة جميعه كحبنطى وهذا حكم بان النون والالف فيها زايدان
لغلبة زيادتها ونحوه الهجيري للعادة اذ بعد بقاء ثلثة حروف
اصول يحكم بزيادة المتعدد مطلقا سواء كان اثنين او ثلثة وان لم يبق
الثلثة لوجعل جميع المتعدد زايدا فلابد من الحكم بزيادة احد من المتعدد
وتشخيصه انما يكون بالترجيح بان الكلمة ان خرجت عن الاصول على
تقدير جعل احد المتعدد اصلا دون الاخر حكم بزيادته ومدين فارق
الترجيح لها في جعلها زائدة كالياء لوجود مفعل في كلامهم دون
فعيل فكون الكلمة اثنين فقط دليل على ان احد الغالبين زايد ورجح

الزايد منها بتدريج الكلمة عن اصولهم على تقدير جعل ذلك الزايد
اصليا انما حكموا بزيادة همزة ايلع للزمخشري دون ياءه
لوجود فعل كاكل وعدم فيعل وفيه نظر لوجود فيعل كصيقل
وميدع وانما يجعل زيادة ياء بيجان دون تاء لعود
ثفعلان وعلى تقدير اصالة التاء يكون وزنه فيعلانا لا
نعلانا لعدم فعلانا ووجود فيعلان كقيقبان لشجر يتخذ
منه السرج قال ابن دريد هو بالفارسية ازاد درخت و
شيصبان اسم قبيلة من الجن وبيجان للذي تعرض فيما لا يفنيه
حكم بزيادة تاء عنويت لاسم بلد دون واوها لوجود
فعليت كمفريت دون فعويل وانما لا يجوز ان يكونا زايدين اذ الاصل
المتمكن لا يكون على حرفين اصلين ولا ان يكونا اصلين ليكون على
وزن فعليل كبيطل وهو حجر طويل قدر الذراع وشنطير و
هو الشيء الخلق لما مر ان الواو اذا كانت مع ثلثة احرف
اصول يكون زايدا ابدا الا في الاول حكم بزيادة طاء
قطوطى للمتبختر في مشيه دون الفها وبزيادة كاف اذلوى دون
الفها ايضا لعدم فعلوى وانعولى ويجود نعومل كقشعمل للقدم المستحي
وانعوملى خواشوشب وحكم بزيادة واو حولايا في اسم موضع
دون يائها لوجود فوعول كاكرونعا لا وهو الخاط دون فعلا بيا
حكم بزيادة الياء الاولى واحد حرفي التضعيف من يهيبن
دون الياء الثانية لكون يفعل اقرب من نعيل ويفيعل واليهير
بتشديد الراء صغ الطلح وتوهم اكذب من اليهير هو السراب
وحكم بزيادة همزة ارونان ليوم صعب دون واوه لعدم فعولان ووجود
افعلان وان لم يات الا ايجان للجبن المنتفخ قال الجوهري هذا
الحرف في بعض الكتب بالخاء المعجمة وسماعي بالجيم عن ابي سعيد وابي

فان الجهل على جهة ومثله احد اصلي
من احد عشر الى ثلاثة ام

لما عرفت القانون الصرفي فيما اذا خرجت الكلمة عن الاصول
على تقدير كون احد المتعددين الزايدين اصلا دون الاخر اخذنا في
القانون الصرفي فيما اذا خرجت عن الاصول على تقدير اصالة كل منهما
زيادته وهو انه يرجح ههنا باكثرهما زيادة ولذلك كان نحو تيقان الدال
بين زيادة التاء فيه او التضعيف فعلى الاول كان الوزن تفعلان وعلى الثاني
كان الوزن فعّلان لكن كل من فعلان وتفعلان غير موجود في ابنيتهم لكن
زيادة التضعيف اكثر فوزنه فعّلان يقال جاء على تيقان ذلك اي اوّله
وكذا كوالك للقصير لدورانه بين زيادة واوه حتى يكون وزنه فوعل او
زيادة همزته حتى يكون وزنه فعالل لكن كلا الوزنين غير موجود في كلامهم
نرجح الاول اذ زيادة الواو اكثر من زيادة الهمزة فوزنه فوعل فحذفا بسنجل
وتسنى عليه حنطاوناته دائر بين كونه على وزن فنعلو فيكون النون مع الواو
زائدة او على وزن فعلاو فيكون الواو مع الهمزة زائدة او على وزن فنعال فيكون
النون مع الهمزة زائدة وشيء من الاوزان الثلثة غير موجود في ابنيتهم
لكن رجح الوزن الاول لاكثرية زيادة الواو الامالة مصدر
تولك املت الشيء اميله اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها
من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد لكنها في الاصطلاح
اشراب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين
الكسرة ويشمل امالة فتحة قبل الهاء الا الكسرة كما في نحو رحمة وامالة فتحة
قبل الالف الا الكسرة نحو الكبر وامالة فتحة قبل الالف فتميل الالف نحو
الياء اذ يلزم من امالة فتحة قبل الالف نحو الكسرة امالة الالف نحو الياء
كان الالف المحض لا يكون الا بعد الفتح المحض وانما تنتهي امالة افا
بولغ امالة الفتحة نحو الكسرة واما اذا لم تبالغ فيها فانه تسمى تقريبا ولا
تكون الترقيق الا في الفتحة التي قبل الالف وليست الامالة داب جميع
العرب فان اهل الحجاز لا يميلون واحرص الناس عليها بنو تميم فهم خالفوا
الاصل اذ الاصل في الحرف ان لا يخالج صوته غير الهمزة اثقل
حروف الحلق لخروجها من اقصى الحلق وغاية بعده فكريهة تجري مجرى
التوحش فعلت به ذلك على الاستثقال فساغ فيها

الحذف

التخفيف كما هو باب اكثر اهل الحجاز ولا سيما قريش
روي عن امير المؤمنين ع نزل القرآن بلسان القريش
وليسوا باصحاب نبر وهو لا جبرئيل نزل بالهمزة
على النبي ص ما همز نا وفيه اشارة الى جواز تحقيق
الهمزة ايضا كما هو الاصل كسايل الحرف وعلى الاصل
ورد لغة تيم وقيس تياسا لها على سايل الحرف وانما
خولف الاصل لنوع من الاستحسان لما عرفت مدلول

الهمزة بين التحقيق عملا بالاصل وبين التخفيف دفعا للاستثقال فاعرف ايضا ان من اختار تخفيفها حصره في اثنام ثلثة الابدال والحذف وبين بين اي بين بينها وبين حرف حركتها كما تقول في مسئل بين الهمزة والياء وهو الاشهر وقيل او حرف حركة ما قبلها كقولك سئل بين الهمزة والواو وهمزة بين بين ساكنة عند الكوفيين اذ عند البصريين متحركة حركة ضعيفة يجيء بها نحو الساكن ولذلك لا يفتح الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا والاصل في الاقسام الثلثة بين بين بكلا تسهيل لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض

ومن شرائط تخفيف الهمزة يشترط ان لا تكون مبتدا بها في كلام كقولك مبتداء احد وايل وايم وعند ان المبتدا بها وحققت لجعلت بين بين المشهور اذ هو الاصل فيه ولكنه قريب من الساكن فيمتنع الابتداء بها وانما امتنع بانها الاصل حملوا الباقي عليه هذا مع ان الهمزة المبتدا بها لا تكون مستثقلة ولا يرد على ذلك نحو خذ لانا نقول الحرف الذي هو الهمزة الثانية وبعد ذلك استغني عن همزة الوصل فحذفت فلم تحقق همزة اولى

الهمزة التي يراد تخفيفها ان كانت واحدة ساكنة بعد عند التخفيف بحرف حركة ما قبلها يعني ان كان قبلها فتحة قلبت الفا وان كان

كسرة قلبت ياء وان كان ضمة قلبت واوا كما في راس وبئر وسؤت
او في كلمتين كما في قوله تع الى الهدى ائتنا فان قوله ائتنا امر من الاتيان
قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع
الاستشهاد ثم اتصل بقوله الهدى فسقط همزة الوصل من اوله فعاد الهمزة
الثانية المنقلبة لزوال موجب القلب فالتقا الساكنان وهما الف الهدى
والهمزة العائدة فحذفت الف الهدى لكونه في اخر الكلمة والتغيير بالاخر
اولى فصار الى الهدى ائتنا بهمزة ساكنة بعد الدال فانقلب الفا فصار
الى الهدى ائتنا وهو موضع الاستشهاد وكما في قوله تع الذي ائتمن فقوله
ائتمن فعل ماض مجهول من الائتمان قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل في الدرج
وعاد الثانية المنقلبة فالتقى ساكنان الهمزة من ائتمن والياء من الذي
فحذفت الياء وصار الذا تمن بهمزة ساكنة بعد الذال قلبت ياء فصار الذي
تمن وكما في قوله تع يقول ائذن لي فان قوله ائذن امر من اذن ياذن
قلبت الهمزة الثانية منه ياء ثم سقطت همزة الوصل في الدرج و
عادت الهمزة المنقلبة وصار يقول اذن فقلبت الهمزة واوا فصار يقول اوذن
وانما تعين الابدال في هذه الصور اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها
بين بين لا المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه حيث لا يجوز المشهور
ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها اما الهمزة التي
كانت متحركة فان كان قبلها ساكن وهو ياء او واو زايدتان لغير
الالحاق قلبت الهمزة الى ذلك الساكن وادغم الساكن فيه كخطيئة
بياء مشددة فان اصلها خطيئة على وزن فعيلة وكمقروة
بواو مشددة فان اصلها مقروءة على وزن مفعولة وكافيس بالتشديد
محقر افؤس جمع فاس اصله افيأس قلبت الهمزة الى الساكن

سواء كان الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة واحدة

في الجميع

في الجميع وادغم فالتخفيف هنا بالابدال وانما تعين القلب
ههنا لانه لا يمكن جعلها بين بين لانه قريب من الساكن فيلزم
التقاء الساكنين ولو حذفت بنقل حركتها الى ما قبلها لزم تحريك
حرف لا اصل له في الحركة فلما امتنعا قصد التخفيف بالادغام
وان لم يقرب مخرج الهمزة من مخرجي الواو والياء لاشتراك
الجميع في صفة الجهر وانما اقتنعوا بهذا القدر من المناسبة
لاستكراههم الهمزة وانسداد ساير ابواب التخفيف ولهذا
قلبوا الثانية للادغام الى الاولى مع ان قياس ادغام المتماثلين
هو قلب الاول الى الثاني وتخفيف الهمزة بالقلب في مثل هذا التقدير
ليس بلازم في شيء من الصور وانما هو جائز لكن بعض النحويين
التزم هذا النوع من التخفيف في نبي وبرية ويرده قراءة نافع
النبي بالهمزة في جميع القران وقراءته مع ابن ذكوان في البريئة بالهمز
وهذه القراءة وان لم تكن متواترة لكنها لا اقل من ان تكون كغيرها
مما نقله الاحاد بل ما نقله القراء اولى لانهم ناقلون عمن ثبت عصمته
من الغلط وهم اعدل من النحاة فالمصير الى قولهم اولى فثبت ان القلب
في نبي وبرية غير ملتزمة ولكنه كثير اذا كان الساكن
الذي قبل الهمزة المتحركة الفا فتخفيفها انما يكون بجعلها بين
بين المشهور بان الهمزة ان كانت مفتوحة فاجعلها بينها
وبين الالف نحو قراءة وان كانت مضمومة فاجعلها
بينها وبين الواو نحو التساؤل والتلاؤم وان كانت مكسورة
فاجعلها بينها وبين الياء نحو قائل وبايع وانما تعين بين بين

لامتناع الحذف بنقل الحركة لان الالف لا تقبل الحركة
ولامتناع الابدال والادغام اذ الالف لا يدغم ولا يدغم
فيها ولا يمكن بين بين البعيد لان ما قبل الهمزة ساكن
لايق وكان من الممتنع ايضا جعلها بين بين المشهور
لادائه الى التقاء الساكنين لقرب الهمزة ح من الساكن
لانا نقول الالف لخفائها كالعدم مع ان الحركة
عن ثاني الساكنين غير مسلوبة بالكلية لو لم تكن
الهمزة المتحركة مسبوقة بالف او واو او ياء زائدتين لغير
الالحاق بان كان الساكن الذي قبلها حرفا صحيحا كالمسئلة والخبء
بالهمزة المسبوقة بالسين والباء الذين هما حرفان صحيحان او معتلا
غير ذلك الذي قلنا كشيء وسوء بسكون الياء والواو وبالهمزة
وكجيئل وحوءب بسكون الياء والواو الزائدتين للالحاق بجعفر
فحكم تلك الهمزة ان تنقل حركتها الى الساكن الذي قبلها وحذفت لان
حذفها ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو
حركتها المنقولة الى الساكن قبلها وما ضربنا من الامثلة ربما يوهم
ان هذا القانون [illegible] كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة والايهام في
غير موقعه اذ لو لم يكن الساكن فيها ايضا تنقل حركة الهمزة ايضا
الى الساكن وحذفت سواء كان الساكن حرف علة او صحيحا فتقول
في ابو ايوب ابو يوب وفي ذو امرهم ذو مرهم وفي وابتغي امرهم
وابتغي مرهم وفي قاضوا ابيك قاضو بيك وفي من ابوك من
بوك وفي من امك من مك وفي كم ابلك كم بلك وانما

لم

لم يثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في قاتلو مك
وجاذرو بلك وبقاتلي بلك واثقلا في نحو
قاضي وقاضي لان حركات الاعراب وان كانت عارضة
الا انها غير منقولة فهي الزم من الحركات المنقولة والالزم
اثقل قد جوزوا في باب شيء وسوء مما ساكنه ياء او
واو اصليان القلب والادغام تشبيها للاصلي بالزائد في نحو
خطيئة ومقروة والتزموا حذف الهمزة بعد نقل حركتها
الى الساكن الذي قبلها في باب يرى اذ اصله يراى كيرعى لان
ماضيه راى سواء كان من الرؤية او من الراي او من الرؤيا كرعى
فالقيت حركة الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع على الراء و
حذفت لكثرة الاستعمال اذ لا يكاد يستعمل يراي في مضارع
راى من الثلاثي وكذلك اراى يراي من باب الافعال اذ تنقل
حركة الهمزة الى ما قبلها من الساكن وحذفت للكثرة ويحتمل الحذف
بوجه اخر وهو انه اجتمع في اراى همزتان بينهما حرف ساكن
والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية
على حد حذفها في اكرم ثم اتبع ساير الباب وفتحت الراء لمجاورة
الالف التي هي لام الفعل وغلب الاستعمال خلفا على الاصل حتى
هجر ورفض وانما تركوا التصرف الذي فعلوه في باب يرى
وارى يري في قولك يناى مضارع ناى اي بعد وانأى
ينئي حيث لم يلتزموا ذلك التصرف فيه بل ابقوه على الجواز
لعدم كثرة الاستعمال وكثر النقل والحذف في سل اذ اصله
اسئل بهمزتين نقلوا حركة الهمزة الثانية الى السين واستغنوا
عن همزة الوصل وقالوا سل لكن لم يلتزموا ذلك لقولهم اسئل وقولهم

جبر في اجاز من الجواز اقل من قولهم سل في اسئل

يقال جاء النور اذا لاح ومنه تولج الجار طالبوم

الهمزة المتطرفة التي كانت متحركة في الوصل ولم يكن قبلها
الف سواء كان قبلها حرف صحيح كخبء او حرف علة كبريء
ومقروء اذا اريد الوقف عليها ينبغي ان يعلم اولا ما يقتضيه التخفيف
لو كانت موصولة كان حالة الوصل مقدمة على حالة الوقف
وتسهل الهمزة حاصل حالة الوصل فتخفف على ما هو حق التخفيف
ثم يعلى بمقتضى الوقف من سكون او روم او اشمام فيجيء في هذا
الخبء وهذا بريء ومقروء السكون والروم والاشمام اما في هذا
حصل الخب بضم الباء ومعلوم من حال الوقف ابدا فاوقف على ما
اخره حرف مضموم جاز فيه الاسكان والروم والاشمام واما في هذا
بريء ومقروء فلانك اذا خففت همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف
صار بريء ومقرو بواو وياء مشددتين مضمومتين ويجوز في مثل
ذلك حال الوقف السكون والروم والاشمام وكذلك شيء وسوء مرفوعين
فانك اذا وقفت عليها ينبغي بحكم ما اعلمناك يقتضيه التخفيف من نقل حركة
الهمزة الى ما قبلها وحذفها فيقال شيء وسو بالياء والواو المخففتين او
بقلب الهمزة الى الواو والياء ثم ادغمت فيقال شيّ وسوّ بالياء والواو
المشددتين ثم يوقف عليها اما بالسكون او الروم او الاشمام لانه يكون
حينئذ في اخرها ياء مخففة مضموم او ياء مشددة مضموم او واو كذلك

فيجيء الاحتمال اذا كان قبل الهمزة المتطرفة التي كانت
متحركة الف كقرأ واريد الوقف عليها بالسكون فقد وجب
قلب تلك الهمزة الفا كي يحصل التخفيف لبدلها الفا اذ لا يتصور
ههنا نقل حركة الهمزة الى ما قبلها من الالف وهو غير قابلة
للحركة حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف اذ الغرض انه

وقف

وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين بين لا المشهور ولا غيره
لسكونها وسكون ما قبلها فتعين ان يكون تخفيفها بقلبها
الفا واذا قلبتها الفا يجتمع الفان الالف التي كانت قبل
الهمزة والالف المنقلبة عن الهمزة فيجوز ح القصر بحذف
احدهما للساكنين ويجوز ابقاؤهما لامكان الجمع بينهما بتطويل
المد ولو وقف على الهمزة المفروضة بالروم والتسهيل اعني تخفيف
الهمزة بجعلها بين بين متعين كالوصل لان تخفيفها حال الوصل انما
كان بجعلها بين بين المشهور وحكم الوقف بالاشمام لو كانت مضمومة
حكم الوقف بالسكون وان كانت الهمزة مضمومة منونة لم تكن
متطرفة فلا يجيء فيها القصر ولا التطويل ولا التسهيل بقلب
التنوين الفا نحو رأ

اذا كانت الهمزة متحركة وتحرك
ما قبلها مطلقا وان كان في كلمة اخرى فاقسامها المحتملة تسع لان
الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما
مفتوح او مكسور او مضموم نحو سئل وقال ابوك وما ئة ومال
ايك ومؤجل وهذا مال ايك وسئم ومستهزئين وسئل ورؤف
ومستهزؤن والرؤس والقياس في كيفية تخفيف تلك الهمزة ان تجعل
بين بين لانه فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من اثارها ليكون دليلا على ان
اصل الكلمة الهمزة وبهذا اقتلوه في الجميع لكن في حالتين من التسع لا يمكن
جعلها بين بين وذلك اذا كانت مفتوحة وقبلها مضموم نحو مؤجل او
مكسورة نحو مائة لانهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من الالف
قبلها الضمة او الكسرة وهو مسكوه ولما تعذر المشهور تعذر غيره
المشهور اما لانه فرعه او لان كل موضع يجوز فيه بين بين
غير المشهور يجوز فيه المشهور ولما لم يجز هنا بين بين المشهور
امتنع ما هو غير المشهور الذي هو هي لان المشهور ايضا جائز ولما كان

لما مر قد اختلفوا في الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة
نحو مستهزؤن وفي الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة نحو سئل فبعضهم
يجعلها بين بين المشهور اي بين بين الهمزة والحرف التي منه حركتها
فيكون مستهزؤن بين بين الهمزة والواو وسئل بين الهمزة والياء ودليلهم
انه الاصل حيث ان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من اثارها وبعضهم يجعلها
بين بين البعيد لمناسبة ما يشبه الياء الكسرة وما يشبه الواو الضمة ففي
نحو مستهزيون ياء محضة وفي نحو سئل واو محضة لما عرفت حكم
مفتوحية الهمزة ومضمومية ما قبلها او مكسوريته وحكم انضمام الهمزة وانكسار ما قبلها
فاعرف ايضا ان الحكم في الباقي بين بين المشهور على القياس كيف ولا فرق في نحو سئل
ومستهزئين بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها والحمل على المشهور
اولى ولو جعل الهمزة في نحو سئم ورؤف بين بين البعيد لادى الى شبه الالف و
قبلها كسرة في سئم وضمة في نحو رؤف القياس في مثل منسأة
وهي العصا وسأل وانما اقتضى بين بين كما قلنا لكن بعض العرب
خالف القياس حيث قلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفا
وبعض العرب يبدل من الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء في نحو الواجي اي
الداق وصلا فيقرأ الواجي بتسكين الياء مخفف واجي بالهمزة وهو
ايضا ليس بقياس لان تخفيف الهمزة حالة الوصل ان يجعل بين بين كما مر
مقتضى القياس ان يقال في الامر من الاخذ والاكل ان
يقال اوخذ اوكل لان الهمزتين اذا اجتمعا وكان ثانيهما ساكنا وجب
ابدال ثانيهما واوا لكنهم حذفوا الهمزة الثانية الاصلية تخفيفا لكثرة
الاستعمال ثم استغنى عن همزة الوصل فقالوا خذ وكل وجاز ان
يقال في الامر من الامر اومر اذ اصله اءمر فابدل الهمزة الثانية

واوا

واوا على القياس ومر في اءمر على منوال خذ لكن الحذف
ليس لازما فيه لانه لم يكثر كثرة خذ وكل لكنه افصح
من اومر بابدال الهمزة الثانية واوا دفعا لاجتماع الهمزتين الثقيل
وان كان دفع ذلك الثقل بالحذف افصح وهمزة اءمر تسقط
في الدرج فيق وامر لان همزة الوصل سقطت في الدرج وقولك
وأمر افصح من ومر لان همزة الوصل سقطت في الدرج فلم يبق
لهمزة الاصل ثقل بخلاف ما لم يتصل بما قبله فان اجتماع الهمزتين
مستثقل ح فناسب التخفيف اما بالحذف وهو افصح واما بالابدال
وهو دونه قد مر انهم ينقلون حركة الهمزة الى الساكن
الذي قبلها ويحذفونها اما التزاما او جوازا طلبا للتخفيف
فعلى ذلك اذا نقلت الحركة الى لام التعريف الكائنة بعد همزة الوصل
فهل يعتد بتلك الحركة المنقولة فتحذف الهمزة للاستغناء
عنها كما هو مذهب الاقلين او لا يعتد بها لعروضها فيجب ابقاء
همزة الوصل كما هو مذهب الاكثرين ففي نحو الاحمر على مذهب الاقل يقال لحمر وعلى
مذهب الاكثر يقال الحمر باثبات همزة الوصل لان اللام في حكم الساكن
ولعل وجه الاعتداد بحركة اللام مع اتفاقهم على عدم الاعتداد
بحركة النون في نحو لم يكن الذين والا لعاد الواو ان اللام
صارت مع الاسم كالجزء لفظا لكونها على حرف واحد ومعنى
لانها غيرت مدلوله من التنكير الى التعريف واذا صارت
كالجزء شابهت الحركة المنقولة اليها حركة سل فان اصله اسئل
وثمرة نزاعهم في الاعتداد بالحركة المنقولة الى لام الاحمر وعدم
الاعتداد بها انما تظهر فيما اذا اتصلت من وفي بباب الاحمر
اذا خفف اذ على قول الاكثر يق من لحمر بفتح النون وفلحمر بحذف

الياء لئلا يلتقي ساكنان اي اللام والنون او الياء لان اللام في حكم الساكن عند الاكثر وعلى قول الاقل يق من لحمر بسكون النون وفي لحمر باثبات الياء اعتدادا بحركة اللام

الاكثر

وهو ظاهر قرأ ابو عمرو ونافع في قوله عز من قائل
وانه اهلك عادا الاولى عاد لولى لانه لما نقل
حركة الهمزة الى اللام وكانت اللام في حكم المتحرك وعاد
التنوين من عادا الى حالها من السكون وجب ادغام النون
في اللام على ما هو قياس مثل هذه الصورة نعم على لغة الاكثرين يقرأ
عادن لولى اذ بعد نقل حركة الهمزة وحذفها وجب كسر التنوين
لالتقاء الساكنين من التنوين ولام التعريف فيجب تحريك التنوين
كما كان قبل التخفيف ان قلت كيف ذهب الاكثرون
الى عدم الاعتداد بالحركة المنقولة في الحمر ولهذا لم يحذفوا
همزة الوصل فيه وحذفوا همزة الوصل في سل مع انهم
لم يعتدوا ايضا بالحركة المنقولة الى السين وقس عليه
قل فان همزة الوصل فيه محذوفة ايضا مع انهم لم يعتدوا
بالحركة المنقولة الى القاف ولم يقولوا اقل قلنا عدم ابقائهم
همزة الوصل في سل وقل مع عدم الاعتداد بحركة السين والقاف
العارضة بسبب النقل اما لكثرة استعمالهما او لكون كلمة الحرف
المنقول عنه والحرف المنقول اليه واحدة لكونهما جزءا كلمة واحدة بخلاف
الحمر فان الحرف المنقول اليه الحركة وهو لام التعريف غير الحرف المنقول
عنه الحركة وهو الهمزة او لكون حركة السين والقاف كالاصليتين لغلبة نقلها
ووجوبها بخلاف النقل في نحو الحمر فان ذلك قليلا ما يصار اليه او لان
ابقاء همزة الوصل في اسل بعد نقل حركة الهمزة العين الى السين
في قوة الجمع بين الهمزتين همزة الوصل وهمزة العين لان الهمزة التي بقيت

حركتها

حركتها في حكم الموجودة وتجويزهم في الامر من جأر يجأر
اذا صاح اجر بابقاء همزة الوصل وجر بحذفها وفي
الامر من رؤف يرؤف ارف بابقاء الهمزة ورف بحذفها
لانتفاء كثرة الاستعمال وقلة التخفيف بالنقل فيهما
اذا وقعت الهمزتان في كلمة واحدة وسكنت الثانية وجب قلبها
حرفا من جنس حركة الاولى نحو ايت امر من اتى ياتي اتيانا
قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ونحو اوتمن فعل
ماض مجهول من ائتمن ايتمانا قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ونحو ادم للاسمر من الادمة اصله ادم بهمزتين فقلبت الثانية
الفا وجوبا لسكونها وانفتاح ما قبلها ووزنه افعل فالاولى زائدة والثانية
فاء الكلمة ولا يجوز القول بالعكس ليكون وزنه فاعل لوجهين الاول انه تكثر
زيادتها اولا وقلت حشوا والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك
لكان وزنه فاعل كشامل فيجب ان يصرف وهو خلاف الاجماع ومن هذا
علم انه لا يجوز ان يكون على فاعل كخاتم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن
الهمزة لانه ح يجب صرفه وفي كون ادم اسم اعجمي كعادر وازر وعابر
وشالخ وفالغ اسماء لاولاد ادم كما اختاره الزمخشري او عربي لاشتقاقه
من الادمة او من اديم الارض كاشتقاق يعقوب من العقب وادريس
من الدرس وابليس من الابلاس اختلفوا في ان اجر هل
هو من باب اخذ يواخذ فليس الفه منقلبا عن همزة بل الفه الف
فاعل او من باب افعل فيكون مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت
الفا ويرجح الاول مجيء اجر اجارة اذ لو كان افعل لم يجئ منه فعالة
لان فعالة مصدر فاعل لا افعل وفيه انه لا يلزم من مجيء فعالة
ان لا يكون اجر افعل لجواز ان يكون مشتركا بين فاعل وافعل و
مصدر الاول فعالة ومصدر الثاني افعال لثبوت يوجر في مضارعه
لكن عدم مجيء مصدره على افعال وعدم ثبوت الايجار في مصدره
يعارضه فان الايجار لم يجئ في مصدر اجر اذ لا يقولون اجرت

الدار ايجارا فلو كان آجر افعل لوجب ان يق ايجارا لا اجارة
لانه قياس مطرد وفيه ان يجي كل من الايجار والاجارة وكل
من يوجر ويواجر في مضارع آجر يدل على ان كلا البابين ماخوذ
من اجر الثلاثي وان آجر بمعنى اكرى يجوز ان يكون من باب
ادم وان لا يكون منه وعدم استعمال اجار لغير المرة واستعمال الاجارة
في المرة مم لجواز ان يكون الاجار مخفف الايجار بان حذف الياء اكتفاء
بكسرة الهمزة وقد جاء الايجار والاجر بمعنى اعطاء الثواب فقولهم
آجره الله يوجره ايجارا بمعنى اجره الله يأجره اجرا اي
اعطاه الثواب مما لا نزاع في انه افعل لا فاعل لان يوجر لا يكون
مضارعا لغير افعل انما النزاع في مثل قولهم آجرت الدابة والدار
اي اكريتهما والحق انه بهذا المعنى مشترك بينهما لانه جاء فيه لغتان
احدهما انه فاعل ومضارعه يواجر والاخرى انه افعل ومضارعه
يوجر وجاء له مصدران فالمواجرة مصدر فاعل والايجار مصدر
افعل لما عرفت ان اجتماع الهمزتين الساكنة ثانيتهما يوجب قلبها
حرفا من جنس حركة ما قبلها كادم وايت واوتمن فاعرف ايضا ان
الهمزة الثانية لو كانت متحركة وكانت الاولى ساكنة كسأال لكثير السؤال
فادغمت الاولى في الثانية لحصول التخفيف بذلك مع بقاء الهمزتين هذا اذا
لم تكن الثانية في موضع اللام اذ لو كانت الثانية في موضع اللام كقراء فقلبت
ياء ويقال قرأي فان اللام لكونها طرفا اولى بالتغيير من العين ووقوع اللام
ياء اكثر من وقوعه واوا بخلاف العين فان وقوعه واوا اغلب من وقوعه ياء

وانما لم تدغم الهمزتان ههنا خلاف ما تقرر في العين لان العينين
لا يكونان الا متفقين بخلاف اللامين فانهما قد يكونان مختلفين كجعفر
ومتفقين كحلباب فلذلك افترقت الحال بينهما وانما ادغمت الهمزتان
في مثل سأال لترتب التخفيف مع انه يحصل بكل من الحذف والابدال
لانه لا يدرى بالحذف انه فعال بالتشديد او فعال بالتخفيف ولا يمكن
تخفيف الهمزة بالابدال لانه يوجب انتفاء الفرق بينه وبين نحو قراء
ولا يبين بين المشهور لانه يلزم التقاء الساكنين اذ الهمزة ح تصير قريبة
من الالف ولا يغير المشهور لسكون الهمزة الاولى اذا اجتمعت
الهمزتان المتحركتان في كلمة نحو جاء فقد اختلف الادبيون
في حكمه اذ النحاة يوجبون قلب الهمزة الثانية ياء ان انكسرت
الهمزة التي قبلها كما ذكر وانكسرت هي نحو ائمة فعلى هذا صار
جاء جائي بهمزة بعد ياء لانه اسم فاعل من جاء يجي وهو اجوف
مهموز اللام قلبت الياء همزة مثلها في بايع فاجتمعت همزتان اولهما
مكسورة فقلبت الثانية ياء ثم اعل اعلال قاض فبقي جاء واما الخليل
فينقل الياء الى موضع الهمزة والهمزة الى موضع الياء فصار جاءي
بتقديم الهمزة على الياء ثم يعله اعلال قاض واما ايمة فهي جمع
امام والاصل اأممة كاحمرة جمع حمار فاجتمع في اوله همزتان
الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس قلب الثانية
الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية في جمع اناء لكن لما وقع

بهمزتين متحركتين الاولى منقلبة عن عين الكلمة التي هي ياء كما في بايع والثانية لام الفعل

بعدهما مثلان وهما الميمان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم
الاولى وهي الكسرة الى الهمزة وادغموا الميم في الميم فصار اأمة
كرهوا اجتماع الهمزتين والثانية مكسورة فقلبوا الثانية ياء وقول
النحويين بوجوب قلب الهمزة الثانية ياء عند انكسارها
او انكسار ما قبلها متبطل بما صح عن القراء من تحقيق الهمزتين
وابقائهما بحالهما ومن التسهيل اي جعل الهمزة الثانية بين
بين في نحو ائمة وبانه لم يجي في القراآت السبع قلب الهمزة الثانية
في نحو ائمة ياء واتباعهم اولى من اتباع النحاة اذ القراء ناقلون عن
ثبت عصمته من الغلط وهم اعدل من النحاة فالمصير الى قولهم اولى
اذا اجتمع الهمزتان المتحركتان في كلمة ولم تكن الهمزة الثانية
ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب الثانية واوا نحو اءادم بهمزتين
بعدهما الف فقلبوا الثانية واوا فصار اوادم وكاايدم قلبوا الثانية
واوا فصار اويدم وقد انتقض ما ذكر بنحو اكرم اذ اصله اءكرم حذفت
الهمزة الثانية لزوما لكراهتهم اجتماع الهمزتين فيما هو كثير الاستعمال وانما خصوا
الثانية بالحذف لان الثقل نشأ منها ثم حمل اخواته من نحو نكرم يكرم تكرم عليه
الا ان يق ان القياس وان اقتضى القلب كما في اويدم واوادم لكن الاستعمال
في نحو اكرم بخلاف القياس قد اختلفوا في ان اصل خطايا
ما هو بعد اتفاقهم على ان اصله خطائي بياء ثم همزة اذ الخليل يقول اصله خطاءي

على فعالي لنقلهم الياء الى موضع الهمزة والهمزة الى موضع الياء
فقلبت الهمزة ياء مفتوحة وتنقلب الياء الفا فيصير خطايا
وغير الخليل يقلب الياء الواقعة بعد الف الجمع بالهمزة فصار
خطاءء بالهمزتين ثم يقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فيصير
خطاءي بهمزة ثم ياء والقياس في الهمزة الواقعة بعد الف الجمع وقبل
الياء ان يقلب بياء مفتوحة فصار خطايي ثم قلب الياء الفا فصار
خطايا وقلة المؤنة ترجح قول الخليل وقول العرب الموثوق بعربيتهم
اللهم اغفر لي خطاءي بتحقيق الهمزتين يرجح قول غيره اذ لو كان
خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه المطايا جمع
مطية واصلها مطيوة لانها من المطو وهو اسراع الدابة في السير قلب الواو
ياء وادغمت فيها الياء واصل مطايا مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
فصار مطايي بيائين ثم قلبوا الياء الواقعة بعد الف الجمع همزة كما في قبائل فصار
مطاءي بياء بعد همزة فاستثقلوا الياء بعد الكسرة على الهمزة فابدلوا من الكسرة
فتحة ومن الياء الفا كما في عذارى وههنا اولى لثقل الهمزة فصار مطاءا بهمزة
بين الفين والهمزة قريبة من الالف فكانك جمعت بين ثلاث الفات فقلبوا
الهمزة فقلبوا الهمزة ياء فصار مطايا الاعلال لغة التمريض
واصطلاحا تغيير حرف العلة للتخفيف مطلقا سواء كان بالقلب
كما في قال او بالحذف كما في قلت او بالاسكان كما في يقول وسميت الالف والواو
والياء حروف الاعلال لما وقع فيها من التغير المطرد وفي كون الهمزة
من حروف العلة خلاف نشأ من تغيرها ومن عدم اطراد تغيرها
فبين تخفيف الهمزة والاعلال مباينة كلية وبين الابدال والاعلال عموم
من وجه اذ وجد في نحو قال ووجد الاعلال بدون الابدال في يقول والابدال

في اصيلال اذ الاصل اصيللل تصغير اصلال على خلاف القياس لانه جمع اصيل جمع الكثرة وهو الوقت بين العصر الى المغرب

انما سموا الالف والواو والياء حروف العلة لانها تتغير
بالتغيرات المطردة كالحذف والقلب والاسكان ولا تصح
ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة
والحرف كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بعد حال
من القواعد المقررة عند العلماء الادبية ان الالف لا يكون اصلا
في اسم متمكن ولا في فعل فكل الف فيهما اما زائدة او بدل عن واو او
ياء ودليلهم على هذه القاعدة بعد الاستقراء ان الالف لو وقع
اصلا لم يخل اما ان يقع مبدلا في محل اخر او لا فعلى الاول للزم التأدي
الى اللبس بينه وبين المنقلب وذلك محال بمعرفة الاوزان وعلى الثاني
للزم التأدي الى وقوع الياء والواو المتحركين في كل موضع كان اصلها
فيه التحرك وهو اكثر مستعمل ووجه ان الالف انما يكون في الحروف
اصلا ان الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل
غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل فلا يقال الف
ولا زائدة لعدم اشتقاق يتفق فيه الفها ولا يقال انها
بدل لانه ضرب من التصرف ولا تصرف للحروف وكذا
الاسماء المبنية والاعجمية لعدم اشتقاقها
الواو والياء قد اتفقتا في وقوعهما فائين كوعد وبيع وعينين كقول
وبيع ولامين كغزو ورمى تقدمت كل واحدة على الاخرى فاد وعيا كبيع

دليل

ودليل واختلفتا في ان تقدم الواو عينا على الياء كما في طويت ما وقع
في كلامهم بخلاف العكس اي تقدم الياء عينا على الواو كما في قائد غير
واقع ولا يراد عليه بالحيوان مجاب بان اصل حييان
لعدم نظيره لذلك في كلامهم بالاستقراء وقياسه حايا
لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن بقوه متحرك ليكون مطابقا
لمدلوله في التحرك كالجولان والخفقان وفي الموتان حملوا
النقيض على النقيض ولذلك لم يدغم في الحيوان لكن لما كرهوا
اجتماع مثلين قلبوا الثانية واذا لم يقلبوا الاولى لان الثقل
بالاخر اولى والاستدلال يجيء على ان واو حيوان
ياء ضعيف لانه يلزم من ذلك كون ياء ريي غير منقلبة
عن الواو الواو يقلب ياء اذا سكنت وانكسر
ما قبلها نحو ميزان وميقات فاصلهما موزان وموقات
كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فقلبوها ياء والياء يقلب
واوا اذا سكنت وانضم ما قبلها نحو موقظ وميسر اذ
الاصل ميقظ وميسر اذا اجتمع واوان متحركتان
في اول الكلمة تقلب الاولى همزة لزوما نحو واصل مكسر واصل
واو يصل محققه والاول جمع الاولى تانيث الاول لان اصولها
واصل صو ويصل وا و ل فالواو الاولى في الاولى فاء
الكلمة والثانية منقلبة عن الف فاعل كما في ضويرب وضوارب
الاولى في الاول فاء والثانية عين فان تركيبه من واو ين وكلم واجتماع

الواو من مستثقل وكذا استثقال الحركة الثانية فقلب الاولى همزة

سمي به مذكر كزينب الواو والياء تقلبان تاء في نحو اتعد واتسر
اذ الاصل اوتعد ايتسر قلب حرف العلة فيهما تاء وتدغم التاء المنقلبة
من الواو والياء في تاء الافتعال يقال ايتسر اي لعب بالقمار وجاء اتسر
بمعنى يسر القوم الجزور اي اجتزروها واقتسموا اعضاءها هذا اذا
لم تكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة اذ لو كانت منقلبة عنها كما
في ايتزر اذ اصله ائتزر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها و
انكسار ما قبلها فلا يقلب تاء لانها عارضة تزول عند الوصل
كقولك وائتزر تحذف الواو من بعد ويلد لوقوعها بين ياء
مفتوحة وكسرة اصلية وهذا قياس مطرد ومن ثم لم يبن نحو ودد
بالفتح لما يلزم من اعلالين في نحو يد وذلك اذ ماضيه لو كان
وددت بفتح العين لكان اصل يوده بالكسر لما تقرر انهم لا يضمون
عين المضارع في المثال وكل حرف حلق فيه نبي فتح واذا كسر
وجب حذف الواو ثم ادغام العلامة الدال فيجتمع فيه اعلالان
وذلك محذور منهما امكن وحيث وجب الاعلال في نحو يعد
حمل اخواته من نحو اعد ونعد وتعد عليه ليستوي الباب ولما
عرفت من وجوب حذف الواو اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة
اصلية حملت فتحة يسع ويضع على المعوض اذ لو كانت اصلية
لم يكن لحذف الواو وجه وانما الوجه في ذلك ان بقي الاصل في عينها
الكسرة ولذلك حذفت الواو ونقل الى الفتحة لاجل حرف
الحلق وحملت فتحة يوجل على الاصل حيث لم يحذف الواو
اذ لو كانت الفتحة عارضة وجب حذف الواو نظرا لغرة بين
فتحة يسع وبين فتحة يوجل اعلم ان كسرة الراء

واما في فعل ثلاثي نحو قام وباع اذ هما فعلان ثلاثيان اصلهما قوم
وبيع واما في فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو اقام واباع اذ اصلهما
اقوم وابيع فما قبل الواو والياء فيهما ليس مفتوحا الا تقديرا في حكم
الفتح لكونه كذلك في الثلاثي نهما محمولان على ثلاثيهما لكونهما فرعي قام وباع
فاجريا مجراهما بجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح لكان مفتوحا اذا
نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك لكونهما متحركتين
في الثلاثي فقلبتا الفا وفي جعل المتكان من الفعل المحمول على
الفعل الثلاثي خلاف نشاء من انه من كان او من السكون
فعلى الاول كان من استفعل وتحقق الجعل وعلى الثاني كان من
افتعل وانعدم الجعل والترجيح مع الاول لبعد ان تكون المدة زائدة
ولقولهم ان مصدره استكانة فانه يدل على انه استفعل لا افتعل
لان افتعل لا يجئ منه افتعالة تدبر ومن الاسم المحمول على الفعل
الثلاثي في قلب العين الواو والياء بالالف عند تحركه وانفتاح ما قبله حقيقة او حكما نحو
مقام بالفتح فان اصله مقوم فتحركت الواو وجعل ما قبل الواو في حكم المفتوح وان تحركت
حركة الواو الى ما قبل جعلت الواو في حكم المفتوح وعلى التقديرين وقع القلب في مقام
حملا على قام وقد يقع القلب في اسم محمول على فعل مجهول على الفعل الثلاثي كمقام بالضم
فانه محمول على اقام واقام محمول على قام ونحوه الاقامة والاستقامة اذ اصلهما الاقوام
والاستقوام فالتقى ساكنان فيهما وان كانت ساكنة نهي في حكم المتحرك لانتقال الاصل المحمل
على اقام واستقام فقلبت الواو الفا لتقي الفان فحذفت احداهما وهي الاولى التي
هي عين عند الاخفش والثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه ثم عوض التاء كما مر
قياس العين الواو او الياء انه لا ينقلب عند سكونه بالف

وهذا لم يقع القلب في نحو قول وبيع فان سكون الواو والياء خفف
بعض الثقل فلم تقلبا الفا والقلب الواقع في طائي فالتبية الى
طيء كسيد وفي يا جليبي في يوجل شاذ او على لغة من يقلب حرف
العلة الساكنة المفتوح ما قبلها الفا وهي لغة تميم الى اليمن كبني
حرث وخثعم وزبيد فانهم يجعلون الف اثنين في الرفع والنصب والخفض
على لفظ واحد يقولون اتى الزيدان ورايت الزيدان ومررت بالزيدان
وذلك انهم يقلبون كل ياء وساكنة انفتح ما قبلها الفا فعاملوا ياء التثنية
ايضا معاملة هذه اللغة حتى لما تجاوزت هذان لاحوان وما
شبهتهما النقص من فقرة تحت اليك فتقبل تابى وهمت لربي فتقبل
صاحبي اي تبتهل وصوبي انما لم يقلب الواو والياء في نحو قاول
وبايع وقوم وبيتي وتقوم وبيتين وتقاول وتبايع وما يتصرف منها
لان ما قبلها غير مفتوح وان تحركتا ومقتضى القياس قلب العين
الفا في نحو القود والصيد واخيلت الناقة واغيلت المرئة و
اغيمت السماء لان العين فيه متحرك وما قبله في حكم المفتوح فكان يجب
قلبه الفا مثله في باع لكنهم خالفوا القياس في نحو هذه الالفاظ تنبيها
على الاصل مع ان بعض اللغويين جوز ان يتكلم بها ذكر على القياس
انما لم تقلب العين في نحو قوي وهوي مع تحركها وانفتاح ما قبلها
الفا حذرا من اجتماع اعلالين في كلمة فان اصله قوي قوى انقلبت
الواو والمتطرفة ياء لانكسار ما قبلها فان قلبنا العين الفا اجتمع اعلالان و
اصل هوى هوي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو قلبنا
الواو ايضا الفا لاجتمع اعلالان وانما صح باب حيي بحيي بكسر العين
مع انه لم يجتمع فيه اعلالان لو قلبنا العين الفا لالتبس فرع هوى بالاول

في نحو التجاري عارضة اذ اصله تجاري بضم الراء مثل تفاعل قلبت
الضمة كسرة لاجل الياء فشبهت الكسرة فيه الفتحة في يسع واما
الكسرة في التجارب فهي اصلية لانه جمع تجربة وانما يجب حذف
الواو الواقعة بين ياء وكسرة اصلية دون الياء الواقعة بينهما
في نحو ييئس وييسر اي يلعب بالقمار فانها لا تحذف لان
الياء اخف من الواو وقد جاء في ما بعد الياء همزة يئس بحذف الياء
لاستثقال اجتماع اليائين والهمزة كما جاء يائس بقلب الياء الفا كما
جاء يا تعد في يو تعد بقلب الواو الفا مع ان الاصل ان يقال يتعد
والفصيح في مضارع وجل يوجل على القياس فمجيء مضارع وجل ييجل
وياجل وييجل بقلب الواو ياء او الفا او ياء بعد كسرة ياء المضارعة
شاذ قال الجوهري يقول بنو اسد انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل
وهو ييجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم لاستثقالهم
الكسرة على الياء وانما يكسرون من ييجل لتقوى احدى اليائين بالاخرى
اصل عدة ومقة وعدة وومقة فقلت حركة الواو
المكسورة الى ما بعدها لاستثقال الكسرة على الواو ثم حذفت
ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين
لا يحذف فلهذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو
الوصال والوداد وان كانت مكسورة لعدم اعتلال فعله نحو واصلته
وواددته وانما قلنا نقلت كسرة الواو الى العين ثم حذفت ولم تحذف

متحركة

متحركة لئلا يزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل وهي
في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة وهذا الحذف يختص
بالمصادر واذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز ان يفتح
في المصدر ايضا نحو يسع سعة وجاز في بعضها ان لا يفتح نحو
يهب هبة وقولهم في الصلة صلة بالضم شاذ ووجه عدم
حذف الواو المنكسرة مع الجمع بين العوض والمعوض في نحو
وجهة في قوله تع ولكل وجهة هو موليها انها ليست مصدرا
جاريا على الفعل بل هي اسم للجهة المتوجه اليها والواو تثبت في الاسم
نحو ولدة جمع وليد وهو الصبي والعبد فالاسم وعدة والمصدر عدة
او انها مصدر لكن صححت تنبيها على الاصل كالقود واستحوذ
اذا كان العين الواو والياء تنقلبان الفا اذا تحركتا مفتوحا
ما قبلهما او في حكم المفتوح ووجه قلبهما الفا ان كل واحد منهما مقدر بحركتين
فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير اربع حركات
متواليات في كلمة وذلك مستثقل فاختاروا قلبهما الفا لتجانس حركة
ما قبلهما او ان الواو والياء اذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه
او بمنزلة حرفي مد فالواو المفتوحة كواو والف والمكسورة كواو وياء
والمضمومة كواوين وكذا حكم الياء واجتماع حروف العلة مستثقل
فقلبوهما الى الالف لانه حرف يؤمن معه من الحركة وذلك اما في
اسم ثلاثي نحو باب وناب فانهما اسمان ثلاثيان اصلهما بوب ونيب

باب حيّ اي كل فعل مضاعف الياء مما عينه مكسور ولامه ياء قد
كثر الادغام فيه لاجتماع المثلين ومنهم من لا يدغم لان قياس
ما ادغم في الماضي ان يدغم في المضارع فيلزم تحريك الياء بالضم ومن
ادغمه فقد يكسر الفاء فيقول حيّ لان الكسرة يناسب الياء الساكنة للادغام
او لان الكسر نقل عن العين الى الفاء ثم ادغم ومن حذف الحركة من غير
النقل ابقى الفتحة للخفة انما لم يجئ الادغام في فعل هو مضاعف
الواو كقوى اذ اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام لان سبب الاعلال
موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة
ياء لم يبق مقتضى الادغام ودليل ان الاعلال عند وجود سببه على سبيل الوجوب
وان الادغام عند وجود مقتضيه على سبيل الامكان والجواز المتأخر عن الوجوب
امتناع التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حيّ لما عرفت
ان مقتضى الاعلال والادغام اذا اجتمعا يجب تقديم مقتضى الاعلال عثرت بوجه عدم
ادغامهم في نحو يحيي ويقوى واحواوى وارعوى وهو انه لما انقلب الياء في
يحيي والواو فيما يليه الفا لم يبق مقتضى الادغام كما عثرت بسر عدم ادغامهم
في نحو يحواوي ويرعوي ايضا وهو انه لما انقلب الواو فيهما ياء لم يبق مقتضى
الادغام يقال ارعوى يرعوي من رعى يرعو اذا كف عن القبيح واحواوى
الفرس يحواوي من الحوة وهي لون يخالط الكمتة مثل صفاء الحديد
انما جاء في مصدر احواوى احويواء بالاظهار وترك الادغام ليناسب
فعله في صورته واحوياء بالادغام لاجتماع الياء والواو وسبق احدهما بالسكون ومن قال
في مصدر اشهاب اشهياب بحذف الياء قال في احويواء احوواء بحذف الياء ايضا
لانه اثقل من اشهياب لان الياء فيه محفوفة بالواوين بخلاف الياء في اشهياب
وانما لم يدغم بعد الحذف لسكون ما قبل المثلين كما في اقتتال فان سكون ما قبل المثلين هون

حواء

حواء انما جوزوا الادغام في نحو احيي واستحيي مجهولي احيي
واستحيي لاجتماع المثلين لكن الادغام فيه لم يكثر كثرة حيّ في حيي
للسكون الواقع قبل المثلين ههنا وانما لم يجز الادغام في نحو احيي
واستحيي المبنيين للفاعل لان الاعلال فيهما يجري قبل الادغام اما
امتناعهم الادغام في نحو يحيي ويستحيي المضارعين مع اجتماع المثلين
فلئلا ينضم ما رفض ضمه وهو الياء من قوانينهم ان المضاعف
الواو اي ما عينه ولامه كان واوا مختص بفعل مكسور العين ولم يبن
من فعل بفتح العين ولا بضمها اذ لو بني من احدهما لانعدم سبب الاعلال
ولزم اجتماع الواوين في قووت وقووت وهو اكره عندهم من اجتماع الواو
والياء او اليائين وما في نحو القوة والصوة واليق والجق من اجتماع
الواوين المستكره عندهم مغتفر ومسوغ فان اسكان الاول لاجل
الادغام احدث فيها خفة سهلت اجتماعها انما صح باب صيغتي
التعجب نحو ما اقول زيدا واقول به وما ابيعه وابيع به لانه لو اعل لكان للحمل
على قال وباع مثلا لكنه لما لم يتصرف باب التعجب فلم يحملوه على المتصرف في الاعلال
ولانهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين وكان
هذا اولى بالتصحيح لشبهه بالاسم في عدم التصرف وحملوا افعل التفضيل
المعتل العين نحو زيد اقول وابيع من عمرو على المعتل العين للتعجب في التصحيح
لانهما يجريان مجرى واحد فيما يجب ويمتنع من صوغهما من كل ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب ولان اسم التفضيل المعتل العين لو اعل لالتبس بالفعل
المعتل العين لاتفاق لفظ الاسم مع لفظ الفعل في الصورة مع ان لفظ الفعل من الاقالة
ولفظ الاسم من القول فصححوا الاسم واعلوا الفعل فرقا بينهما انما
صح باب ازدوجوا واجتوروا مع تحرك الواو وانفتاح ما قبلها لانه بمعنى

تفاعلوا فاذا قلت ازدوج القوم او اجتوروا فمعناه تزاوجوا وتجاوروا
ومن البين ان سبب الاعلال في الثاني غير موجود لسكون ما قبل حرف العلة
فحمل عليه الاول انما صح باب اعوار واسواد لانهما لو اعلا
لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل واجتمع الفان وبعد حذف احدهما
يصير عار وساد فلا يدرى هل هو افعال او فاعل وحيث لم يعل باب
اعوار واسواد لم يعل باب عور وسود وان كانت العلة موجودة
فيه صريحا لانه بمعنى اعوار واسواد والاصل في الالوان والعيوب هو
باب افعال فحمل ما ليس باصل على الاصل كل ما تصرف مما صح
صحيح ايضا كاعورته اي جعلته اعور واستعورته ومعور ومستعور
لان الكل متصرفات اعوار وهو غير معل وانما لم يقلب الواو في
نحو مقاول اسم فاعل من قاول والياء في نحو مبايع اسم فاعل من بايع همزة
كما في نحو قائم وبائع لانهما من قاول وبايع وهما غير معلين لعدم انفتاح ما
قبلهما وحيث لم يعل عور لم يعل عاور اسم فاعله اذ لم يقل عائر بالهمزة
وانما لم يعل نحو اسود لانه منقوص اسواد وهو غير معل ومن اعل عور
وقال عار مثل قام قال في ساير تصاريفه اعار واستعار وعائر مثل اقام واستقام
وقائم انما صح تقوال وتسيار مع كونهما مصدرين للفعلين معلين حذرا
من اللبس بفعل فان الفين فيهما لو انقلبت الفا لو اجتمع الفان وبعد حذف احدهما
يبقى تقال وتسار فيلتبس بنحو تقال وتسار مجهولي تقول وتسير وصح مقوال
ومخياط وهو الابرة لانهما لو اعلا لقيل مخاط ومقال فلم يدر امفعل هو
او مفعال ومقول ومخيط محذوفان من مقوال ومخياط فلم يعلا لذلك
اللبس او لانهما بمعناهما ولان مقوالا ومخياطا ليس على مثال الفعل لمفارقته له بالالف

الحمل على الثلاثي

التي بعد العين ولانه اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما وذلك
موجب التصحيح في الفعل نحو اسواد ففي الاسم اجدر
انما اعلوا نحو يقوم ويبيع ومقوم ومبيع باسكان حرف العلة ونقل
الحركة اليه لا بقلب حرف العلة الفا لتحركها وكون ما قبلها في حكم المفتوح
حتى يقال يقام ويباع ومقام ومباع حملا على قام وباع لئلا يلتبس بباب
يخاف ويهاب فلا يعلم اعينها مفتوحة اولا وقول بعضهم ان اعلالهم
ما ذكر بالاسكان لكون الواو مضمومة سخيف لانهم قد اعلوا ساد و
اصله سود بضم الواو فان قيل العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون
ما قبلها اجيب بان ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا يخاف
على خاف وفيه نظر لان الكلام فيما حرف العلة مضمومة مع
سكون ما قبلها انما صح نحو جواد وطويل وغيور مع وجود سبب
الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها اذ لو اعل لاجتمع
ساكنان اولهما الف فلو حركت الثاني لالتبس بفاعل ولو حذفت
الالف لالتبس بفعل ساكن العين ولو حذفت الساكن الثاني لالتبس
بالفعل الماضي اذ بقي جاد طال غار على ان شرط اعلال العين
في مثل ما ذكر ان يكون جاريا على فعله وعاملا عمل فعله او يكون موافقا
لفعله حركة وسكونا مع مخالفة بوجه وذلك الشرط مفقود هنا وانما
لم يعل نحو الجولان والطيران والنزوان والغليان الى غير ذلك من المصادر
مع وجود سبب الاعلال فيه للتنبيه بحركته على حركة مسماه وذلك التنبيه وان
فقد في نحو الموتان اذ لا حركة فيه وقد تحقق سبب الاعلال فيه ولم يعل لكنه حمل
على ما فيه ذلك التنبيه لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض لتلازمهما غالبا

وغيره فلم يعل اما للتنبيه او لانه ليس بجار على الفعل ولا موافق له
حركة وسكونا اتمام يعل نحو ادور واعين جمعي دار
وعين بان يقلب الواو والياء الفا لتحركهما وكون ما قبلهما
في حكم المفتوح لكونه في مقرهما كذلك حذرا من الالتباس
بما في الادارة والاعانة مع انه ليس بجار على الفعل ولا
مخالف له بوجه حركة وسكونا وقد اشرنا ان غير الجاري
على الفعل يجب ان يكون موافقته للفعل في الوزن مشوبة بنوع
من المخالفة فحصول موافقة نحو ادور مع الفعل وعدم مخالفته للفعل
بوجه اوجب التصحيح لفقد شرط الاعلال وهو عدم المخالفة المذكورة
اتمام يعل نحو جدول للنهر الصغير وخروع لشجر يتداوى به
بيد لجنين وعليب اسم واد لان السكون الذي قبل حرف العلة لازم فلا يكون ما
قبلها مفتوحا ولا في حكم المفتوح ولمحافظة الالحاق بجعفر ودرهم وبحذيف فان
الملحق لا يعل بحذف حركة ولا تسلما ولا حذف حرف لئلا يخالف الملحق به
فيبطل غرض الالحاق الا اذا كان حرف الالحاق في الاخر فانه قد يعل بحذف الحرف
كمغزى وبالقلب على رأي كالمعزهي لان الاواخر محل التغيير
انما تقلب الواو في نحو قائم والياء في نحو بائع همزة اذ الاصل
قاوم وبايع بالواو والياء فقلبتا الفا كما في فعلهما ثم حركت الالف
فصارت همزة فاعتلا لاعتلال فعلها وامتناع اعلالها بالحذف
لانه تبديل صيغة الفاعل ويصير الى لفظ الفعل ولا يكفي الاعراب

اقتضى الجموع مع كون حرف العلة الواقع بعد الالف مجاورة
للطرف الذي هو محل التغيير تقلبت الفا ثم همزة كما مر
في نحو بايع وانما تم يعلوا بهذا القياس في نحو عواوير جمع العوار
وهو الجبان او القذى وطواويس جمع طاوس وبياييع جمع بيعاع
وقواويم جمع قيام لبعد حرف العلة عن الطرف ومجيء ضياوين
جمع ضيون وهو السنور والذكر شاذ اذ القياس ضياش بالهمز لما
مر لكن ذلك الشذوذ كان عند سيبويه والخليل اذ عند الاخفش
كان على القياس لانه لا يوجب الهمزة الا في الواوين لمزيد ثقل لهما بخلاف
الياءين او واو وياء وقول سيبويه اشد لانهم لم يفرقوا بين الواو والياء
في نحو كساء ورداء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد الف زائدة
فكذا ههنا لكونهما مجاورة للطرف واما قول الشاعر وكحل العينين
بالعواور ناتما صح مع المجاورة للطرف لقلة لبعده عنه تقديرا اذ اصله
عواوير بدليل انه جمع عوار وحرف العلة اذا كان في المفرد رابعا
لم يحذف في الجمع بل يقلب ان لم تكنها نحو حلاق وحاليق بحلاق العين
باطن اجفانها الذي يسوده الكحل من قانونهم ان الواو والياء اذا كانا
زائدتين واقعتين بعد الف باب مساجد ولم يكن قبل الالف حاء وكالياء قلبت الواو والياء
همزة كما في مجائن وصحائف ولم يفعلوه في باب مقاوم ومعايش جمعي مقامة ومعيشة
للفرق بينه وبين باب مجائن وصحائف اذ الواو والياء في مقاوم و معايش اصليتان
بخلافهما في مجائن وصحائف والزائد بالتغيير اولى قالوا في جمع مصيبة مصاييب
على خلاف القياس كان اصلها مصوبة بكلا فوجب ان يقال ينبغي ان يجمع على مصاويب لكون الواو
لانها عين الكلمة وليس قبل الالف واو ولا ياء فتجاهر الا شيء كما في مقاوم لكنهم التزموا همزها على خلاف القياس

تبلها فكانت حرف العلة ولي الفتحة او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة
لزيادتها عليها لكونها من جوهرها ومخرجها فبعد القلب التقى ساكنان
فحركوا الاخير بقلبه همزة لقربها من الالف في اللفظ وخطئ من
تفطن لهذا قائل بفتحتين من تحت وانما يقلب نحو عاور وصايد اسمي
فاعلين من عور وصيد لكون فعليهما غير معلين شال من
الشوكة وهي شوكة الباس وقد شاك الرجل يشاك شوكا اي ظهرت شوكته
وحدته وفي اسم فاعل ثلثة اوجه احدها شائك بالهمزة على مقتضى
القياس والثاني شاك كما مر على تأخر العين الى موضع اللام وورود
نالع واعل اعمال قاض واعرب اعرابه والثالث ان تخرج العين فيكون
على وزن فال واعرب اعراب زيد وعمرو الاخيران لا الشوكة
قد اختلفوا في نحو هيهات معتل العين مهموز اللام على قولين اذ الخليل على
انه مقلوب كالشاكي وذلك لانه اسم فاعل من جاء يجيء معتل العين
مهموز اللام واصله جايء بتقديم الياء على الهمزة فنقلت العين الى موضع
اللام واللام الى موضع العين فقيل جاءي اذ لم يكتب كذلك لكراهتهم
همزتين لوجوب ان تقلب الياء الثانية بمقتضى قانون الهاء همزة بشاهد في سائل و
سايرين سال يسيل وسار يسير وحينئذ يجتمع الهمزتين في كلمة واحدة
وذلك مستكره فيجب تقديم القلب في شلثم اعلالهم اعلال قاض وقال
سيبويه انه على القياس اذ كما ياس باجتماع همزتين الهاء عدل بها بمقتضى
الاصول ففي جاءي قلبت الثانية الفا لوقوعها على قياس مثلها ثم يعل اعلال قاض
وهذا استكراه واجوبة طويناذكرها لضيق الوقت اذا اكتنف
الف بائه مساجد واوان كما في اوايل جمع اول او ياءان كما في
خيايين جمع خيتي الى ياء وطوى كما في سيايوق جمع سيقة وهو ما
استاقه العدو من الدواب او واو وياء كما في بوايع جمع بويعة

فاختاروا تغيير اسهل بعد ان عرفت وجوب القلب
في فعلي الاسم وتعويض الحركة في نعلى الصفة وفعل الجمع
فاعرفه اخلاقهم في نحو مضوفة هل القياس فيه من حيث
ان اصلها مضيفة بضم الياء فنقلت الضمة فيها الى الفاء
وقلبت الياء واوا او هو على خلاف القياس اذ القياس نقل الضم
الى الضاد ثم ابدالها كسرة لتسلم الياء كما اختاره سيبويه لان
الاثقل لا يترك الا افا ثقل والاخف واما نحو معيشة فعند
سيبويه كان على مفعلة بالكسر نقل فيه الكسرة من الياء الى العين
او على مفعلة بالضم نقل الضمة الى ما قبل الياء ثم قلبوا الضمة كسرة لتسلم
الياء وفتحوا على المذهبين اذ لو بني من البيع مثل ترتيب بضم الثانين
لقيل تبوع على المذهب الاخير بنقل الضمة من الياء الى ما قبلها ثم قلب الياء واوا
وتبيع على المذهب الاول بنقل الضمة من الياء ثم ابدالها كسرة لتسلم الياء

لما عرفت المواضع التي قلبت الياء فيها واوا شرعنا فيما قلبا الواو فيه
ياء فنقول الواو والمكسور ما قبلها انما تقلب ياء اذا وقعت الواو المذكور في
المصادر كما في غيرها كعوض فيما ذهب مصدر عاذ اصله عواذ وقيام مصدر
قام اصله قوام ومنه قولهم دينا قيما لكونه في الاصل مصدرا وانما قلبت
الواو ياء لاعلال انعالها بقلب الواو فيه الفا نقولهم حال حولا اذا
تغير كالمقود في الشذوذ اذ القياس حيلا وقادا وانما لم يعل نحو لاوذ
مصدر لاوذ وعواذ مصدر عاوذ لعدم اعلال فعله للساكن من ان نحو
قاوم وقاول لا تقلب الواو فيه الفا لاجل لاوذ مصدر لاوذ اذ لم يقل لياذ

اذ

اذ يقال لاوذ القوم ملاوذة ولواذا اي لاذ بعضهم بعضا ومنه قوله تع
الذين يتسللون منكم لواذا تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء
ايضا في الجمع المعتل مفرده كجياد جمع جيد اصله جيود اجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون نقلت الواو ياء وادغمت وكذيار
جمع دار واصله ديور انقلبت الواو المتحرك الفا وكرياح جمع ريح فالاصل
روح انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وكبيتين جمع تارة
والاصل توءرة من قولهم تاورته والناس يتاورون وكديم جمع
دومة كانت من دام يدوم انما اعل ما ذكر كالاعلال في مفرده ولولا جريان
الاعلال في المفرد لم يجز الاعلال في الجمع فطيال في جمع طويل شاذ
قياسا واستعمالا اما الاول فلعدم جريان الاعلال في المفرد واما من
جهة الاستعمال فلانه الاكثر طوال واما الجياد في جمع جواد
فشاذ من جهة القياس دون الاستعمال قال عز من قائل
اذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد انما صح
واو جمع ريان كراهة اجتماع اعلالين فيه اذ اصله رواي
من رويت من الماء بالكسر قلبوا الياء همزة فصار رواء
فلو قلبت الواو ايضا ياء على مثال مفرده اجتمع اعلالان
وذلك مستكره كما تلنا في طوى وهوي انما صح
نواء جمع ناوي السمين من الابل من نوات الناقة اي سمنت تنوى
نواية فلما لم يعل مفرده لم يعل جمعه ايضا نحو على القياس لسحة العين
في مفرده وقلبهم الواو ياء في نحو رياض جمع روضة و
شاب جمع ثوب لسكونها في الواحد مع الالف بعدها
لانها انما وقعت بعدها الالف استثقلت الواو لطول
النطق بها فناسب التخفيف بقلبها ياء على ان سكون

هذا الجمع الخاص بالمؤنث

الواو في الواحد نوع من الاعلال وبمنزلة اعلالها لان السكون
تجعلها كالمتحرك فلما ثبت نوع من الاعلال في الواحد اعلوا في الجمع
ايضا لذلك وانما لم يقلبوا الواو ياء في عودة جمع عود بالفتح اي المسنة
من الابل وفي كوزة جمع كوز لفقدان الالف بعد الواو في الجمع ما قلب
الواو الواقع في ثيرة جمع ثور شاذا اذ القياس ثورة لعدم وقوع الالف
بعد الواو فيها قال المبرد انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع
ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والخصاص انهم لما قالوا في جمع
ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا
ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة جمع ثور من الاقط ما يحمل جمعه على القلب
عليه انما تقلب الواو مطلقا سواء كانت عينا او لاما او غيرهما بان
تكون زائدة كواو مفعول وواو الجمع السالم اذا اجتمعت مع ياء مطلقا سواء كانت
اصلية او زائدة وسكن السابق منهما كان ياء وتدغم الاولى في الثانية ويكسر
ما قبلها انحو ما قبل ياء الاولى المدغم ان كان مضموما كسيد فان اصله سيود
الواو عين والياء زائدة وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف ان جريا
مجرى المثلين لما بينهما من المدوسعة المخرج وان تباعدا في المخرج فكهو
اجتماعهما والفاجاء قلب الواو ياء اذا اجتمعا وسكن السابق منهما وقد اختلفوا
في ان وزن سيد وميت هل هو فيعل بكسر العين كما هو راي المحققين
او فيعل بفتحها كضيغم كما هو راي البغداديين معللين بانا لم نر في الصحيح
ما هو على وزن فيعل بالكسر وتعليلهم عليل لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي
في الصحيح فانه نوع على انفراده يجوز ان يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص
جمع فاعل منه بفعاة كقضاة ورماة وغزاة في جمع قاض ورام وغاز فلو كان
سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح وبناء على قاعدة اجتماع

الواو

الواو والياء وسكون السابق منهما كانا يأتي اصله ايوام لانه جمع يوم
الواو والياء اصليتان وديار اصله ديوار على وزن فيعل ولو
كان فعالا لقلت دوار ويقوما بالدار ديارا اي احد وقيام اصله
قيوام وقيوم اصله قيووم على وزن فيعول والقيوم
من اسماء الله الحسنى ومعناها الذي لا ينتقل الى غيره في شيء
اصلا او القائم بتدبير خلقه وديمة اصله ديوة لانه تضعيف دو
وصويق ويوئث وانما اتي بالقاف الواو والياء زائدة للتضعيف وحي
اصله حيوي لانه مصدر حيوت الواو والياء فيه اصليتان ومعي
اصله معوي الياء لام والواو زائدة لانه مفعول من رويت كرما قبل الياء
لمناسبة وعلى هذا اصله بعد الاضافة الى الياء المتكلم مسلوي وانما قلنا
وعلى هذا في حالتي النصب والجر ليسلم الادغام الوي اي
الرجل المجتنب المتقرد لانه كذلك والرجل الشديد الخصومة
او المطوي يجمع على اليّ بالضم والكسر فالكسر للمناسبة والضم
تنبيها على الاصل في مثله فان افعل الصفة يجمع على فعل بالضم
اذا لم يكن للتفضيل والذي هو المصدر فلا يجوز فيه
الضم لان الكسر انما لم يعل ولم يقلب نحو سويين وشويين ويويم وشويخ
بجموعات سايد وشايخ وبايع وشايخ انما لم يلتبس بجمع فعل وتفعل
اذ لو اعل نحو سويين وشويين لالتبس بسيّد وشيّخ بجمعي سيّد وشيّخ واما
كراهة الواو ونحوها بعد الالف وهو كالتنوع في شيء فكذلك الحرف الذي
هو بدل منها وانما لم يعل نحو ديوان لان اصله دوّان على فعّال
قلبت الواو ياء على غير القياس ولو كان وزنه فيعالا لوجب
الاعلال ولم يعل نحو رئيا ورئية اذا خففت الهمزة لعروض الواو
ضيقون وحيوة علما لرجل ووزنها فيعل مثل صيقل لا نحو

هذا الجمع الخاص بالمؤنث

لعوزه فالياء في ضيون زائدة والواو اصلية والياء في الحيوة اصلية
والواو مبدلة من الياء كما مر في حيوان وعند بعضهم الواو اصلية و
انما لم يعلا مع ان مقتضى القياس القلب والادغام اذ الاعلام لا تتغير
واما نهو مبالغة ناه فواوه الاولى زائدة والثانية مبدلة من الياء لا
اصلية وكان القياس ان يق نهي بقلب الواو ياء وادغام الياء في
الياء فالشذوذ فيه قلبهم الياء واوا وادغام الواو في الواو انما حكموا
بشذوذ نحو صيم وقيم جمعي صائم وقائم لوجود الاعلال في كل منهما مع
عدم المقتضي اذ الاصل صوم وقوم فقلبوا الواو ياء والاعلال الواقع
في نيام اشذ اذ اصله نوام قلب الواو ياء من غير موجب مع بعده
عن الطرف الذي هو محل التغير بسبب الالف الواقعة فيه
ان ولو يلزم دخولها الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت
ضربت نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك
احد ونحو ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اي ولو تملكون فانتم واحد فاعل
لفعل حذف يفسره الظاهر لا لفعل بعدها بعد الفراغ عما يكون الاعلال
فيه بالقلب شروع فيما يكون فيه الاعلال بالنقل والاسكان كيقوم ويبيع
فان اعلالهما بنقل حركة الواو والياء الى ما قبلهما فتسكنان ونحوهما معون
ومبيت ومقول ومبيع فان اصلهما مقوول ومبيوع بعد نقل الحركة الى ما قبل
الواو والياء يلتقي الساكنان هما الواوان في الواوي والواو والياء في اليائي
فيجب حذف احدهما وهو عند سيبويه واو مفعول لا عين الكلمة لان حذف
الزايد اولى ولا سيما اذا لم ينط به كثير فائدة فان علامة اسم المفعول هي الميم
بدليل استمرارها في الثلاثي وغيره غير ان الواو نشأت من اشباع
ضمة مفعل لكونه بناء مرفوضا فحذف الزايد الذي لا يتعلق به كثير معنى

اولى من حذف الاصلي

اولى من حذف الاصلي وعند الاخفش كان المحذوف هو العين
لان الاصل في الساكنين اذا كان الاول حرف مد ان يحذف الاول كما في قل
وبع وهذا الاصل متلقى بالقبول عند سيبويه ومع ذلك قد خالفه حيث
حذف الثاني ههنا ولسيبويه ان يرد على الاخفش بانك قد خالفت اصلك
ايضا فانه بعد نقل ضمة الياء في اليائي وحذفها وابدال الضمة كسرة
تنقلب واو مفعول عنده ياء للكسرة قد خالف اصله وهو ان الياء الساكنة
تقلب واوا لانضمام ما قبلها وان كانت الياء مما تبقى وههنا قد كسر ضم
ما قبل الواو مع ان الياء مما يحذف ولسيبويه ان يقول ان اصلي انما
ثبت فيما كان اول الساكنين حرف مد ولين وثانيهما صحيحا كقل اذ
لم يثبت ذلك الاصل اذا كان ثاني الساكنين مدا الا اذا كان حذف
ثاني الساكنين مفوتا للدلالة على معناه كما هو في المصطفون او اني راعيت
اصلي في ان الياء التي هي عين اذا انضم ما قبلها قلب الضمة كسرة فلما
رايت الفاء في مبيع كسرت غلب على ظني ان الكسر لاجل الياء فرايت
ان المحذوف واو مفعول وللاخفش ان يمنع انه خالف الاصل اذ
راى ان الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء وان حذف الياء
الاصلية اولى مجيء مشيب من شابه يشوبه شاذ اذ
القياس مشوب كمقول وكذا مجيء مهوب من الهيبة اذ القياس
مهيب كمبيع وكثر التصحيح في اليائي نحو مبيوع ومزيوب ومخيوط و
مكيول وقل في الواوي نحو مصوون لان الواو اثقل من الياء قال الجوهري
لم يجئ على التمام من بنات الواو الا حرفان ثوب مصوون ومسك مدووف
اي مبلول وقد جاء فيهما النقصان ايضا واعلال نحو تلووا من لوى يلوي و
نحو يستحي مضارع استحى قليل فاصل تلووا تلويوا نقل حركة الواو الى اللام
وحذفت احدى اليائين او نقل حركة الياء الى الواو الاول وحذفت

لالتقاء الساكنين واصل يستحي يستحيي نقل حركة الياء الى الحاء و
احدى اليائين حذفت ولعل وجه القلة لزوم اجتماع الاعلالين
بعد الفراغ عما يكون فيه الاعلال بالقلب والنقل والاسكان دخلنا
فيما كان فيه الاعلال بالحذف وهو على قسمين بطريق الوجوب وبطريق الجواز اما
بطريق الوجوب ففي موضعين احدهما انه اذا عرض ما يوجب سكون الاخر من الفعل
المعتل العين من اتصال الضمير به فيحذف العين ويكسر الفاء ان كانت العين
ياء كبعت او واوا مكسورة كخفت ويضم في غيره كقلت وطلت كل ذلك لدفع توالي
الحركات الاربع ولوجوب الاعلال ودفع التقاء الساكنين وانما لم يفعلوا في لست ما قيل
في بعت من كسر الاول لشبهه الحرف فان الحرف لا يتصرف فيها فكذا ما يشبهها ومن ثم سكنوا
الياء من ليس ولم يقلبوها الفا كما في هاب لان ذلك تصرف في جوهر الكلمة بخلاف
الاسكان فان ذلك تصرف في هيئاتها واصل ليس ليس بالكسر كعلم فهو مخففة
لانه فعل لاتصال الضمائر به في نحو لست لسنا ولست الى لستن ولا يجوز
ان يكون اصله فعل بفتح العين لان المفتوح العين لا يجوز اسكان عينه لخفة الفتحة
الا ترى ان من قال في علم وطرف علم وطرف لم يقل في قتل وضرب قتل وضرب
بالاسكان ولغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للافعال من التصرف
والزموه السكون لئلا ينقلب الياء الفا واجروه مجرى الحرف كليت والاجوف
اليائي لم يجئ من باب فعل بالضم الا هيؤ وهو شاذ كما ان اتصال
الضمير بالفعل يوجب سكون اخره واعلال عينه بالحذف فكذا دخول الجوازم وما
في حكمه يوجب اعلال عينه بالحذف نحو لم يقل ولم يبع اذ الواو والياء حذفا منهما
دفعا لالتقاء الساكنين الحاصل بعد دخول الجازم ونحو قل وبع ايضا اذ الواو والياء
حذفا منهما لانه متفرع عن تقول وتبيع فيجب ان تنقل الضمة والكسرة فيهما
عن الواو والياء الى ما قبلهما كما في يقول ويبيع وبعد النقل يجتمع ساكنان فيجب
حذف العين اما ثاني الموضعين اللذين يجب فيهما الاعلال بالحذف كان

كان

كان في نحو الاقامة والاستقامة اذ الاصل الاقوام والاستقوام
فقلبوا العين الفا حملا على اقام واستقام فالتقى الساكنان الالف
التي هي العين والالف الزايدة فحذفت الاولى على اصل الاخفش
او الثانية على اصل سيبويه في مقول لالتقاء الساكنين والاقامة والاستقامة
ايضا كذلك اذ الاصل اقيال واستقوال قلبت الياء والواو فيهما الفا
حملا على فعليهما الثلاثيين فالتقى ساكنان فحذف الاولى او الثانية على
اصلي الاخفش وسيبويه فعلى هذا يكون القلب من قاعدة قام وقال
والحذف من هذه القاعدة لالتقاء الساكنين فتنفسخ بحث ان ذكر
الاقامة والاستقامة هنا يوجب التكرار اذ ذكرهما هنالك لقلب العين الفا
وههنا للحذف لالتقاء الساكنين جوزوا الاعلال بالحذف في نحو
سيد وميت بان تحذف الياء الثانية منهما تخفيفا لاجتماع يائين وكسرة
فهما كانا قبل الاعلال على وزن فيعل بكسر العين فصارا بعده على وزن فيل
فنحو سيد ليس مكرر العين اذ لم يوجد فعل بكسر العين في الاسماء الصحيحة
ولا فعل بفتحها وفيعل بالكسر وان لم يوجد في الصحيح الا انهم وجدوا
فيعلا بالفتح نحو صيرف وضيغم فكانهم خصوا الاجوف بالكسر لمناسبة
الياء قد اختلفوا في ان الاعلال بالحذف في كينونة وقيلولة بالتشديد
فيعلولة بزيادة الياء لعدم بناء فعلولة بتكرير العين ووجود فيعلول كخيتعور
وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة كالسراب مع انه لو كان مكرر العين
لكان الواوي من هذه المصادر نحو كينونة وقيدودة وحيلولة بالواو
فيقال كونونة مع انه لا موجب لقلب الواوين ياء وقول الكوفيين بانه مغير
بابدال ضمة اوله فتحة واصله كونونة على وزن شرجوجة وهي الطبيعة ضعيف
لانه لو كان كذلك لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة موجب ثمن الواجب كما في
قل وبع او من الجائز كما في سيد وميت فبعضهم على الاول لطول الكلمة بزيادة البنية
وتاء التانيث وبعضهم على الثاني لان شيئا من القواعد لم يقتض
وجوب الحذف كما في قل وبع ونحوهما والتحقيق ان اجماعهم على ان نحو

كينونة مغير عن اصل هو فيعلولة او فعلولة على اختلاف بين الكوفيين والبصريين واجماعهم على ان ذلك الاصل لم يستعمل الا على
سبيل الندرة فانه اصل مرفوض لا يصار اليه الا للضرورة اذ الشايع الذايع استعمال ما هو مخفف عن الاصل فينبغي ان يأصل

ما كان استعماله لازما فرض الاعلال الذي هو تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب والاسكان والحذف قد اجتمع في قيل وبيع لان اعلال قيل بالنقل والقلب واعلال بيع بالنقل والاسكان واعلال تلت بالحذف وقد كمل ثلث لغات في الماضي الثلاثي المعتل العين الاولى قيل بيع بالياء الخالصة فان اصل بيع بيع ناسكنوا الياء كراهة تكرر عليها بعد الضمة فحصل ياء ساكنة قبلها ضمة فكسرت الفاء وجيء بالصحيح ثم حمل قيل عليه وبهذا يتوى قول سيبويه على قول الاخفش حيث تغير الحركة ولم يتغير الحرف اذ بعد اسكان عين استثقلت الضمة قبل الياء فابدلت كسرة لتسلم الياء الثانية ان يضم الفاء الضم بينهما على الاصل فان فاء المجهول في الماضي الثلاثي مضمومة ومعنى الاشمام هنا غير معنى الاشمام في الوقف الثالثة قول وبوع بالواو الخالصة بلا حركتها فاصل قول قول كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصار قول ثم حملوا بيع عليه وهذا وان كانت تقوى مذهب الاخفش الا انها لغة رديئة لا اعتداد بها لان حمل الثقيل على الخفيف اولى من حمل الخفيف على الثقيل ومعنى الاشمام في الوقف ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس قبل بها المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمها الحركة فهو شيء يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت فيسمع وانما هو تحريك عضو فلا يدركه الاعمى

ان اتصل بخو قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك وحذفت العين لالتقاء الساكنين جاز ايثار ثلث لغات كسر الفاء والاشمام والضم وانما اجري الفعل الماضي المعتل العين المبني للمفعول من باب الانفعال والاستعمال كاختير وانتيد مجرى باب قيل وبيع في اللغات الثلاث كان اصل اختير وانتيد اختير وانتود وتير وتود كبيع وتقول فيهن ههنا ما جرى هناك فلو كان ذلك الفعل الموصوف من باب الانفعال كقيم او الاستفعال كاستقيم فلم يجر مجرى ذلك الباب فان اصل اقيم اقوم واصل استقيم استقوم ولم يقع في اصلها قبل العين المكسورة ضمة ليعامل معه معاملة قيل وبيع بل وقع فيه قبلها سكون فاجري مجرى يقيم ويستقيم

شرط اعلال العين في الاسم الذي يكون

على اكثر من ثلثة احرف ولا يكون جاريا على الفعل موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفة بزيادة او بنية مخصوصتين بالاسم كمفعل بفتح الميم وكسر العين وتفعل بكسر التاء والعين فلذلك لو بنيت من البيع مثل دحرج وتدحرج قلت مبيع وتبيع معلا لموافقتها الفعل حركة او سكونا مع المخالفة في مبيع بزيادة الميم الذي لا يزاد في الافعال وفي تبيع بكسر التاء فان التاء وان كانت تزاد في الفعل الا انها تكون مكسورة هناك مع كسر العين فلا يحصل من الاعلال الا التباس ولو بنيت من البيع مثل تفعل بفتح التاء وكسر العين قلت تبيع معلا لئلا يلتبس بالفعل اذ المخالفة اصلا واما نحو يزيد عملها فانه اعل تفعلا ثم نقل الى العلمية كالتاء اعل بعد تقدير اسما هذا اخرها ارد نا من ايراد امثال لي بها في الدارية اهال فتحها الله الموفق وفضيلة على رسوله المؤيد وعلى اله المرشد لجميع الانام عليهم صلوات الله العلام وسلامه الى اخر الخير والمسلم وان لم يكن له اخر كالم يكن له

له اول سبحانه وتعالى عما يصفه الواصفون ونلحق بذكره فوائد

منها ان علم الاشتقاق هو علم يعرف به كيفية تركيب اصلين فاكثر متناسبين في التركيب واصل المعنى للاخر على التعريف بتتبع احتمالات الواضع في وضعه منه جهة المناسبات فالاحتمالات الكائنة بالاتفاق جزما منها نوادر الثلثة منها الصغير والكبير والاكبر فان موزنة بثلثمائة احتمالات الذرات انما تتم بموزنة نسب بعضها الى بعض احتمالا فرعيا تنتهي منها ان للذرات معينين ما يقوم بتقسيم والعشرة ايتوم بغيره فهو راد في الجوهر وما ثبت وتقرر وديم الجوهر والعرض منها للحقيقة صنفان الماهية باعتبار حقيقتها وشوقها في نفسها من غير تعلق باعتبار الغير كالقيام والحركة للقائم والمتحرك ومعنى الاخر الذات بناء الغير منها ان اسم الجنس الخ شيء سهو ديم الصفة من الاعيان كجالس ومنها المعنى كمفهوم صفة الاصولي مثلا كل الجنس الطبيعي من حيث هو كالفرس وهو مقابل المشتق كالفارس فان المعنى ما دل على ذات ما من الاعيان كرجل والمعنى كقيام من غير اعتبار عين فيه فيقيد الذات خرجت الحروف كالفاء والاسكل باسم الزمان والمكان والالة فانه ليس صفة انما قلنا ان دلالته على الذات انما هي باعتبار المعنى

المتكلم كلام المخاطب انما قائل هذا لغيره فان قول المتكلم ما قلته انا ليس بقول المخاطب انت قلت لا غيرك

من تلك الصور الاربعة دون غيرها من الصور فان في غيرها
من الصور لو نقض الحكم بوجود الامر الذي يشك في كونه
رافعا لم يكن النقض بالشك بل انما حصل النقض باليقين
بوجود ما يشك في كونه رافعا او باليقين بوجود ما يشك في
استمرار حكم معه لا بالشك فان الشك في تلك الصور كان حاصلا من قبل ولم يكن
بسببه نقض وانما حصل النقض حين اليقين بوجود ما يشك في كونه رافعا
للحكم بسببه لان الشيء انما يستند الى العلة التامة او الجزء الاخير منه
فلا يكون في تلك الصور نقض للحكم اليقيني بالشك وانما
يكون ذلك في صورة خاصة غيرها انتهى ولا يخفى انه
لا يلزم من تحقق النقض في تلك الصور جواز الحكم بامر اخر
ففيما كان الحكم الاول بالنجاسة لا يحكم بالطهارة الا بعد تحقق
ما يوجب الحكم بالطهارة يقينا وبدون ذلك كما لا
يحكم بالطهارة لا يحكم بالنجاسة ايضا كما عرفت انفا فان
الطهارة والنجاسة حكمان شرعيان لا يجوز الحكم بهما الا بدليل

قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس
ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابدا الحديث
وقد تكرر عدم نقض اليقين بالشك في الاخبار وروى
عمار عن ابي عبدالله ع قال كل شئ نظيف حتى تعلم
انه قذر فاذا علمت فقد قذر وما لم تعلم فليس عليك
وروى عبدالله بن سنان قال سأل رجل ابا عبدالله ع
وانا حاضر اني اعير الذمي ثوبي وانا اعلم انه يشرب
الخمر ويأكل لحم الخنزير فيرده علي فاغسله قبل ان اصلي فيه
فقال ابو عبدالله ع صل فيه ولا تغسله فانك اعرته
اياه وهو طاهر ولم تستيقن نجاسته فلا بأس ان تصلي
فيه حتى تستيقن انه نجسه ومع ذلك من الاخبار
والخص الاستناد بالاستصحاب فيما نفينا حجيته فيه
وقال ان طهارة الاشياء ليست بالاستصحاب في
وقت بل بالاصل بمعنى القاعدة المستفادة من
الشرع وكذا النجاسة قبل بثوت الرافع الشرعي

يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير ثم رده عليه وهو
حاصل بان مثل هذا الثوب الذي هو مظنة
النجاسة بل هو مما يجب التنزه عنه في الصلوة
مع انه عليه السلام قرر في الجواب قاعدة كلية بان عالم
يعلم نجاسته فهو طاهر فعلى هذا يكون قوله ع كل شئ
نظيف حتى تستيقن انه قذر عام شامل لما اذا كان الجهل بوصول
النجاسة اوبانه في الشرع بل هو طاهر او نجس فتدبر ثم لا يخفى ان
الخروج عن مقتضى هذا الاصل لدليل اخر في مواضع اخر لا بأس به ولا
يلزم من ذلك بطلانه ومن ذلك امور ذكروه الاول ان لا يكون
هناك دليل شرعي اخر يوجب انتفاء الحكم الثابت اولا
في الوقت الثاني فاليقين السابق ينقلب الدليل احتمالا قال
صاحب الوافي في بعض فوايده وليس من هذا القبيل ما اذا علمنا
نجاسة ثوب مثلا فانه لا يلزم ان لا يحكم بطهارته الا بقطع
واليقين بل يكفي شهادة عدلين او اخبار القصار او نحو ذلك
فان كلا منهما عمل مؤثر تمسك في عمله عالم يظهر خلافه كما سيتقدم من الاخبار
الواردة في القصارين والجزارين وحديث تطهير الحائض ثوب

شرعي نعم ربما لا يجب الاجتناب تمسكا بما دل على ان الناس
في سعة مالا يعلمون ومضى الكلام فيه في عنوان الاصبع
بين نباته من جدد وللبعض الافاضل في هذا المقام
مسلك اخر قال والحق ان مع قطع النظر عن الروايات
عدم حجية الاستصحاب لان العلم بوجود السبب او الشرط
او المانع في وقت لا يقتضي العلم بل ولا الظن بوجوده
في غير ذلك الوقت كالا يخفى فكيف يكون الحكم
المعلق عليه ثابتا في غير ذلك الوقت فالذي يقتضيه
النظر بدون ملاحظة الروايات انه اذا تحقق العلامة
الوضعية تعلق الحكم بالمكلف واذا زال ذلك العلم بطرء
شك بل وظن ايضا يتوقف الحكم بثبوت الحكم
الثابت اولا الا ان الظاهر من الاخبار انه اذا علم وجود
شئ فانه يحكم به حتى يعلم زواله ثم ذكر رواية زرارة المذكورة
ورواية اخرى عن زرارة وفي اخرها قلت فان ظننت
انه قد اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئا ثم
صليت فرايته فيه قال تغسله ولا تعيد الصلوة قلت لم ذلك

لان الحكم وقع في الاخبار في بيان تطهير النجس بالغسل
مرة او مرتين بعد البول والانا واعادة الصلوة قبله
وهو صريح في بقاء النجاسة الى حين الغسل فيكون
بقاء النجاسة الى حين الغسل معلولا للاخبار فلا يكون
بالاستصحاب واذا كان بقاء النجاسة الى حين
التطهير الشرعي منصوصا من الروايات فكيف يمكن
القول بالاستصحاب ففي بعض الامثلة المذكورة في
شرايط الاستصحاب سيقدم لك ما هو من الادلة وهو
الاصل بمعنى القاعدة فالامثلة للتوضيح انتهى والحق
ان ما ذكر هذا الفاضل قوي نظرا الى الاخبار وكلام
صاحب الوافي ايضا ظاهر في ذلك وصريح
به في بعض فوايده وقد تبين مما ذكره انه لا فرق
بين الشك في وجود المزيل ووجود ما يشك في كونه
مزيلا والذي يدل عليه اشتمال الرواية على الشقين
المتحققين وكذا اعارة المسلم ثوبه للذمي الذي

سيدنا وحديث ان الحمام مؤتمن في تطهير موضع الجماعة وغير
ذلك وذلك لرفع الحرج والتوسع في التكليفات و
التسهيل على العباد انتهى والثاني ان لا يحدث في الوقت
الثاني امر يوجب انتفاء الحكم الاول فالعامل بالاستصحاب
يلزمه ان يلاحظ في هذا الشرط مثلا في مسئلة من دخل في الصلوة
بالتيمم ثم وجد الماء في اثناء الصلوة ينبغي للقائل بالبناء على تيممه
واتمام الصلوة للاستصحاب ملاحظة النص الدال على ان التمكن
من استعمال الماء ناقض للتيمم هل هو مطلق او عام بحيث يشمل
هذه الصورة اولا فان كان الاول فلا يجوز العمل بالاستصحاب لانه
ح يرجع الى فقد الشرط الاول حقيقة والا فيصح التمسك به
وفي مسئلة من طلق زوجته الرضيعة ثم تزوجت بعد العدة
بزوج اخر وحملت منه ولم ينقطع بعد لبنها فالحكم بان اللبن
للزوج الاول للاستصحاب كما فعله المحقق في بيع وغيره تيوقف
على ملاحظة عادل على ان لبن المرئة الحامل من الذي حملت
منه هل يشمل هذه الصورة اولا فمع الاول لا يصح
الاستصحاب لانه اما ان يتيقن الحكم بالثاني او يصير

من

من قبيل تعادل الامارتين فيحتاج الى الترجيح وعلى الثاني يصح
الثالث ان لا يكون هناك استصحاب اخر معارض له
يوجب نفي الحكم الاول في الثاني مثلا في مسئلة الجلد
المطروح قد استدل جماعة على نجاسته باستصحاب عدم الذبح
فانه في وقت حيوة ذلك الحيوان يصدق عليه انه غير مذبوح
ولم يعلم زوال عدم المذبوحية لاحتمال الموت حتف انفه
فيكون نجسا لان الطهارة ح لا يكون الا مع الذبح فان
هذا الاستصحاب معارض باستصحاب طهارة الجلد
الثابتة في حال حيوة اذ لم يعلم زوالها لاحتمال الذبح
وباستصحاب عدم الموت حتف انفه او نحوه الثابت
اولا كعدم المذبوحية الرابع ان يكون الحكم الشرعي المترتب
على الامر الوضعي المستصحب ثابتا في الزمان الاول اذ بثبوت
الحكم في الوقت الثاني فرع لثبوت الحكم في الاول فاذا
لم يثبت في الزمان الاول فكيف يمكن اثباته في الزمان
الثاني مثلا باستصحاب عدم المذبوحية في المسئلة المذكورة
لا يجوز الحكم بالنجاسة لان النجاسة لم تكن ثابتة في الوقت الاول

وهو وقت الحيوة والشرط فيه ان عدم المذبوحية لازم لامرين
الحيوة والموت حتف انفه والموجب للنجاسة ليس هذا
اللازم من حيث هو بل لمزوم الثاني الموت فعدم المذبوحية
لازم اعم لموجب النجاسة فعدم المذبوحية العارض للحيوة مغاير
لعدم المذبوحية العارض للموت حتف انفه والمعلوم
ثبوته في الزمان الاول هو الاول لا الثاني وظاهر انه غير
باق في الوقت الثاني ففي الحقيقة يخرج مثل هذه الصورة
من الاستصحاب اذ شرطه بقاء الموضوع وعدم هنا
معلوم وليس مثل المتمسك بهذا الاستصحاب الا مثل
من تمسك على وجود عمرو في الدار في الوقت الثاني
باستصحاب بقاء العالم للمحقق بوجود زيد في الدار
في الوقت الاول وفساده غني عن البيان الخامس ان
لا يكون هناك استصحاب اخر في امر ملزوم لعدم
ذلك المستصحب مثلا اذا ثبت في الشرع ان الحكم
بكون الحيوان ميتة يستلزم الحكم بنجاسة المايع

العليل

العليل الواقع ذلك الحيوان فيه لا يجوز الحكم باستصحاب
طهارة الماء ولا نجاسة الحيوان في مسئلة من رمى
صيدا فغاب ثم وجد في ماء قليل يمكن استناد موته
الى الرمي والى الماء وانكر بعض الاصحاب ثبوت هذا
التلازم وحكم بحمل الاصلين بنجاسة الصيد وطهارة
الماء ثم لا يخفى ان الظاهر من اليقين ما فيه الثبات و
المطابقة لا مجرد الجزم فقط ويظهر الفائدة مما مضى في عنوان
زرارة قال اذا كنت قاعدا فائدة العلم اصطلاح ارباب
الميزان هو الاعتقاد بصدق القضية مع عدم تجويز كذبه بحيث
كان عدم التجويز غير قابل للشدة والضعف كان العلم بهذا المعنى امر
غير عنكف وبعبارة اخرى لا يتصور ضعف الاعتقاد
بالنسبة الى اعتقاد ولعز التجويز الذهن نقيضه في الاعتقاد
الضعيف فلا يكون الضعيف علما والازم انتفاء الامتياز بين
العلم والظن فان الظن هو الاعتقاد بصدق القضية مع

تجويز الكذب والعلم المعبر عند الشارع هو الاعتقاد المقارن
بالاطمينان القلبي وقد قال الله تعالى الا بذكر الله تطمئن القلوب
وقال الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وحصول العلم بالامور
العادية وجداني ولا يطلق عليه الظن لغة ولا عرفا ولا شرعا
والظ من الروايات الكثيرة ان المدار كان على العلم العادي
فيكون الظن المنهي عنه ما يقابله وتلك الروايات بانضمام
بعضها الى بعض يفيد القطع بالمط وقد صرح بعض الاصحاب
باعتبار العلم العادي وسقوط التكليف لحصوله في مواضع
منها في الاحكام المتعلقة بالميت من توجيهه الى القبلة و
غسله وتكفينه ودفنه وغير ذلك لحصول العلم العادي بقيام
الغير في بلاد المسلمين وقد صرح المحقق الاردبيلي بان الشهادة
من العلم يسمع من العدل بانه سيكون ومن المعلوم ان
هذا العلم لا يكون الا العلم العادي والعلم اليقيني بان
الغير يفعل كذا في المستقبل ممتنع وفي المدارك

بيان ان العلم الشرعي هو العلم العادي
وان المراد بالعلم العادي ماذا

في بحث الاعتماد على اذان الثقة نعم لو فرض افادته العلم
بدخول الوقت كما قد يتفق كثيرا في اذان الثقة الضابط
الذي يعلم منه الاستظهار في الوقت اذا لم يكن هناك
مانع من العلم جاز التعويل عليه قطعا انتهى ونقل عن ترجمة
عبيد بن زرارة انه لما كانت وفاة ابي عبد الله ع اختلف
الناس فقائل بامامة عبد الله بن جعفر وقائل بامامة
ابي الحسن ع فدعى زرارة ابنه عبيدا فقال يا بني الناس
مختلفون في هذا الامر ان الامامة في الكبير من ولد الامام ع
فشد راحلتك وامض الى المدينة حتى تاتيني بصحة الامر
فشد راحلته ومضى الى المدينة واعتل فقال اللهم اني مصدق
بما جاء به نبيك محمد ص فيما انزلته عليه وبينته
لنا على لسانه وان عقيدتي وديني الذي ياتيني به عبيدا
ابني وانت الشهيد علي بذلك فمات زرارة وقدم
عبيد فقصده الناس فسالوه عن الامر الذي قصده فاخبر

ان ابا الحسن ع صاحبهم وزرارة مع جلالة قدره قد اتكل
على خبر ابنه وكيف يجوز لمثله ان لا يعلم ان اللازم في امثال
تلك الامور المهمة لا بد من العلم فلا جرم يكون اخباره موجبا
لعلمه وهذا العلم ليس الا علم عادي وفيه دلالة على ان خبر
الثقة يوجب العلم وان كان للخبر تعلق بالاجتهاد ولو
في العقايد ونقل ان الصدوق كتب في جواب ما كتب
ركن الدولة اليه من انه يقال ان راس الحسين ع كان قرا
سورة الكهف على الرمح ما هذا مضمونه روى هذا الخبر من
سمع هو بنفسه وما رويناه من احد من ائمتنا الى ان
قال ومن انكر امثال تلك الاخبار مع صحة الطرق
وقوة السند يمكنه ان ينكر جميع الشرايع ومعجزات
الرسول وجميع امور الدين اذ ظهر لنا تلك الامور
وصحت لنا مضامينه بمثل تلك الاسانيد والطرق
انتهى وكلامه صريح في ان المعتبر في العقايد والاحكام

حاجی عبدالله
نورعلی وحوری

والاحكام ليس الا العلم العادي وبعد ما ثبت ان العلم الشرعي هو العلم العادي
علمت ان تحصيله كان سهلة الحصول للصدوق واضرابه ممن شهد بصحة
اخبار كتبه كالشيخ الكليني والشيخ الطوسي وغيرهما من المشايخ رض
ان قلت هب ان العلم الشرعي هو العلم العادي وانه قد حصل لمحمدين
الثلث واضرابهم فيما اوردوه في كتبهم للقراين التي امكنهم الاطلاع عليها
في زمانهم الا ان تلك القراين قد انقطعت في زماننا فلا يمكننا تحصيل
العلم العادي بصحة تلك الاخبار من جهة القراين والاكتفا بما ظهر لهم
من القراين تقليد لنا اياهم وبالجملة نحن قد راجعنا وجداننا لم نجد
حصول العلم من شهادتهم بصحة الاخبار المروية لاقترانها بقراين الصحة
عندهم ومن المعلوم ان حصول العلم من جهة القراين يختلف بالنظر
الى الاشخاص ولعل شيئا ما كان بحيث يصلح قرينة لبعض ولم يصلح
قرينة لبعض اخر نعم غاية ما يلزم من شهادتهم صحة العمل بحديث
اتفقت شهادة الاثنين منهم عليه واما صحة العمل من جهة حصول
العلم لنا بصحتها فلا فلا يجوز لاحد ان يدعي في زماننا بان العلم العادي

حصل له بصحة تلك الاخبار قلت ودعوى انقطاع القرائن في زماننا مع
كيف وقد علمنا ان قدماء محدثينا قد جمعوا ما وصل اليهم من كلام
ائمتنا عليهم السلام في اربعمائة كتاب وكما علمنا وجود تلك الكتب
باخبار الثقاة الاجلاء علمنا صحة اخبار المروية فيها ايضا اذ كل
من اخبرنا منهم بوجود تلك الكتب اخبرنا بصحة التعويل عليها
علمنا صحة اخبار المروية فيها ايضا اذ كل من اخبرنا منهم بوجود
تلك الكتب اخبرنا بصحة التعويل عليها حتى ان المحقق في المعتبر
قبل رواية علي بن ابي حمزة البطائني مع تقصيه في مذهب الفاسد
لكونه من اصحاب الاصول يعني ان رواية منقولة من اصل واخبار
الثقاة الاجلاء موجبة لحصول العلم قال المحقق في المعتبر بعد الاشارة
الى الاصول الاربعمائة واسماء جماعة من مصنفيها وجماعة من تلامذة
الجواد عليه السلام هذه عبارة اجتزات بايراد كلام من اشتهر علمه وفضله
وعرف تقدمه في نقد الاخبار وصحة الاختيار وجودة الاعتبار
واشتهرت من كتب هؤلاء الافاضل عليهم ما بان فيه اجتهادهم
وعرف به اهتمامهم وعليه اعتمادهم فمن اخترت نقله عن الحسن

بن

بن محبوب واحمد بن محمد بن ابي نصر والحسين بن سعيد والفضل بن
شاذان ويونس بن عبد الرحمن ومن المتاخرين ابو جعفر محمد بن علي
بن بابويه ومحمد بن يعقوب الكليني انتهى وقال المحقق ايضا في كتاب
الاصول عما نقل عنه ذهب شيخنا ابو جعفر الى العمل بخبر العدل
من رواه اصحابنا لكن لفظه وان كان مطلقا فمقتضى التحقيق يتبين انه
لا يعمل بالخبر مطلقا بل بهذه الاخبار المروية عن الائمة عليهم السلام ودونها
الاصحاب لان كل خبر يرويه اماميا يجب العمل به بهذا الذي
يتبين لي في كلام وبدعى اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار
حتى لو رواها غير الامامي وكان الخبر سليما من المعارض واشتهر نقله
في هذه الكتب الدائرة بين الاصحاب عمل به انتهى قال الشهيد الثاني
في شرح درايته الحديث فكان استقرار المتقدمين على اربعمائة مصنف
سموها اصولا فكان عليه اعتمادهم ثم تداعت الحال الى ذهاب معظم
تلك الاصول ولخصها جماعة في كتب خاصة تقريبا على التناول واحسن ما جمع
منها الكافي ويب وزر ومن لا يحضره الفقيه انتهى وقال شيخنا البهائي وقد
كان جمع قدماء محدثينا ما وصل اليهم من كلام ائمتنا عليهم السلام في اربعمائة كتاب

تسمى الاصول ثم تصدى جماعة من المتاخرين شكر الله سعيهم لجميع تلك الكتب و
ترتيبها تقليلا للانتشار وتسهيلا على طالبي تلك الاخبار فالفوا كتبا
مضبوطة مشتملة على الاسانيد المتصلة باصحاب العصمة ع كالكافي
ومن لايحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار ومدينة العلم والخصال والامالي
وعيون الاخبار وغيرها انتهى وهل تخلف حصول العلم لنا من اخبار
تلك الثقاة الاجلاء بان الكتب الاربعة واشباهها مخرجة من
الاصول المعتمدة المشتملة على الاخبار الثابتة وهذا ادعى القرائن
على صحة اخبار كتب اصحابنا و الشيخ الصدوق صرح باسماء كثير
من كتب الاصول وان احاديث كتبه مخرجة منها وكذا ابن ادريس
صرح بكثير من تلك الكتب وذكر اخبارا كثيرة منها ومع السيد رضي
الدين ايضا بان اكثر كتب اصول الائمة ع كانت عنده وقد ذكر منها اخبارا
كثيرة وكذا المحقق صرح بكثير منها والمصنفات التي علم اليوم بخلافها والى مؤلفيها
من الكتب الاربعة وغيرها وقد ذكر في اولها او اخرها بان رواياتها منقولة من
الكتب المعتمدة المشهورة بحيث وجد رواية باسانيد مختلفة في كتب متعددة
يحصل العلم بثبوتها من المعصوم ع وهذا من اقوى القرائن في تصحيح الروايات
وتنقيح ذلك لك في مثال ولكن المثال المرسلة التي نحن فيها وهو قول
الصدوق قال الصادق ع كل ماء طاهر حتى تعلم انه قذر وهذه
الرواية كانت موجودة في اصل حماد بن عيسى وحماد بن عثمان ويونس واثبتها

الشيخ

الشيخ الكليني في كتابه مع ما شهد على صحة روايته كتابه وكذا الشيخ الصدوق
وكذا الشيخ الطوسي ومع ذلك كله هل يحصل العلم بصحة جميع الروايات والاخبار
اخبار كتب اصحابنا من غير التعديل ومن استغنى عما ورد في علوم التشريف والاصول
المقررة في عصر الوقت ولم يتيسر الاستدلال الامر على ما ينبغي ظن ان القرائن
قد انقطعت اليوم وهل يجوز لاحد ان يقول بعدم القرائن قد اندرست وكتب الاصول
قد اختلطت بغيرها وشيخنا احمد بن طاوس النهر احد ثانيا الاصطلاح كما صرح
به صاحب المنتقى وقته واحدا من الزمن الذي احدثا فيه ولم يكن لله يوم او شهرا وسنة بل كانوا
يعملون باصطلاح المتقدمين وقد قال صاحب المعالم والمنتقى في علم مواضع بان احاديث
كتب المعتمدة معروفة بالقرائن والمتاخرين قالوا يعملون بالقرائن لا بالاصطلاح المشهور
بيننا وان المتاخرين انما يعملون بذلك ايضا اقول انتهى وقد مضى وجه احداث هذا الاصطلاح
في عنوان محمد عثمان على الباب كل طارق وقد ذكرناه وعلم ان القرائن موجوده وطرق
الاطلاع عليها مفروضة علم ان اكثر ما في تلك القرائن لا يتحقق بالنظر الى الاشخاص من الرواة
حصول العلم لواحد بصحة الاخبار حتى للمجتهد الصالح وغيره فرق وبعلم ايضا ان تقسيم الاخبار الى
المشهور بين المتاخرين غير جائز فانه يستلزم تضعيف اكثر الاخبار التي يعلم نقلها من الاصول المعتمد عليها
لضعف بعض رواتها او جهالتهم والفرار في الحاصل الاستدلال مجرد التبرك باصحاب السلسلة
ورفع تعبير العامة عن الشيعة بان احاديثهم غير مضبوطة من منقولة من اصول قد عرفتهم وبانا مدل

فائدة الثبت عن احوال الرجال

على ما ذكرنا في عنوان الصادق ع والله ما كان واما البحث عن احوال
الرجال فله فوايد قد اشرنا اليها في عنوان سئل ع عن المراة وقد
يستفاد من وجود الرجل في السند على صحة النقل وثبوته واعتماده
وذلك اقسام وقد يجتمع منها اثنان فصاعدا منها من نص بعض
علمائنا على ثقته مع صحة عقيدته ومنها من نصوا على مدحه و
جلالته وان لم يوثقوه مع كونه من اصحابنا ومنها من نصوا على توثيقه
مع فساد مذهبه ومنها من عدوه من اصحاب الاجماع ومنها
من عدوه من اصحاب الاصول ومنها من نصوا على رواية
بعض اصحاب الاجماع كتابه لدخوله في الاجماع ومنها من كان
مجهولا او ضعيفا وقد شهدوا بكتابه بالصحة والاعتماد ولذلك
ترى ان بعض مشايخنا اكتفى في كتاب رجاله بايراد
امثال ما ذكرنا ولم يذكر الضعفا لان روايتهم انما يكون
ضعيفة اذا لم يعضدها نص اخر ولم تقم القراين على صحتها وثبوتها
وغرض شيخنا هذا موافق في ذلك لمشايخنا المتقدمين ممن
بحث عن احوال الرجال ويأتي الاشارة اليه في عنوان
الصادق ع والله ما كان لا يقال ان الشيخ قد يطرح الاخبار التي
يعلم بالقراين انه مخرجة من الاصول معللا بالضعف

لانا

لانا نقول مراده بالضعيف ما ياتي في عنوان الصادق ع
والله ما كان وذلك لا ينافي صحة الرواية بمعنى ثبوتها
عنهم ع وبذلك يعلم ايضا ان طرح الخبر بان راويه ضعيف
غير قادح فيما ذكرنا فتضعيف الشيخ بعض الاحاديث بتضعيف
راويه بمعنى انه ضعيف بالنسبة الى قوة معارضه لا ضعيف
في نفسه وما يوضح ذلك انه لا يذكره الا في مقام التعارض بل
في بعض مواضع التعارض وايضا فانه يقول هذا ضعيف لان
راويه فلان ضعيف ثم تراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه
بل برواية من هو اضعف منه في مواضع لا تحصى وكثيرا ما يضعف
الحديث بانه مرسل ثم يعمل بالحديث المرسل بل كثيرا ما يعمل
بالمراسيل وبرواية الضعفا ويرد المسند وبالجملة ان تضعيف
الشيخ تضعيف غير حقيقي وانما هو تضعيف ظاهري ومثله
كثير من تعليلاته كما اشار اليه صاحب المنتقى في مباحثه حيث
قال والشيخ مطالب بدليل ما قال ان كان يريد بالتعليل تعليلا
حقيقيا وعذره ما ذكره في اول يب من رجوع بعض الشيعة
عن التشيع بسبب اختلاف الحديث فهو كثيرا ما يرجح

فمراده صحة مضمون الرواية

بترجيحات العامة فانهم لا يطرحون الرواية مع امكان
التوجيه فاللازم على من رجع عن التشيع واختار مذهب
العامة اما عدم قبول ترجيحات العامة او الرجوع الى ما كان عليه
اولا فتدبر ثم لا يخفى انه كما يطلق الصحيح على ما علم ثبوته عنهم
ع يطلق على ما قطع بصحة مضمونه في الواقع اي بانه حكم الله
ولو لم يقطع بوروده عن المعصوم وكثير من اخبار كتب اصحابنا
صحيح بالمعنيين ويتحقق القطع بصحة مضمون الخبر فيما لو كان
مضمونه موافقا للاخبار الكثيرة الثابتة او كان موافقا
لدليل عقلي قطعي وهو راجع الى موافقته للنص المتواتر لانه
لا ينفك منه اصلا او كان موافقا لاجماع المسلمين او لاجماع
الامامية او للمشهور بين الامامية او لفتوى جماعة من العلماء
وجميع ذلك لوجود النص وعدم الانفكاك منه والمرسلة
التي نحن فيها كما هي صحيحة بالمعنى الاول صحيحة بالمعنى
الثاني ايضا فان مضمونها موافقة للاية والاخبار
الكثيرة جدا وغيرهما مما هو قرينة لصحة مضمون الرواية
والماهر في هذا الفن اذا تامل وجد كل حديث من احاديث

كتب

فما يرد علينا الا وعندنا فيه شيء مستطر وذلك مما انعم الله علينا بكم
وعندنا ما يشبهه فنقيس على احسنه فقال ما لكم والقياس انما هلك
قبلكم بالقياس ثم اذا جاءكم ما تعلمون فقولوا به وان جاءكم
ما لا تعلمون فها واهوى بيده الى فيه الحديث ومنها رواية
المفضل بن عمر قال قال لي ابو عبد الله ع اكتب وبث علمك في
اخوانك فان مت فاورث كتبك بنيك فانه ياتي
زمان هرج لا يسكنون فيه الا بكتبهم وعن محمد بن الحسن بن
ابي خالد شبوله قال قلت لابي جعفر الثاني ع جعلت فداك
ان مشايخنا رووا عن ابي جعفر وابي عبد الله ع وكانت
التقية شديدة فكتموا كتبهم فلم تروعنهم فلما ماتوا صارت
تلك الكتب الينا فقال حدثوا بها فانها حق وعن الشيخ
في كتاب الغيبة باسناده عن الحسن بن روح عن ابي محمد الحسن
بن علي ع انه سئل عن كتب بني فضال فقال خذوا بما رووا وذروا
ما راوا وغير ذلك من الروايات وفيها دلالة على جواز العمل بكتب
الماضين من المشايخ وان تخلل ازمنة متمادية والظاهر ان النسبة
بيننا وبين كتب المشايخ كالنسبة بين المحمدين الثلث وكتب
السلف من المشايخ فلا يتجه الفرق بين الكتب الاربعة وساير

مصنفات مشايخنا في نسبة الكتب اليهم اجمالا وصحة مضامينها تفصيلا
ويؤكد عدم الفارق انتشارها في البلاد النائية وبلوغها في الكثرة
والتعدد الغاية مع عدم الاختلاف فيها من تقديم او تاخير و
زيادة او نقصان وغير ذلك وتعليل الفرق بعدم بحث الفقهاء
عنها مع انه غير حجة علينا مدفوع بانه خلاف الواقع فان العلامة
قد ينقل كتاب عبارة الكمال الدين وتمام النعمة وكذا قد ينقل عن
كتاب الغيبة للشيخ الطوسي وينقل في السرائر من كتاب معاني الاخبار
والشيخ ابو علي الطبرسي والسيد علي بن طاوس نقلا كثيرا من كتبهم
وبالجملة نحن لا نجد كتب الفقهاء عرية عن النقل عما في كتبهم
والظن عندنا ان قلة مراجعتهم الى تلك الكتب لعلة الحاجة اليها
فان الكتب الاربعة غير عرية عما في تلك الكتب من الاخبار
المشتملة من الاحكام الا النذرة جدا بل تلك الاخبار موجودة
في الكتب الاربعة بعينها او بمعناها ومن اراد ان يكشف
له ذلك فليرجع الى كتاب بحار الانوار لشيخنا المجلسي ره والاخبار
المشتملة على الاداب ونحوها غير محتاج اليها للفقهاء مع ان
الكتب الاربعة مشتملة على الاكثر من تلك الاخبار ايضا وعلى اي
تقدير فالبحث من ان سائر كتب المشايخ ليست ككتب الاربعة

او

او شلها تقليل الجدوى وفي الاخبار الكثيرة ما دل على عرض الكتب على
وانهم عليهم السلام حكموا بصحة اخبار الكتب بعد التصفح من غير رد شيء
من اخبارها وذلك يدل على ان اخبارهم المودعة في كتبهم كانت
صحيحة معمولة عندهم ومن هذه الروايات ما رواه ابن فضال عن محمد
بن عيسى عن يونس جميعا قالا عرضنا كتاب الفرائض عن امير المؤمنين
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام فقال هو صحيح ومنه ابي عمر المتطبب قال عرضته
على ابي عبد الله عليه السلام يعني كتاب ظريف في الديات وروى الكشي عن احمد بن
ابي خلف قال كنت مريضا فدخل علي ابو جعفر عليه السلام يعودني في علة مرضتها
فاذا عندراسي كتاب يوم وليلة فجعل يتصفحه ورقة ورقة حتى
اتى عليه من اوله الى آخره وجعل يقول رحم الله يونس رحم الله يونس
رحم الله يونس وعن داود بن القسم الجعفري قال اوصلت كتاب
يوم وليلة الذي الف يونس بن عبد الرحمن الى ابي الحسن العسكري
فنظر فيه وتصفحه كله ثم قال هذا ديني ودين ابائي وعن ابان بن
عياش وقد اوزعم ابان انه قرأ على علي بن الحسين فقال صدق سليم
هذا حديث نعرفه وذكر النجاشي ان كتاب عبيد الله بن علي
الحلبي عرض على الصادق عليه السلام فصححه واستحسنه وفي رواية الكشي
بالاسناد عن يونس بن عبد الرحمن في حديث قال اتيت العراق

فوجدت بها قطعة قطعة من اصحاب ابي جعفر ع ووجدت اصحاب
ابي عبد الله ع متوافرين فسمعت منهم واحدا واحدا واعتدت
كتبهم فعرضتها بعد على الرضا ع فانكر منها احاديث اقول الانكار
من جهة العمل بعضها لصدور ما تقية وفي رواية اسمعيل بن الفضل
الهاشمي قال سالت ابا عبد الله ع عن المتعة الى ان قال فاتيت
بالكتاب ابا عبد الله ع فقال صدق واقربه وبالجملة الاخبار في
ذلك كثيرة وفيها دلالة على صحة كتب السلف من المشايخ وكونها
معولا بها عندهم ومن الظاهر ان الاخبار المودعة في كتب المشايخ
المتاخرين كمحمد بن الثلثة واضرابهم رضه كانت ماخوذة من تلك
الاصول ولذلك دلالات بينة للمتتبع ومن ذلك ان الشيخ
الكليني قد يذكر سندا متصلا بابن محبوب مثلا ويترك ما تقدم
من السند وليس ذلك الا لاخذه الرواية من كتاب ابن محبوب
واكتفى باير اد السند مرة وظن بعضهم ارسال الخبر لذلك
وايضا يروي الشيخ الكليني والشيخ الطوسي وغيرهما رواية بسند
الى صاحب كتاب ثم يذكر ذلك الخبر في موضع اخر بسند اخر
يصحب الكتاب ويتحذرون خبرا باسناد صحيحة واكتفوا

الرواية المودعة في كتب الاربعة ماخوذة من الاصول المقطوع بصحتها المذكور في فهرست الشيخ ره

الصفحة ٣

فائدة عمل شئ مطلق في الرواية دلالة على ان الاصل فيه التكليف
فيما لم يجد الدليل بعد التتبع ويدل عليه الاخبار الكثيرة وبعض فتاوى
زرارة قال جمع بن الخطاب ما يناسب ذلك ان قلت ان الاخبار
الكثيرة تدل على التوقف وكذا كثير منها تدل على العمل بالاحتياط
فمن اين حكمت بمفاد هذه الرواية وهو ان الاصل نفي التكليف فيما
لم يجد الدليل بعد التتبع قلنا الجواب عن ذلك يتضح بعد ايراد
الاخبار وقد تكلم في ذلك بعض مشايخنا وسنورد ذلك
بعبارته قال ان قلت لم لا يكون اللازم فيما لم يدل عليه دليل التوقف
لما روى الشيخ السعيد قطب الدين الراوندي عن ابن بابويه قال
اخبرنا ابي اخبرنا سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن محمد
بن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله ع قال الوقوف عند
الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب
نورا فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه
وفي الكافي في باب اختلاف الحديث في الموثق عن سماعة عن ابي
عبد الله ع قال سالته عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل
دينه في امر كلاهما يامر به ويرويه احدهما ينهى عنه والاخر ينهى
عنه كيف يصنع قال يرجيه حتى يلقى من يخبره فهو في سعة حتى

ما يدل على ان الامر في ذلك ان لم يجد فيه دليلا فالاحتياط او التوقف
لعين ما ذكر الاخباري

يلقاه وفي رواية لعلّ بايهما اخذت من باب التسليم وسعك
وفي اخر حديث عمر بن حنظلة عنه ع قال رسول الله ص حلال
بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات نجا
من المحرمات ومن اخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك
من حيث لا يعلم وفي اخره ايضا بعد بيان الترجيح في الخبرين
المختلفين قال فاذا كان ذلك فارجه حتى تلقى امامك فان
الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات وفي
باب النهي عن القول بغير علم بسنده عن ابي عبد الله ع قال
انهاك عن خصلتين فيهما هلك الرجال انهاك ان تدين
الله بالباطل وتفتي الناس بما لا تعلم وفي الصحيح عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال قال ابو عبد الله ع ايّاك وخصلتين ففيهما هلك
من هلك ايّاك ان تفتي الناس برايك او تدين بما لا تعلم
ويضعفها روايات اخر مذكورة في هذا الباب والذي بعده
او يكون الحكم ح العمل بالاحتياط لما رواه الشيخ في حديث عمر بن
السندي عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت
ابا الحسن ع عن رجلين اصابا صيدا وهما محرمان الجزاء بينهما ام

ع

اترك لمخالف الاحتياط للحديث قلت الجواب اما عن ادلة
التوقف فاولا نمنع ان ما لم يدل عليه دليل ولم يرد ولم يبلغنا فيه
نص شرعي داخل في الشبهة اذ ادلة التوقف واردة فيما ورد
فيه من الشرع نصان متعارضان فالحاق غير المنصوص به
قياس باطل عندنا العاملين بالقياس ايضا لانتفاء الجامع بين
الاصل والفرع وثانيا بان قولهم ع كل شئ مطلق حتى يرد فيه
نهي وما حجبه الله عن العباد موضوع عنهم وغير ذلك من
الاخبار اخرج ما لا نص فيه عن حكم الشبهة على تقدير تسليم
شمول احاديث التوقف له وكونه شبهة وثالثا بان
الاخبار الدالة على التوقف عند تعارض الامارتين معارضة
بما دل على التخيير عند التعارض كما لا يخفى ففي تعيين وجوب
التوقف في الشبهة المذكورة ايضا نظر ظاهر وراجعا بان
المحرم ما يجب اجتنابه وهذه الاخبار كالصريحة في ان الشبهة
ليست من المحرمات فلا يكون اجتنابها واجبا بل ما كانت
ما قد يجر ويفضي الى ارتكاب الحرام يكون اجتنابها مستحبا
وارتكابها مكروها ولهذا وقع طلب ترك ارتكاب
الشبهة في هذه الروايات بطريق النصيحة والموعظة لا

لطريق

لا بطريق صيغة النهي الظاهر في الالزام فتامل ولما عن ادلة
الاحتياط فعن الرواية الاولى اولا بمنع انه من قبيل ما نحن
فيه لان باصالة الصيد علم اشتغال ذمة كل من الرجلين فيجب
العلم ببراءة الذمة ولا يحصل الا بجزاء تام من كل واحد منهما
فلا يجوز التمسك فيه باصالة براءة الذمة والحاصل انه اذا
قطع باشتغال الذمة بشئ ويكون لذلك الشئ فردان باحدهما
يحصل البراءة قطعا وبالاخر يشك في حصول براءة الذمة فانه
مما لا اعلم خلافا في وجوب الاتيان بما يحصل به يقينا براءة
الذمة لقولهم ع لا يرفع اليقين الا بيقين مثله وغير ذلك
ونحن نجوز التمسك بالاصل فيما لم يقطع باشتغال الذمة
وهذا ظ وثانيا بتسليم عدم جواز العمل بالاصل مع التمكن من
الرجوع الى الائمة ع والسؤال عنهم ع لان العمل بالاصل مع حضورهم
والتمكن من سؤالهم بمنزلة العمل بالاصل في هذا الزمان من دون
التفحص والتفتيش عن النص هل هو متحقق ام لا وهو غير جايز
بالاجماع وعن الرواية الثانية اولا بمثل الاول عن الاول فان
اشتغال الذمة بالصلوة معلوم ولا يحصل بعض البراءة الا
بالتاخير حتى تذهب الحمرة وثانيا بان الظ من قولهم ع ارى

لك اه الاستحباب لا الوجوب وح يكون دالا على حصول البرائة
بالتقديم ايضا وعن الرواية الثالثة بعد الاغماض عن سندها اولا
بانه ليس من قبيل ما نحن فيه لانه منصوص ولكن ورد فيه نصان
متعارضان فالحاق غير المنصوص به قياس كما مر وثانيا بانه معارض
بالاخبار الدالة على التخيير وجواز العمل بكل من الخبرين وثالثا بانه
معارض بالاخبار الدالة على التوقف لان التوقف عبارة
عن ترك الامر المحتمل للحرمة وحكم اخر من الاحكام الخمسة والاحتياط
عبارة عن ارتكاب الامر المحتمل للوجوب وحكم اخر ما عدا التحريم
كما هو ظاهر موارد التوقف والاحتياط ومن توهم ان التوقف
هو الاحتياط فقد سهى وغفل ورابعا باحتمال ان يكون المراد بالاخذ
بما فيه الحائط لدينك الاخذ بما وافق كتاب الله وترك ما
خالف كتاب الله اذ ليس هذا الوجه من الترجيح مذكورا في هذه
الرواية مع انه مذكور في جميع الروايات الواردة في هذا
الباب بدلا عن هذا الوجه المذكور في هذه الرواية وخامسا بامكان
الحمل على الاستحباب ويشعر باستحباب الاحتياط في ترك
ما يحتمل التحريم صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم ع
قال سالته عن الرجل يتزوج المرئة في عدتها بجهالة اهي ممن

لا تحل

لا تحل له ابدا فقال لا اما اذا كان بجهالة فليتزوجها بعد ما تنقضي
عدتها وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك فقلت
باي الجهالتين اعذر بجهالته ان يعلم ان ذلك محرم عليه ام
بجهالته انها في عدة فقال احدى الجهالتين اهون من الاخرى
الجهالة بان الله حرم عليه ذلك وذلك لانه لا يقدر على
الاحتياط معها فقلت هو في الاخرى معذور فقلت نعم اذا
انقضت عدتها فهو معذور في ان يتزوجها الحديث ولا يخفى
انه يظهر من الرواية قدرته على الاحتياط مع العلم بالتحريم
في العدة والجهل بانها في عدة ويظهر منها انه معذور في ترك
هذا الاحتياط ولفظ اهون فيه اشعار باستحباب الاحتياط
مع العلم بالتحريم في العدة والجهل بالعدة فائدة ذهب
معظم الاصول بعد ما شاع وضع كتاب المشيخة وهو ما فيه
اخبار الشيوخ مثلا مشيخة الحسن بن محبوب كتاب الفه من
اخبار الشيوخ من اصحاب ابي جعفر وابي عبد الله وابي الحسن
فانه روى عن ستين رجلا من اصحاب ابائه ع وكان دابهم
ان يكتبوا كل خبر كانوا يسمعون في كتبهم كل يوم وكان الاخبار
في تلك الاخبار منثورا فانهم في كل يوم كانوا يسمعون من

احكام الطهارة والصلوة والحج والتجارة والنكاح والطلاق والديات
وغيرها ويوردون اخبار كل يوم في كتبهم مرتب الحسن بن محبوب
اخبار الشيوخ على ترتيب اسم زرارة مثلا وذكر اخباره مرتبا
اولا ثم ذكر اخبار محمد بن مسلم مرتبا ثانيا وهكذا ولما كان فائدة
هذا الترتيب احسن فمشايخ الاجازة قابلوا المشيخة مع الاصول
فقابلوا ما وجدوا من روايات زرارة مثلا في المشيخة مع اصل
زرارة وحيث وجدوا موافقا تركوا اصله واعتمدوا على كتب
المشيخة وهذا كله صار سببا لذهاب الاصول من بين اصحابنا صار
سببا للنقل من بعض الكتب الذي كان مصنفه مخالفا للمذهب
او ضعيفا في الحديث فانه بعد ما رووا الكتاب جيدا حسن
الترتيب قابلوه مع الاصول واعتمدوا به